المملكة العربية السعودية
وزارة التعـليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

منزلة علم الصرف من علم الإعراب في ضوء نظرية التعلق اللغوي

Morphology Position In Relation To Syntax In Dependency Theory

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الآداب في

الفلسفة في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب:
فهد بن حامد بن عزَّام الزمَّاي
٣٧٢١١٧٤٦٣

إشراف:
الأستاذ الدكتور: عز الدين محمد المجدوب
أستاذ اللسانيات والنحو في قسم اللغة العربية بجامعة القصيم

١٤٤٢هـ- ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

منزلة علم الصرف من علم الإعراب في ضوء نظرية التعلق اللغوي

Morphology Position In Relation To Syntax In Dependency Theory

إعداد الطالب: فهد بن حامد بن عزام الزماي
الرقم الجامعي: (٣٧٢١١٧٤٦٣)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	أ. د. عز الدين محمد المجدوب	أستاذ	اللسانيات	
المناقش الخارجي	أ. د. مجاهد عبد القادر ميمون	أستاذ	اللسانيات	
المناقش الداخلي	د. إبراهيم بن سليمان اللاحم	أستاذ مشارك	اللسانيات	

في يوم الخميس: ٢٦ /٣/١٤٤٢هـ. الموافق ١٢/١١/٢٠٢٠م

الإهـداء

إلى العَقِيلَين

- د. عقيل بن حامد الزمَّاي، الذي وُلِدتُ فرأيتُه أخًا، وصديقًا، وأستاذًا ما زلتُ أتعلَّم منه، وإلى أبيه (أبي؛ الذي أطعمنا الجَلَد)، وأمه (أمي – رحمها الله – التي أرضعتنا الصبر)، وأختيه (أختيَّ؛ اللتين بقيتا من رائحة أمي)، وإخوته (إخوتي الكرام).

- عقيل بن فهد الزمَّاي، الذي وُلِد ليلة الاختبار الشامل، فتزامن حملُه وفصالُه وأكثر من ذلك قليلًا مع كتابة هذا البحث، وإلى أمِّه (زوجتي: لطيفة)؛ التي أسكن إليها كلما أنهكني التعب، واضمحلَّ الأمل، وأخته (ابنتي الوحيدة: مها)؛ أحب النَّاس إليَّ وأقربهم منِّي، وإخوته (أبنائي: عزَّام، وعبد العزيز، وفارس)؛ الذين افتقدوني كثيرًا.

إلى العَقْل

الذي نذَرَ جهده ووقته لخدمة العلم، وطلابِه في الوطن العربي، فكتب اسمه بمدادٍ من ذهب في ميدان الدراسات اللغوية، أستاذي الجليل: أ.د. عز الدين محمد المجدوب.

إلى العُقُول

التي رأت العلم زينةً، والجهلَ عدوًا، زملائي طلاب العلم والمعرفة.

إلى عَقلِي

الذي تعِبتُ في مرادِه.

أهدي هذا العمل؛ وفاءً لهم، واعترافًا بفضلهم عليَّ، وأسأل الله العليَّ القديرَ أن يكونَ خالصًا لوجهه الكريم.

الشكر والتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾﴾[1].

لا يسعني – في ختام هذا العمل – إلا أن أُزجِي أسمى آيات الشكر والعرفان لكل من شارك فيه، أو أسهم في نجاحه، أو دعمه، وأخصُّ بالذكر:

- أفراد أسرتي الذين عاشوا لحظات هذا العمل، بكل تفاصيلها، وقاسموني الصبر على مشقَّته، وعلى رأسهم: والدي حفظه الله من كل مكروه.
- قسم اللغة العربية بجامعة القصيم (منبر العلم والمعرفة)، الذي أفخر بانتمائي إليه، وأدين لأساتذته الأجلَّاء بالفضل.
- عمادة الدراسات العليا بجامعة القصيم، التي كانت مثالًا يُحتذَى في التواصل المستمر، والتعامل المثالي مع طلاب الدراسات العليا.
- زملائي النبلاء في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، والأحبة أعضاء مداد الشمال، الذين منحوني عقولهم بالنقاشات المثمرة، وقلوبهم بالدعاء، وأكفَّهم بالمراجع المفيدة.
- زملائي في مقرِّ عملي، الذين تحملوا بعض الأعباء عنِّي، وكانوا في سؤال دائم، وتشجيع منقطع النظير.
- المناقشين الذين استقطعوا من وقتهم؛ لقراءة هذا البحث، وأبدوا ملاحظاتهم؛ لتجويده.
- كل من قرأ جزءًا في البحث، أو قدَّم استشارة، أو تحمَّل عبئًا عني، أو سأل عن أحوالي، أو دعا لي بظهر الغيب من الأصدقاء، والزملاء، والأحبة.

جزاكم الله عني خير الجزاء، وجعل ما قدَّمتم في ميزان أعمالكم.

---

(١) النمل:١٩.

عنوان الرسالة:

منزلة علم الصرف من علم الإعراب في ضوء نظرية التعلق اللغوي

Morphology Position In Relation To Syntax In Dependency Theory

للباحث:

فهد بن حامد بن عزام الزمَّاي

ملخص الرسالة:

يميِّزُ هذا البحث بين أنحاء التعلق وأنحاء المكونات، ويُعنَى بقراءة التراث النحوي العربي في إطار نظرية التعلق اللغوي، التي تُعَدُّ الأقرب في منطلقاتها – من بين النظريات اللسانية الحديثة الأخرى – إلى اللغة العربية؛ لأنها تنطلق من ألسنة إعرابية.

وهو جزءٌ من مشروع علمي يتبنَّاه قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة القصيم، من خلال إشراف أ.د. عز الدين المجدوب على مجموعة من الرسائل العلمية في الدراسات اللغوية، تتناول أصناف التعلُّق، وعلاقاته السياقية الهرمية (التعلق الدلالي، والتعلق التركيبي، والتعلق الصرفي)، وغير الهرمية (التقارن الإحالي)، وتوجيهه في الجملة.

ويهدف هذا البحث إلى اختبار إضافة نظرية التعلق اللغوي لقراءة النحو العربي، وتجديد وصف اللغة العربية في ضوئها، ويسعى إلى حفظ الفرق بين أنواع التعلُّق اللغوي، وتسليط الضوء على التعلق الصرفي على وجه الخصوص، وتحديد القضايا المندرجة تحته، دون إهمال علاقته بالقضايا الأخرى، ويركِّز على بيان (منزلة علم الصرف من علم الإعراب في ضوء نظرية التعلق اللغوي)، من خلال المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل نصوص التراث النحوي العربي، وفق الأطر العامة لنظرية التعلق اللغوي.

وقد تناول – في الفصل الأول – أهم الأسس والمفاهيم التي تقوم عليها النظرية، وتتبَّعَ

مراحل تطورها؛ من خلال الوقوف على أهم مرحلتين فيها؛ وهما: مرحلة النشأة على يد لوسيان تانيار (L. Tesniere)، ثم مرحلة التطور على يد إيغور مالتشوك (Mel'čuk)؛ بصياغة نظرية (معنى-نص) (Meaning-text Theory).

ثم ناقش – في الفصل الثاني – الفرق بين الخصائص الصرفية والخصائص الإعرابية التركيبية لأقسام الكلم (الفعل، والاسم، دون الحرف)، وميَّز بينهما في الجملة العربية، كما فرَّق بين إعراب الفعل (الذي يُعدُّ إعرابًا صرفيًا) وإعراب الاسم (الذي يعدُّ إعرابًا تركيبيًا)، وميَّز بين نوعين من الارتباطات في الجملة؛ هما: الارتباطات الصرفية المتمثلة في قوانين المطابقة الصرفية، والارتباطات التركيبية الإعرابية المتمثلة بعلاقة العامل التركيبي بمعمولاته.

ثمَّ طبَّق الأسس النظرية التي قدَّمها في الفصلين الأول والثاني؛ على الجملة العربية في بقية الفصول، وابتدأ بالجملة الفعلية – في الفصل الثالث – لأنها أصل الجمل، ووضَّح أن الفعل التام يمثِّل العامل التركيبي والمحمول الدلالي في الوقت نفسه في الجملة الفعلية، أما المتحكم الصرفي فهو – في أغلب الأحوال – الفاعل، وقد يتحكم بعض عناصر الجملة الأخرى ببعض المقولات التصريفية؛ مثل تحكم الفعل في مقولة الإعراب الصرفي.

ثم انتقل في الفصل الرابع إلى التطبيق على الجملة الاسمية، وبيَّن أنها تنقسم إلى قسمين؛ هما: جملة المبتدأ والخبر، وجملة المبتدأ (الوصف المشتق) والفاعل الذي يسدُّ مسدَّ الخبر، وبيَّن أنَّ العامل التركيبي في كلٍ منهما هو العامل المعنوي (الابتداء)، وأنَّ المحمول الدلالي مختلف فيهما، فهو الخبر في القسم الأول، و المبتدأ (الوصف المشتق) في القسم الثاني، ثمَّ بيَّن أثر ذلك الاختلاف على المطابقة الصرفية بين ركني الجملة، والمتحكم الصرفي فيها.

ثم انتقل – في الفصل الخامس – إلى التطبيق على متممات الجمل (المفاعيل، وأشباه المفاعيل، والتوابع)؛ ليشمل جميع عناصر الجملة، وميَّز بين التعلُّق التركيبي والتعلق الصرفي في هذه المتممات، وبيَّن اتجاه التعلق فيها؛ من خلال توضيح العامل التركيبي، والمحمول الدلالي، والمتحكم الصرفي في نصوص التراث النحوي العربي في ضوء نظرية التعلق اللغوي.

المقدمة

الحمدُ لله عدد ما كان، وما سيكون، وما هو كائن، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، معلِّمِ الأولين والآخرين وإمامِهم، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

إن التراث النحوي العربي كنزٌ ثمينٌ، وإرثٌ عظيم يحتوي في باطنه دُرَرًا كامنةً، تلفتُ انتباهَ الباحثين، وتشدُّهم إليها كلما زاد تعمُّقهم في بحر البحث العلمي، وهذا خير دليلٍ على ما بذله علماؤنا الأوائل من جهودٍ يعزُّ نظيرها لخدمة العلم بصفةٍ عامة، واللغة العربية – التي أطلقوا عليها علم الآلة – بصفةٍ خاصة، فقد وصل التفكير والتأليف النحوي في مراحلَ مبكرةٍ من ظهوره إلى قدرةٍ هائلةٍ على تجريدِ المفاهيم، واستنباطِ الأسسِ العامةِ للظواهرِ اللغويةِ المختلفة، وتصنيفِها، وتبويبِها، وتفسيرِ وتعليلِ ما احتاج منها إلى تفسيرٍ أو تعليل، بل وحصرِ ما شذَّ عن القواعد في مواطن كثيرة.

وإن أرقى كلماتِ الشكرِ والعرفانِ التي يمكن أن نقدِّمَها لأولئك العلماء، وخيرَ ما نخدمُ به أنفسَنا، ونخدمُ به هذا التراثَ العظيمَ الذي خلَّفوه أن نُكمِلَ مسيرتَهم العلمية، ولا نكتفي بتكرارِ بعضِ المقولاتِ المتوارثةِ التي تفتقرُ إلى أدنى تحقيقٍ أو تدقيقٍ؛ كقول بعض الباحثين: دُرِس النحوُ حتى احترق، بل يجب علينا أن نؤمنَ بضرورةِ إعادةِ قراءةِ نصوصِ التراث، ومحاولةِ استكشافِها، والغوصِ في طرائقِ العلماء التي انتهجوها لتجريد المفاهيم وتصنيفها، واستنباطِ الأسس وتعليلِها، وترتيب الأبوابِ وتحليلِها، وذلك في ضوء الدراسات اللسانية المعاصرة؛ لبيان ما وصل إليه التفكير والتأليف النحوي العربي من عمقٍ، رغم قلَّة الإمكانات المتاحة في ذلك الوقت، فها قد آن الأوان – في ظل التقدُّم العلمي في مجال الحوسبة والترجمة والتطور في شتى المجالات العلمية – إلى إعادة قراءة التراث النحوي العربي، واستكشاف نصوص العلماء الأوائل، وبيان قيمتها العلمية، من خلال النظريات اللسانية الحديثة.

وقد بذل اللسانيُّون العرب في العصر الحديث جهودًا ملموسة ومشكورة في الدراسات اللغوية، منها: التعريف بأنحاء المكونات[1]، التي أصبحت بفضل تلك الجهود أكثر شهرة من

---

(١) تتمثَّل هذه الجهود في التعريف بنظرية المدرسة التوليدية – التي تُعدُّ امتدادًا للتحليل بالمكونات المباشرة – ونشر

أنحاء التعلق في الوطن العربي، رغم أنَّ أنحاءَ التعلق لا تقلُّ أهميةً عنها؛ إذ إن المحاولات اللسانية – التي تتفق في الأهداف، وإن تعدَّدت واختلفت مظاهرها – تنشد غاية واحدة، هي إنشاء نحو كوني قابل للتطبيق على ألسنة العالم المختلفة، وأنحاء التعلق أولى بالاهتمام من غيرها؛ لأنها الأقرب للغة العربية، فقد انطلقت من ألسنة إعرابية تهتم بالجملة أكثر من اهتمامها بالمكونات، فالجملة محل اهتمام الإعراب، ولكن أنحاء التعلق لم تحظَ في الوطن العربي بالاهتمام الذي حظيت به عند ثلة من اللسانيين الغربيين، وبعض المؤسسات الغربية.

ونظرية التعلق اللغوي لم تكن معروفة في العالم العربي إلا عند بعض اللسانيين العرب أمثال: د.محمد صلاح الدين الشريف، ود.المنصف عاشور، ود.الشاذلي الهيشري، ود.أحمد إبراهيم، ود.محمود أحمد نحلة، ود.عز الدين المجدوب الذي ترجم – مشاركةً مع د.منصور ميغري – نظرية التعلق في الوصف اللغوي إلى اللغة العربية، **ويتبنى مشروعًا في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة القصيم، يهدف إلى قراءة التراث النحوي العربي في ضوء نظرية التعلق اللغوي،** من خلال الإشراف على مجموعة من الرسائل العلمية لطلاب الدكتوراه في الدراسات اللغوية، تقاسَمَ الطلابُ في هذا المشروع المتكامل أنواعَ التعلُّقِ وعلاقاته السياقية الهرمية (التعلق الدلالي، والتعلق التركيبي، والتعلق الصرفي)، وغير الهرمية (التقارن الإحالي).

وهذا البحث أحد أركان ذلك المشروع، وهو يطمح إلى اختبار إضافة نظرية التعلق اللغوي لقراءة النحو العربي، وتحديد وصف اللغة العربية في ضوئها، ويسعى إلى حفظ الفرق بين أنواع التعلُّق اللغوي، وتسليط الضوء على التعلق الصرفي على وجه الخصوص، وتحديد القضايا المندرجة تحته، دون إهمال علاقته بالقضايا الأخرى، ويركِّز على بيان (**منزلة علم الصرف من علم الإعراب في ضوء نظرية التعلق اللغوي**)، من خلال **المنهج الوصفي التحليلي،** القائم على تحليل نصوص التراث النحوي العربي، وفق الأطر العامة لنظرية التعلق اللغوي.

ولتوضيح وبيان **المقصود بمفردات عنوان البحث** أشير إلى أن المقصود بمنزلة علم الصرف من علم الإعراب: هو المكانة أو الأهمية المنوطة بالقواعد الصرفية، والموقع المحدد لها ضمن التصور العام للنحو العربي، من خلال الحدود التي وضعها النحاة لعلم الصرف[1]، وعلم

مفاهيمها، واعتماد منطلقاتها، لقراءة التراث النحوي، وتحديد وصف اللغة العربية.

(١) الصرف: علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب، كما ورد في: الشافية في علم التصريف،

الإعراب[1]، والعلاقات القائمة بين هذين العلمين في التحليل النحوي.

أما نظرية التعلق اللغوي فهي اتجاه عام يشمل نظريات عدَّة، اتَّخذ أهمية كبيرة في البحث اللغوي العالمي في العقدين الماضيين، ويعدُّ اللساني الفرنسي لوسيان تانيار (L. Tesniere) رائد هذا الاتجاه ومؤسسه في كتابه: (Elements de syntaxe structural/ مبادئ الإعراب البنيوي)، الذي نُشِرَ عام ١٩٥٩م، كما تعدّ إضافات إيغور مالتشوك (Mel'čuk) اللاحقة أبرز الإضافات لهذه النظرية، فهي امتداد وتطوير لها، وقد تم اعتمادها في هذا البحث؛ لأنها وضَّحت أنواعَ التعلق، وبيَّنت منزلةَ علم الصرف من علم النحو بجلاء.

والتعلق: هو علاقة التحكم التي تربط بين لفظة وأخرى داخل قواعد كل لسان، وأوضحها تحكم العامل في المعمول من الناحية الإعرابية، وتحكم المتبوع في التابع في قوانين المطابقة الصرفية، وتحكم الكلمة المفتاح في مصحوبها في المتلازمات اللفظية في الدراسات المعجمية، وتطلق أيضًا في الدراسات الحديثة من الناحية الدلالية على تحكم المحمول في الموضوع[2].

ويستمد هذا البحث أهميته: من أهمية لسانيات التعلق التي ذكرت آنفًا، وضرورة الإفادة من النظريات اللسانية الحديثة في قراءة تراثنا النحوي، والكشف عن ثرائه والقيمة العلمية لمقترحاته، كما يستمد أهميته أيضًا من تشابه اللغة العربية مع اللغات الإعرابية التي نشأت في أحضانها نظرية التعلق اللغوي؛ كـ(الروسية، والألمانية)، مما يجعل تطبيق هذه النظرية على اللغة العربية أمرًا ممكنًا، ومتاحًا أكثر منه في بعض النظريات الأخرى[3]، إضافةً إلى ثراء اللغة العربية بالعلاقات الصرفية، مما يجعل تطبيق هذه النظرية أنسب من النظريات اللسانية الحديثة الأخرى.

لابن الحاجب ، ص: ٦، دراسة وتحقيق: د.حسن بن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

(١) الإعراب: اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظًا أو تقديرًا، كما في: اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، (٥٢/١)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أن بعضهم يترجم (syntax) بمصطلح (الإعراب)، وللتمييز بين المفهومين فقد اخترت في هذا البحث مصطلح (الإعراب التركيبي) مرادفًا لِـ: (syntax)، أما اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظًا أو تقديرًا، فقد أطلقت عليه الإعراب الصرفي، أو اللفظي.

(٢) مصطلح التعلق ترجمة للمصطلح الانجليزي (dependency)، ولهذه الثنائية – ثنائية الموضوع والمحمول- أثر بارز في تمييز المفعول به من شبه المفعول، أو الظرف، في الدراسات اللسانية الحديثة.

(٣) كاللسانيات التوليدية التي نشأت في أحضان اللغة الإنجليزية التي تُعَدُّ فقيرة في الجانب الصرفي مقارنة بالعربية.

ويمكن تلخيص أبرز **الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها** في النقاط التالية:

- حصر القرائن الصرفية، وبيان أثرها، وإعادة صياغتها وفق نظرية التعلق اللغوي؛ لتجويد وصف اللغة العربية.
- تحرير نقاط الاختلاف والاتفاق بين الدرس اللساني والتراث النحوي في تعريف علم الصرف، وتمييز القضايا التي يشملها عن القضايا التي يشملها علم الإعراب التركيبي.
- المقارنة بين العلاقات الصرفية التي تتجلى في قواعد المطابقة من جهة، والعلاقات النحوية التي تربط العامل بالمعمول من جهة أخرى، وتحرير أوجه الاتفاق والافتراق بين النوعين من الخصائص.
- تتبع وحصر الآثار التي تحدثها المقارنة بين الدرس اللساني والتراث النحوي في تعريف علم الصرف، والقضايا المندرجة تحته، في مباحث أقسام الكلم، وتعريف العمد، والمفاعيل، و أشباه المفاعيل، والتوابع.
- مقارنة علاقات المطابقة الصرفية بين اللغة العربية وعامة الألسنة البشرية، بواسطة نظرية التعلق اللغوي.

وقد تضمَّن البحث خمسة فصول، تسبقها المقدمة، والتمهيد، وتلحقها الخاتمة، والفهارس الفنية التي تخدم البحث، وجاءت **أقسام البحث** على النحو التالي:

- **المقدمة**: ضمَّنتُها لمحةً موجزةً عن دور أنحاء التعلُّق الريادي في النظريات اللسانية الحديثة، كما ضمَّنتُها فكرة البحث، وأهميته، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والمنهج الذي انتهجه الباحث، وأقسام البحث، وأبرز الصعوبات والعوائق التي واجهت الباحث أثناء البحث.
- **التمهيد**: استعرضتُ فيه بعض الإشكالات التي يتوخَّى البحثُ معالجتها، والتعامل معها؛ كالتمييز بين اللغة (اللغة الموصوفة المستعملة بشكل عفوي بين المتكلمين)، وبين الميتالغة (اللغة الواصفة)، وبيان الأثر الناجم عن الارتباط الوثيق بين مستويات اللغة في وصفها ودراستها، ثم توضيح أهم المفاهيم الرئيسة التي يستند إليها البحث، مثل: مفهوم الصرف وما يندرج تحته، ومفهوم الإعراب وما يُقصدُ به.
- **الفصل الأول: نظرية التعلق اللغوي**: تضمَّن توطئةً ناقشتُ فيها مصطلح التعلق،

ودلالته في التراث النحوي العربي، ثم عرضًا لنشأة النظرية على يد لوسيان تانيار (L. Tesniere)، ومدى اهتمامها بالجملة، انطلاقًا من التركيب الإعرابي البنيوي، ثم عرضًا لتطور النظرية على يد إيغور مالتشوك (Mel'čuk)، الذي صاغ العلاقات بين أنواع التعلق اللغوي صياغة منطقية، وبيَّن اختلاف توجيه التعلق في الجملة.

- **الفصل الثاني: الخصائص الصرفية والخصائص الإعرابية:** تضمَّن توطئةً لتوضيح الفرق بين العلامات الصرفية والعلامات النحوية التي وردت مختلطة في التراث النحوي العربي، وبيانًا لمنزلة الخصائص الصرفية في أقسام الكلم (الاسم، والفعل، دون الحرف)، ودور هذه الخصائص في تحديد قسم الكلم الذي تنتمي إليه اللفظة، ثم توضيحًا للفرق بين إعراب الاسم، وإعراب الفعل من خلال قراءة التراث النحوي العربي، وتوضيح الفرق بين العمل النحوي والمطابقة الصرفية.
- **الفصل الثالث: المطابقة الصرفية وتركيب الجملة الفعلية:** تضمَّن توضيحًا لمفهوم الجملة، وأقسامها، والأصل فيها، ومستوياتها السطحية والعميقة، وتوضيحًا لمفهوم الجملة الفعلية، وتعريفًا لأركانها، وبيانًا لأثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الفعلية، ومناقشةً لأنواع التعلق، واختلاف توجيهه فيها.
- **الفصل الرابع: المطابقة الصرفية وتركيب الجملة الاسمية:** تضمَّن توضيحًا لمفهوم الجملة الاسمية، وتعريفًا لأركانها، وبيانًا لأثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الاسمية، ومناقشةً لأنواع التعلق في الجملة الاسمية، وما يُحمَل عليها من الجمل الاسمية المبدوءة بالنواسخ، ومناقشة حمل الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، وتشظي المحمول الدلالي والعامل التركيبي في الجملة الاسمية بخلاف الجملة الفعلية.
- **الفصل الخامس: المطابقة الصرفية وتركيب المتمِّمَات في الجمل:** تضمَّن توطئةً ناقشتُ فيها المقصود بمصطلح المتمِّمَات، ثم بيانًا لأثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف المفاعيل، وأشباه المفاعيل، ثم توضيحًا لأثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف التوابع.
- **الخاتمة:** تضمَّنت نتائج البحث، وأبرز التوصيات التي أوصى بها الباحث.

- **الفهارس الفنية:** التي تخدم البحث، وتجعل الوصول إلى جزئياته مُيسَّرًا على القارئ؛ واشتملت على: ثبت المصادر والمراجع، وفهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث الشريفة، وفهرس الأبيات الشعرية، وفهرس الأشكال والجداول، وفهرس الموضوعات.

وقد واجهتُ خلال البحث – خصوصًا في البدايات – بعض **العوائق والصعوبات** التطبيقية الناجمة عن بعض الاختلافات بين خصائص الألسنة الروسية، والفرنسية، والعربية؛ لانتماء اللسان العربي إلى عائلة لغوية تختلف عن عائلة اللسانين الآخرين، كما واجهت صعوبة أخرى تتمثل في قلة المراجع العربية التي تهتم بهذه النظرية، مقارنة بنظريات أخرى؛ ولذا كان اعتمادي الأول على كتب أ.د. عز الدين المجدوب في ترجمة النظرية، ثم ما توفَّر لديَّ من مراجع عربية نادرة، لكني تغلبت على هذه الصعوبات مع مرور الوقت، بفضل الله – جلَّ وعلا – ثم توجيه المشرف ومتابعته المستمرة للبحث، فله مني خالص الشكر والتقدير والدعاء بأن يمد الله بعمره وينفع به طلاب العلم في أنحاء الوطن العربي.

وقد بذلتُ جهدًا كبيرًا، وعملتُ عملًا شاقًّا في هذا البحث، لبيان منزلة علم الصرف من علم الإعراب، وفق الأطر العامة لنظرية التعلق اللغوي، مراعيًا أن يكون التعلق الصرفي – أحد أنواع التعلق اللغوي الكبرى – هو الخيط الناظم الذي حاولتُ من خلاله تصنيف مادة البحث، وترتيب أبوابه أثناء العرض، وحاولت الإحاطة بالجانبين النظري والتطبيقي؛ للتعريف بالنظرية، وبيان أهميتها، والمراحل التي مرَّت بها، ووصفها وصفًا كافيًا يركِّز على التعلق الصرفي ولا يهمل الجوانب الأخرى، وأما الجانب التطبيقي فمن أجل التطبيق على اللغة العربية، وبيان إمكانية تطبيق النظريات اللسانية الحديثة على اللغة العربية، من خلال إعادة قراءة نصوص التراث النحوي العربي، وإبراز دور علمائنا الأوائل ونظم آرائهم في الأطر العلمية للنظريات اللسانية الحديثة.

وأخيرًا: أرجو أن أكون قد أضفتُ شيئًا مفيدًا إلى مجال البحث العلمي والدراسات اللغوية في وطننا العربي، فإن أصبتُ فيما ذهبتُ إليه فمن الله وحده، وإن أخطأتُ فمن نفسي والشيطان، وأسأل الله أن يستعملنا في طاعته، وأن يرزقنا حسن العمل والإخلاص فيه.

الباحث

التمهيد

ثَمَّة صعوبات وإشكالات تواجه الباحثين اللغويين في عرض القضايا اللغوية التي يدرسونها، ومن أبرز هذه الإشكالات تعدُّد المصطلحات لمفهوم واحد، ويجدر بالبحث – في ظل التعدد المصطلحي، الناتج عن الترجمة، واختلاف المدارس النحوية، والمناهج البحثية، في علم اللغة – التمهيد باستعراض أبرز الإشكالات التي يتوخَّى معالجتها، والتعامل معها، وتوضيح أهم المفاهيم الأساسية التي يعتمدها، أو يستند إليها.

ويتضمَّن التمهيدُ التمييزَ بين اللغة الموصوفة (أي: اللغة المحكية بالسليقة، والمستَعمَلة للتواصل)، والميتالغة (أي: اللغة الواصفة والدارسة لهذه اللغة المحكية، ومصطلحاتها الخاصة بها)، كما يتضمَّن بيان أثر الترابط الوثيق بين مستويات اللغة في وصفها ودراستها، وتدقيق المصطلحات المركزية التي يقوم عليها البحث؛ كمصطلحي (الصرف) و(النحو).

ويمكننا البدء بما يتعلَّق بأهمية التمييز بين اللغة نفسها من ناحية، والعلوم التي تدرس اللغة من ناحية أخرى، فاللغة: ظاهرة طبيعية تمثل نظامًا طبيعيًا متكاملًا لا يمكن تجزئته، ولا يمكن فصل مكوناته بعضها عن بعض، إلا فصلًا منهجيًا لا غير، فهي تنشأ وتتطوَّر لدى الإنسان منذ سنواته الأولى، دون وعيٍ منه، أما الميتالغة: فهي مجموعة من المصطلحات والقوانين والقواعد، التي يحاول سنَّها وتقعيدها المتخصصون في اللغة عن اللغة[(١)].

وهذا التمييز ليس جديدًا في الدراسات اللغوية، فقد رافق نشأة علوم اللغة منذ بداياتها الأولى، ورَوَتْ كتبُ التراث النحوي العربي شيئًا كثيرًا منه، لست بصدد إحصائه وحصره، ولكني سأذكر منه أمثلة توضحه، والمثال الأول: ما ورد في قصة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ)[(٢)] عندما سأل الفرزدق (ت: ١١٠هـ)[(٣)] – في مرحلة مبكرة من نشأة العلوم اللغوية – عن بيته الشهير:

---

(١) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين محمد المجدوب، ص: ٢٢، النشر العلمي والترجمة بجامعة القصيم، بريدة، ١٤٤٠هـ.

(٢) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن القفطي، (١٠٧/٢)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م.

(٣) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، (٩٧/٦)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

وعضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَروانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المالِ إلَّا مُسحَتًا أو مُجَرَّفُ[1]

علامَ رفعت (مجرفُ)؟ قال: على ما يسوءُك وينوءُك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا[2].

والمثال الثاني: ما رُوِي في قصة الأعرابي الذي وقف على مجلس الأخفش (ت:٢١٥)[3]، فسمع كلامهم في النحو، فحارَ وعجب وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش: "ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا، في كلامنا، بما ليس في كلامنا!"[4]

ويتَّضِح من المثالين السابقين أن بيت الفرزدق، وقول الأعرابي يمثلان اللغة، وهي ما يتحدَّث به المتحدث الأصلي للغة، أما وصفُ اللغةِ الذي مثَّله قول عبد الله بن أبي إسحاق ومجلس الأخفش؛ فهو مجالٌ آخر، يُسمَّى الميتالغة – وهي لغة المختص في علم اللغة، سواء كان نحويًا، أو صرفيًا، أو معجميًا – وقد يوجد في هذه اللغة الواصفة بعض المصطلحات التي لا يعرفها متحدث اللغة الأصلي بسليقته.

ومن هذا القبيل ما ذكره الأخفش في كتابه القوافي؛ قال: "والعرب لا تعرف الحروف، أخبرني من أثق به أنهم قالوا لعربي فصيح: أنشدنا قصيدة على الدال، فقال: وما الدال يا بأبي؟ وسألتُ العرب عن الذال وغيرها من الحروف، فإذا هم لا يعرفون الحروف"[5].

ومما يُصعِّب مهمة الباحثين في المجال اللغوي أن الميتالغة؛ أي لغة العلم بمقتضيات عصرنا:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بهذه الرواية (مجرَّف) في: ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، ص:٣٨٦، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، وفي: كتاب النقائض، لأبي عبيدة، (١٠/٢)، تحقيق: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. وإن كان قد تواتر في كتب النحاة أنه بلفظ (مجلَّفُ)، انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، (١٠/ ٣٢٤)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، يقول محمود شاكر: "ويُروَى (أو مجرَّفُ)، ويُروَى (إلا مسحتٌ أو مجلّفُ) بالرفع فيهما، وقد تجرَّف النحاة هذا البيت إعرابًا وتأويلًا".

(٢) انظر: طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلَّام الجمحي، (٢١/١)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، (١٤٤/٥)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(٣) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، (٣٨١/٢).

(٤) انظر: معاني القرآن، للأخفش، ص: ١٣، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.

(٥) كتاب القوافي، للأخفش، ص: ٣، تحقيق: أحمد راتب النفَّاخ، دار الأمانة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

هي لغة يجب أن تكون رياضية منطقية، صارمة القواعد ومحكمة الصياغة[1]، وتتميَّز بأنها غير ملبسة، ولا ضبابية، في حين أن اللغة نظام متكامل، ومتسلسل، ومتداخل، لا يمكن الفصل الصارم بين أجزائه، ومستوياته.

وهذا الترابط الوثيق جدًا بين مستويات اللغة الطبيعية يعدُّ أبرز الإشكالات، التي تعترض دارسي علم اللغة أثناء دراستهم لها، إضافةً إلى أن اللغة نفسَها يمكن أن توصف بأكثر من طريقة، وبأكثر من منوالٍ لساني؛ لتعدد النظريات ووجهات النظر في دراستها، فقد تُدرَس اللغة من الجانب البنيوي، أو الاجتماعي، أو النفسي، أو غير ذلك، ولكل جانب من هذه الجوانب نظرة تختلف عن الأخرى، وهذا الاختلاف قد يكون طبيعيًا؛ بسبب الأسس النظرية التي ينطلق منها الباحثون، فاللغة بنية متحدة، ونماذج تحليلها متعددة، وقد أشار تمام حسان إلى ذلك بقوله: "تتحد بنية اللغة، وتتعدَّد النماذج التحليلية التي يعرض الباحثون من خلالها نظام هذه اللغة، نتيجة الأسس النظرية التي ينطلق منها الباحثون، فمنهم من ينطلق من بداية فلسفية، ومنهم من يبدأ من المنطق، ومنهم من يُسخِّرها لخدمة الدين، ومنهم من يراها كائنًا طبيعيًا ينمو، ومنهم من يراها تصورات ذهنية لا تخضع للوصف ولا للتقعيد"[2].

ثم عقَّب على ذلك مشيرًا إلى أن معيار كفاءة هذه النماذج التحليلية هو مدى قربها من تحقيق الشروط العلمية، بقوله: "ولكن كفاءة أي واحد من هذه النماذج التحليلية إنما تنبع من قربه من الوفاء بالشروط العلمية، التي تعارف عليها العلماء؛ وهي: الموضوعية المتمثلة في الاستقراء الناقص، وإمكان التحقق من صدق النتيجة، ثم الشمول المتمثل في الخضوع لمبدأ الحتمية، وتجريد الثوابت، ثم التماسك المتمثل في الاعتماد على التقسيم، والحرص على عدم التناقض، وأخيرًا الاقتصاد المتمثل في التقعيد، والاستغناء بالأقسام عن الخوض في المفردات، تلك هي خصائص العلم المضبوط، أو الصناعة كما في تراثنا العربي"[3].

وبغض النظر عن الموضوع المتعلق بالنماذج المختلفة، الذي سنتطرق إلى شيءٍ منه عند

---

(١) يتحتَّم ذلك في النظريات التي تسعى إلى حوسبة اللغة، ويمكن أن تصاغ الميتالغة بلغة عادية، فدخول الوصف اللغوي في الصياغة الرياضية مسألة متدرجة، ومتفاوتة من مدرسة إلى أخرى.

(٢) انظر: وحدة البنية واختلاف الأنظمة، لتمام حسان، ص: ٢٢، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء السابع والخمسين، صفر/١٤٠٦هـ، نوفمبر/١٩٨٥م.

(٣) المرجع السابق، ص: ٢٣.

مناقشة نظرية التعلق اللغوي، فإنه يمكن القول: إن معرفة اللغة الطبيعية – كما يذكر أغلب اللسانيين[1] – تتحقق من خلال:

١- معرفة نحوها (Grammar)؛ الذي يتشكَّل من:

- المكوِّن الصُّواتِي (phonology): الذي يحدِّد ما تستعمله اللغة من وحدات صوتية لتشكيل الكلمات، والكيفية التي تأتلف بها تلك الوحدات الصوتية، في مقاطع، وكلمات، ومركبات تنغيمية.
- المكوِّن الصرفي (morphology): الذي يحدِّد قواعد تشكيل الكلمات، والوحدات الصرفية، وينقسم إلى: المكوِّن التصريفي، والمكوِّن الاشتقاقي.
- المكوِّن التركيبي (syntax): الذي ينتج أبنية الجمل، ويتحكم في إنشائها، والتوليف بين الجمل البسيطة لإنشاء جمل معقدة، ونقل المكونات داخل الجمل.

٢- معرفة معجمها (Lexicon): أي قائمة الكلمات التي يعرفها الشخص، وما يرتبط بها من معلومات لغوية على المستوى الدلالي، والسياقي، والتداولي.

وهذه المكونات ترتبط فيما بينها ارتباطًا وثيقًا، وتتداخل بشكل كبير، مما يجعل مهمة دارس اللغة أكثر صعوبة، إذ إنه قد ينتقل من مستوى إلى آخر دون وعيٍ منه، والفصل بينها منهجي ينتمي إلى الميتالغة، ويختلف باختلاف النماذج التي يتخذها الدارسون في تناولهم للغة الطبيعية، كما أشرنا آنفا.

وقد تناول التراث العربي هذه الجوانب اللغوية كلها بأساليب مختلفة، عبر تطورات متتالية، في مراحل متعددة من التأليف اللغوي والنحوي، وقد تم تناول ذلك بعدد وافر من الدراسات اللغوية[2]، ولا نقصد هنا التوقف عند هذا الموضوع، بل يهمنا التوقف عند بعض المصطلحات

---

(١) انظر: أسس اللسانيات النفسية، لإيفا م. فيرناندير، و هيلين سميث كيرنز، ترجمة: عقيل بن حامد الزمَّاي الشمري، ص:٤٩، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، وانظر أيضًا:
Mel'čuk, I. (2016). Language: from meaning to text. Boston: lighting source. P.10.

(٢) للاطِّلاع على بعض الدراسات التي تطرَّقت لمراحل التأليف اللغوي في التراث العربي، وتطوُّرها؛ انظر: تطور الدرس النحوي، لحسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠م، والبحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٨٨م، والدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، لمحمد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ومراحل

الأساسية؛ كمصطلحي (النحو) و(التصريف)، وما قد يتداخل معهما من مصطلحات أخرى؛ مثل: (الإعراب) و(الاشتقاق)؛ للتدقيق في مدلولاتها، حيث إنها تشكِّل مصطلحات مركزية يقوم عليها هذا البحث.

وأوَّل هذه المصطلحات وأعمها هو مصطلح (النحو)؛ الذي بدأ منذ وقت مبكر جدًا، وتطوَّر من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي[(١)]؛ الذي يدل على اسمٍ لجنس من العلم معني بـ"القوانين التي تأتلف بمقتضاها الكلم لتكوين الكلام"[(٢)].

والشواهد على هذا المعنى الجامع لمصطلح النحو كثيرة، ومنها ما ذكره ابن جني (ت:٣٩٢هـ)[(٣)]؛ الذي عرَّف النحو بأنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب، وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك"[(٤)]، فالنحو بذلك يشمل جميع مستويات اللغة؛ والمؤلفات النحوية المبكرة؛ كـ(الكتاب) لسيبويه، و(المقتضب) للمبرد، و(الأصول في النحو) لابن السراج اشتملت على مباحث التركيب والتصريف، بل حتى بعض مباحث الأصوات جنبًا إلى جنب.

وقد وُجِد في تلك الفترة من أفرد مباحث التصريف بالتأليف؛ كأبي عثمان المازني (ت:٢٤٩هـ)[(٥)]، الذي ألَّف كتابًا مستقلًا في التصريف، وصل إلينا بشرح ابن جني، وكذلك

تطور الدرس النحوي، لعبدالله بن حمد الخثران، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، وغيرها.

(١) النحو بالمعنى اللغوي مصدر من المشترك اللفظي الذي يدلُّ على القصد، والبيان، والمقدار، وبعض المعاني الأخرى، انظر: شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، ص: ٥١، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣، ولتتبُّع نشأة المصطلح وتطوره في المراحل المبكرة لنشأة علم النحو، انظر: المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض حمد القوزي، ص: ٣-٢١، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

(٢) المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، للدكتور: عزالدين المجدوب، ص:١٣٥، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية- سوسة، الجمهورية التونسية، الطبعة الأولى، ديسمبر ١٩٩٨م.

(٣) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، (٢٤٦/٣).

(٤) الخصائص، لابن جني، (٣٥/١)، تحقيق: محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م، وللمزيد من النقولات في هذا المعنى، انظر: البحث النحوي عند الأصوليين، لمصطفى جمال الدين، ص ٢٤-٢٨، دار الهجرة، إيران – قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

(٥) وقيل: (ت: ٢٤٨هـ)، انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، (٢٨١/١)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء

أبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)[١]؛ الذي ألَّف كتاب التكملة، ومعظمه يندرج ضمن مباحث التصريف، التي سنعرض لها فيما يلي.

ولكن ذلك لم يكن يدلُّ على استقلال التصريف عن النحو، ويدلُّ على ذلك قول أبي علي الفارسي في بداية كتاب التكلمة: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين؛ أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم، وأنفسها"[٢]، ثم ذكر أن القسم الأول على ضربين؛ أحدهما: ما يحدث نتيجة لاختلاف العوامل، وقال: "وهذا الضرب هو الذي يُسمَّى الإعراب"[٣]، ولم يذكر مصطلحًا جامعًا للضرب الثاني من القسم الأول، ولا للقسم الثاني من وجوه التغيير التي ذكرها، ولكنه بيَّن أن الضرب الثاني من القسم الأول؛ هو الذي يلحق أواخر الكلم لا بسبب عوامل الإعراب، بل لأسباب صوتية؛ مثل: تحريك الساكن؛ لالتقاء الساكنين، وإسكان المتحرك؛ للتخفيف، أو الوقف، ونحو ذلك، وأما القسم الثاني فيشمل ما اصطُلِح عليه لاحقًا بمباحث التصريف.

والذي يعنينا هنا هو أن التصريف كان يُعدُّ قسمًا من النحو، وكانت هذه هي النظرة السائدة لدى المتقدِّمين، واستمرت لدى من جاء بعدهم من المحققين، ومن أمثلة ذلك قول الرضي الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)[٤] في شرحه على شافية ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)[٥]: "واعلم أن التصريفَ جزءٌ من أجزاء النحو، بلا خلاف من أهل الصناعة"[٦].

وقد وُجِد من المتأخرين من ينظر إلى التصريف باعتباره قسيمًا للنحو[٧]، ومن ذلك ما

الزمان، لابن خلكان، (٢٨٣/١).

(١) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، (٣٠٩/١).

(٢) التكملة، لأبي علي الفارسي، ص: ٣، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) وقيل: (ت: ٦٨٤هـ)، انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، (٥٦٨/١)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

(٥) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، (٢٥٠/٣).

(٦) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، (٦/١)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

(٧) انظر: التعريف بالتصريف، لعلي أبو المكارم، ص: ٢٣-٢٤، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة

يُفهَم من وصف ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٣هـ)[١] – المعاصر للرضي الإستراباذي – للتصريف في كتابه الممتع بأنه: "أشرف شطري العربية وأغمضهما"[٢]، وفي موضع آخر يقول: "ينبغي أن يُقدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركَّب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنه أُخِّر للطفه ودقته، فجعل ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرَّب وارتاض للقياس"[٣].

وعبارة ابن عصفور وإن لم تكن صريحة، فإن كثيرًا ممن جاء بعده من المتأخرين قد استقرَّ لديهم فصل التصريف عن النحو، ومن أمثلة ذلك أن الفاكهي (ت: ٩٧٢هـ) قد عرَّف النحو بأنه: "علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابًا وبناءً"[٤]، ثم علَّق على هذا التعريف بقوله: "واعلم أن هذا الحد جارٍ على عرف الناس الآن مِن جعل علم الصرف قسمًا برأسه، غير داخل في علم النحو، والمتعارف عليه قديمًا شمول علم النحو له"[٥].

وقول الفاكهي السابق له جذور عند ابن الحاجب؛ الذي عرَّف التصريف بأنه "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب"[٦]، فالتصريف علم بالأصول، أي القوانين التي تتغير بها أبنية الكلم، وسنعرض لاحقًا لبعض الأسباب التي أدَّت إلى هذا التطور المفهومي، أو المصطلحي في المؤلفات اللغوية.

وأمَّا تحرير مفهوم التصريف نفسه فمشكل جدًا، سواءً من ناحية التعريف، أو من ناحية المسائل التي يتناولها، فقد تباينت أقوال النحاة في هذا الصدد تباينًا كبيرًا، وهذا التباين عائد إلى

الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

(١) وقيل: (ت: ٦٦٩هـ)، انظر: الوافي بالوفيات، للصفدي، (١٦٦/٢٢)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

(٢) الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، ص: ٣١، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

(٣) المرجع السابق، ص: ٣٣.

(٤) شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، ص: ٥٢.

(٥) المرجع السابق، ص: ٥٤.

(٦) الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، ص: ٦، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي، (١/١).

تعدد معاني التصريف، وإلى تطورها عبر مراحل التأليف النحوي[1].

ومن مظاهر هذا التعدد أن الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥هـ)[2] قد عرَّف التصريف في معجم العين؛ بقوله: "والتصريف اشتقاق بعض من بعض"[3]، وهو تعريف واسع جدًا، قيّده سيبويه (ت: ١٧٩هـ)[4] تقييدًا شديدًا؛ بقوله في الكتاب: "هذا باب ما بنت العرب؛ من الأسماء، والصفات، والأفعال غير المعتلة، والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يُسمِّيه النحويون: التصريف والفعل"[5]، وهو باب عقده سيبويه لمسائل التمارين، أو ما أُطلِق عليه القياس اللغوي.

وقد بيَّن السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)[6] مقصود سيبويه بهذا المصطلح؛ بقوله: "يريدُ ما قاسَهُ النحويون على الأمثلة التي تكلَّمت بها العرب مما لم تتكلم به؛ كقول القائل: ابنِ لي من (غَزَا) مثل (دَحْرَج)، فجوابه (غَزْوَى)، وهو معتل، ولم يجئ في كلامهم (غَزْوَى)، وإنما جاء نظيره؛ وهو (سَلْقَى)"[7]، فقد قصر سيبويه التصريف على مسائل التمرين فقط، وما تتضمَّنه من قياس ما لم يأتِ عن العرب على ما جاء عنهم[8].

ويظهر لي من تأمل أقوال النحاة أن مصطلح (التصريف) كان يُستعمَل منذ فترة مبكرة بثلاثة معانٍ مختلفة[9]، ونجد هذه المعاني الثلاثة كلها مستعملة عند ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، في

---

(١) ثمَّة فرق بين تعدُّد المصطلح، وتطوُّره؛ فتعدُّد المصطلح يكون في فترة واحدة، أو متقاربة، أما التطوُّر فيكون عبر فترات متعددة، وطويلة، والتأليف اللغوي في العربية يمتد إلى أكثر من اثني عشر قرنًا.

(٢) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، (٣٨٠/١)، وقيل غير ذلك.

(٣) العين، للخليل بن أحمد، (١٠٩/٧)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٠م.

(٤) وقيل: (ت: ١٨٠هـ)، وقيل: غير ذلك، انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، (٣٤٦/٢)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، (٤٦٤/٣).

(٥) الكتاب، لسيبويه، (٢٤٢/٤)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٦) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، (٣٤٨/١).

(٧) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، (١٣٤/٥)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(٨) انظر: منهج الكوفيين في الصرف، للباحث: مؤمن بن صبري غنام، ص: ٧، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، بإشراف: د. رياض بن حسن الخوام، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(٩) لخَّص د. حسن هنداوي آراء المتقدمين في دلالات التصريف، وتعريفاته، حتى نهاية القرن الرابع الهجري، في خمسة

مواضع مختلفة من مؤلفاته، وهي:

١-المعنى الأول، وهو معنى موسع جدًا، يشبه تعريف الخليل للتصريف، ويُعبِّر عنه قول ابن جنِّي: "معنى قولنا: التصريف؛ هو أن تأتي إلى الحروف الأصول...، فتتصرَّف فيها بزيادة حرف، أو تحريف؛ بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها، والتصريف لها؛ نحو قولك: (ضَرَبَ) فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: (يضرِب)، أو اسم الفاعل قلت: (ضارِب)، أو المفعول قلت: (مَضرُوب)، أو المصدر قلت: (ضَربًا)، أو فعل ما لم يُسمَّ فاعله قلت: (ضُرِبَ)، وإن أردت أن الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت: (ضَارَبَ)، فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت: (استَضْرَب)، فإن أردت أنه كثَّر الضرب وكرَّره قلت: (ضرَّب)، فإن أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت: (اضطَرَب)؛ وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعُّب بالحروف الأصول، لما يراد فيها من المعاني المفادة منها، وغير ذلك"[(١)].

٢-المعنى الثاني، وهو معنى مضيَّق جدًا، يشبه تعريف سيبويه الذي شرحه السيرافي أعلاه، ويُعبِّر عنه قول ابن جنِّي: "التصريف إنما هو أن تجيءَ إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتَّى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضَرَبَ) فتبني منه مثل (جَعْفَر) فتقول: (ضَرْبَب)، ومثل (قِمَطْر): (ضِرَبّ)...، أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة"[(٢)].

معانٍ؛ فالأول: البحث في أحوال الكلم العربية: الأسماء والصفات، والأفعال الصحيحة والمعتلة، وما قيس على أبنية العرب، والثاني: بناء كلمة لم تنطق بها العرب على مثال كلمة وردت عنهم، ويقصد بذلك (مسائل التمرين)، وقد أطلق عليه هنداوي مسمى (القياس اللغوي)، والثالث: تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة، وهو يدرج فيه القسم الثاني (القياس اللغوي)، بالإضافة إلى الاشتقاق، وأبواب التصريف المعروفة؛ من إعلال، وإبدال...، والقسم الرابع: ما عرض في أصول الكلام من التغيير، وتداخله مع القسم الذي يسبقه واضح، أما القسم الخامس - بحسب هنداوي - فهو: صوغ الأمثلة المختلفة من ماضٍ ومضارع، واسم فاعل، واسم مفعول، ونحوها، من الجذر الأصلي. انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، للدكتور: حسن هنداوي، ص: ١٥-١٦، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

(١) التصريف الملوكي، لابن جني، ص: ٢-٣، تحقيق: محمد سعيد النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، الطبعة الأولى. وقد أطلق هنداوي على هذا المعنى مسمى (التنقل بين الأزمنة)، مع أنه أوسع من ذلك كما يتَّضِح من النص.

(٢) المنصف، لابن جني، ص: ٣، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى،

٣-المعنى الثالث، وهو وسط بين المعنيين ويعني (تنقل أحوال الكلمة، وتعاور الزيادة إياها)، ويُعبِّر عنه قول ابن جنِّي: "ومن هنا أيضًا صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة؛ لأن الزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها، ولست أعني بالتصريف هاهنا التنقل في الأزمنة؛ نحو: (ضَرَبَ، ويَضرِب، وسَيَضرِب، وإنما أريد تنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إياها"[(١)].

وهذا المعنى الثالث لم يكن متحددًا بدقة، وقد تطوَّر تدريجيًا أثناء مراحل التأليف النحوي المتتابعة؛ ليكوِّن مباحث مستقلة نوعًا ما تُبحَث تحت مسمى (علم الصرف)، بعد أن كانت في المراحل المبكرة من التأليف النحوي جزءًا من النحو بمعناه الجامع، تُدرَس باعتبارها مقدمات وأصولًا للتصريف بمعناه المضيق (أي المعنى الثاني من المعاني التي ذكرناها آنفا) عند المتقدمين.

وقد أشار الرضي الاستراباذي إلى هذا التطور في معنى التصريف؛ بقوله: "والتصريف – على ما حكى سيبويه عنهم (أي عن أهل الصناعة من المتقدمين) – هو أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم، كما يتبين في مسائل التمرين إن شاء الله، والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها؛ من أصالة، وزيادة، وحذف، وصحة، وإعلال، وإدغام، وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف، وغير ذلك"[(٢)].

ولا يعنينا هنا الدخول في التفاصيل المتعلقة بتتبع التطور في مباحث التصريف، وإنما نكتفي بإشارات موجزة جدًا لأهم المحطات الرئيسة، فرغم ما ذكرناه من تعدد لمعاني التصريف، فإن المعنى السائد لدى المتقدمين هو قصر مصطلح التصريف على مسائل التمرين.

وقد كانت مباحث أبنية الكلمة، وما يتعلَّق بها من مسائل تُدرَس ضمن النحو؛ باعتبارها مباحث موطئة للتصريف بهذا المعنى المضيق (مسائل التمرين)، سواءً أُدرِسَت في كتب النحو الجامعة؛ كـ(الكتاب)، و(المقتضب)، أم أُفرِد لها كتاب خاص كما فعل المازني، ولم يكن لهذه المباحث حد مانع، ولا مصطلح جامع.

ومما يدلُّ على ذلك أن الفارسي حينما ذكر أنواع التغييرات التي تدخل ضمن مفهوم

١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م. وقد أطلق القدماء على هذا المعنى (مسائل التمارين)، وسمَّاه هنداوي (القياس اللغوي).

(١) المرجع السابق، ص: ٣٢.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، (١/٦-٧).

النحو، عدَّد – ضمن ما يدخل القسم الثاني – التغييرات التي تلحق الكلمات حال الإفراد؛ بقوله: "وذلك نحو التثنية، والجمع الذي على حدها، والنسب، وإضافة الاسم المعتل إلى (ياء) المتكلم، وتخفيف الهمزة، والمقصور، والممدود، والعدد، والتأنيث، والتذكير، وجمع التكسير، والتصغير، والإمالة، والمصادر، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين، والمفعولين، وغيرها، والتصريف، والإدغام"[(١)]، فهو لم يذكر هذا القسم بمصطلح جامع كما أشرنا سابقًا، بل ذكر التصريف ضمن ما يتفرَّع عنه من تقسيمات.

ومباحث التصريف تختلف باختلاف مفهومه، وهي بالنظر إلى أبواب التصريف عند سيبويه لا تخرج عن ستة مباحث؛ هي: (أبنية الأسماء والصفات والأفعال المجردة والمزيد فيها، والإعلال، والإبدال، والزيادة، والقياس اللغوي، والإدغام)، في حين أن المازني (ت:٢٤٩هـ) – أوَّل من ألَّف كتابًا مستقلًا في الصرف[(٢)] – جعل مباحث التصريف ثمانية عشر مبحثًا تندرج تحت خمسة مباحث كبرى؛ هي: (أبنية الأسماء المجردة والأفعال المجردة والمزيد فيها، والإعلال، والإبدال، والزيادة، والقياس اللغوي)، والفرق بين المازني وسيبويه أن المازنيَّ لم يذكر أبنية الأسماء المزيد فيها، وخلا كتابه من باب الإدغام[(٣)].

وربَّما يكون ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)[(٤)] هو أوَّل من وسَّع مفهوم التصريف نحو المعنى الثالث من المعاني الثلاثة – التي ذكرناها سابقًا – للتصريف، ونص صراحةً على ما يتضمَّنه من أقسام[(٥)]، تحت عنوان (ذكر التصريف)؛ بقوله: "وإنما سُمِّي تصريفًا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصُّوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة، وإبدال، وحذف، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام"[(٦)]، والاختلاف بينه وبين سيبويه يتمثل في أنه قسَّم الإعلال إلى قسمين؛ هما: (الحذف، والتغيير بالحركة والسكون)،

---

(١) التكملة، لأبي علي الفارسي، ص: ٤.

(٢) انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، ص: ٤٧، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

(٣) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، لحسن هنداوي، ص: ٤١– ٤٣.

(٤) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، (١٤٦/٣).

(٥) منهج الكوفيين في الصرف، لمؤمن بن صبري غنام، ص: ٩.

(٦) الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، (٢٣١/٣)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.

واستثنى (أبنية الأسماء والأفعال، والقياس اللغوي) من هذه الأقسام، مع أنه ذكر القياس اللغوي في قسم التصريف، وسمَّاه (مسائل التصريف) دون أن يجعله قسمًا قائمًا برأسه، لأنه ليس إلا تطبيقات على أصول التصريف وأقيسته[1].

ومع أن ابن السراج قد وسَّع بكلامه هذا مفهوم التصريف عند سابقيه، إلا أنه قد قصره على هذه الموضوعات الخمسة، وأما الموضوعات المتعلقة بالأبنية ودلالتها، والمشتقات، والجموع، والتصغير، والنسب فقد ذكرها في كتابه قبل تطرُّقه لهذه الموضوعات، ولم يدخلها ضمن مفهوم التصريف نفسه.

ثم استقرَّ الأمر بعد ذلك لدى المتأخرين على ما أصَّلَه ابن الحاجب من أن التصريف يشمل العلم بأبنية الكلمات وأحوالها المختلفة[2]، فاتَّسَع بذلك مدلول التصريف ليشمل كافة أنواع التغييرات (اللفظية، والمعنوية)، التي تلحق الكلمات وأبنيتها.

وقد ذكر ابن عصفور – المعاصر لابن الحاجب – هذين النوعين من التغييرات؛ بقوله: "والتصريف ينقسم قسمين؛ أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني؛ نحو: (ضَرَب)، و(ضَارَب) و(تَضَارَب) و(اضطَرَب)، فالكلمة التي هي (ضرْب) مؤتلفة من: ضاد، وراء، وباء، وقد بُنِيَت منها هذه الأبنية المختلفة؛ لمعانٍ مختلفة، وهذا النوع منحصر في التصغير، والتكسير، والمصادر، وأفعالها التي تجري عليها، وسائر ما اشتق منها بقياس من اسم فاعل، أو مفعول، أو اسم الزمان، أو المكان، أو المصدر، أو اسم الآلة التي اشتق اسمها منه، والمقصور والممدود المقيسين"[3]، ثم وضَّح القسم الآخر بقوله: "والآخر تغير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغير دالًّا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم (قَوَل) إلى (قال)، ألا ترى أنهم لم يجعلوا ذلك دليلًا على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه (قَوَل) الذي هو الأصل"[4]، وبيَّن أقسام هذا النوع، وذكر أنه منحصر في الإدغام، والحذف، والإعلال، والإبدال، والنقل، ثم عقَّب على ذلك بقوله: "فإذا بُيِّن جميع ما ذُكِر في هذين النوعين، فقد

---

(١) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، لحسن هنداوي، ص: ٤٣– ٤٤.

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، (١/١–٧)، للاطِّلاع على مناقشته تعريف ابن الحاجب للتصريف.

(٣) المقرَّب، لابن عصفور الإشبيلي، (٢/٧٨)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ–١٩٧٢م.

(٤) المرجع السابق، (٢/٧٨–٧٩).

أُتِي على جملة التصريف"[1]، ويتَّضِح من هذا النص أنه ضمَّن كتابه (المقرَّب) القوانين والتفصيلات المتعلقة بهذين النوعين معًا، كما فعل ابن الحاجب في الشافية.

أما في الممتع فقد ذكر النوعين كليهما، ثم عقَّب على النوع الأول منهما؛ بقوله: "وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم نضمِّنه هذا الكتاب، إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي، فينبغي أن تبين حروف الزيادة، والأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها"[2]، واقتصر على المباحث التي يتضمنها مفهوم التصريف عند ابن السراج، رغم أنه ذكر المفهوم الموسَّع للتصريف عند المتأخرين.

وهذا الاستعراض الموجز يوضح أهم المراحل التي مرَّ بها مصطلح التصريف في تطوُّره حتى وصل إلى مفهوم موسع جدًا، يتضمَّن أصنافًا متعددةً من الأبواب النحوية.

وقد تخلَّل هذه المراحل المتلاحقة التي تطوَّر فيها مفهوم التصريف، تداخله – في بعض الأحيان – مع بعض المفاهيم الأخرى؛ كمفهوم الاشتقاق، وهو "أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى"[3]، وقد ألمح عبد السلام هارون في تقديم كتاب الاشتقاق لابن دريد (ت: ٣٢١هـ)[4] إلى شيء من الاضطراب – أيضًا – في وضع حدٍّ لأنواعه[5]، ولسنا بصدد تحقيق ذلك؛ فمقصودنا الإشارة إلى ما بينه وبين التصريف من تداخل.

وقد أشار ابن جني إلى ذلك؛ بقوله: "وينبغي أن يُعلَم أن بين التصريف والاشتقاق نسبًا قريبًا، واتصالًا شديدًا"[6]، وحاول أن يفرِّق بينهما، بقوله: "التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلُّك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمرُّ بك في كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يُعقَد لها باب، فالتصريف إنما

---

(١) المقرَّب، لابن عصفور، (٢/٧٩).

(٢) الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، ص: ٣٣.

(٣) الاشتقاق، لابن دريد، (مقدمة المحقق، ص: ٢٦)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

(٤) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، (٣/٩٤).

(٥) انظر: الاشتقاق، لابن دريد، (مقدمة المحقق، ص: ٢٦-٢٨).

(٦) المنصف، لابن جني، ص: ٣.

هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة"[١]، وقوله: ألفاظ الاشتقاق لا يكاد يُعقَد لها باب، يعني أن: الدلالات الاشتقاقية لا تنتظم في مقولات، ولا تُكوِّن عناصر متعاقبة يُجبَر المتكلم على الاختيار بين عناصرها، وهو ملمح مهم للتمييز بين الدلالات الاشتقاقية، وبين الدلالات التصريفية التي تعتمد على المقولة، وتقوم على معنى التعاقب[٢]، ولكن ابن جنِّي خلط بين التصريف والاشتقاق أثناء التطبيق، رغم محاولته التمييز بينهما، وتنبيهه على تداخل المصطلحين، فهو تارة يسمي الاشتقاق تصريفًا، وتارة يسميه اشتقاقًا[٣].

وفي مرحلة لاحقة أشار ابن عصفور أيضًا إلى التداخل بين التصريف والاشتقاق، وبيَّن أن التصريف أعمُّ من الاشتقاق؛ بقوله عن التصريف: "وهو شبه الاشتقاق، إلا أن الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فعلت العرب من ذلك، والتصريف عام لما فعلته العرب، ولما نحدثه نحن بالقياس، فكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقا"[٤].

كما صاحب مراحل التوسع في مفهوم التصريف ظهور مصطلح (الصرف)، ليُطلَق على المفهوم المسمى بـ(التصريف) ويتطوَّر بتطوره، ويبدو أن أوَّل ظهور لمصطلح الصرف بهذا المعنى كان في مقدمة كتاب دقائق التصريف لابن المؤدب[٥] – في القرن الرابع الهجري[٦] – حيث قال: "حسبي الله ونعم الوكيل...، وعليه أعوِّل في تأليف كتاب في الصرف"[٧]، فالتصريف والصرف عنده مصطلحان لمدلول واحد.

ومن ملامح التناوب بين المصطلحين أيضًا، ما جاء عند الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) عندما جعل عنوان كتابه: (المفتاح في الصرف)، واستخدم مصطلح التصريف أثناء التطبيق؛ إذ يقول: "اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف، وهو أن تُصرِّف الكلمة المفردة، فتتولد منها ألفاظ

---

(١) المنصف، لابن جني، ص: ٤.

(٢) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين محمد المجدوب، ص: ١٦٤، ١٦٦.

(٣) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، للدكتور: حسن هنداوي، ص: ٤٩.

(٤) الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، ص: ٤٧.

(٥) انظر: منهج الكوفيين في الصرف، لمؤمن بن صبري غنام، ص: ٥.

(٦) لا تُعرَف سنة وفاة ابن المؤدب، ولكنه صرح في نهاية كتابه أنه انتهى منه عام ٣٣٨هـ.

(٧) دقائق التصريف، لمحمد بن سعيد المؤدب، ص: ٣٣، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م،

مختلفة، ومعانٍ متفاوتة"[1]، وقد ورد استخدامه لمصطلح التصريف في هذا الكتاب مطَّردًا، وإن أورد مصطلح الصرف فهو على سبيل الترادف بين المصطلحين[2].

ثم كثر بعد ذلك استخدام الصرف لدى المتأخرين، فالتصريف والصرف عند المتأخرين من النحاة مترادفان[3]، رغم محاولات بعض الباحثين العرب في العصر الحديث أن يفرقوا بين الصرف والتصريف، ورغم قصر بعضهم مصطلح الصرف على المعنى العلمي، والتصريف على المعنى العملي، أو جعل الصرف – عند آخرين– يختص بالأسماء المتمكنة، والتصريف بالأفعال المتصرفة، إلا أنه يبدو أن القدماء لم يفرقوا بين الصرف والتصريف، فقد ورد هذان المصطلحان متناوبين في نفس المواضع للدلالة على أمر واحد[4]، كما أشرنا أعلاه.

وبعد أن وضحنا مدلولات مصطلح الصرف عند النحاة، والاختلاف في المباحث التي تندرج تحته، وعلاقته بالمفاهيم المركزية الأخرى؛ كـ(النحو)، وتداخله مع بعضها؛ كـ(الاشتقاق)، وتناوبه مع بعضها، كـ(التصريف)، لم يتبقَّ لنا سوى تحرير مصطلح (الإعراب)؛ الذي يُعدُّ أحد المصطلحات المركزية في هذا البحث، كما أشرت في بداية التمهيد.

ومصطلح الإعراب – أيضًا – من المصطلحات التي وردت في التراث النحوي العربي؛ للدلالة على شيئين مختلفين؛ أحدهما: معنوي؛ يشمل المواضع؛ كالفاعلية، والمفعولية، والابتداء، وغيرها، والآخر: لفظي؛ يشمل ما جيء به في أواخر الكلمات لبيان مقتضى العامل، وقد لخَّص ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)[5] ذلك؛ بقوله: "واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو؟

---

(١) المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، ص: ٢٦، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٢) انظر: الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، لخالد بن عبد الكريم بسندي، ص: ٣٣٩-٣٤٠، مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المجلد: ٢٠، العدد: ٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(٣) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، (٢٠/١)، تحقيق: رفيق العجم، وعلي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

(٤) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، للطيفة إبراهيم النجار، ص:٢٦، دار البشير، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، والمنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، لعبد الصبور شاهين، ص: ٢٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م، والألسنية العربية، لريمون طحان، (١٤/١-١٥)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

(٥) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، (٤٦/٧).

فذهب جماعةٌ من المحققين إلى أنه معنى، قالوا: وذلك اختلافُ أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل في أولها؛ نحو: (هذا زيدٌ)، و(رأيتُ زيدًا)، و(مررتُ بزيدٍ)، والاختلافُ معنى لا محالة، وذهب قومٌ من المتأخرين إلى أنه نفسُ الحركات، وهو رأي ابن دُرُستويهِ، فالإعراب عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ، يحدث بعامل، ويبطل ببطلانه، والأظهر المذهب الأول، لاتفاقهم على أنهم قالوا: حركاتُ الإعراب، ولو كان الإعرابُ نفسَ الحركات، لكان من إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنعٌ"[(١)].

والمتتبع لتعريف الإعراب في أهم المصنفات النحوية يجد أن الإعراب معنى، وليس لفظًا[(٢)]، وممن أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)[(٣)] في أسرار العربية؛ بقوله: "فإن قيل: هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات، أو عن غيرها؟ قيل: الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات، وإنما هما معنيان يُعرفَان بالقلب، ليس للفظ فيهما حظ، ألا ترى أنك تقول في حدِّ الإعراب: هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل، وفي حد البناء: لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون؟ ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين، وإنما هما معنيان يُعرفَان بالقلب، ليس للفظ فيهما حظ، والذي يدلُّ على ذلك أن هذه الحركات إذا وُجِدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للإعراب، وإذا وُجِدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء، فدلَّ على أن الإعراب هو الاختلاف، والبناء هو اللزوم، والذي يدلُّ على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء، فيقال: حركات الإعراب، وحركات البناء، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب أو البناء لما جاز أن يضاف إليه؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز، ألا ترى أنك لو قلت: حركات الحركات لم يجز؟ فلما جاز أن يقال: حركات الإعراب، وحركات البناء دلَّ على أنهما غيرهما"[(٤)].

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، (١/ ١٩٧)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

(٢) انظر: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، للمجدوب، ص: ١٣٩، وللاطِّلاع على مزيد من التفصيل حول تدقيق مصطلحي (النحو، والإعراب)، وتتبع ذلك تاريخيًا، وتحليله، انظر: المرجع نفسه، ص: (١٣٣-١٤٣).

(٣) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، (١٣٩/٣).

(٤) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ص: ٢٠-٢١، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

والحركات إنما هي أدلة تنبئُ عن هذه المعاني، وقد أشار الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)[١] إلى ذلك (في باب القول في الإعراب لمَ دخل الكلام؟)؛ بقوله: "الجواب أن يُقَال: إنَّ الأسماءَ لما كانت تعتورها المعاني؛ فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئُ عن هذه المعاني؛ فقالوا: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا؛ فدلُّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، ...وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتَّسِعوا في كلامهم، ويُقدِّموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالَّة على المعاني"[٢]، وعرَّف ابن جني الإعراب؛ بقوله: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[٣].

وفي مرحلة لاحقة لابن جنِّي يرى الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)[٤] أن: "الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل، لفظًا بحركة أو بحرف، أو محلًا"[٥]، وهو بذلك يجعل الإعراب لفظًا في آخر الاسم للدلالة على معنى، أما قوله: "أو محلًا" فمعناه تقديرًا، وهو يقصد به تقدير الحركة على ما لا تظهر عليه؛ كـ(الاسم المقصور)، وذلك ليس إلا حكمًا من أحكام الاسم المركب إلى عامله، يقول ابن الحاجب: "وحكمه (أي الاسم المعرب) أنه يختلف آخره؛ لاختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا"[٦]، وإن كان ابن مالك – في التسهيل – قد قصر معنى الإعراب على اللفظ، بقوله: "الإعراب ما جيءَ به لبيان مقتضى العامل؛ من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف"[٧].

---

(١) وقيل: (ت: ٣٣٩هـ)، وقيل: (ت: ٣٤٠هـ)، انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، (١٣٦/٣).

(٢) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ص: ٦٩-٧٠، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(٣) الخصائص، لابن جني، (٣٦/١).

(٤) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، (٢٦٨/٣).

(٥) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٣٣، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، للاستراباذي، (٤١/١)، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، وانظر: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، ص:١٤١.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ص: ٧، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

وقد يكون التدريس والتعليم سببًا في الاقتصار على اللفظ، وإهمال المعنى في حدِّ الإعراب، كما أشار عز الدين المجدوب في المنوال النحوي العربي، في معرض حديثه عن دور التدقيق المفهومي في ثبات النظرية، ووضوحها في ذهن المتلقي، والأثر الذي يخلِّفه عدم التدقيق في تحريف النظرية، أو تغييرها، إذ يقول: "انزلاق النحاة المتأخرين في عدم التدقيق المفهومي، وهو وإن كان في أوله يسيرًا، فهو يؤدي في مراحل موالية إلى تغيير النظرية، أو تحريفها، وهو ما يمكن ملاحظته بيسر في الكتب التعليمية، التي دأبت على الاستغناء عن الحدود الدقيقة للطفها، واستعاضت عنها بالقرائن الدالة عليها؛ لقرب فهمها عند المبتدئ"(١).

ولعلَّ اشتمال المؤلفات النحوية في بدايتها على المستويات اللغوية كلِّها، وصعوبة التمييز بين هذه المستويات على المستوى التطبيقي خلافًا للمستوى النظري، وعدم فصل هذه المستويات اللغوية إلا في مرحلة متأخرة من التأليف النحوي، وطول الفترة الزمنية التي احتضنت التأليف في علم النحو، إضافةً إلى السبب التعليمي السابق الذي أشار إليه المجدوب، هي أبرز الأسباب التي أدَّت إلى تناوب بعض المصطلحات؛ للدلالة على شيءٍ واحد أحيانًا، أو تداخلها فيما بينها دون تدقيقها تدقيقًا مفهوميًّا أحيانًا أخرى، كما رأينا في العرض السابق، الذي ألمح إلى تداخل بعض مصطلحات هذا العلم كـ(النحو، والتصريف، والاشتقاق، والإعراب) ببعضها، في أغلب المصنفات التراثية النحوية.

وقد كان تقسيم موضوعات الدراسة اللغوية التراثية، وطريقة ترتيبها، وتداخل مستوياتها، وإشكالات بعض مصطلحاتها، محلًا للنقد عند عدد من الباحثين المحدثين؛ مثل: تمَّام حسَّان، الذي تطرَّق إلى شيءٍ من التداخل بين مستويات اللغة، عندما أشار إلى أن علم المعاني هو ذروة الدراسة النحوية والتركيب؛ بقوله: "أما في دراسة (المعاني) فقد كان التركيب هو موضوع الدراسة، فتناول البلاغيون أنواع التراكيب من إثباتٍ إلى نفي إلى استفهامٍ وهلمَّ جرًّا، لا على طريقة النحاة من التركيز على الأدوات والمكونات الأخرى ونسبة المعنى إليها، وإنما على طريقة النظر في التركيب نفسه من جهة أسلوب وصفه، وطرق التعبير به، وما فيه من إيجاز، وإطناب، ومساواة، وما فيه من فصل، ووصل، وقصر، وتقديم، وتأخير، مما اعتبره النحاة – وما أصابوا –

(١) المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، للدكتور: عزالدين المجدوب، ص:١٤١.

خارج مجال اهتمامهم، والواقع أن هذه الدراسة للمعنى – وهي دراسة معانٍ وظيفية في صميمها – تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي، الذي أُرِيد بها خطأً أن تكونه، ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردَّد على الخواطر منذ زمن طويل، أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدَّعِي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي سُمِّي علم المعاني، حتى إنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمّة الدراسة النحوية، أو فلسفتها"[(١)]، وفي هذا النص تصريح بأن علم المعاني ليس من أقسام البلاغة، بل هو ذروة الدراسة في النحو؛ لأنه يختص بالتركيب، وهو لا يناقش دلالات الألفاظ منفردة، بل يناقشها بعد التركيب.

ومن هؤلاء الباحثين أيضًا الطيب البكُّوش الذي وضَّح تداخل المستوى الصرفي مع مستويات اللغة الأخرى – خصوصًا المستوى الصوتي – في التراث العربي، عندما قال: "علم الصرف في العربية متعدد الجوانب والأبعاد، ويمكن لنا أن نتبيَّنَ ثلاثة أنواع من التغييرات الطارئة على صيغة من الصيغ؛ وهي:

١- تغيير صرفي بحت: يتعلق بالاشتقاق، كما في: (تصرف الأفعال، واشتقاق الأسماء).
٢- تغيير صرفي – صوتي: يتعلق بتأثير التغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفيًا، كما في: (يشدُّ، بقُوا،...).
٣- تغيير صوتي بحت: يتعلق بتعامل الأصوات، كما في: (ازدهر، اتصل)"[(٢)].

كما أشار كثيرون غيرهما من دارسي العربية إلى تداخل المستويات اللغوية عند النحاة القدامى، وذكروه في أكثر من موضع، ومنهم محمد خير حلواني الذي ذكر أن إهمال الجوامد في الصرف، والاهتمام بالمشتقات فقط، جعل كثيرًا من مادة الصرف تتوزع بين الدلالة والتركيب، وهي من صميم الصرف؛ يقول: "أمَّا علم الصرف فقد حدَّد اللغويون القدماء مجاله، فذكروا أنه لا يدرس إلا الكلمة المتصرفة، ولا يتناول ما جمد من الكلمات؛ كالأدوات، والأفعال الجامدة،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، ص: ١٨– ١٩، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.
(٢) انظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ص: ٢٠، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م.

وبعض الأسماء التي لا تتصرَّف، وتركوا دراسة هذه الكلمات لفروع أخرى، فكان من جرَّاء ذلك أن توزَّعت في دراسات متنوعة متعددة، كالدراسات المعجمية والدلالية والنحوية، مع أن مجالها الصحيح في علم الصرف دون غيره؛ لأنه يدرس الكلمة، ولا أرى ما يحول بيننا وبين أن نوسِّع ميدان هذا العلم حتى يبلغ المدى الذي تتيحه أنظمة اللغة العربية"[١].

ويمكن أن نفسر قول حلواني في أحد جوانبه بما ذكره عبد الرزاق تورابي؛ من أن تحديد مجال الصرف عند النحويين في الاسم المتمكن، والفعل المتصرف، "يطرح مشكلًا بالنسبة للأسماء المبنية؛ مثل: الاسم الموصول الذي يمكن تصريفه في المفرد، والمثنى، والجمع"[٢].

ولعلَّ ما أوردتُه من شواهد في كتب القدماء، وما استشهدتُ به من أقوال بعض الباحثين المحدثين كافٍ للدلالة على تداخل المستويات اللغوية (الصوتي، والصرفي، والتركيبي، والدلالي) في مؤلفات النحاة العرب، وطريقة تناولهم لهذه الموضوعات أثناء دراسة اللغة[٣].

وقد حثَّ كثيرون من دارسي العربية إلى التمييز بين المصطلحات، في إطار دراسة إبستمولوجية (أصولية)، تجعل دلالة هذه المصطلحات أكثر وضوحًا؛ لأن الدقة العلمية التي تفرضها أسس الفكر العلمي المعاصر تُحتِّم على الباحث البدءَ بمسألة تحديد المصطلحات التي يعتمدها البحث، وتدقيقها في معالجة أي قضية من قضايا البحث الأكاديمي؛ للوصول إلى انسجام الآراء النظرية التي يُعتبَر تدقيق المصطلحات العلمية عنصرًا أساسيًا من عناصر استمرارها، وتطورها، يقول محمد شندول: "دلالة مصطلح (صرف) مازالت من مسائل الدرس اللغوي العربي التي لم يُستَوفَ فيها البحث، ذلك أنها تتداخل تاريخيًا مع دلالة مصطلح (تصريف) فتتنازعان المفهوم، وهذا التنازع يكوِّن في ذهن القارئ لكتب اللغة التقليدية ثنائية مفهومية، من شأنها أن تُربِكَ الدارسين، وتشوِّش البحوث اللغوية"[٤].

---

(١) انظر: المغني الجديد في علم الصرف، للدكتور: محمد خير حلواني، ص: ١٤، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.

(٢) صرف – تركيب اللغة العربية، لعبد الرزاق تورابي، ص: ٢٠، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

(٣) حاولت أن أورد شاهدًا واحدًا على الأقل لكل تداخل يحدث بين مستويين من مستويات اللغة؛ ليتضح الأمر للقارئ بجلاء، فقد ذكرت مثالًا للتداخل بين (المستوى التركيبي، والمستوى الدلالي)، وآخر للتداخل بين (المستوى الصوتي، والمستوى والصرفي)، وآخر للتداخل بين (المستوى الصرفي، والمستوى التركيبي)، وآخر للتداخل بين (المستوى الصرفي، والمستوى الدلالي).

(٤) الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، لمحمد شندول، ص: ٩، مركز النشر

وربَّما كان لترجمة العلوم اللغوية واختلاف مناهج أسس البحث اللغوي الحديث من لغة إلى أخرى، دور بارزٌ في هذا التداخل والإشكال المصطلحي، فمصطلح التصريف في التراث النحوي العربي ظهر في فترة مبكرة جدًا من التأليف – كما أشرنا فيما سبق – للدلالة على مفاهيم متعددة.

والتصريف (Inflection) عند اللغويين الغربيين: "تغيير يجري على شكل الكلمة للتعبير عن علاقتها بكلمات أخرى من الجملة، أما الاشتقاق (derivation) عندهم: فهو علم تشكيل الكلمات، وقد كانوا يستعملون في دراستهم لليونانية واللاتينية المفاهيم الثلاثة: التصريف، والاشتقاق، والنحو، ولم تُستَعمَل كلمة صرف (morphology) إلا في القرن التاسع عشر الميلادي؛ حيث ظهر للغويين الغربيين بعد اكتشاف اللغة الهندية أن هناك تشابهًا كبيرًا بين الاشتقاق والتصريف، وأنه من الأفضل جمعهما في مادة واحدة"(١).

والسنتاكس (syntax) والمورفولوجيا (morphology) مستويان منفصلان من مستويات اللغة، ولكن التداخل الكبير بينهما يقتضي البدء برسم حد فاصل قبل الشروع في أمر المقابلة بينهما، وما يُعتَقَدُ أنه النظير لكل منهما في اللغة العربية(٢).

وقد حاول عبد المنعم الكاروري الموازنة بين مصطلحي النحو، والصرف، ومصطلحي (syntax)، و(morphology)، ورسْم حدٍّ فاصلٍ بين المصطلحين من خلال توضيح أقسام المورفولوجيا (morphology) حيث أشار إلى أن علم المورفولوجيا يختص بدراسة كل تغيير هام يطرأ على بنية الكلمة.

وهذا التغيير إما أن يكون متصلًا بالتركيب، وعلاقة الكلمة بالكلمات الأخرى في الجملة، ويسمى (inflectional)؛ كما في حركات الإعراب، وعلامات الجموع، وعلامات الإتباع، وعلامات مطابقة الاسم والفعل في الجملة؛ من حيث العدد، وغيره من المقولات الصرفية، فلا تقول: (*الرِّجالُ يعمل)، ولكنك تقول: (الرِّجالُ يعملون)، أو أن يكون اشتقاقيًا

الجامعي، جامعة قرطاج، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

(١) اللسانيات العامة وقضايا العربية، لمصطفى حركات، ص: ٤٥-٤٦، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٢) انظر: المورفولوجيا بين النحو والتصريف، لعبد المنعم محمد حسن الكاروري، ص: ٨٢- ٨٤، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، المجلة العربية للدراسات اللغوية- السودان، المجلد الثاني، العدد الأول، أغسطس/١٩٨٣م.

(derivational) ويشمل التغيرات التي تؤدي إلى صياغة كلمات جديدة من أصول أو كلمات أخرى؛ نحو: اشتقاق (كاتِب)، و(مَكتُوب) من (كَتَبَ).

ويرى الكاروري في هذه الموازنة أنه يُضَاف إلى القسمين السابقين قسم آخر يعد أحيانًا – بحسب تعبيره – قسمًا ثالثًا من أقسام المورفولوجيا، هو: (Compounding)، ويقصد به اشتمال الكلمة على أكثر من جذر واحد، كما في التركيب المزجي (تأبط شرًا)، والنحت (حمدل) في اللغة العربية[1].

وهذا القسم الذي جعله الكاروري قسمًا ثالثًا لا يعدو كونه تغييرًا اشتقاقيًا، فهو ينتمي إلى القسم الثاني؛ لأنه توليد كلمة جديدة، انطلاقًا من وحدة معجمية موجودة سابقًا، أو مقترضة من لسان آخر، وذلك مظهر من مظاهر الاشتقاق[2]، يندرج تحت أصناف النقل المقولي[3]، الذي يعد أحد موارد علم الصرف في الاشتقاق.

وفي دراسة أخرى قريبة من الدراسة السابقة يميِّز شندول بين مصطلحي الصرف، والتصريف، ويقابل مصطلح الصرف بـ(derivational morphology)؛ وهو علم يهتم باشتقاق المفردات دون نظر إلى دورها في التركيب، كما يقابل بين مصطلح التصريف و(inflectional morphology)؛ وهو يُعنَى بدراسة ما يعتور وحدات اللغة من وجوه الزيادات المتعلقة بمقولات الجنس، والعدد، والتعيين، والمطابقة، والبناء للمعلوم، والبناء للمجهول، وغير ذلك من المقولات النحوية[4].

وهذه الدراسة – وإن كانت موفقة في منطلقاتها التي ترى ضرورة التمييز بين الصرف والتصريف، وفي مقابلتها بين التصريف و(inflectional morphology) – إلا أنها كان يعتريها بعض القصور في مقابلتها بين (derivational morphology) والصرف؛ لأن الصرف – كما مرَّ معنا – يشتمل على الاشتقاق وغيره من التغييرات الطارئة على أبنية الكلم، ولعلَّ التقسيم المناسب ما ذهب إليه الكاروري مع الأخذ بعين الاعتبار دمج

---

(١) المورفولوجيا بين النحو والتصريف، لعبد المنعم الكاروري، ص: ٨٥.

(٢) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ١٦٨، وفي الوضع والاشتقاق والدلالة، لحسن حمزة، ص: ٨٩-٩١، مجلة المعجمية، تونس، العدد: ١٨-١٩، ٢٠٠٣م.

(٣) نقل الوحدة المعجمية من مقولة إلى مقولة أخرى، وله أصناف كثيرة حصرها تانيار سأناقشها في موضعها لاحقًا.

(٤) انظر: الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، لمحمد شندول، ص: ١٥-١٦.

القسم الثالث – عنده – في القسم الثاني؛ كما أشرنا آنفًا.

ويمكننا أن نقول: إن الصرف[1] يقابل (morphology)، وهو أحد المستويات اللغوية الأربعة، ينقسم إلى قسمين؛ هما: (inflectional morphology)، ويُترجَم بالتصريف، و(derivational morphology) ويُترجَم بالاشتقاق[2].

ولتوضيح الحدود الفاصلة بين المستويات اللغوية يمكن أن نقول: إن الصوائم تأتلف حسب المقاطع، وحسب نظام الكلمة الفونولوجية في كل لسان على حدة، وفي المستوى الصرفي ندخل الوحدات الدالة التي تُسمَّى الصرافم (وهي: الوحدات الصغرى للمعنى أو الوظيفة النحوية في اللغة)، مع ملاحظة أنه: قد تكون الحركة المفردة صرفمًا، بل قد تكون الحركة المفردة مزيجًا من لفظمين[3]، وبذلك يكون النحو علمًا يشتمل على: المكون الصواتي، والمكون الصرفي، والمكون التركيبي، كما مرَّ معنا في مطلع هذا التمهيد.

ويمكن تقسيم الصرافم إلى فئتين؛ هما: الصرافم المنفصلة، والصرافم المتصلة، وتعود الصرافم المتصلة إلى إحدى فئتين، تؤدي كل فئةٍ منهما وظيفة مختلفة؛ هما: صرافم الاشتقاق، وصرافم التصريف، وتقوم صرافم التصريف بوسم سمات مثل: الزمن النحوي، والعدد، والجنس، والحالة الإعرابية، فلا يتغير معنى الجذع الذي يُضاف إليه الصرفم التصريفي، ولا تتغيَّر كذلك المقولة النحوية التي ينتمي إليها (وهو ما يُعرَف أيضًا بأقسام الكلم مثل: (الاسم، والفعل، والظرف، والصفة)، فالتصريف لا يُضِيف إلى الجذع إلا السمات النحوية فقط؛ مثل: الزمن، والعدد، والجنس، والحالة الإعرابية[4].

وخلاصة القول: إن أسس البحث العلمي تُحتِّم علينا في ختام هذا التمهيد أن نوضِّح ما نعنيه بالمصطلحين الواردين في عنوان الرسالة انطلاقًا من النظرية التي يعتمدها هذا البحث

---

(١) يدعم هذا القول تحديد نيدا (Nida) ستة مبادئ لتحديد الصرافم، وبعض هذه الصرافم يتعلق بالاشتقاق، وللاطِّلاع على هذه المبادئ انظر: صرف – تركيب اللغة العربية، لعبد الرزاق تورابي، ص: ٣٥-٣٦.

(٢) (inflectional morphology) يُترجَم حرفيًا بـ(علم الصرف التصريفي)، و(derivational morphology) يُترجَم حرفيًا بـ(علم الصرف الاشتقاقي)؛ ولاندراجهما تحت (morphology)، اكتفينا بمصطلحي (التصريف)، والاشتقاق؛ رغبة في اختصار ما هو واضح.

(٣) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ١٥٢.

(٤) وتُسمَّى الصرافم المنفصلة: (الصرافم الحرَّة)، كما تُسمَّى الصرافم المتصلة: (الصرافم المربوطة)، انظر: أسس اللسانيات النفسية، ص: (٧١-٧٥).

(نظرية التعلق اللغوي)، وما يعضدها من أقوال القدامى في هذا الشأن، وذلك بعد المناقشة السابقة لمصطلحي الصرف، والإعراب، وكيفية انزياح هذين المصطلحين للدلالة على معانٍ متعددة لأسباب مختلفة، كما أشار بعض الباحثين المحدثين العرب، بقولهم: "إن ما جاء من تعريفات للإعراب في كتب المتأخرين من النحاة ...واعتمده كثير من المحدثين في نقدهم الفكر النحوي القديم ليس دقيقًا؛ لأن ما ذكروه إنما هو حكم الإعراب وأثره لا حدَّه"(١).

وقد أوردت في هذا التمهيد ما يدلُّ على أن الإعراب يأتي لمدلولين مختلفين؛ أحدهما: لفظي، والآخر: معنوي، واستشهدت بما يؤيد ذلك من أقوال النحاة؛ كابن يعيش، عندما قال: "واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو؟ فذهب جماعةٌ من المحقّقين إلى أنّه معنى،... وذهب قومٌ من المتأخّرين إلى أنه نفسُ الحركات"(٢).

فإن كان الإعراب بمعنى (الإعراب الموضعي) فهو يندرج ضمن التعلق التركيبي في نظرية التعلق اللغوي، وسأُطلِق عليه في هذا البحث (الإعراب التركيبي/البنيوي)، أما إن كان لفظًا فسأُطلِق عليه (الإعراب اللفظي/الصرفي)؛ وهو يندرج تحت التعلق الصرفي في إطار النظرية؛ وذلك لأسباب أهمها: أنه ليست كل اللغات إعرابية – أقصد إعرابًا لفظيًا – في حين أنه لا يمكن أن تخلو لغةٌ من تركيب، إضافة إلى أن بعض اللغات لا تحفل بالصرف كما تحفل به بعض اللغات الأخرى، فالاهتمام بالجانب الصرفي في اللغة الإنجليزية – على سبيل المثال – أقل منه بكثير في اللغة العربية التي تحفل بهذا الجانب.

وللتفريق بين الدلالتين في هذا البحث أهمية كبرى، فهو مما وجب علينا توضيحه في التمهيد؛ إذ البحث يقتصر على دراسة الصرف، ومنزلة الإعراب الصرفي (اللفظي) منه، وأسس التعلق الصرفي في الجملة، التي تعد قطب الرحى في دراسة النظريات اللسانية الحديثة.

أما فيما يخص دلالة مصطلح الصرف في هذه الدراسة فإننا نعني به المكوِّن التصريفي (inflectional morphology) على وجه الخصوص، الذي يَسِم مقولات: (العدد، والجنس، والتعيين) في الاسم، ومقولة (الزمن) في الفعل، ومقولتي (الحالة الإعرابية، والشخص)

---

(١) انظر: ضوابط التفكير النحوي، للدكتور: محمد عبدالفتاح الخطيب، (٢/٥٩)، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م، وانظر التمييز بين حد الإعراب وحكمه، وفائدة هذا التمييز في الدرس اللغوي في: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ١٤١.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش، (١/ ١٩٧).

فيهما معًا، وهو لا يُغيِّر معنى الجذع الذي يُضاف إليه، ولا المقولة النحوية التي ينتمي إليها، ولا يُضِيف إلى الجذع سوى السمات النحوية.

وسنستبعد المكوِّن الاشتقاقي (derivational morphology)، الذي يهتم بتوليد كلمات جديدة، من أجل مجموعة من الوظائف التركيبية والدلالية من الدراسة؛ لأنه يغير المضمون المعجمي للفظة والمقولة النحوية.

حوصلة التمهيد

انتهى التمهيد إلى أن التمييز بين استعمال اللغة وبناء الميتالغة المصطلحية العلمية، ظهر في مراحل مبكرة جدًا من التأليف النحوي؛ وأشار إلى أنه أمر ضروري على الرغم من اختلاف منطلقات الباحثين في دراسة اللغة، والتداخل والترابط الوثيق بين مستوياتها.

وانتهى أيضًا – من خلال استعراض تاريخي لدلالات المصطلحات الرئيسة في البحث – إلى أثر التعدد والتطور المصطلحي في الدراسة اللغوية، وأشار إلى شيءٍ من تعدد المصطلحات في التراث النحوي العربي، وتطورها، مما أدَّى إلى تناوبها أحيانًا للدلالة على شيءٍ واحد، كما ظهر في مصطلحي الصرف، والتصريف، اللذين وردا متناوبين في بعض المواضع، وتداخلا مع الاشتقاق في مواضع أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة لمصطلحي النحو والإعراب.

وانتهى أيضًا إلى أن بعض المصطلحات في التراث النحوي العربي قد تدل على مفهومين مختلفين؛ كالإعراب الذي ورد للدلالة على شيئين مختلفين؛ الأول: معنوي، يشمل المواضع كالفاعلية، والمفعولية، والابتداء وغيرها، والثاني: لفظي، يشمل ما جيءَ به في أواخر الكلمات لبيان مقتضى العامل.

وقد حاول التمهيد حصر أبرز أسباب هذا التعدد المصطلحي، فذكر منها: اشتمال التأليف النحوي في بداياته على جميع المستويات اللغوية، وصعوبة التمييز بين هذه المستويات على المستوى التطبيقي خلافًا للمستوى النظري، وعدم فصل هذه المستويات اللغوية إلا في مرحلة متأخرة من التأليف النحوي، إضافةً إلى التدريس الذي أدى إلى عدم التدقيق المفهومي لبعض هذه المصطلحات، وكذلك طول الفترة الزمنية التي احتضنت التأليف في علم النحو، وترجمة العلوم اللغوية، واختلاف مناهج أسس البحث اللغوي الحديث من لغة إلى أخرى.

وحدَّد التمهيد أيضًا ما يعنيه الباحث بالصرف، والتصريف، والإعراب، وغيرهما من المصطلحات المركزية في البحث، ويتوافق مع نظرية التعلق اللغوي، التي تُدرِج الإعراب الموضعي (التركيبي) في مجال التعلق التركيبي، والإعراب اللفظي (الصرفي) في مجال التعلق الصرفي، ووضَّح أيضًا أن الصرف ينقسم إلى مكونين رئيسين، والمكوِّن التصريفي هو مناط دراسة التعلق الصرفي، أما المكوِّن الاشتقاقي فهو مما يُدرَس في مجالات أخرى غير التعلق الصرفي.

الفصل الأول

نظرية التعلق اللغوي

– توطئة.

– المبحث الأول:نشأة النظرية لوسيان تانيار (L.Tesniere).

– المبحث الثاني:تطور النظرية إيغور مالتشوك (Mel'čuk).

توطئة:

يتحتَّم علينا قبل التعريف بنظرية التعلق اللغوي – في هذا الفصل– توضيح الفرق بين مضمون أو مفهوم مصطلح التعلق في التراث النحوي العربي، ومفهومه أو مضمونه لدى لوسيان تانيار (L.Tesniere)، وإيغور مالتشوك (Mel'čuk) في نظرية التعلق اللغوي.

ولبيان ذلك سأتناول مصطلح التعلق في التراث النحوي العربي من ناحيتين؛ الأولى: التعريف، والثانية: الاستعمال، أما ما يخصُّ التعريف: فلم يرِدْ في التراث النحوي العربي ومؤلفات النحاة السابقين تعريفًا لمصطلح (التعلُّق)[1]، على الرغم من ورود هذا المصطلح في مؤلفاتهم أثناء الحديث عن الجملة وشبه الجملة، وبعض المواضع الأخرى، وعلى الرغم من أن بعضهم قد أفرد بابًا لذكر أحكام تعلق شبه الجملة في مؤلفاته[2].

وأما استعمال مصطلح التعلق فقد ظهر – في مرحلة شبه مبكرة – في كتب معاني القرآن، ويبدو أنَّ أوَّل من استخدمه هو أبو جعفر النحَّاس (ت: ٣٣٧هـ)[3] في كتابه إعراب القرآن[4]، عندما تناول قول الله تعالى: ﴿ ۞ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۖ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾[5]؛ بقوله: "يُقال: بأيِّ شيءٍ اللام متعلقة؟ فالجواب – وفيه أجوبة – يكون التقدير المغفرة لمن اتقى، وهذا على تفسير ابن مسعود، وقال الأخفش: التقدير ذلك لمن اتّقى، وقِيل: التقدير السلامة لمن اتقى، وقِيل: واذكروا يدلُّ على الذكر، فالمعنى الذكر لمن اتّقى"[6]، وقد كان المتقدمون من النحاة؛ كسيبويه،

---

(١) انظر: تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة، للباحث: محمود عَبد حَمد اللامي، ص: ٣، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، بإشراف أ.د. صباح عباس السالم، كلية التربية بجامعة بابل، العراق، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(٢) انظر الباب الثالث من: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، (٤٩٩/٢)، تحقيق: د.محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

(٣) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، (١٣٨/١).

(٤) انظر: تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة، للباحث: محمود عَبد حَمد اللامي، ص: ٥.

(٥) البقرة:٢٠٣.

(٦) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، (١٠٤/١)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

والمبرد، وابن السراج يُعبِّرون عنه بمصطلحات أخرى قريبة منه؛ كالإضافة، والوقوع، والإيصال[1].

ثم ظهر هذا المصطلح فيما بعد عند أبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، إذ يقول: "ولو قلت: أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا اليومَ عندَ زيدٍ، فجعلت الظرفين متعلقين بالمصدر لم يجُزْ أن تقدِّمهما عليه..."[2]، وقد شرح الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) قول الفارسي السابق، وحاول أن يوضِّح معنى التعلق؛ بقوله: "إنَّ هذه المسألة يجوز فيها وجوه؛ أحدها: أن تُعلِّق كلَّ واحد من الظرفين بالمصدر، الذي هو (ضرْبٌ)، ومعنى تعلقهما به أنك تجعل الضرب واقعًا فيهما، ...والوجه الثاني: أن تجعلَ كلَّ واحدٍ منهما مُتعلِّقًا بـ(أعجبني)، فإذا فعلت ذلك لم يجُزْ فيهما إلا أن يتقدَّما على المصدر؛ نحو: أعجبني اليومَ عندَ زيدٍ ضربٌ زيدٌ عمرًا، ...والوجه الثالث: أن تُعلِّق أحد الظرفين بـ(أعجبني)، والآخر بالمصدر، فأيهما تعلَّق بـ(أعجبني) وجب تأخيره عن صلة المصدر، أو تقديمه على المصدر"[3].

ويتَّضِح مما سبق أن المقصود بالتعلق عند النحاس، والفارسي، والجرجاني هو تعلق شبه الجملة (الظرف، أو الجار والمجرور) بالفعل، أو ما يشبهه (المصدر)، كما يتَّضِح أيضًا حداثة مصطلح التعلق؛ لأن الجرجاني حاول توضيح معناه؛ بقوله: "ومعنى تعلقهما به أنك تجعل الضرب واقعًا فيهما"[4].

ولعلَّ أبرز النصوص التي وضَّحت معنى التعلق في هذا السياق ما أورده ابن هشام في المغني في مطلع حديثه عن أشباه الجمل (الظرف، أو الجار والمجرور)؛ عندما قال: "لا بُدَّ من تعلقهما

---

(١) انظر: تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة، لمحمود عَبد حَمد اللامي، ص: ٥.

(٢) الإيضاح، لأبي علي الفارسي، ص: ١٤٢، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، (١/٥٥٧-٥٥٨)، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها، وقد سها المحقق: د. كاظم المرجان، فصحَّف (الضرْب) إلى (الظرف)، والمثبت في المخطوط ما أثبتناه (الضرْب)، انظر: مخطوطة راغب باشا، برقم (١٣٢٩)، ورقة أ/٨٢، ومخطوطة الجامعة الإسلامية، برقم (٢١٤٠)، ورقة ب/٩٨.

بالفعل، أو ما يُشبِهُه، أو ما أُوِّل بما يُشبِهُه، أَو ما يُشير إِلى معناه، فإِنْ لم يكن شيءٌ من هذه الأربعة موجودًا قُدِّر"[1].

ومثال التعلق بالفعل قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2]، فالجار والمجرور (عليهم) في هذه الآية متعلق بالفعل اللازم (أنعم).

أما مثال التعلق بما يشبه الفعل – الذي أورده ابن هشام – فهو قول ابن دُرَيْد:

واشتَعَلَ المِبيَضُّ فِي مُسوَدِّهِ مِثلَ اشتعالِ النَّارِ فِي جزلِ الغَضَا[3]

إذ تعلقت شبه الجملة (في جزلِ الغَضَا) بالمصدر (اشتعالِ) الذي يشبه الفعل في الدلالة على الحدث.

ومثال التعلق بما أُوِّل بمشبه الفعل، قوله الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[4]، إذ إنَّ (إله) مؤول باسم المفعول (معبود) الذي يشبه الفعل، وقد تعلقت به شبه الجملة (في السماء).

ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل، أو ما يُشِير إلى معناه تعلق الظرف (بعضَ) بالاسم العلم (أبو المنهالِ) لما فيه من معنى الشجاع؛ في قول الشاعر:

أَنا أَبُو الْمنْهَالِ بعضَ الأحيانْ[5]

ومثال التعلق بالمحذوف قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾[1] بتقدير: (وأرسلنا) ولم يتقدَّم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدلُّ على ذلك[2].

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، (٤٩٩/٢).

(٢) الفاتحة:٧.

(٣) من مقصورته الشهيرة التي بناها على بحر الرجز، انظر: ديوان ابن دريد، ص: ١٢٣، دراسة وتحقيق: عمر سالم، مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، دبي، الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، وشرح مقصورة ابن دريد وإعرابها، للمهلبي، ص: ١٤، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

(٤) الزُّخرُف:٨٤.

(٥) من الرجز، وعجز البيت: ليسَ عليَّ حسبي بضؤلانْ، وقد نُسب لأبي المنهال، ونُسب لبعض بني أسد، كما أورده بعضهم دون نسبة، انظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، لإميل بديع يعقوب، (١٩٣/١٢)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

فالنص السابق فيه إشارة واضحة وصريحة إلى ضرورة تعلق شبه الجملة بعامل، وشبه الجملة محمولة على الجملة؛ لأنها مشبَّهة بها، والجملة محمولة على المفرد، والدليل على ذلك تقسيم الجمل إلى: جمل لها محل من الإعراب، وجمل ليس لها محل من الإعراب، بناءً على إمكانية حلول المفرد مكانها، أو عدمه، وفي النص أيضًا ما يشير إلى أن أصل التعلق بالفعل، وبقية الحالات (ما يشبه الفعل، أو ما أُوِّل بما يشبهه، أو ما فيه رائحته) محمولة عليه.

وإن كان ابن مالك قد رجَّح أولوية تعلق شبه الجملة في بعض المواضع باسم الفاعل على تعلقه بالفعل؛ بقوله: "إذا كان خبر المبتدأ ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، فلا بد من مقدَّر يتعلق به، وذلك المقدَّر إما اسم فاعل، أو فعل، وكونه اسم فاعل أولى؛ لوجهين:

أحدهما: أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر؛ لأنه وافٍ بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل، إذ لا بُدَّ من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل.

والثاني: أن كل موضع كان فيه الظرف خبرًا، وقُدِّر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل، وبعد (أمَّا) و(إذَا) المفاجأة يتعيَّن التعلق باسم فاعل؛ نحو: (أمَّا عندك فزيدٌ)، و(خرجتُ فإذا في البابِ زيدٌ)؛ لأن (أمَّا) و (إذا) المفاجأة لا يليهما فعل، لا ظاهر، ولا مقدر"[٣].

إلا أن قوله هذا لا يتعارض مع ما ذكر ابن هشام في النص السابق؛ لأن اسم الفاعل مما يشبه الفعل، فقد سمَّاه الكوفيون (الفعل الدائم)[٤]، كما أن الذي يعنينا في هذا المقام هو مصطلح التعلق ومفهومه، بغض النظر عن المقَدَّر المحذوف.

والتعلق ارتباط معنوي، كما ذكَر ابن هشام عندما أكَّد أنه لابد لحرف الجر من متعلق؛ يقول: "يُستثنَى من قولنا لا بُدَّ لحرف الجر من متعلق ستة أمور؛ أحدها الحرف الزائد؛ كـ(الباء) في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٥]، و(مِن) في قوله تعالى: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾[١]؛

---

(١) الأعراف:٧٣.

(٢) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (٢/ ٤٩٩- ٥٠٣).

(٣) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، (١/ ٣٤٩)، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ٨٦.

(٥) النساء:٧٩.

وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالًا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأُعِينَت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقويةً له وتوكيدًا ولم يدخل للربط"[٢]، ويظهر من قوله :"أفعالًا قصرت عن الوصول إلى الأسماء" أن الأصل هو التعلق بالفعل، لا بغيره من عناصر الجملة.

ولم يكن ذكر التعلق في التراث النحوي العربي مقصورًا على علاقة شبه الجملة (الظرف، أو الجار والمجرور) وارتباطها بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما فيه رائحته فقط؛ كما ذُكِر في النقاش السابق، بل قد ورد التعلق في مواضع أخرى بمعانٍ أعمَّ من ذلك، منها ما يدلُّ على علاقة الفعل وارتباطه بالمفاعيل، ومن الاستعمالات التي وردت بهذا المعنى؛ شرح ابن الحاجب لقول الزمخشري: "والفاعل واحد ليس إلا"[٣]؛ بقوله: "يريد أن نسبة الفعل إلى الفاعل على جهة الإسناد، والإسناد لا يختلف؛ لذلك لم يتعدَّد الفاعل، ونسبة الفعل إلى المفعول ليست على جهة الإسناد، وإنما هي على جهة التعلق، والتعلق يختلف، فتارةً يتعلق به على أنه الذي فعل وهو المفعول المطلق، وتارةً يتعلق به على أنه الذي يُفعَل به وهو المفعول به، وتارةً يتعلق به على أنه الذي فُعِل فيه وهو المفعول فيه، وتارةً يتعلق به على أنه الذي فُعِل من أجله وهو المفعول لأجله، وتارةً يتعلق به على أنه الذي فُعِل معه وهو المفعول معه؛ فلذلك لم يجيء الفعل إلا بفاعل واحد، وقد يجيء بمفاعيل متعددة"[٤]، وابن الحاجب في هذا النص يميِّز بين المشارك الدلالي، وغيره من المشاركين، كما يميِّز بين نوعين من العلاقات في الجملة؛ هما: الإسناد، والتعلق، فعلاقة الإسناد لا يمكن تكرارها، في حين أن علاقة التعلق قد تتعدَّد.

كما ورد ذكر التعلق أيضًا في السياق السابق – علاقة الفعل وارتباطه بالمفاعيل – عند ابن هشام في حدِّ المفعول به؛ يقول: "المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل ك(ضربتُ زيدًا)، وأقول: المراد بالوقوع التعلق المعنوي لا المباشرة، أعني تعلقه بما لا يُعقَل إلا به، ولذلك لم يكن

---

(١) فاطر:٣.

(٢) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (٢/٥٠٧-٥٠٨).

(٣) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٣٧، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، (١/١٥٥)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، (١/١٥٥).

إلا للفعل المتعدي، ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو: (أردتُ السَّفرَ)؛ لعدم المباشرة، وخرج بقولنا: ما وقع عليه المفعول المطلق؛ فإنه نفس الفعل الواقع، والظرف؛ فإن الفعل يقع فيه، والمفعول له فإن الفعل يقع لأَجله، والمفعول معه فإن الفعل يقع معه لا عليه"[(١)]، ويُفهَم من هذا النص أن التعلق ارتباط معنوي تتحدَّد فيه المتعلقات بناءً على المضمون المعجمي للفعل.

وذُكِر التعلق أيضًا عند ابن يعيش أثناء شرحه لقول الزمخشري: " الإعراب لا يُستَحقُّ إلا بعد العقد والتركيب"[(٢)]، وتمييزِه بين نوعين من التركيب؛ بقوله: "المركب على ضربين؛ تركيب إفرادٍ، وتركيب إسنادٍ، فتركيبُ الإفراد أن تأتيَ بكلمتَين فتركِّبهما، وتجعلهما كلمةً واحدةً بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتَين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام؛ نحو: (معديكرب) و(حضرموت)، ...وتركيب الإسناد أن تُركِّبَ كلمةً مع كلمةٍ، تُنسَب إحداهما إلى الأخرى، فعرَّفك بقوله: (أُسنِدت إحداهما إلى الأُخرَى) أنه لم يرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلُّقٌ بالأخرى، على السبيل الذي به يحسن موقعُ الخبر وتمام الفائدة، وإنما عَبَّر بالإسناد ولم يُعبِّر بلفظ الخبر، وذلك من قبل أن الإسناد أعم من الخبر؛ لأنّ الإسناد يشمل الخبر، وغيره من الأمر، والنهي، والاستفهام، فكلُّ خبر مسندٌ، وليس كلُّ مسند خبرًا"[(٣)]، وابن يعيش في هذا النص يفرِّق بين تركيب الإسناد وتركيب الإفراد، مما يدلُّ على حضور معنى الترابط الإسنادي في ذهنه، فهو يرى أن هناك في الجملة ما هو أعم من الخبر، وينعته بالإسناد، ويصرح بلفظ (التعلق)، ويشير إلى تعلق بعض عناصر الجملة ببعضها، ولكنه يقصر ذلك على مفهوم الإسناد في الغالب.

وفي سياقٍ آخر ورد مصطلح التعلق للدلالة على المشاركين الدلاليين للفعل؛ وذلك عند الرضي الاستراباذي في معرض حديثٍ طويل عن وزن الفعل (فَاعَلَ)، وتعلقه بالمتشاركين فيه، في دلالة واضحة على أن وزن الفعل يحدِّد عدد متطلباته، ومواقعها الإعرابية؛ يقول الرضي: "ومعنى (ضارَبَ زيدٌ عمراً) و(تضاربَ زيدٌ وعمرو) شيءٌ واحد، كما يجيء، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت، فكما أن للمضاربة تعلقًا بعمرو صريحًا في قولك: (ضاربَ زيدٌ

---

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، ص: ٢٧٨، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٤٣

(٣) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص:٢٣، وشرح المفصل، لابن يعيش، (١/٧٢-٧٣).

عمراً) فكذا للتضارب في (تضاربَ زيدٌ وعمرو) تعلق صريح به، وكما أن زيدًا وعمرًا متشاركان صريحًا في (تضاربَ زيدٌ وعمرو) في الضرب الذي هو الأصل، فكذا هما متشاركان فيه صريحًا في (ضاربَ زيدٌ عمرًا)"[(١)]، ويُفهَم من هذا النص أن معنى التعلق أوسع من علاقة الفعل وارتباطه بشبه الجملة، أو علاقته بالمفاعيل فقط، فالفعل يُحدِّد أيضًا نسق التركيب وعدد المشاركين.

كما ورد مصطلح التعلق في التراث النحوي العربي في سياق النعت السببي للدلالة على إضافة الشيء إلى ما كان من سببه؛ قال ابن الحاجب: "ويُوصَف بحال الموصوف، وحال متعلقه؛ نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ غلامُه، فالأول يتبعه في الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والثاني يتبعه في الخمسة الأول، وفي البواقي كالفعل"[(٢)].

ويتبيَّن لنا من خلال النصوص السابقة أن التعلق من أهم روابط الجملة النحوية، ولكنه لم يَرِد في التراث النحوي العربي – دائمًا – منتظمًا في نظرية واضحة توضِّح المقصود منه، فقد ورد للدلالة على معانٍ متعددة؛ منها:

١- علاقة شبه الجملة (الظرف، أو الجار والمجرور) بالفعل وارتباطها به، وهذا المعنى هو الأكثر شهرةً وورودًا.

٢- علاقة الفعل وارتباطه بالمفاعيل.

٣- علاقة الإسناد في الجملة.

٤- علاقة الفعل بعدد المشاركين، وتحديد نسق التركيب في الجملة.

٥- إضافة الشيء إلى ما كان من سببه.

أما أشمل معنى لمصطلح التعلق في التراث النحوي العربي فقد ورد عند الجرجاني؛ في تعريفه النظم؛ إذ يقول: "معلوم أن ليس النَّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسببٍ من بعض، والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلُّق اسم باسم، وتعلُّق اسم بفعل، وتعلُّق حرف بهما" [(٣)].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، (١/١٠٠).

(٢) الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، ص: ٣٠، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م. وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٣/٢٩).

(٣) دلائل الإعجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني، ص: ٧-٨، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١ م، ثم ذكر بعد هذا النص وجوه تعلق الاسم بالاسم، وتعلق

ويتَّضِح لنا من هذا النص والأمثلة التي ساقها الجرجاني بعده لوجوه التعلق – حيث ذكر وجوه تعلق الاسم بالاسم، وتعلق الاسم بالفعل، وتعلق الحرف بهما، ومثَّل لكل وجهٍ منها – أن التعلق شامل لجميع عناصر الجملة، وأن النحو كلَّه قائم على التعلق، وقد صرَّح بذلك في تعقيبٍ؛ قال فيه: "فهذه هي الطرق والوجوه في تعلُّق الكلم بعضها ببعض، وهي – كما تراها – معاني النحو، وأحكامه"(١)، ولكنه اقتصر على أحد أنواع التعلق، وهو التعلق التركيبي.

أما في البحوث اللسانية الحديثة فإن التعلق (dependency) مصطلح عام يُطلَق على علاقة التحكم، التي تربط بين لفظة وأخرى داخل قواعد كل لسان، وأوضحها تحكم العامل في المعمول من الناحية الإعرابية، وتحكم المتبوع في التابع في قوانين المطابقة الصرفية، وتحكم المحمول في الموضوع من الناحية الدلالية.

والتعلق في نظرية التعلق اللغوي: علاقة سياقية هرمية غير متناظرة، على غرار الاستلزام المنطقي، فيها يستلزم عنصرٌ ما – في اتجاهٍ ما – عنصرًا آخرًا؛ كما يلي: (الكلمة١←الكلمة٢)، ويعني ذلك أن: (الكلمة٢ تتعلق بالكلمة١)، ولكن العكس بشكل عام غير صحيح، وتدعى الكلمة١:(عاملًا)، وتدعى الكلمة٢: (متعلقًا)، ومثال المظهر التركيبي: صلَّى زيدٌ (صلَّى: عامل، وزيدٌ: متعلق)، وأما المظهر الصرفي فمثاله: المطابقة في المقولات الصرفية، ونصب أو جزم الفعل المضارع: (لن أكتبَ، ولم أكتبْ)، فالإعراب اللفظي مظهرٌ صرفي في نظرية التعلق اللغوي كما أشرت في التمهيد لهذا البحث.

الاسم بالفعل، وتعلق الحرف بهما؛ بقوله: "الاسم يتعلَّق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه، أو حالًا منه، أو تابعًا له؛ صفةً، أو تأكيدًا، أو عطف بيان، أو بدلًا، أو عطفًا بحرف، أو بأن يكون الأوَّل مضافًا إلى الثَّاني، أو بأن يكون الأوَّل يعمل في الثَّاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له، أو المفعول...، أو بأن يكون تمييزًا قد جلَّاه، ومنتصبًا عن تمام الاسم، ومعنى (تمام الاسم) أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة...وأمَّا تعلُّق الاسم بالفعل، فبأن يكون فاعلًا له، أو مفعولًا، فيكون مصدرًا قد انتصب به، ويُقَال له: المفعول المطلق، أو مفعولًا به، أو ظرفًا مفعولًا فيه؛ زمانًا، أو مكانًا، أو مفعولًا معه، أو مفعولا له، أو بأن يكون منزَّلًا من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها، والحال، والتمييز المنتصب عن تمام الكلام، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء؛ لأنّه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام، وأما تعلّق الحرف بهما، فعلى ثلاثة أضرب"، ثم ذكر أضرب تعلق الحرف بالفعل والاسم، وضَرَبَ مثالًا لكل وجه من هذه الوجوه، انظر: المرجع نفسه، ص: ٨-١٠.

(١) المرجع السابق، ص: ١٠.

ويُعَدُّ الاتجاه الذي يركِّز على هذا المنحى في التحليل اللغوي أحد اتجاهات البحث الرئيسة في اللسانيات المعاصرة، وله روافده المتعددة، ومناويله المختلفة، وقد تكون له الريادة العلمية في العشرية المقبلة لما يلقاه من اهتمام متزايد، وانتشار في الجامعات على الصعيد العالمي[1].

وفي هذا الفصل سأناقش نشأة نظرية التعلق اللغوي، ومدى اهتمام هذه النظرية بالجملة، وتعلق بعض أجزائها ببعض؛ انطلاقًا من التركيب الإعرابي البنيوي، وكذلك سأناقش تطوُّر هذه النظرية، وتمييزها بين ثلاثة أصناف من التعلق؛ وذلك في مبحثين:

المبحث الأول: نشأة النظرية لدى تانيار (L.Tesniere)، وجعلته في مطلبين؛ هما:

١- المبادئ العامة لنظرية التعلق لدى لوسيان تانيار (L. Tesniere).

٢- أبرز المفاهيم والإضافات التي أحدثها تانيار (L.Tesniere) في نظرية التعلق.

والمبحث الثاني: تطور النظرية لدى مالتشوك (Mel'čuk)؛ وجعلته في المطلبين التاليين:

١- نظرية (معنى-نص) (Meaning-text Theory) لإيغور مالتشوك (Mel'čuk).

٢- مفهوم التعلق اللغوي وأنواعه في نظرية (معنى-نص) لمالتشوك (Mel'čuk).

---

(١) انظر: نظرية التعلق في الوصف اللغوي، تحرير: آلان بولغير، وإيغور إلكسندر ملتشوك، ترجمة: أ.د. عز الدين المجدوب، ود. منصور ميغري، (مقدمة المترجمين:س)، جامعة القصيم، النشر العلمي والترجمة، بريدة، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

المبحث الأول

نشأة النظرية عند لوسيان تانيار (L. Tesniere)

يُعدُّ اللساني الفرنسي لوسيان تانيار (L. Tesniere)[1] مؤسِّس نظرية التعلق اللغوي؛ في كتابه: (مبادئ الإعراب البنيوي/ Elements de syntaxe structural)، الذي استغرق تأليفه عشرين سنة تقريبًا، وقد أُصدِرَت طبعته الأولى – باللغة الفرنسية – عام ١٩٥٩م، بعد خمسة أعوامٍ من وفاة مؤلفه، الذي تُوفِّي عام ١٩٥٤م[2].

وكان هدفه الأساسي من هذا الكتاب، ومن الأعمال التي سبقته؛ كالمقال الذي نُشِر سنة ١٩٣٤م بعنوان: (كيف نبني تركيبًا إعرابيًا؟) (Comment construire une syhntaxe) إنشاء نظرية في علم التركيب الإعرابي، تُستَغلُّ فيما بعد في تعليم النحو لطلاب المدارس، فتأسَّست من خلال أعماله – التي يُعَدُّ كتابه: (مبادئ الإعراب البنيوي) ذروتها – نظرية (التعلق) الحديثة[3]، ثم مرَّت – فيما بعد – بعدد من التطوُّرات.

---

(١) وُلِد تانيار (L. Tesniere) في فرنسا سنة ١٨٩٣م، وتلقَّى تكوينه العلمي الأول في فرنسا، حيث حصل على الأستاذية في جامعة السوربون عام ١٩١٣م، ثم واصل دراسته في عددٍ من المدن الأوروبية؛ منها: برلين، وفينا، وحصل على شهادة الدراسات العليا، وانضمَّ إلى حلقة براغ اللسانية، ودرَّس عددًا من اللغات؛ منها: الألمانية، والفرنسية، والروسية، والسلوفينية، ووقع في الأسر سنة ١٩١٥م، لمدة ثلاث سنوات في ألمانيا، إبَّانَ طلبه للمشاركة في الحرب العالمية الأولى، وعمل أثناء أسره مترجمًا لدى السلطات الألمانية، وبدأ حينئذٍ بتدوين بعض الأفكار اللسانية التي اعتمدها فيما بعد منطلقًا في وضع كتابه: (مبادئ الإعراب البنيوي/ Elements de syntaxe structurale)، وقد اهتمَّ تانيار (L. Tesniere) باللغة السلوفينية (اللغة المتكلَّمة في سلوفينيا)؛ وفيها أعدَّ رسالة الدكتوراه؛ لأنها تحتوي على ظاهرة لا توجد في اللغات الهندوأوروبية كلها، وهي (التثنية)، والسلوفينية لغة تنتمي إلى أسرة اللغات السلافية: (وهي مجموعة من اللغات المتقاربة التي تتحدَّث بها الشعوب السلافية، وتتفرَّع عن اللغات الهندوأوروبية، وتشمل أكثر من عشرين لغة؛ أهمها: اللغة الروسية، واللغة السلوفينية).

(٢) انظر: نظرية التعلق في الوصف اللغوي، (مقدمة المترجمين:ق).

(٣) انظر: نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، للباحثة: نجلاء الحصايري، ص:١، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في اللغة والآداب العربية، بإشراف د. محمد صلاح الدين الشريف، كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠١-٢٠٠٢م، نقلًا عن:

Phillips, K. 1994, "Tesniere Lucien Valerius", in E. Brown & A. Anderson (eds.). Encyclopedea of language and linguistics, Boston : Elsevier, Vol. IX, p.p (4563-4564).

المطلب الأول: المبادئ العامة لنظرية التعلق لدى تانيار (L. Tesniere):

تتجلَّى مساهمة تانيار (L.Tesniere) الرئيسة في دراسة بناء الجملة، واستخدام شجرة التعلق أو التبعية (dependency)[1]، باعتبارها العمود الفقري لما يُسمِّيه الترتيب البنيوي (أي: الجزء الهرمي للتمثيل النحوي)، على عكس الترتيب أو التتالي الخطي.

ولم يكن تانيار (L. Tesniere) أوَّلَ لساني يرسم أبنية التعلق، لكنه هو أوَّل من وضع نظرية لغوية كاملة تستند إلى مفهوم التعلق (dependency)، واقترح تمثيلًا قائمًا على هذا المفهوم للبناءات الرئيسة بلغات متعددة ومتنوعة، وكرَّس الكثير من الجهد لمناقشة مدى كفاية هذا المفهوم كمبدأ تنظيمي وراء العديد من الظواهر، التي طردها لصياغة نظرية واضحة المعالم.

وإن كانت بعض الأفكار الرئيسة لهذه النظرية تتداخل مع بعض الأفكار التي اعتمدتها بعض أعمال اللسانيين السابقة له؛ كالعمل الرائد لجاسبرسن (Jespersen)، الذي اعتمد تانيار (L. Tesniere) إحدى الأفكار الرئيسة فيه؛ وهي: مركزية الفعل في بناء الجملة.

والتفريق بين البنية العميقة والبنية السطحية عند تانيار (L. Tesniere) – أيضًا– يُعدُّ امتدادًا لإحدى الأفكار اللسانية الكبرى التي يتبنَّاها هامبولت (Humboldt)؛ وهي: التفريق بين مستوى البنية ومستوى الدلالة.

ولكن "تانيار (L. Tesniere) أضاف إلى تلك الأفكار اللسانية السابقة إضافات قيِّمة تحسب له، تتمثل في التمييز بين المستوى التركيبي للجملة والمستوى الدلالي، وإبراز خصوصية المبحث التركيبي بالنظر إلى ميدان الصرف، وإثبات وجود ظواهر تركيبية دون وسم صرفي؛ داحضًا بذلك التوجه النظري السائد في عهده، الذي كان يصبُّ اهتمامه على العناية بالصرف، حتى كاد يستغني عن التركيب في تعريف الجملة، وذلك نتيجة التأثر بأقوال النحو المقارن عند النحويين الجدد؛ كأنطوان مايى (Meillet)"[2].

وسأناقش فيما يلي أهم الأفكار اللسانية التي صاغها تانيار (L. Tesniere)،

---

(١) التعلق والتبعية ترجمتان لمفهوم واحد من المفاهيم التي صاغها تانيار (L.Tesniere) في نظريته، وهو: (dependency)، وسأعتمد مصطلح التعلق؛ لأنه أدق من التبعية، فهو يشمل كل عناصر الجملة، كما يشمل المستويات اللغوية كلها، وعلى الرغم من ذلك فإني سأناقش لاحقًا – في المطلب الثاني – مصطلح التبعية، ومفهومه في التراث النحوي العربي، كما سأشير إلى أبرز من ترجم (dependency) بالتبعية.

(٢) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٤٣.

والظواهر التي طرَدَها، لصياغة الأسس العامة في نظرية التعلق اللغوي.

أولويَّة علم الإعراب التركيبي على علم الصرف:

الكلمة عنصر من عناصر الجملة، لها وظائفها البنيوية والدلالية، وقد تستقلُّ بذاتها؛ كما في المعاجم، أو تتعلَّق بغيرها من الكلمات؛ لتكوين الجملة، "وتانيار (L. Tesniere) ينطلق في تعريفه للكلمة من الجملة، فهو يعتمد الكل وصولًا إلى الجزء"(١)، وعلم الإعراب التركيبي (البنيوي) له الأولويَّة على علم الصرف؛ لأن الجملة هي الموضوع الأساس لعلم الإعراب التركيبي، الذي يبحث في علاقة الكلمات بعضها ببعض؛ لتكوين تركيب سياقي ذي دلالة يُسمَّى (الجملة)، أما الكلمة فهي جزءٌ من أجزاء الجملة، وهي موضوع علم الصرف، الذي يبحث في بنية الكلمة من حيث التجريد، والزيادة، والتغيير.

والإعراب التركيبي (البنيوي) يهتم أساسًا بدراسة الجملة؛ ولذلك أطلق عليه بعض اللسانيين الألمان (علم الجملة)، التي يُعرِّفها لوسيان تانيار (L. Tesniere) بأنها: "مجموعة مُنظَّمة تتكون من عناصر هي الكلمات، يوجَد بينها ترابط يمثِّل مفهومًا أساسيًا في الإعراب التركيبي (البنيوي)، يسهل إدراكه من ناحية، وليس له ما يدلُّ عليه من ناحية أخرى، وهو ضروري؛ بدونه لا تفهم الجملة، ولا يمكن الحصول عليها"(٢)، وهذا الترابط بين عناصر الجملة يشبه مفهوم الإسناد في العربية إلى حدٍّ كبير، ولكن مفهوم الترابط أوسع من الإسناد؛ لأنه يقع بين كل عناصر الجملة، وليس بين المسند والمسند إليه فقط، وهو عماد الإعراب التركيبي (البنيوي)؛ ولذلك سُمِّي بـ(التنظيم) لدى اليونان، وبـ(الشكل الداخلي للسان) حسب قيوم (Guillaume) وهامبولت (Humboldt)(٣).

وتحليل الجملة عند تانيار (L. Tesniere) دون الاهتمام بالترابط تحليل سطحي

---

(١) نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: ٧، نقلًا عن:
L. Tesniere, 1959, "Elements de syntaxe structural" Klincksieck-Paris
Chapitre (1) page (11).

(٢) نظرية الانتقال المقولي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، للباحثة: سميرة النجار، ص: ٥، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في اللغة والآداب العربية، بإشراف: د. محمد صلاح الدين الشريف، كلية الآداب بجامعة منوبة، ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص: ٦.

يُهمِل الإعراب المعبِّر عن تتالي الأفكار، ولذلك فإنه يفرِّق بين الإعراب التركيبي والصرف، كما هو الحال بالنسبة إلى: شارل بالي (Ch. Bally)، وبرينو (F. Bruno)، وجيرات (A.Juret)، وبروندال (V. Bondal).

ويَعدُّ تانيار (L. Tesniere) دراسة الشكل الخارجي للجملة موضوع الصرف، أمَّا دراسة شكلها الداخلي فهو موضوع الإعراب التركيبي، وهو مختلف عن الصرف، ومستقل عنه، وذو قانون خاص به، ويقصد بشكل الكلمات الخارجي، الكلمات المستقلة كما هو الشأن في المعاجم، أما الشكل الداخلي للجملة فهو بنيتها، وترابط كلماتها، الذي يُضفِي حياةً على الكلمات في الجملة، فالصرف هو دراسة الأشكال الملموسة التي يستطيع المرء أن يراها في الكتابة، أو يسمعها في الكلام بشكل مباشر، في حين أن الإعراب التركيبي هو دراسة الشكل الداخلي للجمل من حيث الروابط، والروابط مجردة، وبسبب هذا التجريد؛ فإن دراسة الإعراب التركيبي مختلفة عن دراسة الصيغ الملموسة للصرف، وهي تعتمد على منهجية استبطانية، تميِّز بين الترتيب الخطي للكلمات والترتيب البنيوي لها في الجملة.

ولاشك في أن الكلمة لا تكتسب وظيفة ولا تدخل في بنية إلا من خلال الجملة؛ حيث يقع الترابط، ولكن ذلك لا يعني أنها ليست ذات قيمة خارج الجملة كما أشار تانيار؛ لأن كل كلمة تحمل في حد ذاتها دلالة معجميَّة معيَّنة في كل الألسنة، فالكلمة في العربية تعرَّف بأنها: "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[(١)]، وهذا ما يُفسِّر انتقاء المتكلم كلماته قبل إضفاء الترابط بينها في الجملة، وهو ما يُسمِّيه تانيار (L. Tesniere): (تكوين جملة)، وعكسه: (فهم جملة) أي استيعاب الترابط بين الكلمات المختلفة[(٢)].

وبناءً على ما سبق يتَّضِح أنَّ: "علم الصرف مُتَأتٍّ من علم الإعراب التركيبي، وكل علم مستقل بدرسه، ولكن هذا الاستقلال لم تعرفه الدراسات النحوية في القرن التاسع عشر مع بوب (Bopp)؛ صاحب النحو المقارن، والنحويين الجدد؛ كأنطوان مياي (A. Meillet) وتلامذته، فقد انصَبَّ جلُّ اهتمامهم على الجانبين الصرفي والصوتي، دون الجانب التركيبي"[(٣)].

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، ص: ١٧.

(٢) انظر: نظرية الانتقال المقولي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لسميرة النجار، ص: ٦.

(٣) نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص:(٧-٨)، نقلًا عن:
L. Tesniere, 1959, "Elements de syntaxe structural" Klincksieck-Paris

ولا يعني ذلك أن الدراسات النحوية في القرن التاسع عشر لم تتطرَّق لدراسة الجانب التركيبي، فهي لم تخلُ منه، ولكنها كانت تدرسه "في إطار دراسة علم الصرف، وتحديدًا في دراسة علم التركيب الصرفي أو المعتمد على الصرف (morphosyntax)، ولكن مع شارل بالي (Ch. Bally) وقع إعادة الاعتبار لعلم التركيب الإعرابي، ثم دُرِسَ مستقلًا مع برينو (F. Bruno)، وجيرات (A.Juret)، وبروندال (V. Bondal)، وغيرهم"(١)، ولكن إضافة تانيار (L. Tesniere) تكمن في إيلائه الأهمية لعلم الإعراب التركيبي، فهو لم يكتفِ بالتمييز بين العلمين فقط، بل جعل الأسبقية له على علم الصرف، وأكَّد على ذلك.

الترابط (connection) بين عناصر الجملة:

يُعدُّ مفهوم الترابط (connection) أساسًا في دراسة علم التركيب الإعرابي (البنيوي)، بالإضافة إلى مفهومي الوصل (Junction)، والانتقال المقولي (translation)، فقد "قسَّم تانيار (L. Tesniere) كتابه (مبادئ الإعراب البنيوي/ Elements de syntaxe structural) ثلاثة أقسام أساسية: الأول يدرس الترابط، وفيه يتناول بنية الجملة البسيطة (simple sentence)، والثاني يدرس الوصل، والثالث يدرس الانتقال المقولي، وفيهما يتناول الجملة المركبة (complex sentence)"(٢).

ويرى تانيار (L. Tesniere) أن الجملة تتكون من عناصر هي الكلمات، يجمع بينها عنصر الترابط البنيوي، الذي يجعل العلاقة بين الكلمات علاقة تبعية، أو تعلق (dependency)، إذ تتبع المتعلقات (subordinates)، أو المعمولات – كما تُسمَّى في التراث النحوي العربي – عواملها (governors).

والجملة تقوم على ترابط عناصرها، التي هي الكلمات، فالمثال العربي: (يتحدَّثُ زيدٌ)، يتكون صرفيًّا من عنصرين، أما على مستوى البنية التركيبية فإنه يتوفر عنصر ثالث هو عنصر الترابط، الذي يجعل من هذه البنية التركيبية جملةً، ويمنحها سياقها الدلالي والتواصلي، ويمثل تانيار (L. Tesniere) لهذا الترابط تفريعيًّا بخط عمودي يدلُّ على علاقة الترابط؛ كما

(Chapitre (10) page (34)).

(١) المرجعين السابقين، الصفحات نفسها.

(٢) انظر: نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: ٥.

يظهر في الشكل التالي:

يتحدّث

|

زيد

الشكل رقم (١): عنصر الترابط.

ويتَّضِح لنا من الشكل السابق أنَّ الوحدات التي تتكوَّن منها جملة: (يتحدَّثُ زيدٌ) لا تقتصر على كلمتي (يتحدثُ) و(زيدٌ) فقط، وإنما تشمل أيضًا عنصر الترابط، الذي يجمع بين هاتين الكلمتين، ويُرمَز له بالخط العمودي.

وهذا الترابط يدخل في إطار مفهوم التعلق الإعرابي بين العامل ومتعلقاته (معمولاته)، فإن العلاقة التي تقوم على معنى الارتباط والاقتران من معاني العمل، والترابط مظهر من مظاهر العمل والتعلق في الجملة[١]، وهو - بحسب تانيار (L. Tesniere) - يتِمُّ بطريقتين مختلفتين حسب الألسنة:

الأولى: تقوم على ترتيب تنازلي، يسبق فيها العامل معموله، أو متعلقه، فيكون الربط في التفريعة من الأعلى إلى الأسفل، مما يؤدي إلى ابتعاد عن العقدة المركزية؛ كما في: الألسنة ذات الترتيب النازل[٢]، ومنها العربية؛ نحو قولنا: (حصانٌ أبيض)، إذ تحلُّ (حصانٌ) محل العامل، وتعمل في متعلقها (أبيض).

والثانية: تقوم على ترتيب تصاعدي بأن يتبع العامل معموله، أو متعلقه، أي يليه، أو يقع بعده في ترتيب عناصر الجملة، فيكون الربط تفريعيًا من الأسفل إلى الأعلى مما يؤدي إلى اقتراب من العقدة المركزية؛ كما في: الألسنة ذات الترتيب الصاعد، ومنها الإنجليزية؛ ومثال ذلك: (white horse)؛ فالعامل (horse) يتبع متعلقه (white).

وقد تقبل بعض الألسنة الطريقتين في الوقت نفسه، فتكون ثنائية الاتجاه؛ كـ(الفرنسية)، وقد تقبل طريقة واحدة فقط؛ كـ(العربية، والعبرية)، فتكون أحادية الاتجاه[٣].

---

(١) انظر: نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: ١٥.

(٢) تُسمَّى هذه الألسنة أيضًا: الألسنة النابذة (centrifugal languages)، كما تُسمَّى الألسنة ذات الترتيب الصاعد: الألسنة الجاذبة (centripetal languages).

(٣) انظر: المرجع السابق، ص: ١٦.

وعلى الرغم من أهمية عنصر الارتباط عند تانيار (L. Tesniere) في الكشف عن طبيعة الجملة، وما يجمع بين عناصرها من علاقة، إلا أنه – وحده – ليس كافيًا للإحاطة بالأنواع المختلفة من الأبنية التركيبية التي حدَّدها تانيار (L. Tesniere)، ويتَّضِح ذلك من خلال تمييزه بين مفهومي الجملة البسيطة والجملة المركبة (المعقَّدة)[1].

فالجملة البسيطة عنده هي ما تشتمل على الترابط فقط، وتخلو من عنصري الوصل (أي: العطف) والانتقال المقولي، أما الجملة المركبة (المعقَّدة) فهي ما تشتمل على أحد العنصرين (أي: الوصل، والانتقال المقولي)، أو كليهما، إضافةً إلى الترابط، وبذلك فإن الترابط، والوصل، والانتقال المقولي، ثلاثة أسس في دراسة علم الإعراب التركيبي.

الوصل (Junction):

الوصل هو موضوع القسم الثاني من كتاب تانيار (L. Tesniere) (مبادئ الإعراب البنيوي)، ويتمثَّل في زيادة عقد من نفس الطبيعة في الجملة، فيضيف لها عناصر جديدة، ويجعلها تطول وتتعقَّد، ويعدُّه تانيار (L. Tesniere) عاملًا كميًّا، ويُمثِّل له رياضيًا بعملية جمع (+)، ويسميه لسانيًا (ازدواجًا)، إذ يتكرَّر الحدث مرتين، فينتقل الفعل من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع، فالوصل في نظره هو نتيجة هذا العامل، فعندما يكون هناك ازدواج، أي لفظان يتكرران ويشغلان نفس الوظيفة البنيوية، فإنهما يقتربان من بعضهما، وتخلق المطابقة الوظيفية رباطًا بينهما.

وبهذا المنظور يتبيَّن أن تانيار (L. Tesniere) يعدُّ المثال العربي: (خرجَ زيدٌ وعمروٌ)، جملة مركبة؛ لأن الأصل: (خرجَ زيدٌ) و(خرجَ عمرو)، وقد تحولتا إلى جملة واحدة عن طريق الواصل (الواو)، وكأنَّه يقول بإعادة العامل وتكريره، وذلك يخالف ما جاء في التراث النحوي العربي؛ لأن الوصل (العطف) في هذه الحالة لا يُعدُّ مظهرًا من مظاهر التعقيد، بل يدخل في

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الجملة البسيطة والجملة المركبة عند تانيار (L. Tesniere) يختلف عن نظيره في النظرية النحوية العربية، التي تفرِّق بينهما على أساس درجة التركيب في بنية الجملة، فالجملة المركبة في التراث النحوي العربي هي الجملة الكبرى التي يكون أحد عناصرها مركبًا إسناديًا فرعيًا، أي: تحتوي على جملة صغرى أو مركب فرعي، أما الجملة الصغرى فهي تعد جملة بسيطة؛ لأنها تخلو من مركب إسنادي فرعي، وتمثل نواة إسنادية واحدة تتكوَّن من: فعل، وفاعل، ومفعول، في الجملة الفعلية، ومبتدأ، وخبر في الجملة الاسمية، وسأتناول ذلك أثناء الحديث عن أنواع الجملة في التراث النحوي العربي.

إطار ما يُسمَّى بالمركب العطفي، فـ(زيد) معطوف عليه، و(عمرو) معطوف، و(الواو) هي أداة العطف، ومثل هذه الجملة تُعدُّ بسيطة، وليست مركبة.

الانتقال المقولي (translation):

ربَّما تكون نظرية الانتقال المقولي أو النقل هي الأكثر شهرة، وابتكارًا في مقاربة لوسيان تانيار (L. Tesniere) للتركيب، وقد بذل جهدًا كبيرًا في تطوير هذه النظرية الفرعية، فخصَّص لها مئتين وسبعين صفحة من كتابه (مبادئ الإعراب البنيوي).

ويقوم مفهوم (النقل/الانتقال المقولي) على تغيير في العناصر الأساسية للجملة؛ وذلك بنقلها من مقولة إلى مقولة أخرى، وهذا يؤدي إلى اتساع وتنوع في العناصر من ناحية، وإلى طول الجملة وتعقيدها من ناحية أخرى، وتُسمَّى الأداة المساعدة على هذا الانتقال: ناقلًا مقوليًا (translatve)، وهي تنتمي إلى الكلمات الفارغة؛ لأنها عبارة عن أداة نحوية، لا تحمل دلالة في ذاتها، وإنما في علاقتها بغيرها من الكلمات.

والانتقال المقولي عامل نوعي، بخلاف الوصل الذي يُعدُّ عاملًا كميًّا، ويمكن أن نمثِّل للانتقال المقولي في العربية بقولنا: (رجلٌ بزيٍّ رسميٍّ دخلَ الديوان)، حيث إن مركب الجرّ (بزيٍّ) شبه جملة انتقلت إلى نعت، عن طريق الناقل المقولي (حرف الجر: الباء)، وهذا الانتقال المقولي يؤدي إلى انتقال في الوظيفة بنيويًا؛ تبعًا للمقولة التي تنتقل إليها الكلمة، كما يمثل مظهرًا من مظاهر الترابط في الجملة، مع اعتبار أسبقية الترابط على عاملي الوصل والانتقال المقولي، حيث إنه يمكن تكوين جمل بسيطة بدون عاملي الوصل والانتقال المقولي، ولكن لا يمكن تكوين جمل مركبة بدون ترابط[1].

ولم يكن تانيار (L. Tesniere) أوَّل من اكتشف ظاهرة النقل بين اللسانين الغربيين، ولكنه طَرَد الباب وجَمَع ظواهره، وبيَّن أهمية النقل بالنسبة للمتكلم، فهو يُمكِّن من تجاوز القيود المفروضة على ائتلاف أقسام الكلم، والتنافر الحاصل بينها؛ مثل: عدم دخول فعل على فعل، أو التنافر الحاصل بين بعض الوظائف النحوية وبعض المركبات، فآلية النقل تتيح للمتكلم تجاوز هذه الصعوبة؛ من خلال تحويل أي وحدة لغوية لها استقلال إحالي – غير الحروف – من قسم الكلم الأصلي الذي تنتمي إليه إلى قسم كلم ثانٍ تقتضيه، وشغل وظائف نحوية كان يمتنع أن

(١) انظر: نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: ١٨.

تشغلها، والشاهد في ذلك: الجملة الفعلية التي لا تقع مبتدأ، وإن أُدخِلَ عليها الحرف الموصول أُوِّلَت بمصدر، وشغلت وظيفة المبتدأ، ومن الأمثلة العربية للنقل وفق تصوُّر تانيار[1]:

١- ياء النسبة التي تنقل الاسم إلى صفة؛ نحو: (مصر – مصريّ).

٢- الإضافة، نحو: (كتاب زيدٍ).

٣- الموصول الحرفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[2].

وقد استقصى تانيار (L. Tesniere) أصناف النقل المقولي، ووضع تمثيلًا بصريًّا خاصًا بها؛ ومنها:

النقل المقولي من الدرجة الأولى: إذا كان العنصر المنطلق منه لفظة مفردة، وكانت نتيجة عملية النقل لفظة مفردة؛ مثل: نقل الصفة إلى الاسم العلم، أو نقل الاسم إلى الصفة.

النقل المقولي من الدرجة الثانية: إذا تسلَّط النقل على مركب إسنادي فعلي، أو اسمي، وحوَّله إلى حكم اللفظ المفرد؛ مثل: نقل الجملة الفعلية إلى المؤوَّل بالمصدر[3].

ويرى تانيار (L. Tesniere) أن الجمل البسيطة (الخالية من الوصل، والانتقال المقولي) أقلُّ من الجمل المركبة عددًا؛ ولذلك فضَّل أن يبدأ بدراستها؛ لأن الانطلاق من البسيط إلى المركب هو المنهج الأفضل في التعليم[4].

التقسيم الرباعي لأقسام الكلم:

لقد أشرت سابقًا إلى مفهومي الجملة البسيطة والمركبة عند تانيار (L. Tesniere)، وما يختلفان به عن نظيريهما في التراث النحوي العربي، وبقي أن أوضِّح أن تانيار يُصنِّف الجمل إلى أربعة أنواع، مُعتمِدًا في هذا التصنيف على نوع العقدة المركزية في الجملة، والتي تُمثِّل

---

(١) وللاطِّلاع على مزيدٍ من الأمثلة والتوضيح، انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص: ٣٨١.

(٢) البقرة:١٨٤.

(٣) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص: (٣٨١-٣٨٢).

(٤) انظر: نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: ١٩، ولمزيد من التفصيل حول تصنيف الجملة إلى أنواع لفظية وشكلية، تظهر فيها درجة البساطة والتركيب؛ انظر: الجملة عند المسعدي من خلال بعض آثاره الأدبية دراسة نحوية أسلوبية، لمحمد صلاح الدين الشريف، بحث لنيل شهادة الكفاءة في البحث، بإشراف: عبدالقادر المهيري، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ١٩٧٣م.

المستوى الأعلى من التفريعة؛ كما يلي:

-الجملة الفعلية: كل جملة متضمنة لفعل، وتُمثِّل العقدة الفعلية فيها العقدة المركزية.

-الجملة الاسمية: التي يُمثِّل فيها الاسم العقدة المركزية.

-الجملة الوصفية: التي تُمثِّل فيها الصفة العقدة المركزية، ويمكن أن تأتي الصفة في صيغة مشارك (particpie).

-الجملة الظرفية: التي يُمثِّل فيها الرديف (adverb) العقدة المركزية.

وقد بُنِيَ هذا التصنيف الذي اعتمد على نوعية العقدة المركزية في الجملة على اعتماد أربعة أقسام للكلم عند تانيار (L. Tesniere)؛ هي: الفعل (verb)، والاسم (noun)، والصفة (adjective)، والرديف (adverb).

في حين أن النظرية النحوية العربية لا تعتمد الجملة الوصفية، ولا الظرفية؛ لأنها تُصنِّف الجمل تصنيفًا ثنائيًا؛ إلى: (جملة فعلية، وجملة اسمية)[1]، وتُقسِّم الكلم ثلاثة أقسام فقط؛ هي: (اسم، وفعل، وحرف)، و تَعدُّ الصفة صنفًا من أصناف الاسم.

مركزيَّة الفعل:

تُعدُّ هذه الفكرة من أهم رؤى تانيار (L. Tesniere) العميقة بشأن الأبنية التركيبية، وما يتعلق بالتجميع الأولي للكلمات في مستوى الجملة، حيث رفض تانيار تقسيم (المحمول، والموضوع) الذي سيطر على التفكير التركيبي آنذاك، ولا يزال هو السائد في أنحاء المكونات، وذهب إلى أن هذا التقسيم مأخوذٌ من مصطلحات المنطق المرتبط بأرسطو، وأنه تقسيم ينتمي إلى المنطق، ولا ينتمي إلى اللسانيات، واستبدل هذا التقسيم الثنائي للنحو التقليدي، باعتباره الفعل جذرًا لبنية الجملة كلها.

وقد اطَّلع تانيار (L. Tesniere) على عدد من التمثيلات التخطيطية لتمثيل بنية

---

(١) زاد الزمخشري نوعين من الجمل؛ هما: الجملة الظرفية، والجملة الشرطية، وقد أقرَّ ابن هشام الجملة الظرفية، وردَّ الجملة الشرطية؛ لأنها من قبيل الجملة الفعلية، انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (٤٣٣/٢)، والمشهور في التراث النحوي العربي أن مردَّ الجملة الظرفية للجملة الفعلية بتقدير الفعل (استقرَّ)، ومردَّ الجملة الشرطية – على الأصل – للجملة الفعلية، وهذه الآراء تخالف رأي الجمهور، ولسنا بحاجة إلى ذكر آحاد الآراء والاختلافات، لأننا نتعامل مع التراث النحوي العربي على أنه نظرية متكاملة نستبعد منها ما شذَّ أو خضع للاجتهادات الفردية، ونحاول عقد مقارنة بين هذه النظرية ونظرية التعلق اللغوي.

الجملة – حيث ذكر بعضها في كتابه – ولكن تفريعاته تختلف عمَّا سبقها بشيء أساسي، فهي تجعل الفعل بشكل واضح جذرًا لكل بنية الجملة، وحينما نقارن بين تفريعات تانيار والأشجار الحديثة المرتبطة بأنحاء المكونات، نجد أن معظم التفريعات أصغر وأسهل إنتاجًا، ولا تحتوي إلا على عدد قليل نسبيًا من العُقَد، وهذا الجانب يصدق على معظم المخططات الشجرية المعتمدة على التعلق، فهي أسهل مقارنة بنظائرها القائمة على المكونات؛ لأنها تفتقد إلى التجميعات الإضافية التي تتطلبها المكونيَّة[1].

وقدَّم تانيار (L. Tesniere) في هذا الصدد تصورًا للجملة البسيطة كان له صدى خارج الاتجاه البنيوي، ورأى فيه كثير من التوليديين وغيرهم أساسًا متينًا يمكن الاستفادة منه، والبناء عليه، ومفاده أن النواة الفعلية في الألسنة الأوروبية – وقد قدَّم شواهد منها – تُعبِّر عن مسرحية صغيرة، وكل مسرحية تتطلب حدثًا، وممثلين يكونون أطرافًا فيه، ثم ملابسات، حيث قال: إن نظير ذلك على المستوى التركيبي هو: الفعل، والمشاركون في الحدث (actants)، والظروف (circonstants)، أما الفعل فيُعبِّر عن الحدث، وأما المشاركون في الحدث فيُعبِّر عنهم الفاعل، والمفاعيل الحقيقية، وأما الظروف فهي تشمل أشباه المفاعيل؛ كالمفعول به للزمان والمكان، والحال...الخ، وقد اعتمد تانيار (L. Tesniere) هذا التصور، ودافع عنه، ورآه أفضل في توضيح العلاقات التركيبية داخل الجملة البسيطة من التصور التقليدي، الذي يحلِّل الجملة الفرنسية إلى موضوع ومحمول؛ باعتبارها ثنائية موروثة عن المنطق الأرسطي.

وتتلخص أهم الحجج التي طعن بها في هذا التحليل الموروث في:

١- لا يوجد في الألسنة البشرية ما يدعو إلى مقابلة لازمة وضرورية بين الموضوع والمحمول؛ لأن هذا التحليل يناسب الجملة الاسمية الإغريقية، ولا يلائم الجمل الفعلية التي تُعبِّر عن العلاقات.

٢- يصعب التسوية بين منزلة الموضوع الذي لا يتضمَّن في الغالب إلا كلمة واحدة تكون اسمًا، أو مركبًا قائمًا مقام الاسم، والمحمول الذي يتضمَّن عناصر أكثر من الموضوع،

---

(١) انظر: L.Tesniere,(2015) Elements of structurail syntax. Translated by: T. Osborne & S. Kahane. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, p. xliii.

خاصة أن بعض هذه العناصر لا تختلف في شيء عن الموضوع (مثل المفعول به).

٣- يدلُّ على هذه القرابة بين الفاعل والمفاعيل الحقيقية إمكان حلول بعضها مكان الآخر في عملية البناء للمفعول، وهي علاقة تحجبها ثنائية الموضوع والمحمول[١].

تكافؤ الفعل (valency):

لاحظ تانيار (L. Tesniere) من خلال الاطِّرادات العابرة للغات، أنه يمكن أن يتنبَّأَ التعريف المعجمي لفعل معين بشأن عدد الأسماء التي يمكن له أن يأتلف معها، وعبَّر عن التكافؤ كالتالي: "يمكن مقارنة الفعل بنوع من الذرات، فهو عرضة لجذب عدد أكثر، أو أقل من المشاركين، بحسب عدد الأواصر التي يملكها الفعل لإبقائهم في موضع المعمولين، وعدد الأواصر التي يملكها الفعل تُشكِّل ما نُسمِّيه تكافؤ الفعل"[٢].

واستعار تانيار مفهوم التكافؤ (valency) من علم الكيمياء، حيث إنَّ هذا المفهوم يحدِّد الذرات التي تطلبها كل ذرة؛ لتُكوِّن جزيئًا، فذرَّة الأوكسجين O تطلب ذرتين من الهيدروجين H ليتكوَّن جزيء الماء، ويمكن تمثيل جزيء الماء تمثيلًا بصريًا بطريقتين: إما H2O، أو H- O- H، وقد طبَّق تانيار هذا التمثيل على البنية الدلالية والتركيبية للوحدات المعجمية، ويمكن أن نمثِّل ذلك بالطريقة التالية: عمراً(٢) – ضرب – زيدٌ(١).

وتتداخل خاصية التكافؤ بطبيعة الحال مع الخصائص الأخرى التي استُخدِمت للتعبير عن الخواص التوليفية للأفعال والعناصر المعجمية الأخرى؛ مثل: التعدية، ويقسِّم تانيار الأفعال بناء على هذا المفهوم؛ إلى: (منعدمة التعلق، وأحادية التعلق، وثنائية التعلق، وثلاثية التعلق).

أما الأفعال في النظرية النحوية العربية فلا يوجد فيها أفعال منعدمة التعلق، ولعلَّ أقرب صيغة توافق هذا النوع من الأفعال هي الأفعال الملازمة للمجهول؛ نحو: (جُنَّ جنونُه)، كما أن الأفعال في التراث النحوي العربي تنقسم إلى أفعال لازمة، وأفعال متعدية، دون تمييز واضح بين الأفعال المتعدية كما هو الحال عند تانيار (L.Tesniere) في نظرية التعلق، "فليس للنحو التقليدي مصطلح خاص يُسمِّي به الأفعال التي تقتضي ثلاثة مشاركين، فهو يخلط بينها وبين

---

(١) انظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، إشراف وتنسيق: د.عز الدين المجدوب، المقدمة العامة، ص:٢٥-٢٦، تونس، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، ٢٠١٢م.

(٢) L.Tesniere,(2015) Elements of structuraii syntax. Translated by: T. Osborne & S. Kahane. p. xlvil.

الأفعال التي تتطلب مشاركَين، ويضعها كلها تحت اسم الأفعال المتعدية، وهذه ثغرة كبيرة في واقع الأمر؛ لأن الأفعال التي تقتضي ثلاثة مشاركين بالإضافة إلى كونها تطابق صنفين محددين من الأفعال؛ هما: أفعال القول، وأفعال العطاء، هي الأكثر تعقيدًا والأصعب من حيث الاستعمال بنيويًا، بيد أن النحو التقليدي قد ميَّز في بناء التعدية تمييزًا وجيهًا بين أربعة أصناف، تمثل أبنية فرعية نسميها: (diathese) أي: توجيه البناء مستعيرين بذلك مصطلح النحاة الإغريق"[1].

المطلب الثاني: أبرز المفاهيم والإضافات التي أحدثها تانيار (L.Tesniere) في نظرية التعلق:

لقد صاغ تانيار (L. Tesniere) عددًا من المفاهيم التي بنى عليها نظريته، في كتابه: (مبادئ الإعراب البنيوي/Elements de syntaxe structurale)، وميَّزَ بين الكلمات دلاليًا، ونحويًا، وصرفيًا.

وسأبدأ هذا المطلب بتصنيفه الكلمات بناءً على هذه المعايير المختلفة (الدلالي، والتركيبي، والصرفي)؛ لأن تصنيف المفاهيم والمقارنة بينها يُبرِز الاختلافات الدقيقة بينها بوضوح، ثم سأتناول بعض المفاهيم الأخرى الضرورية لفهم النظرية، مع استثناء ما دعت الحاجة إلى التفصيل فيه أثناء عرض المبادئ العامة للنظرية في المطلب السابق، ثم سأُلخِّص أهم إضافات تانيار (L.Tesniere) في نظرية التعلق اللغوي.

تصنيف الكلمات بناءً على المعيار الدلالي:

يقسِّم تانيار (L. Tesniere) الكلمات من الناحية الدلالية إلى قسمين؛ الأول: الكلمات المملوءة (mots pleins)، أو كلمات المحتوى (content words)، وهي الكلمات التي يكون لها محتوى دلالي، والثاني: الكلمات الفارغة (mots vides)، أو الكلمات الوظيفية (functional words)، وهذا التقسيم يوافق ما اصطَلَح عليه بعض

---

(١) إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، في التعلق والبناء، ترجمة: د. محمد الصحبي البعزاوي، (١/٥٥)، وانظر أصل هذا الفصل في:

L. Tesniere, 1959, "Elements de syntaxe structural" Klincksieck-Paris, pp. 238- 313.

اللسانيين بمعانم (semantemes)، وصرافم (morphemes)، كما يوافق ما نُطلِق عليه في النظرية النحوية العربية: الكلمات التامة، والكلمات غير التامة.

أما الكلمات المملوءة: فهي الحاملة لوظيفة دلالية، وهي ترتبط بالتركيبة المقولية (مقولة الاسم، والفعل)، وأما الفارغة فهي الكلمات الخالية من الوظيفة الدلالية، إذ لا تحمل دلالة بذاتها، وإنما بعلاقتها بغيرها من الكلمات، فهي مجرد أدوات نحوية، تتعلق بالتركيبة الوظيفية النحوية؛ لأن دورها في الجملة وظيفي؛ إما لربط الكلمات المملوءة ببعضها، أو لتعريف الأسماء، وهي لا تكتسب وظيفة دلالية إلا أثناء تعلقها في الجملة[1].

وبناءً على هذا الرائز فإن تانيار (L. Tesniere) يرفض الاصطلاح التقليدي ضمير الشخص (pronom personnel) ، ويميِّز بين القرينة الدالة على الشخص، والاسم الدال على الشخص، ويعتبر أن القرينة الدالة على الشخص مثل: (je- tu - il) فارغة؛ لأن دورها وظيفي يتمثل في تعيين مقولتي الشخص، والعدد، عند تصريف الفعل[2]، في حين أن الاسم الدال على الشخص (substantive personnel) مثل: (moi - toi - lui) في الفرنسية، والموافقة لـ(أنا – نحن – أنت) في العربية هي كلمات مملوءة؛ لأنها أسماء حقيقية.

تصنيف الكلمات بناء على المعيار التركيبي (البنيوي):

يُقسِّم تانيار (L. Tesniere) الكلمات من الناحية التركيبية إلى قسمين؛ هما: الكلمات الأساسية (constitutives): وهي الكلمات القابلة لأداء الوظائف البنيوية، وتشكيل العقدة (node)، والاستقلال بذاتها، وقد تأتي هذه الكلمات غير مملوءة، فتستدعي الاقتران بكلمات مساعدة، كما في: (الأفعال الناقصة في العربية).

أما القسم الثاني فهو: الكلمات المساعدة (subsidiary)؛ وهي كل كلمة لا يمكن أن تؤدي وظيفة بنيوية، ولا تشكل عقدة، ولا تستقل بذاتها، ولكنها تكون سابقة للكلمات

---

(١) انظر: نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: (١٠-١٢).

(٢) القرينة الدالة على الشخص في اللغة العربية تختلف عنها في اللغة الفرنسية؛ لأنها في النظرية النحوية العربية عبارة عن زوائد تصريفية، أو لواصق تتصل بالفعل في أزمنته المختلفة، وتدل على مقولات تصريفية؛ منها: الجنس، والعدد، والزمن، وهي ليست بضمائر، ومثال ذلك: السابقة (ي...) في (يلعبون) التي تدلُّ على المضارع في مقولة الزمن، والغائب في مقولة الجنس، واللاحقة (...ون) التي تدلُّ على المذكر في مقولة الجنس، والجمع في مقولة العدد، انظر: المرجع السابق: ص، ١١.

الأساسية أو لاحقة لها، فهي لا تأتي إلا مرتبطة بغيرها أثناء التعلق؛ ففي المثال: (الكتابُ لمحمدٍ)، (كتابُ) و(محمدٍ) كلمتان أساسيتان، و(ال) و(لِ) مساعدتان.

والكلمات المساعدة قد تقوم بدور الناقل المقولي (تحويل كلمة مملوءة من مقولة إلى أخرى) أحيانًا؛ كما في المثال: (الكتابُ في المكتبةِ)، إذ تحولت (المكتبةِ) من مقولة الاسم إلى مقولة الظرف، عن طريق الكلمة المساعدة، أو الناقل المقولي (في)[1].

تصنيف الكلمات بناءً على المعيار الصرفي:

يُقسِّم تانيار (L. Tesniere) الكلمات من الناحية الصرفية؛ إلى: كلمات متصرفة (variables)، وكلمات أخرى غير متصرفة (invariables)، ويمكن للكلمات المملوءة والأساسية أن تكون متصرفة، أي متغيرة، وهذا هو الأصل فيها، وقد تكون غير متصرفة؛ كما في بعض الظروف في اللغة العربية، أما الكلمات الفارغة والمساعدة فهي غير متصرفة، أي ثابتة دائمًا، إلا في حالات، مثل تصريف القرائن الدالة على الشخص في الفرنسية.

ويُميِّز تانيار (L. Tesniere) أيضًا من الناحية الصرفية بين الكلمات المستقلة بذاتها، وهي الخالية من الإلصاق بأشكاله المختلفة، وبين الكلمات التي يدخل عليها الإلصاق على شكل سوابق، أو لواحق، أو أشكال أخرى مثل: (استخراج)[2].

العقدة (node) أو العجرة:

مرَّ بنا سابقًا أن تانيار (L. Tesniere) يشبِّه تركيب الجملة بالتركيبة الكيمائية، ويستعير مصطلح التكافؤ من علم الكيمياء، وهو أيضًا يستعير مصطلحين آخرين أساسيين في هذه التركيبة الكيميائية؛ هما: العقدة (node)، والنواة (nucleus).

وقد ميَّز تانيار (L. Tesniere) بين العقدة والنواة، فعرَّف العقدة بما تعتبره النظريات التركيبية الحديثة مركبًا؛ بقوله: "نعرِّف العقدة بأنها مجموعة مكونة من عامل وكل معمولاته، التي تكون تابعة، أو معمولة له بشكل مباشر، أو غير مباشر، بمعنى يجعلها جميعا مرتبطة بحزمة"[3].

وبهذا المفهوم عند تانيار (L. Tesniere) يتَّضِح أن الجملة تُمثِّل عقدة، تُسمَّى العقدة

---

(١) انظر: نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: (١٢-١٣).

(٢) انظر: المرجع السابق، ص: (١٣-١٤).

(٣) انظر: L.Tesniere,(2015) Elements of structurai syntax. Translated by: T. Osborne & S. Kahane, p. xlv.

الجملية، وهي تتضمن عقدة مركزية (central node) يُمثِّلها العامل؛ تُسمَّى العقدة المركزية، أو عقدة العقد (node of the nodes)[1]، وإلى جانبها ثمَّة عقد ثانوية تُمثِّلها المتعلقات، وذلك تبعًا للعدد الذي يقتضيه العامل في الجملة، ويُسمِّي تانيار ذلك بالوظيفة العقدية (node function)، حيث أشار إلى أن للعقد تراتب (hierarchy) مثل تراتب الترابطات، ولتوضيح ذلك بالرسم البياني؛ انظر الشكل التالي:

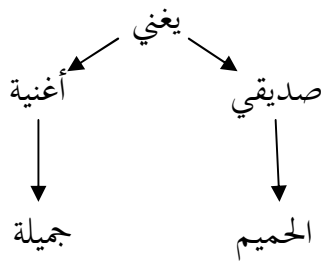

الشكل رقم (٢): تراتب العُقَد[2].

ففي المثال السابق: (يُغنِّي صديقِي الحميمُ أغنيةً جميلةً): يمثل الفعل (يُغنِّي) العقدة المركزية، وثمَّة عقدتان اسميتان ثانويتان إلى جانب هذه العقدة المركزية؛ هما: (صديقِي الحميمُ)، و(أغنيةً جميلةً)، والجملة كلها تمثل عقدة، فنحن أمام عقدة كبرى هي الجملة، وعقد فرعية تتضمَّنها الجملة؛ هي: (العقدة المركزية، والعقدتان المركزيتان الثانويتان)، وعقدة (جميلةً) تتبع عقدة (أغنيةً)، وعقدة (الحميمُ) تتبع عقدة (صديقِي)، وانطلاقًا من هذا القول فإن العقدة قد تأتي في شكل حزمة تتكوَّن من عناصر الجملة بنيويًا.

ولكن تانيار (L. Tesniere) استخدم لاحقًا مصطلح عقدة ليعني القمة فقط، وذلك حينما قارن بين فكرة العقدة والنواة، فكان استخدامه غير المتَّسق لهذا المصطلح مصدرًا لكثير من الاضطراب، وربَّما أسهم في الافتراض الخاطئ الذي يرى أن أنحاء التعلق لا تعترف بالمركبات[3]، والأمر خلاف ذلك، فإن أنحاء التعلق – بطبيعة الحال – تعترف بالمركبات، بحيث يكون المركب شجرة فرعية مكتملة تتكون من كلمتين، أو أكثر.

---

(١) تكون العقدة المركزية غالبًا فعلية، وقد تكون اسمية، أو وصفية، أو ظرفية، وعلى أساسها وضع تانيار تصنيفه للجمل، أما العقد الثانوية فقد سكت عنها تانيار (L. Tesniere) مما يدل على عدم دقته في تعريفه للعقدة.

(٢) انظر: نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص:(٢٣– ٢٦).

(٣) المركبات مرادف للمكوِّنات، وبعضهم يترجم (node) بالعجرة، ولكني سأحافظ على مصطلح العقدة؛ لشهرته.

النواة (nucleus):

إنَّ غياب الدقة في مفهوم العقدة عند تانيار (L. Tesniere) يجعل الباحثين يجدون صعوبات في تحديد الفرق بينه وبين مفهوم النواة، وإذا كانت العقدة عند تانيار ترتبط بالجانب البنيوي للجملة، فإن النواة تشتمل على جانب البنية إضافةً إلى بعض الجوانب الأخرى كالدلالة، فالنواة في مفهومها أوسع وأشمل من العقدة، وإذا كانت وظيفة العقدة مرتبطة ببنية الجملة (العلاقة بين العامل ومتعلقاته)، فالنواة تشمل وظائف أخرى بجانب هذه الوظيفة، منها الوظيفة الدلالية (semantic function)، ووظيفة الانتقال المقولي (translative function)، وبناءً على ذلك فإن النواة عقدة مع اعتبار الوظائف والمعاني.

والوظيفة الدلالية مكملة للوظيفة العقدية التي تُعنَى بالبنية، والوظيفتان تتفاعلان في تكوين الجملة، التي تقوم على روابط بنيوية ودلالية معًا، فالدلالة هي الشكل الذي يقتضي وجود بنية، وهي تندرج ضمن علم النفس والمنطق، والبنية هي الشكل الذي يعبَّر به عن الدلالة، وهي تندرج ضمن علم النحو، وقد يمكن الفصل بينهما نظريًا، ولكنه يستحيل تطبيقيًا[1].

أما وظيفة الانتقال المقولي فهي تتمثل في اعتماد الناقل (translative)[2] في تحويل كلمةٍ مملوءةٍ من مقولة إلى أخرى – كما أشرت سابقًا – وقد مثَّلت لذلك بالمثال: (الكتابُ في المكتبةِ)، ولتوضيح مفهوم النواة والوظائف التي يشملها أشير هنا إلى أن: (الكتابُ) يشكل نواة؛ تتكون من: وظيفة بنيوية؛ إذ يمثل عقدة اسمية مركزية، وأخرى دلالية؛ تنتمي إلى الكلمات المملوءة الحاملة للدلالة في ذاتها، و(المكتبة) تشكل نواة أخرى تجمع ثلاث وظائف: بنيوية؛ إذ تمثل عقدة فرعية، ودلالية؛ إذ تمثل كلمة مملوءة ذات دلالة، ووظيفة الانتقال المقولي؛ بتعلق الكلمة الفارغة (في) بكلمة (المكتبة)، ونقلها من مقولة الاسم إلى مقولة الرديف.

التفريعة (stemma) أو التجذيعة:

وهي[3] من المفاهيم التي صاغها تانيار (L. Tesniere) في هذه النظرية، ويمكن تعريفها بأنها: "تمثل جملة سمات الترابط التي تتشكل من خلالها بنية الجملة، وتقوم على تراتب

---

(١) انظر: نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: (٢٥-٢٦).

(٢) الناقل (translative): كلمة فارغة مساعدة وظيفتها نحوية، فلا يمكن أن تستقل بذاتها دلاليًا، بل تظهر في تعلقها بغيرها من الكلمات، كما تظهر في إطار النواة ولا تشكل عقدة، فهي مثل أنواع الكلمات الفارغة الأخرى.

(٣) ثمَّة ترجمة أخرى لمصطلح (stemma)؛ هي: التجذيعة، ولكني سأستخدم المصطلح الأشهر، وهو التفريعة.

في هذه السمات، وهي تخضع إلى قانون ذي مستويين أعلى وأدنى، فأما الأول فتمثله العقدة المركزية أي العامل، ويأتي في الغالب فعلًا، وأما الثاني فتمثله بقية العقد أي المتعلقات"[١]، ويمكن أن نقول: إن التفريعة: هي الشكل البياني الذي يُبرِز كيفية الترابط بين عناصر الجملة، فهي مخطط مشابه للشجرة يبيِّن بنية التعلق للمركبات والجُمَيلات والجمل، بل والنص.

وفكرة التفريعة "نشأت عند تانيار (L. Tesniere) منذ ١٩٣٢م، وبدأ في تطبيقها أثناء تدريسه، واكتشف في بعثة له بالاتحاد السوفيتي أنها وُجِدَت عند بعض النحويين الروس، وأن تفريعته تشترك مع تفريعتهم من ناحية المبدأ، وتختلف عنها في طريقة التطبيق؛ نظرًا لاعتماد النحويين الروس على المنطق، فاعتبروا أنه يوجد تناقض بين عنصري الجملة (المحمول، والموضوع)، وقد نقدهم تانيار؛ معللًا ذلك بإمكانية التداخل بين العنصرين في الفعل"[٢].

وقد أدرج تانيار (L. Tesniere) (٣٦٦ تفريعة) في كتابه: (مبادئ الإعراب البنيوي)، معظمها تفريعات لمركبات بسيطة، وبعضها تفريعات موسَّعة (قد تمتد لفقرات) وتشتمل على كل سمات التحليل لدى تانيار (بما فيها الوصلات، والنقل، والإحالة الضميرية)، والنتيجة هي تمثيلات بصرية معقَّدة – نوعًا ما – لبنية الجملة، وربَّما يكون ذلك عائدًا إلى أن النقل حينما يتم إدراجه في التحليل التفريعي، تكون المخططات الناتجة معقدة جدًا، إلى درجة تجعل الفوائد التي نجنيها من هذا التحليل غامضة، إلى حدٍ ما[٣].

التبعية:

التعلُّق والتبعيَّة ترجمتان حديثتان لمفهوم (dependency)، وهو أحد المفاهيم التي صاغها تانيار (L. Tesniere) في نظريته، وقد ناقشت هذا المفهوم، ومصطلح التعلق – الذي اعتمدته في هذا البحث – في المقدمة وتوطئة هذا الفصل، ولكن ترجمة بعض الباحثين لمصطلح (dependency) بالتبعية[٤] يُلزِمُنا بمناقشة مفهوم التبعية في التراث النحوي العربي،

---

(١) نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: ٣١.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) انظر: L.Tesniere,(2015) Elements of structurai syntax. Translated by: T. Osborne & S. Kahane. p.xlii.

(٤) يُترجِم د. سعيد حسن بحيري، و د. محمد صلاح الدين الشريف، وطلابه (dependency) بالتبعية، ويختلفون في ترجمة (valency)، حيث إن الشريف وطلابه يترجمونه بـ(التعلق)، وبحيري يترجمه بـ(قوة الفعل)، انظر: نظرية

العربي، مع الإشارة إلى أن التعلق والتبعية مصطلحان أُطلِقا على مفهوم واحد، ومصطلح التعلق أدقُّ من التبعية؛ لأنه يشمل كل عناصر الجملة، كما يشمل المستويات اللغوية كلها.

والتراث النحوي العربي يحصر التبعية في العلاقة النحوية المعنوية بين التابع والمتبوع فقط؛ كما في: (النعت والمنعوت، أو التوكيد والمؤَكَّد، أو البدل والمبدَل منه، أو المعطوف والمعطوف عليه)، وهذه العلاقة تقوم على طرف اسمي يكوِّن مع متبوعه موضعًا واحدًا، ويؤديان معنى وظيفيًا واحدًا، فالتابع مقترن بمتبوعه موسوم بما يُوسَم به، فهي علاقة تلازم بين جزأين، يكون فيها التابع من مقتضيات المتبوع؛ كالمتمم أو المكمِّل له، واشتراكهما في الحكم الإعرابي والصلة المعنوية التي بينهما يخوِّلان النظر إليهما كما لو كانا اسمًا واحدًا؛ قال العكبري: "والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف؛ لأنها هي هو في المعنى، ولذلك جاز أن يُحذَف الموصوف ويُولى العامل الصفة؛ فتقول: (مررتُ بالظريفِ)، ولا تكرر العامل معها؛ فلا تقول: (*مررتُ بزيدٍ بالظريفِ)، وقال الأخفش: العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة، وهذا إن أراد به أنها تابعة للموصوف في الحقيقة فذلك لا يقتضي العمل، وإن أراد أنها تابعة له في الإعراب فليس ذلك بيانًا للعامل، وهو مذهب الجميع، وإنما الخلاف في العامل في هذا التابع، ما هو؟ لأنَّ التبعيَّة معنى واحد والشيء الواحد لا يعمل أعمالًا مختلفة في معمول واحد"(١).

أما ما يقصده تانيار (L. Tesniere) بالتعلق – أو بالتبعية بحسب من يجعلها ترجمة لـ(dependency) – فهو مختلف؛ لأنه يشمل مفهوم الإسناد في النظرية النحوية العربية – كما بينت في توطئة هذا الفصل – ومثاله الطرازي هو الإسناد الفعلي، وهو "قائم على العلاقة النحوية المعنوية الرابطة بين مكوني الجملة؛ المسند، والمسند إليه (أي: المحمول، والموضوع)، وبالتالي بين العامل ومتعلقاته، ويقتضي العمل الإعرابي المرتبط بالإسناد ثلاثة أطراف؛ هي:

التبعية في التحليل النحوي، د. سعيد حسن بحيري، ص: (١٠، ١٥١)، زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، وعناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، د. سعيد حسن بحيري، ص: (٣، ٤٣)، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، ونظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: ٣٨، ونظرية الانتقال المقولي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لسميرة النجار، ص: (١، ٦)، ، ونحن في هذا البحث نُترجِم (dependency) بالتعلق، و(valency) بالتكافؤ.

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، (١/٤٠٦).

العامل المؤثر، والمعمول المتأثر، والأثر الناتج، وهو المسمى عند النحاة بالإعراب والعمل، فالعامل يدلُّ في مفهومه على العلاقة، والإسناد، والنسبة بين عنصرين على الأقل، وتعلق العامل بمطلوباته يحققه المتكلم بواسطة الألفاظ"[(١)].

إضافات تانيار (L. Tesniere) إلى البحث اللساني في عامة الألسنة البشرية:

يُعدُّ لوسيان تانيار (L. Tesniere) المؤسس الحقيقي لنظرية التعلق، وقد أبرزَ خصوصية المبحث التركيبي بالنظر إلى ميدان الصرف، وميَّز بين المستوى التركيبي للجملة والمستوى الدلالي، ووضَعَ الأسس النظرية التركيبية من خلال اعتماده منوالًا كليًّا للجملة، يُمكِّن الباحثين في هذا المجال من وصف عامة الألسنة البشرية، واستيعاب تنوعاتها، ويزوِّدهم بالمفاهيم الإجرائية التي تسمح لهم بكشف بنية الجملة، والأصناف الكبرى للعلاقات فيها، والمنطلقات الأساسية التي ينبغي لهم أن يعتمدوها في دراستها.

ويمكن أن نستخلص من الأفكار العامة التي وضعها تانيار (L. Tesniere)، والظواهر التي طردها، والمفاهيم التي صاغها في نظرية التعلق أبرز إضافاته، ونُجمِلها فيما يلي[(٢)]:

١-تعريف علم التركيب، وتوضيح مفهوم التعلق (dependency)، وصياغة المفاهيم الفرعية لهما، فالجملة عبارة عن: وحدة مركبة من مجموعة من الكلمات - كلمتين على الأقل - تؤلِّف بينها مجموعة من العلاقات (connections) التي يمكن حصرها، فهي تنتظم في الجملة انتظامًا هرميًا صارمًا، يقوم على مبدأ التحكم والمراقبة، ويكوِّن الترتيب البنيوي للجملة.

وكل هذه الارتباطات (connections) أو العلاقات في الجملة تنبع من وحدة لغوية واحدة متحكِّمة تحدِّد متعلقاتها، وتعود إليها بقية المتعلقات[(٣)]، ويُمثِّل الفعل التام نموذجًا للوحدة المتحكِّمة في بقية عناصر الجملة، وتُمثِّل بنية الجملة الفعلية البنية النموذجية في التحليل

---

(١) نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: ٣٨، وظاهرة الاسم في التفكير النحوي، للمنصف عاشور، ص: ٢٩٨، منشورات كلية الآداب بجامعة منوبة، تونس، ٢٠٠٤م.

(٢) انظر: نظرية التعلق في الوصف اللغوي، (مقدمة المترجمين: ر،ش)، ومفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: (٣٣٥- ٣٤٣).

(٣) العنصر المتحكم يمكن أن يسيطر على عدة متعلقات، بينما لا ترتبط المتعلقات إلا بمتحكم واحد، كما أن المتعلق قد يكون متحكمًا في متعلقات أخرى يراقبها، ولكن النواة الأساسية للجملة (العقدة المركزية، أو عقدة العقد noeud des noeuds/) تظل المتحكم الأول فيها، انظر: (مفهوم العقدة (noeud) أو العجرة).

النحوي، وتُعَدُّ علاقة العمل النحوي (عامل- معمول) علاقة نموذجية في التمثيل لهذه الهرمية في عامة الألسنة البشرية، وذلك يناظر اعتبار النحاة العرب الجملة الفعلية هي الأصل.

٢- توضيح الاختلاف بين ترتيب الجملة البنيوي وترتيبها الخطي[١]، ثم تصنيف الألسنة بناءً على اتجاه الترتيب الخطي بين العنصر المتحكم و متعلقه إلى صنفين كبيرين؛ هما: الألسنة ذات الترتيب النازل (centrifugal)، والألسنة ذات الترتيب الصاعد (centripetal)، ثم تدقيق هذا التقسيم بتقسيمين فرعيين[٢]، وقد كان التبويب الوحيد المشهور قبل تانيار (L.Tesniere) تمييز الألسنة على أساس صرفي؛ إلى: عازلة (isolating)، ولاصقة (agglutinative)، وإعرابية (fusional)، وهو تقسيم يعتمد مفهوم الكلمة.

٣-اقتراح التقسيم الرباعي لأقسام الكلم الأساسية؛ وهي أربعة أقسام: الفعل (verb)، والاسم (noun)، والصفة (adjective)، والرديف (adverb)، وبناء مفهوم المحوِّر (modifier) على ضوء هذا التقسيم.

٤-اكتشاف ظاهرة الانتقال المقولي (transfer/translation) بين أقسام الكلم، وطردها في عامة الألسنة البشرية، وهذه الظاهرة تناظر جزئيًّا مفهوم التحويلات عند تشومسكي (Chomsky) ، ولكن تانيار (L. Tesniere) كان أسبق منه في ذلك.

٥-إدخال التمثيل البصري في التحليل النحوي منذ سنة ١٩٣٠م، من خلال اختراع وسيلة تمثيل بصرية، تعكس العلاقات النحوية والهرمية الحقيقية التي تربط بين مكوناتها بموضوعية أكثر[٣]، وقد تطوَّر هذا التمثيل بأساليب أخرى، منها: شجرات التعليق (stemma)، والتمثيل بالفقاقيع (bubbles)، ثم اعتُمِد من قبل عدة باحثين وأصبح مميزًا لأنحاء التعلق،

---

(١) الترتيب البنيوي للجملة: هو العلاقات التركيبية التي تنعقد بين الكلمات وتُدرَك بالذهن، أما الترتيب الخطي للجملة فهو: تجلِّيات هذه العلاقات التركيبية في السلسلة المنطوقة.

(٢) هذا التدقيق هدفه الإحاطة بتنوع الألسنة البشرية، وذلك وفق غلبة الخاصية ورسوخ قدمها في ذلك اللسان، أو عدمها، فإذا كانت الخاصية غالبة، سمَّاها (ذات طابع حاد)، وإذا كانت غير غالبة، سمَّاها (ذات طابع غير حاد)، وقد أشرت إلى تصنيف الألسنة بناءً على اتجاه الترتيب الخطي بين العنصر المتحكم و متعلقه باختصار، في: مفهوم الترابط (connection) ضمن المطلب الأول من هذا المبحث، ولمزيدٍ من التفصيل حول ذلك انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د.عز الدين المجدوب، ص: (٣٤٠- ٣٤٢).

(٣) يتمثل إدخال التمثيل البصري عند تانيار (L.Tesniere) في إيجاد مفهوم التفريعة (stemma) أو التجذيعة، وهو نتيجة وعيه باختلاف الترتيب البنيوي للجملة عن التتالي الخطي لها.

كما أصبح مُقوِّمًا أساسيًا من مقومات النظريات اللسانية الحديثة، وتجسيدًا لمفهوم المنوال.

وهذه الإضافات – التي أحدثها تانيار (L.Tesniere)، وأجملتها بما سبق – تُسلِّم بفرضيتين يسلِّم بهما كثير من باحثي مقاربة التعلّق النحوي؛ هما:

١- الجملة تقترن بكيان شكلي يصوِّر تنظيمها الداخلي، يُسمَّى: (بنية نحويَّة).

٢- البنية النحوية: مجموعة من الوحدات المعجمية (التابعة) لهذه الجملة، وقد ارتبطت في ما بينها بعلاقات نحوية.

خصائص البنى النحوية القائمة على التعلّق:

اعتمادًا على الفرضيتين السابقتين يمكن صياغة خصائص البنى النحوية القائمة على التعلُّق كما يُقرُّها أغلب الباحثين، فهم ينظرون إلى البنية النحوية للجملة – من حيث علاقات التعلُّق القائمة بين كلماتها – مشتملةً على الخصائص الأربع التالية:

١- عناصر البنية النحوية مترابطة، وعليه فإن أي وحدة معجمية في الجملة، ترتبط نحويًا بوحدة معجمية أخرى، ولا يمكن أن تكون أي وحدة معجمية بدون حكم نحوي.

٢- العلاقات النحوية علاقات موجَّهة، ويعني ذلك أن يتحكَّم أحد مكوِّنَي المركَّب في المكوِّن الآخر، ورأس المركب هو العنصر الذي يعمل في بقية العناصر التي يشتمل عليها المركب بصفة مباشرة، أو غير مباشرة.

٣- التنظيم السُلَّمي للبنية النحوية دقيق وصارم، حيث لا يدخل على أيِّ وحدة معجميَّة من وحدات البنية النحويَّة إلا عاملٌ واحدٌ، ما عدا رأس الجملة فهي الوحدة المعجمية التي ليست معمولًا لأيِّ عامل.

٤- العلاقات النحوية لا بُدَّ أن تكون مفيدة[1].

---

(١) انظر: خصائص البنية النحوية القائمة على التعلق في الجملة بشيءٍ من التفصيل في: نظرية التعلق في الوصف اللغوي، (مقدمة المؤلف: ع ع–ت ت).

حوصلة المبحث الأول

انتهى المبحث الأول إلى توضيح مضمون التعلق في التراث النحوي العربي، وما يختلف به عن مضمونه في النظريات اللسانية الحديثة، إذ لم يرِد مصطلح التعلق في التراث النحوي العربي منتظمًا في إطار نظرية واضحة تُحدِّد ما يُقصَد به، وإنما ورد للدلالة على معانٍ متعددة؛ منها: علاقة الإسناد، وعلاقة شبه الجملة بالفعل، وعلاقة الفعل بالمفاعيل، وعلاقة الفعل بعدد المشاركين، وتحديد نسق التركيب في الجملة، وإضافة الشيء إلى ما كان من سببه، كما ورد عند الجرجاني للدلالة على التعلق التركيبي، وهو أشمل معنى للتعلق في التراث النحوي العربي.

كما انتهى إلى توضيح مضمون التعلق في اللسانيات الحديثة، وبيَّن أنه علاقة التحكم التي تربط بين لفظة وأخرى داخل قواعد كل لسان، وأوضحها تحكم العامل في المعمول من الناحية الإعرابية، وتحكم المتبوع في التابع في قوانين المطابقة الصرفية، وتحكم المحمول في الموضوع من الناحية الدلالية.

وبيَّن أن اللساني الفرنسي لوسيان تانيار (L. Tesniere) هو مؤسس نظرية التعلق اللغوي في كتابه: (مبادئ الإعراب البنيوي/ Elements de syntaxe structural)، فهو أول من وضع نظرية لغوية كاملة تستند إلى مفهوم التعلق (dependency)، ميَّز فيها بين المستوى التركيبي والمستوى الدلالي للجملة، وبنى منوالًا كليًّا للجملة يسمح بوصف عامة الألسنة البشرية، كما أبرز استقلالية المبحث التركيبي وأسبقيته على المباحث الصرفية.

ووضَّح هذا المبحث أن نظرية التعلق عند تانيار (L. Tesniere) تقوم على جملةٍ من المبادئ والأسس العامة؛ كالتمييز بين علم الصرف وعلم الإعراب التركيبي، وإيلاء علم الإعراب التركيبي الأهمية والأسبقية؛ لأن تحليل الجملة دون الاهتمام بالترابط، تحليل سطحي يهمل الإعراب المعبِّر عن تتابع الأفكار.

ويُعدُّ مفهوم الترابط (connection) بين عناصر الجملة من أهم الأسس في دراسة علم الإعراب التركيبي، بالإضافة إلى مفهومي الوصل (junction)، والانتقال المقولي (translation)، فقد قسَّم تانيار كتابه (مبادئ الإعراب البنيوي) ثلاثة أقسام أساسية: الأول يدرس الترابط، ويتناول بنية الجملة البسيطة (simple sentence)، والثاني والثالث يدرسان الوصل، والانتقال المقولي، ويتناولان الجملة المركبة (complex sentence).

وقد وضَّح هذا المبحث ما يقصده تانيار (L. Tesniere) بهذه المصطلحات، وبيَّن الفرق بين مفهومي الجملة البسيطة والمركبة، في كلٍ من التراث النحوي العربي، ونظرية التعلق، ثم انتقل إلى مبدأ التقسيم الرباعي لأقسام الكلم، وبينَّ أن تانيار يقسِّم الكلم أربعة أقسام؛ هي: (الفعل، والاسم، والصفة، والرديف)، ويميِّز بين أربعة أنواع من الجمل – بناءً على نوع العقدة المركزية في الجملة – هي: الجملة الفعلية، والاسمية، والوصفية، والظرفية، في حين أن التراث النحوي العربي يعتمد تقسيم الجمل إلى جملتين؛ هما : الجملة فعلية، واالجملة الاسمية.

ثم انتقل إلى توضيح مبدأ مركزية الفعل، الذي يعدُّه تانيار (L. Tesniere) جذرًا لبنية الجملة كلها، ويشبه النواة الفعلية في الألسنة الأوروبية بمسرحية صغيرة، تتطلب: حدثًا، وممثلين، وأطرافًا، وملابسات، ونظير ذلك على المستوى التركيبي هو: الفعل، والمشاركون في الحدث (actants)، والظروف (circonstants)، وبيَّن – أيضًا – مفهوم التكافؤ الذي اقترضه تانيار (L. Tesniere) من علم الكيمياء، وقسَّم من خلاله الأفعال إلى: (منعدمة التعلق، وأحادية التعلق، وثنائية التعلق، وثلاثية التعلق)، بناءً على عدد المشاركين للفعل.

ثم انتقل في المطلب الثاني إلى بعض المفاهيم المهمة التي صاغها تانيار (L. Tesniere) في بناء النظرية؛ مثل: العقدة، والنواة، والتفريعة، ووضَّح المقصود بكل منها، وتطرَّق إلى تصنيفه الكلمات بناءً على عدد من المعايير؛ (الدلالية، والتركيبية، والصرفية).

ثم لخَّص هذا المبحث إضافات تانيار في نظرية التعلق اللغوي، وحصرها في: تعريف علم التركيب، ومفهوم التعلق، وصياغة المفاهيم الفرعية التي تقتضيها، وتوضيح مخالفة الترتيب البنيوي للترتيب الخطي في الجملة، وتبويب الألسنة على أساس الترتيب الخطي للجملة بين العنصر المتحكم ومتعلقه؛ إلى: الألسنة ذات الترتيب النازل، والألسنة ذات الترتيب الصاعد، إضافةً إلى التقسيم الرباعي لأقسام الكلم الأساسية، وبناء مفهوم المحوِّر (modifier) على ضوء ذلك، واكتشاف ظاهرة النقل المقولي (transfer/translation) بين أقسام الكلم، وطردها في عامة الألسنة البشرية، وإدخال التمثيل البصري في التحليل النحوي.

ثم اختُتِم هذا المبحث بتلخيص خصائص البنى النحوية القائمة على التعلُّق بصفة عامة، وحصرها بكونها مترابطة، وموجَّهة، وذات تنظيم سُلَّمي صارم، ومفيدة.

المبحث الثاني

تطور النظرية عند إيغور مالتشوك (Mel'čuk)

يُعدُّ لوسيان تانيار (L. Tesniere) مؤسس نظرية التعلق اللغوي – كما سبقت الإشارة في المبحث الأول – ولكن النظرية لم تستقر إلا على يد العالم الروسي إيغور مالتشوك (Mel'čuk)، الذي بدأ مسيرته الأكاديمية بمعهد علوم اللغة بموسكو، سنة ١٩٥٦م – بعد وفاة تانيار بسنتين، وقبل نشرِ كتابه بثلاث سنوات – ثمَّ واصل مسيرته العلمية، ونُشِرَ له مؤلفات عديدة في وصف الألسنة[١]، أما فيما يخص نظرية التعلق اللغوي ذاتها، فقد نَشَر[٢]:

١– التعلّق في علم التركيب بين النظرية والتطبيق – باللغة الإنجليزية – عام ١٩٨٨م.

٢– الدلالة من المعنى إلى النص – باللغة الإنجليزية – في ثلاثة مجلدات في الأعوام: (٢٠١٢م، و٢٠١٣م، و٢٠١٥م) على التوالي[٣].

---

(١) كانت أوَّل بحوث مالتشوك (Mel'čuk) في التحليل الآلي للألسنة البشرية والترجمة الآلية: (مبادئ في اللسانيات الرياضية)، بالاشتراك مع عالم الرياضيات الروسي كلادكيج (Gladkij) ١٩٦٩م، وتُرجِم هذا الكتاب لاحقًا إلى عدة لغات أخرى؛ كـ(الفرنسية، والإسبانية عام ١٩٧٢م، والألمانية عام ١٩٧٣م، والإنجليزية ١٩٨٣م)؛ نظرًا لأهميته.

وقد هاجر مالتشوك (Mel'čuk) – بعد هجرته من روسيا إلى فرنسا عام ١٩٧٧م – إلى كندا، واستقرَّ بجامعة مونتريال، وشارك في وصف ثلاثة ألسنة؛ من خلال المؤلفات التالية:

١–قاموس الشرح والتأليفية للسان الروسي المعاصر، بالاشتراك مع زلكوفسكي (Žolkovsky)، عام ١٩٨٤م.

٢–قاموس الشرح والتأليفية للسان الفرنسي، نشرته جامعة مونتريال في أربعة مجلدات – على التوالي – في الأعوام: ١٩٨٤م، و١٩٨٨م، و١٩٩٢م، و١٩٩٩م.

٣–العلاقات النحوية السطحية في اللسان الإنجليزي، بالاشتراك مع بارستوف (Pertsov)، عام ١٩٨٧م.

٤– تنظيم التواصل في الألسنة البشرية البنية التواصلية في الجملة، عام ٢٠٠١م.

أما أضخم أعمال مالتشوك (Mel'čuk) فهو مصنَّفه (درس في علم الصرف العام)، الذي يشتمل على خمسة مجلدات بالفرنسية؛ هي: (مدخل + الكلمة، عام ١٩٩٣م، والدلالات الصرفية عام ١٩٩٤م، والوسائل الصرفية التأليفية عام ١٩٩٦م، والعلامات الصرفية عام ١٩٩٦م، والمناويل الصرفية عام٢٠٠٠م)، كما أصدر كتابًا تأليفيًا بالإنجليزية؛ هو: مظاهر من النظرية الصرفية عام ٢٠٠٦م، ولمزيدٍ من الاطلاع على بعض أعماله ومؤلفاته، انظر: نظرية التعلق في الوصف اللغوي، (مقدمة المترجمين، ع– ص).

(٢) يتبنَّى مالتشوك (Mel'čuk) في مؤلفاته شروط العلم في العصر الحديث؛ التي تتمثَّل في أن لبَّ العمل العلمي يتلخَّص في صياغة مناويل واضحة وصريحة، تُصَاغ صياغة رياضيَّة منطقية، ولا يلزم من ذلك تماثل المناويل، فقد تتخذ المناويل أشكالًا مختلفة من مدرسة إلى أخرى، أو داخل المدرسة الواحدة.

(٣) انظر: المرجع السابق، (مقدمة المترجمين، ص).

ولكنَّ أهم أعمال إيغور مالتشوك (Mel'čuk) – على الإطلاق – نظرية (معنى–نص) (Meaning-text Theory)، التي تُعَدُّ إطارًا نظريًا لبناء مناويل لوصف اللغات الطبيعية، وهي نظريَّة علميَّة جديدة معتمدة عالميًا، "خصَّصت لها جامعة مونتريال في كندا مركزًا بحثيًا؛ يُسمَّى: (مرصد نظريّة (معنى–نص).O.L.S.T)، وسخّرت لها كفاءات عالية في اللسانيّات والحوسبة والرياضيّات؛ لتطوير قواعد نصيَّة لألسنة مختلفة، وبناء معاجم قابلة للحوسبة، وبناء برمجيَّات في مجالات محدودة، تساعد على الترجمة الآليَّة"(١).

وهذا المبحث يهدف إلى التعريف بالنظرية، ويركِّز على مفهوم التعلق؛ الذي صاغه تانيار (L.Tesniere)، وطوَّره مالتشوك (Mel'čuk)، وما يتعلق به من مفاهيم؛ كأصناف التعلق، وخصائص كل صنف من أصنافه، واتجاهه.

وسأبدأ بعرض نظرية (معنى–نص)، التي تُعدُّ امتدادًا لنظرية التعلق، أُقدِّم فيه خصائصها، ومسلماتها، وكيفية بناء منوالها، وإفادتها من النظريات اللسانية الأخرى، ثم أتناول التعلق، الذي يُمثِّل أحد المفاهيم والجوانب الأكثر أهمية في نظرية (معنى–نص).

المطلب الأول: نظرية (معنى– نص) (Meaning–text Theory) لإيغور مالتشوك (Mel'čuk):

لقد وُضِعت اللبنات الأولى لهذه النظرية في موسكو، في الستينيات، وأوائل السبعينيات من القرن السابق؛ لتطوير الترجمة الآليَّة، من قبل ثلاثة من الباحثين الروس؛ هم: ألكسندر ك. زلوفسكي (Alexander K. Zlovkj)، وإيغور مالتشوك (Igor Mel'čuk)، ويوري أبريجان (Juri.Apresjan)، ثم تطوَّرت في روسيا، وكندا، وأوروبا.

السمات المميزة لنظرية (معنى–نص):

تكتسب نظرية (معنى–نص) (Meaning-text Theory) أهميتها من خلال كونيَّتها، التي أهَّلتها لـ"تشمل اليوم مظاهر من ألسنة عديدة أهمها: اللسان الفرنسي، واللسان

(١) الاشتقاق الدلالي في نظرية معنى–نص: مقدمة لحوسبة اللغة العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، و د. علي إبراهيم السعود، و د. ناصر الحريص، ص: ٢، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠١٤م.

الإنجليزي، واللسان الروسي، وقد توسَّعت لتشمل الأسبانية، والبرتغالية، والكورية"[1]، فهي لا تحمل سمات لغتها الأم (الروسية)، ولا تميِّز بين وصف اللغات التقليدية (العريقة)، واللغات الغريبة (غير المعروفة)، بل تتأسس على أسس ومبادئ عامة تطبَّق على كل اللغات، وتسمح – إضافة إلى اكتشاف الكليات اللغوية في اللغات الطبيعية – بتكوين وبناء مناويل لسانية خاصة بكل لغة بشرية، من خلال وصف البنى المعجمية والنحوية للسان المدروس، وتُعدُّ أداة إجرائية يستخدمها المعجميون والنحويون على حد سواء.

وتَدرُس النظرية المستويات اللغوية كلها (الدلالة، ثم التركيب، ثم الصرف، ثم الصوتيات)، حيث إنها تصف علاقة التطابق بين المعاني والنصوص (أي الألفاظ) لهدف تأليفي، فالعلاقة بين المعنى والنص (اللفظ) – حسب مالتشوك (Mel'čuk) – علاقة تطابق، يمكن أن تُوصَف من اللفظ إلى المعنى لهدف التحليل – وهو الاتجاه الغالب في النظريات اللسانية – أو من المعنى إلى النص، لهدف التأليف؛ كما في نظرية (معنى–نص).

وتؤكِّد النظرية على الدقة العالية في المصطلحات، التي يجب أن تكون نظامًا منطقيًا، وبنية متماسكة من المتصورات؛ لأن هذه المصطلحات هي السبيل إلى تكوين مناويل شكلية، قابلة للحساب، ومختبرة بالحاسوب، فعلاقة النظرية بالبرمجة المعلوماتية وطيدة جدًا، ويصفها بعض الباحثين بأنها "أهم مقاربة موجودة في هذا اليوم لإدارة جيدة للمعالجة الآلية للغات"[2].

مسلمات نظرية (معنى–نص):

تنظر نظرية (معنى–نص) إلى اللغة باعتبارها مشاكلة بين المعنى والنص، وتستند في ذلك إلى ثلاث مسلَّمات؛ هي:

المسلَّمة الأولى: اللغة الطبيعية مشاكلة بين مجموعة لا متناهية، وقابلة للعدِّ من المعاني، ومجموعة لا متناهية، وقابلة للعدِّ من النصوص (أي الألفاظ).

فالمعنى هو رسالة لغوية يتم إيصالها، والنص هو أيُّ جزءٍ من الكلام، مهما كان طوله

---

(١) الاشتقاق الدلالي في نظرية معنى–نص: مقدمة لحوسبة اللغة العربية، ص: ٢.

(٢) انظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، إشراف وتنسيق: د. عز الدين المجدوب، نظرية معنى–نص ترجمة: د. توفيق العلوي، (٧٨٩/٢).

يمكن إدراكه على الفور، وتُعدُّ المعاني والنصوص في متناول المتحدث مباشرة، ومن ثم فإنها في متناول الباحث، وهي التي تشكل البيانات اللغوية.

وتكون مشاكلة المعاني والنصوص من قبيل متعدِّد إلى متعدِّد؛ لأنه يمكن التعبير عن معنى معيَّن من خلال نصوص مختلفة (الترادف)، والنص المحدد يمكن أن يتوافق مع معاني مختلفة (كما في المشترك اللفظي، والتعدد الدلالي).

ولتمثيل معنى معيَّن يتم استخدام كيان شكلاني؛ يسمى التمثيل الدلالي، ولتمثيل نص (لفظ) يتم استخدام تمثيل سطحي صوتي، ويمكن تقديم المسلمة الأولى رمزياً على النحو التالي:

تمثيل صوتي <= اللغة => تمثيل دلالي.

المسلَّمة الثانية: يتم وصف مشاكلة المعنى للنص من خلال منوال (معنى–نص)، وهو أداة شكلانية تحاكي النشاط اللغوي للناطق الأصلي.

ويجب أن يكون منوال (معنى–نص) قادرًا على إنتاج جميع النصوص المترادفة، التي تحقِّق ذلك المعنى، ويكون قادرًا أيضًا على استخراج كل تمثيلات المعاني المختلفة للنص الأساسي، وهو ما يمكن أن يفعله كل ناطق أصلي بلغته، ويمكن تقديم هذه المسلمة رمزياً بالشكل التالي:

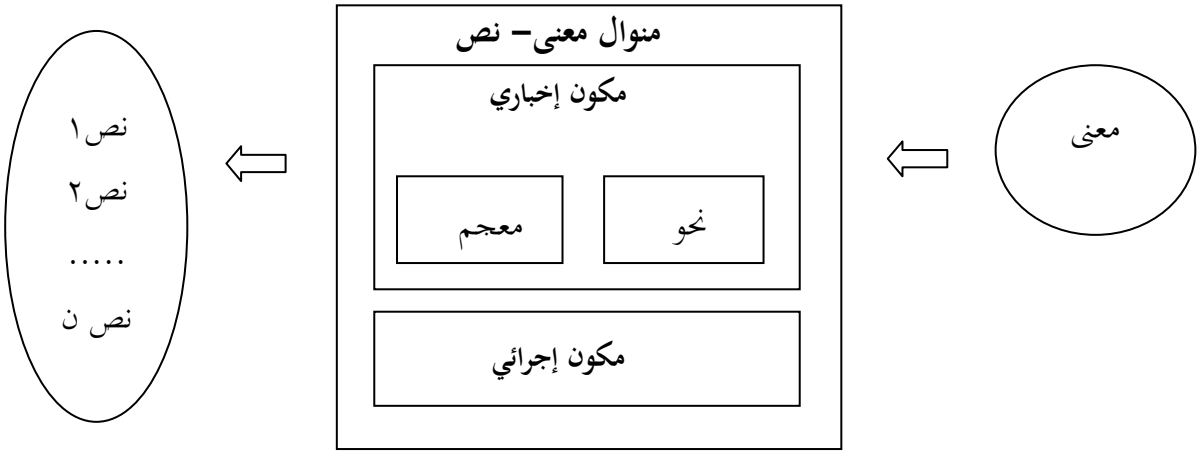

الشكل رقم: (٣): المخطط العام لمنوال معنى – نص.

وعلى الرغم من أن مدخلات ومخرجات (معنى–نص) – أي المعاني (التمثيلات الدلالية) والنصوص (التمثيلات الصوتية) – في متناول المتكلم، فإن القواعد التي تربطهما (أي: المشاكلة نفسها) ليست كذلك؛ ولذا فإن كل ما يمكن منوال (معنى–نص) القيام به هو محاكاة مشاكلة المعنى والنص (أي اللفظ)، أو تقريبها بأفضل طريقة ممكنة.

المسلَّمة الثالثة: نظرًا إلى تعقيد المشاكلة بين المعنى والنص، فإنها تحتاج إلى مستويين

وسيطين ضروريين؛ هما: التمثيل التركيبي، والتمثيل الصرفي، وهذان المستويان المتوسطان يتوافقان مع مجالين مستقلين من التنظيم اللغوي؛ هما: الجملة، والكلمة.

وتنقسِم كل المستويات باستثناء المستوي الدلالي إلى مستويات عميقة ومستويات سطحية، والأولى منها موجهة نحو المعنى (محتوى التعبير)، والثانية نحو النص (شكل التعبير).

ويُضاف إلى هذه المسلمات الثلاث مبدأ منهجي؛ يتمثَّل في: وجوب وصف المشاكلة بين المعنى والنص بالاتجاه التوليفي (أي من المعنى إلى النص (أو اللفظ)، وليس بالاتجاه التحليلي، أي من النص أو اللفظ إلى المعنى)، وهذا المبدأ ليس نتاج ضرورة منطقية، فالمشاكلة اللغوية ثنائية الاتجاه، ولكنه مسألة اختيار منهجي؛ ويسترشد هذا الاختيار باعتبارات لغوية؛ سأذكر اثنين منها:

١- إنتاج الكلام نشاط لغوي أكثر من فهم الكلام، فالمتكلم في الظروف المثالية يعرِف ما يريد التعبير عنه، ولا يحتاج سوى معرفة لغوية بحتة لبناء الكلام، أما فهم الكلام فيتضمَّن اللجوء إلى معارف خارجة عن اللغة – منطقية، وبراغماتية، وماشابهها – بالإضافة إلى المعرفة اللغوية البحتة، وهذا يجعل دراسة المشاكلة بين المعنى والنص أسهل في اتجاه التأليف.

٢- بعض الظواهر اللغوية لا يمكن اكتشافها إلا من وجهة نظر التأليف، ومن ثم فإن أهمية وصعوبة دراسة التصاحبات المعجمية المقيدة؛ كـ(المتورادات)، لا تصبح واضحة إلا إذا تبنينا منظورًا منطلقًا من المعنى إلى النص أو اللفظ.

منوال نظرية (معنى–نص):

يتميَّز منوال (معنى–نص)[1] عن غيره من المناويل بثلاث خصائص؛ هي:

١–أنه منوال معادلي، يقيم توافقًا بين كل تمثيل دلالي، وكل تمثيل صوتي، في لسان معطى، فلا ينحصر دوره في توليد الجمل خلافًا للمنوال التوليدي.

---

(١) المنوال ترجمة مصطلح (model) وهو مفهوم مركزي في نظريات المعرفة الحديثة، وكثيرًا ما تجري ترجمته بنموذج أونمذجة، ولكن د. المجدوب يترجم (model) بالمنوال؛ ويعلِّل ذلك بأن كلمة نموذج تدلُّ على معنيين في آنٍ واحد؛ فهي تدلُّ على نسخة من منوال، وعلى المنوال الذي صيغت بمقتضاه، انظر: الاشتقاق الدلالي في نظرية معنى–نص: مقدمة لحوسبة اللغة العربية، ص:٥.

٢-أنه يعتمد على الجمل المترادفة (أي العبارات التي يقبلها المتخاطبون الأصليون، ويستعملونها) على أنها متعادلة من حيث المضمون.

٣-أنه يصف اللسان كله، دون أن يجزِّئه إلى مقاطع معزولة، فمؤلفاته (معجمه، ونحوه) كلها متلاحمة؛ لأنها تعمل سويًا بهدف تركيب النصوص؛ ولذلك فإنه منوال إجمالي، ومتكامل؛ لا يُهمِل أيَّ جزءٍ في مستوياته التمثيلية(١).

ويتكوَّن منوال (معنى-نص) من أربعة مستويات، توافق فروع الدراسة المتعارف عليها في البحث اللغوي وهي: الدلالة، والتركيب، والصرف، ثم الصوتيات.

ويتبنَّى تمييزًا آخر، هو التمييز بين المستوى السطحي (الذي يكون موجَّهًا نحو النص (أي اللفظ)، أو إلى شكل التعبير)، والمستوى العميق (الذي يكون موجَّهًا نحو المعنى، أو محتوى التعبير)، ويستثني المنوال من هذا التمييز قسم الدلالة، ويعتمده في الفروع الثلاثة الموالية؛ (أي: التركيب، والصرف، والصوتيات).

وينتج عن ذلك أربعة مستويات، وسبعة مراتب في منوال (معنى-نص)، "تبدأ من التمثيل الدلالي الذي يمثل دخل المنظومة (input)، وتنتهي بالأصوات التي تمثل خرجها (output)، على النحو التالي: (مستوى التمثيل الدلالي، ثم مستوى التمثيل التركيبي العميق، ثم مستوى التمثيل التركيبي السطحي، ثم مستوى التمثيل الصرفي العميق، ثم مستوى التمثيل الصرفي السطحي، ثم مستوى التمثيل الصوتي العميق، ثم التمثيل الصوتي السطحي"(٢).

ولتوضيح بناء هذه المستويات والمراتب انظر الشكل التالي، وتفسير طريقة تكوينها، أو تمثيلها؛ فيما يليه(٣):

---

(١) انظر: دراسة لسانية صورية للوحدات اللسانية الدالَّة (ضمير المتكلم نموذجًا)، للباحث: بابا أحمد رضا، ص: (٧٢-٧٣)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات التطبيقية، بإشراف: د. غيثري سيدي محمد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجمهورية الجزائرية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م/١٤٢٦-١٤٢٧هـ.

(٢) الاشتقاق الدلالي في نظرية معنى-نص: مقدمة لحوسبة اللغة العربية، ص: ٦.

(٣) الرسم التوضيحي والتفسير الملحق به هو ملخَّص حاولت أن أوضِّح فيه بناء منوال (معنى-نص) باختصار شديد، ولمزيدٍ من التفصيل، انظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، إشراف وتنسيق د. عز الدين المجدوب، نظرية (معنى-نص) ترجمة: د. توفيق العلوي، (٢/٧٨٧-٨٢١)، نقلًا عن:
Polguère, Alain. (1998) La théorie Sens-Texte. *Dialangue*, Vol. 8-9, Université du Québec à Chicoutimi, pp. 9-30

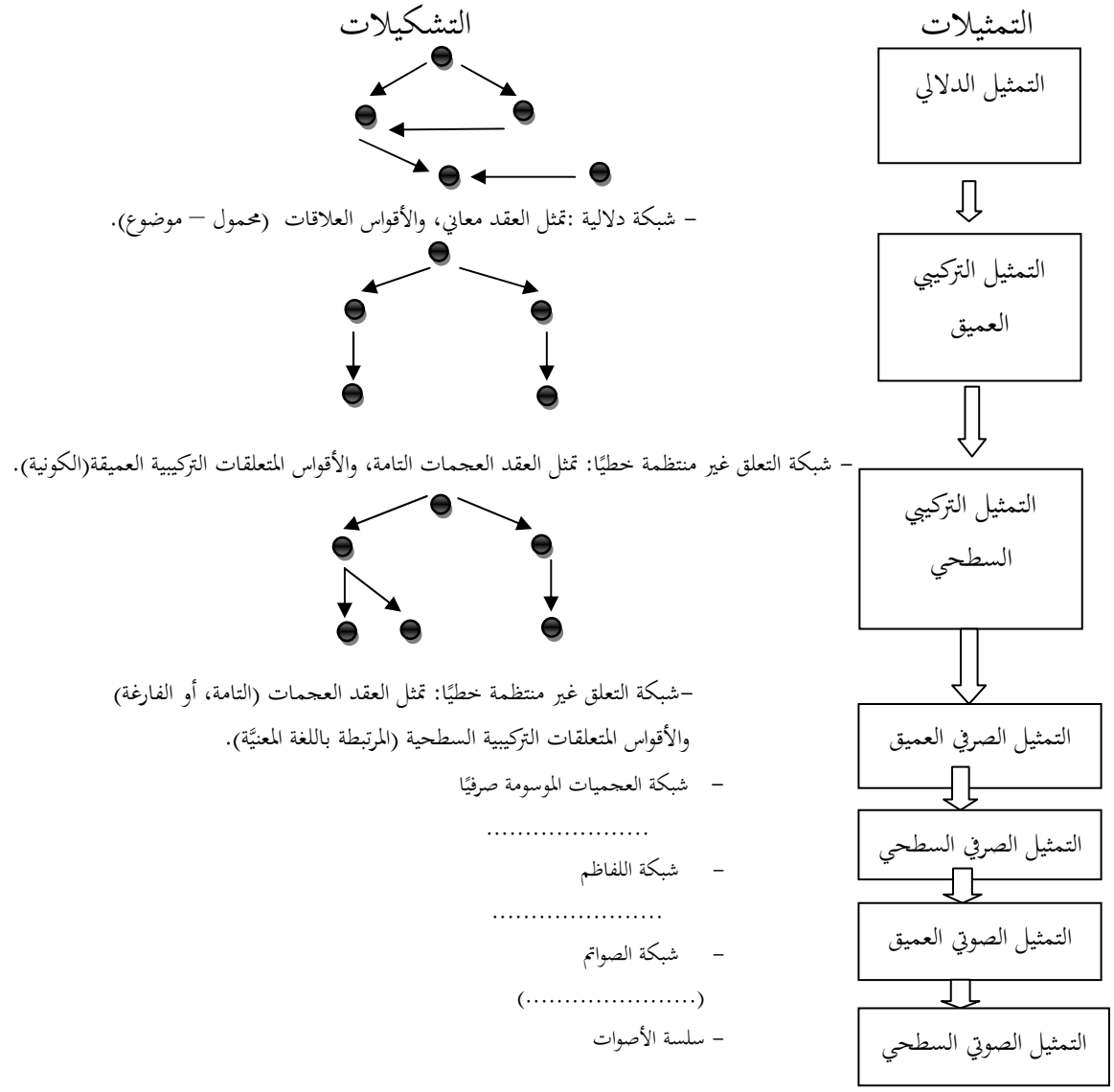

الشكل رقم: (٤): تمثيل المستويات اللغوية في منوال نظرية (معنى–نص).

أولًا/ بناء التمثيل الدلالي:

هو مدخل بناء المنوال، وفيه تُصاغ الرسالة اللغوية، التي تُترجَم إلى تمثيل دلالي، وهو مسار بيني؛ (أي بين منولة مسارات معرفية غير لسانية، والمنولة اللسانية نفسها).

ولتحويل هذا المعنى غير المشكلن (الرسالة اللغوية) يجب علينا تكوين بنيتين شكليتين للتمثيل الدلالي؛ الأولى: البنية الدلالية للتمثيل الدلالي، التي تحدِّد طبيعة المحمولات الدلالية (ذات موضوع واحد، أو موضوعين، أو أكثر، أو مساند دلالية)، وتضبط ارتباطات المحمول وموضوعاته، والثانية: البنية الاتصالية للتمثيل الدلالي، التي تحدِّد الكتل الاتصالية للمعاني الحاضرة في الرسالة؛ وهي: المخبَر به (الحدث)، والمخبَر عنه (مكون الرسالة).

ثانيًا/ بناء التمثيل التركيبي:

تسلِّم النظرية بأن البنية التركيبية للجملة – كما اعتمدها تانيار (L.Tesniere) – هي مجموعة العلاقات الوظيفة التركيبية الموجودة بين كلمات الجملة، التي يمكن أن تُمثَّل بصريًا بشجرة؛ تُسمَّى شجرة التعلق، وهذه الشجرة التركيبية غير مرتبة خطيًا، فالمستوى التركيبي يصِف روابط التعلق التركيبي الموجود بين عجمات الجملة فقط[1]، أما الترتيب الخطي لعناصر الجملة فلا يتم حسابه وتحليله إلا في المستوى الصرفي، وتستدعي نظرية (معنى–نص) مستويين من التمثيل التركيبي؛ هما:

١–التمثيل التركيبي العميق: أهم خصائصه تقديم تمثيل مشجَّر للتمثيل الدلالي، وهو يتكون من أربع بنى؛ هي:

أ) البنية التركيبية العميقة: البنية الأساسية للتمثيل التركيبي العميق، وهي تطابق تشجير البنية الدلالية للتمثيل الدلالي، وتتكون من عقد شجرية تُعنوَن بنوعين من الكيانات اللسانية، هي: (الوحدات المعجمية، والوظائف المعجمية[2])، وتوحِّد بين هذه العقد الشجرية روابط التعلق التركيبي (التي أشير إليها بالأسهم في الشكل السابق)، وتُسمَّى أقواس التمثيل التركيبي العميق بأسماء العلاقات التركيبية العميقة، وهي علاقات كونية (لا تتنوَّع، ولا تختلِف، مهما تكن اللغة المعنيَّة).

ب) البنية الإحالية (العائدية) العميقة: التمثيل التركيبي العميق عبارة عن شجرة تركيبية، وقد نجد فيها عدة عُقَد؛ نبتت وتفرَّعت انطلاقًا من العقدة المركزية في الجملة (جذع الجملة في التمثيل الدلالي)، فهي عقد ذات تقارن إحالي، لا بُدَّ من الإشارة إليها في المنوال.

ج) البنية الاتصالية العميقة: وهي التي تسمح بالتأثير في اختيارات أكثر سطحية؛ مثل: التعلقات التركيبية السطحية، التي ستؤثر بدورها على ترتيب الكلام ترتيبا خطيًا، وتحليل بنى التنغيم، وحسابها.

---

(١) انظر: نظرية التبعية في التحليل النحوي، لسعيد حسن بحيري، ص: ٢٦.

(٢) الوظيفة المعجمية: علاقة دلالية مطَّردة، بين عدد من الوحدات المعجمية، أو أداة منولة للظواهر التلازمية في المعجم، وتعد تجلِّيًا من تجليات التعلق الدلالي، وهي أحد الاكتشافات الأكثر أهمية في نظرية (معنى– نص)، ولا يمكن أن نُحِيط بها هنا، وللمزيد من التفصيل حول الوحدة المعجمية انظر: المبحث التاسع عشر في: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، (٣١١–٣٣٢).

د) البنية النغمية العميقة: وهي التمثيل الشكلي لتنغيمة ضرورية؛ للتعبير عن نوع من الرسالة المرمزة من التمثيل الدلالي.

٢- التمثيل التركيبي السطحي: إن الانتقال من التمثيل التركيبي العميق إلى التمثيل التركيبي السطحي يتطلَّب عددًا من العمليات الأساسية؛ مثل: حساب العلاقات التركيبية السطحية المخصَّصة للغة المعنيَّة، انطلاقًا من تعلقات تركيبية عميقة، والاختيار من بين القيم الممكنة للوظائف المعجمية الحاضرة في التمثيل التركيبي العميق، وإقحام العجمات الفارغة (الكلمات النحوية) الضرورية لتأمين الاستقامة النحوية للجملة، والإضمار، وتكوين بنى اتصالية، وإحالية، وتنغيمية، للمستوى التركيبي السطحي.

ثالثًا/ بناء التمثيل الصرفي:

تستدعِي النظرية مستويين من التمثيل الصرفي؛ هما:

١-التمثيل الصرفي العميق: إن مهمَّة الانتقال من التمثيل التركيبي السطحي إلى التمثيل الصرفي العميق ناحية شكلية، تتمثَّل في: حساب الترتيب الخطي للوحدات المعجمية للجملة، وضبطها، بالإضافة إلى حساب المطابقات الصرفية المختلفة، وضبطها، ومثال ذلك: (مطابقة الفعل لفاعله النحوي)، وحساب البنية التنغيمية للجملة، التي يجب أن تعكِس البنية التركيبية الاتصالية والتنغيمية السطحية بصفة أمينة.

ويمكن أن نقول: إن التمثيل الصرفي العميق يأخذ بعين الاعتبار نوعين من البنى؛ هما: البنية الصرفية العميقة؛ (التي تتكون من سلسلة من عجمات الجملة، تحمل علامات صرفية مفيدة)، والبنية الصرفية التنغيمية العميقة؛ (التي تحتوي على علامة المجموعات التنغيمية الكبرى، والتسلسلات التنغيمية الضرورية، وصيغ التنغيم).

٢-التمثيل الصرفي السطحي: وهو سلسلة التمثيلات الصرفية المورفيمية للصيغ الخاصة بالكلمات داخل الجملة.

ويتجلَّى الفرق بين التمثيلين الصرفيين (العميق، والسطحي) في تركيز الأوَّل على الوحدات النحوية والمعاني التصريفية، أمَّا الثاني فإنه يعمل على تمثيل مجموعة الدوال التي تحيل إلى تلك المعاني التصريفية.

رابعًا/ بناء التمثيل الصوتي:

تستدعِي النظرية مستويين من التمثيل الصوتي؛ هما: التمثيل الصوتي العميق؛ (يتِمُّ فيه تفريع التمثيلات الفونيمية الممكنة، لتمثيل الفونيمات الواردة في النص)، والتمثيل الصوتي السطحي؛ (سلسلة الأصوات التي تنتمي إلى تلك الفونيمات، وتشكِّل تنوعًا لهجيًا، وخاصًا بالجماعة اللغوية).

ويتَّضِح لنا من العرض السابق تراتب المستويات، كما يتَّضِح أنه: "كلما ابتعدنا عن مستوى التمثيل الدلالي فإن الاختيارات المتوفرة تكون أكثر محدودية وسطحية"(١).

نظرية (معنى–نص) والنظريات اللسانية السابقة:

إنَّ تجاوزنا لبعض جوانب نظرية (معنى–نص)؛ كـ(الوظيفة المعجمية) لا يخوِّلنا أن نتجاوز بعض مفاهيمها الأخرى الرئيسة؛ كمفهوم (الوحدة المعجمية)(٢)، الذي يُعدُّ من أهم إضافات مالتشوك (Mel'čuk) في النظرية، حيث إنه دقَّق من خلاله مفهوم الكلمة، الذي يُعدُّ مُلبِسًا، على الرغم من أنه "أحد المفاهيم المركزية في الدراسات النحوية القديمة والحديثة"(٣).

وقد "أفاد مالتشوك (Mel'čuk) في ذلك من بعض النظريَّات اللسانية السابقة؛ كنظرية العلامة اللغوية عند دي سوسير (Ferdinand de Saussure)، ونظرية القلوسيماتيك (Glossematic) عند لويس هيلمسليف (Louis Hjelmslev) ، ونظرية التعلُّق عند تانيار (L.Tesniere)، فأعاد تعريف الكلمة، ودقَّقه، من خلال صياغة مفهوم الوحدة المعجمية، حيث وضع جهازًا مفهوميًا صريحًا يستوعب تنوُّع تجليَّات الكلمة، في كافة الألسنة

---

(١) لمزيدٍ من التفصيل حول منوال (معنى–نص) انظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، إشراف وتنسيق: د. عز الدين المجدوب، نظرية (معنى–نص) ترجمة: د. توفيق العلوي، (٢/٧٨٧–٨٢١)، ودراسة لسانية صورية للوحدات اللسانية الدالَّة (ضمير المتكلم نموذجًا)، لبابا أحمد رضا، الفصل الثالث.

(٢) سبق التعريف بالوظيفة المعجمية، والإشارة إلى أن الجانب المعجمي يطغَى على نظرية (معنى–نص)، وليس من شأن البحث الإحاطة بتفاصيل المستوى الدلالي، فهو يركِّز على التعلق الصرفي ضمن مشروع بحثي متكامل لمجموعة من الطلاب – كما أشرت في المقدمة – يدرسون أصناف التعلق الثلاثة، ولكن مفهوم الكلمة مفهوم مركزي في الصرف؛ ولذلك لم نتجاوزه، على الرغم من أن هذا المبحث يهدف إلى تقديم نظرية (معنى–نص) بصورة موجزة.

(٣) انظر: نظرات في التراث اللغوي العربي، لعبد القادر المهيري، ص: (٩–١٧)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ومفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، للمجدوب، ص: ١٤٣.

البشريّة"[1]، وسأشير إلى ذلك فيما يلي، ثم سأوجز في مواطن اتفاق نظرية (معنى–نص)، أو اختلافها مع سائر النظريات اللسانية الأخرى[2].

أ–نظرية العلامة عند دي سوسير (Ferdinand de Saussure):

إنَّ اللسان – بحسب دي سوسير في نظرية العلامة اللغوية – مجموعة من العلامات، التي تتكوَّن من التحام دالٍّ ومدلول، وقد تبنَّى مالتشوك (Mel'čuk) هذه النظرة الثنائية، ثمَّ طبَّقها على الكلمة والعلاقات النحوية، وعدَّ الوظائف النحوية؛ كـ(الفاعلية، والمفعولية) علامات لغوية فيها دال ومدلول، واعتبر المركبات هي العلامات البسيطة أو الأولية لمستوى إعرابي عميق، يكوِّن فيه المدلول العلاقة الإعرابية المعبَّر عنها.

ب–نظرية القلوسيماتيك عند هيلمسليف (Louis Hjelmslev):

انطلق مالتشوك (Mel'čuk) في وضع منواله من المعجم، وتبنَّى إعادة صياغة نظرية العلامة اللغوية التي أنجزها لويس هيلمسليف في نظرية القلوسيماتيك (Glossematic)، خاصة في تمييزه بين مادة المضمون وشكل المضمون، الذي ترتَّب عليه اعتماده للتمييز بين المعنى والمدلول، ولكن مالتشوك (Mel'čuk) لم يساير هيلمسليف في مسعاه لاختزال المعانم إلى عدد قليل، وإنما وظَّف هذا التمييز لضبط حدود الدراسة اللغوية منهجيًا، وكذلك تمييز الوحدات التي تكوِّن علامة لغوية من غيرها، فالجملة لا تمثِّل علامة لغوية؛ لأنها لا تتضمَّن في بنيتها قيودًا على توليفاتها.

ولم يكتفِ مالتشوك (Mel'čuk) بإعادة أقوال (دي سوسير، وهيلمسليف) في نظريَّة العلامة اللغوية، وإنما أعاد صياغتها، وجعل منها كائنًا لغويًا يتألَّف من ثلاثة مكوِّنات، لا بُدَّ من الفصل المنهجي بينها، حيث "أضاف إلى مكونات العلامة اللغوية (الدال، والمدلول) قيود التأليف (syntactics)، وجعلها السمة المميزة للألسنة البشرية، بالنظر إلى اللغات الرياضية والمنطقية، وهي لا تصف إلا الخصائص التوليفية، التي تخص زوجًا متكونًا من (دالٍّ، ومدلول)، ولا يمكن استنتاجها منهما، وتشمل المعلومات التي تخصُّ الآتي:

---

(١) انظر: الاشتقاق الدلالي في نظرية معنى نص: مقدمة لحوسبة اللغة العربية، ص: ٧.

(٢) ولمزيدٍ من التفصيل والإيضاح حول مواطن تأثر نظرية (معنى–نص) بالنظريات اللسانية الأخرى، وإفادتها منها، انظر: المرجع السابق، ص: (٨– ١٢).

١-قسم الكلام الذي تنتمي إليه الوحدة المعجمية في بعض الألسنة، وما تختصُّ به من سمات تخالف بها نظيرتها في ألسنة أخرى، مثل: مفهوم النفي الذي يتحقَّق في أغلب الألسنة بحرف، أو أداة، ويتحقق في بعضها -كالعربية - بفعل؛ ك(ليس).

٢-توليفات أقسام الكلم في الجملة، وهي أيضًا من المتغيرات، حيث إنه يصحُّ دخول الفعل على الفعل في الفرنسية، أو الإنجليزية، ويمتنع ذلك في العربية.

٣-جنس الاسم من حيث التذكير والتأنيث، خاصة المطابقات التي تكون للاسم مع متعلقاته، سواءً كانت اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا، وهو من متغيِّرات الألسنة.

٤-توليفات الوحدات المعجمية؛ المقيَّدة بقيود معجمية لا تفسَّر بقيود الصرف ولا بقيود الإعراب، بل بقوانين معجمية سمَّاها: وظائف معجمية"[1].

ج-نظرية التعلق عند تانيار (L.Tesniere):

انطلق مالتشوك (Mel'čuk) من مفهوم التعلق لدى تانيار(L.Tesniere)، وأفاد من مفهوم الفاعل الدلالي (actant)؛ ليفترض أن ظاهرة التعلق ظاهرة مطَّردة في مستويات الوصف اللغوي كلها، وميَّز بين: التعلق الدلالي، والتعلق التركيبي، والتعلق الصرفي.

وسأفصِّل الحديث عن أصناف التعلق اللغوي عند مالتشوك (Mel'čuk) في المطلب الثاني من هذا المبحث، بعد أن أُتِمَّ هذه الفقرة، وأعطي تصورًا للقارئ عن نظرية (معنى-نص).

د-سائر النظريات اللسانية الأخرى:

إن نظرية (معنى-نص) تتفق مع سائر النظريات اللسانية الأخرى في أن: صياغة المناويل النحوية صياغةً قابلةً للحوسبة شرط أساسي ومهم لقبول نظريات الوصف اللغوي، أو دحضها، ولكنها ترفض أقوال أنحاء المركبات فيما عدا ذلك؛ لأنها:

١-تنطلق في بناء منوالها من وجهة نظر المتكلم، لا من وجهة نظر السامع؛ ولذلك تجعل قدرة المتكلم على الشرح والتفسير قاعدةً اختباريةً مركزيةً في بناء منوالها.

٢-تنطلق في ترتيب مكونات منوالها من المستوى الدلالي.

٣-تعتمد بنية غير مرتبة في التمثيل البصري للعلاقات النحوية في الجملة.

---

(١) الاشتقاق الدلالي في نظرية معنى نص: مقدمة لحوسبة اللغة العربية، ص: ١٠.

٤-تختار بناء الوصف اللغوي بالاعتماد على الكلمة لا على الجملة، ويكون اعتمادها على الكلمة مصحوبًا بالوصف التركيبي، والدلالي؛ لأن ثمرة منوالها قاموس محوسب[١].

المطلب الثاني: مفهوم التعلق اللغوي وأنواعه في نظرية (معنى–نص) لإيغور مالتشوك (Mel'čuk):

إنَّ نظرية (معنى–نص) متعدِّدة الجوانب، وتشمل جميع مستويات اللغة، ولا يمكن لهذا البحث الإحاطة بها، أو الإحاطة بأصناف التعلق الثلاثة فيها؛ ولذلك فإني سأحاول في هذا المطلب – بعد أن أوجزت في وصفها في المطلب السابق – أن أسلِّط الضوء على جانب التعلق فيها، وأعطي نظرة موجزة عنه، لأنتقل بعد ذلك إلى التعلق الصرفي (موضوع هذا البحث).

تطوير نظرية (معنى–نص) لمفهوم التعلق اللغوي:

سبقت الإشارة إلى أن نظرية التعلق اللغوي التي صاغها تانيار (L.Tesniere) لم تستقر إلا على يد مالتشوك (Mel'čuk)، من خلال صياغة منوال نظرية (معنى–نص)، وهذا المنوال يقتضي صياغة تمثيلات بصرية مشكلنة للمعاني والنصوص (أي الألفاظ)، تتوزع على المستويات اللغوية كلها (الدلالة، ثم التركيب، ثم الصرف، ثم الصوت)[٢]، ويحتاج إلى مفهوم التعلق حاجة مُلِحَّة؛ لأن التعلق هو الجامع لكل الارتباطات والوظائف النحوية والصرفية والمعجمية الفرعية، فهو الأداة التقنية لتنفيذ نظرية (معنى–نص).

وتكمن إضافة هذه النظرية في تطوير مفهوم التعلق واستقراره، من خلال عدد من النقاط أوجزها فيما يلي:

١-أنها تميِّز بين ثلاثة أنواع من التعلق تحدث في مستويات لغوية مختلفة، وتفصل بينها فصلًا دقيقًا وصارمًا، وهذه الأنواع هي:

أ-التعلق الدلالي: وهو تطبيق غير خطيّ للغة، يقوم على الارتباطات الدلالية؛ ففي قولنا: (يأكلُ زيدٌ التفاحةَ)، يتعلَّق (زيدٌ) و(التفاحةَ) بالمحمول الدلالي (الفعل/يأكلُ)؛ فهو حدث

---

(١) انظر:نظرية التعلق في الوصف اللغوي، (مقدمة المترجمين، ص: خ-ذ).

(٢) انظر: منوال (معنى-نص) في المطلب السابق، للاطِّلاع على صياغة التمثيلات البصرية للمعاني والنصوص .

يحتاج إلى مشاركَين دلاليَّين أو موضوعين؛ هما: (آكلٌ، ومأكول).

ب-التعلق التركيبي: يوضِّح الارتباطات التركيبية (الفاعلية، والمفعولية، وماشابهها)، فالفاعل في المثال السابق هو (زيدٌ)؛ لأنه الآكل، أما المفعول به فهو (التفاحةَ)؛ لأنها المأكول، وهما (الفاعل، والمفعول به) متعلقان تركيبيًا بالعامل التركيبي (الفعل/يأكلُ).

ج-التعلق الصرفي: يتجلَّى في شكل ارتباطات صرفية؛ كالمطابقة، إذ لو كان الفاعل مؤنثًا في المثال السابق لَلزِمَ إلحاق علامة التأنيث بالفعل؛ نقول: (أكلَتْ فاطمةُ التفاحةَ)، كما يدخل تغيُّر حركات الإعراب في مجال الصرف ضمن نظرية (معنى-نص)، وقد فرض (الفعل/أكلت) على (الفاعل/ فاطمةُ) الرفع، وعلى (المفعول به/ التفاحةَ) النصب.

٢-أنها جعلت "التعلق أصلًا إدراكيًا (cognitive)، من خلال تسليمها بأن المعنى مشترك إنساني لا يمكن تعريفه في حد ذاته، و إنما يتِمُّ التوصل إليه بصفة غير مباشرة من خلال تجلياته، وتعدُّ البنية الحملية (ثنائية المحمول والموضوع) أولَ تمظهر لعلاقة التعلق، وهذا التمظهر يتم على صعيد الأذهان، فالمستوى الدلالي لا يشتمل إلا على مستوى واحد، تعتمد فيه نظرية المحمول والموضوع لبناء تمثيلات للمعنى، خلافًا لبقية المستويات اللغوية الأخرى التي يشتمل كل منها على بنية عميقة وبنية سطحية"[١].

٣-أنها جعلت "التعلق مفهومًا إجرائيًا وصفيًا ينتقل فيه المتكلم من المستوى الدلالي إلى المستوى النحوي العميق - البداية الإجرائية لمفهوم التعلق- ويُفضِي هذا الانتقال إلى بنية المستوى التركيبي العميق، الذي يحتوي على العلاقات التركيبية الكونية المشتركة بين الألسنة البشرية، ثم الانتقال إلى مستوى البنية التركيبية السطحية التي يظهر فيها الترتيب الخطي لعلاقات التعلق إلى حد كبير، ويستحكم بعد الزمان وما يفرضه من تتالٍ على المستوى الصرفي ويتجلَّى التعلق بشكل نموذجي في ظواهر المطابقة"[٢].

٤-أنها جعلت مستوى التصاحب أو التلازم اللفظي (collocations) جزءًا من النظام اللغوي من خلال اكتشاف حوالي ستين علاقة معجمية كلية مطَّرِدة بين المتلازمات اللفظية[٣].

---

(١) نظرية التعلق في الوصف اللغوي، (مقدمة المترجمين،ص: ض)؛ بتصرف.

(٢) المرجع السابق، (مقدمة المترجمين،ص: غ)؛ بتصرف.

(٣) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

٥-أنها وضَّحت أن التعلق لا يتحقَّق في اتجاه واحد في كل المستويات اللغوية التي تتحقَّق في الجملة، بل الغالب أن تسير اتجاهات التعلق التي تنتمي إلى مستويات لغوية مختلفة في اتجاهات متباينة أو مختلفة؛ فالمحمول الدلالي قد يكون معمولًا على المستوى التركيبي، والعامل على المستوى التركيبي قد يكون متعلقًا بمعموله على مستوى المطابقة الصرفية، وما يكون عاملًا على المستوى التركيبي قد يكون متعلقًا على المستوى العباري أو التلازم اللفظي؛ ففي قولك: (أدَّى زيدٌ الصلاةَ) يكون الفعل (أدَّى) عاملًا في كلمة (الصلاةَ) نحويًا، ولكنه في الحقيقة فعل فارغ دلاليًا أقرب إلى الأفعال الناقصة من الأفعال الحقيقية (light verbs)، ولذلك تكون كلمة (الصلاةَ) هي المحمول الدلالي؛ بدليل أنه لا يمكن إسقاطها على عكس المفعول به الحقيقي[١].

٦-إضافةً إلى أنها جعلت التعلق مفهومًا أساسيًا في بناء منوالها، يحتاج إلى مزيدٍ من التدقيق، مما ألزم مالتشوك (Mel'čuk) بصياغته، وصياغة أنواعه، وخصائصه صياغة منطقية خاضعة لشروط العلم في العصر الحديث، كما سأوضح في الفقرة القادمة.

التعلق اللغوي بصفة عامة:

هو"علاقة سياقية غير متناظرة على غرار الاستلزام المنطقي، إذ يستلزم عنصرٌ ما – في اتجاهٍ ما – عنصرًا آخر، ولكن العكس غير صحيح، ويُرمَز له بسهم موجه ل١ـ ل٢، وتدعى اللفظة (ل١) عاملًا، واللفظة (ل٢) متعلقًا، وللتعلق في الجملة ثلاثة أصناف من التعلق السياقي الهرمي؛ هي: (التعلق الدلالي، والتعلق التركيبي، والتعلق الصرفي).

ولعلاقة التعلق اللغوي ثلاث خصائص رياضية، هي: الانعكاس، والتناظر، والتعدية[٢]، وهذه الخصائص إما أن تكون صادقة دائمًا، وإما أن تكون كاذبة دائمًا، أو أن تكون تارةً صادقة وتارةً كاذبة، فإذا كانت علاقة الانعكاس صادقة سميناها منعكسة، وإن كانت كاذبة سميناها لا منعكسة، وإن كانت تارةً صادقة وتارةً كاذبة سميناها محايدة"[٣].

---

(١) انظر: المرجع السابق، (مقدمة المترجمين: ض- ظ).

(٢) الانعكاس: هو تأثير العنصر في نفسه، والتناظر: هو تبادل التأثير، فالعنصر المؤثر أو المتحكم قد يتأثر بالعنصر المؤثَّر عليه أو المتحكَّم به، والتعدية: هي تجاوز المتعلق إلى ما هو من متطلباته.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص: ١٧، ومفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص: ٣٤٦-٣٤٧.

التعلق الدلالي وخصائصه:

تُعدُّ اللفظة (ل٢) متعلقة باللفظة (ل١) دلاليًا إذا – وفقط إذا – كان معنى اللفظة (ل١) محمولًا، وكان معنى اللفظة (ل٢) موضوعًا، أو مشاركًا دلاليًا للمحمول، وتتلخَّص خصائص التعلق الدلالي بما يلي:

١- لاتناظري (anti-symatrical): أي أنه لا يمكن للمحمول (فَعَل) أن يكون موضوعًا لأحد موضوعاته (الفاعل) و(المفعول).
٢- لا انعكاسي (anti-reflexsive): أي أنه لا يكون المحمول (فَعَل) موضوعًا لنفس المحمول (فَعَل).
٣- محايد بالنسبة للتعدي وعدم التعدي (anti-transitive): يمكن أن يكون التعلق الدلالي تارة متعديًا وتارة غير متعدٍّ.
٤- لا يقتضي أحادية العامل، فاللفظة الواحدة يمكن أن تكون موضوعًا لعدة محمولات؛ ففي المثال: (في المدينةِ مكتبةٌ جميلةٌ قريبةٌ شاملةٌ)، تمثل الصفات: (جميلةٌ)، و(قريبةٌ)، و(شاملةٌ)، ثلاثة محمولات دلالية لموضوع واحد هو: (مكتبةٌ).
٥- يتحقَّق بين الألفاظ المملوءة فقط، ويشمل كل وحدات الجملة، وجميع الألسنة، بحيث لا توجد لفظة مملوءة خالية من تعلق دلالي بلفظة أخرى على الأقل، ولكنه لا يشمل بالضرورة كل ألفاظ الجملة، فهو لا يشمل الألفاظ الفارغة[1].

التعلق الصرفي وخصائصه:

تُعتَبر اللفظة (ل٢) متعلقة باللفظة (ل١) صرفيًا إذا – وفقط إذا – تحكَّمت (ل١) في انتقاء علامة تصريفية واحدة على الأقل في (ل٢)؛ ففي المثال: (الولدُ ذكيٌ)، تتحكَّم كلمة (الولدُ) صرفيًا في (ذكيٌ)؛ لأنها تفرض عليها سمات التذكير، والإفراد، والرفع، لكنها لا تتحكم في التعريف والتنكير، وتتلخص خصائص التعلق الصرفي بما يلي:

(١) انظر: نظرية التعلق في الوصف اللغوي، ص: (١٨-٢٢)، ومفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص: ٣٤٨.

١- تناظري: لأنه تبادلي في بعض الألسنة؛ كاللسان الروسيِّ، وهو مبرر كافٍ لإخراجه من صنف العلاقات غير المتناظرة.

٢-غير انعكاسي: إذ لا يمكن للفظة أن تحدِّد تصريفها الخاص بها.

٣-محايد من حيث التعدي وعدم التعدي؛ كالتعلق الدلالي.

٤-لا يقتضي وحدة العامل المتحكم، فقد تراقب وحدتان معجميتان مختلفتان العلامات الصرفية للفظة واحدة، وهو ما يُسمَّى بالمطابقة المتعددة؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾[١]، فاسم الإشارة (ذلكُنَّ) يتطابق مع الغائب المذكر المفرد (يوسف)، ويتطابق أيضًا مع المخاطب المؤنث الجمع (النسوة)، ومنه أيضًا النعت السببي، يقول الرضي: "قال ابن الحاجب: ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ غلامُه، فالأول يتبعه في الإعراب، والتعريف، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والثاني يتبعه في الخمسة الأول، وفي البواقي كالفعل"[٢].

٥-ليس كليًا في كل الألسنة.

ومن أهمِّ مظاهر التعلق الصرفي المطابقة في مقولات الجنس، والعدد، والشخص، والعلامات الإعرابية، وقد أسهم هذا في خلط العلاقات التركيبية بالعلاقات الصرفية[٣].

التعلق التركيبي وخصائصه:

هو علاقة هرمية بين لفظتين؛ إحداهما عامل، والثانية معمول، على نحو يُحدِّد فيه العامل توزيع المعمول؛ أي مواضع جوازه، ومنعه، وصور تقديمه، وتأخيره، أما خصائص التعلق التركيبي لغويًا ومنطقيًا، فهي تتمثل بما يلي:

---

(١) يوسف:٣٢.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٢٩/٣).

(٣) انظر: نظرية التعلق في الوصف اللغوي، ص: (٢٣-٢٨)، ومفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، لعز الدين لمجدوب، ص: (٣٤٨-٣٥٠).

١- غير متناظر: أي أن العامل يعمل في المعمول، ولكن المعمول لا يعمل في العامل.

٢- غير انعكاسي: لا يعمل العامل في نفسه.

٣- غير متعدٍّ، فإذا عمل عامل الرفع في اسم مركب بالإضافة، فإنه يعمل في المضاف فقط، ولا يعمل في المضاف إليه.

٤-موسوم، وقد يكون الوسم بعلامة إعراب، أو رتبة، أو حرف.

٥- التعلق التركيبي يقتضي أحادية العامل: لا يعمل عاملان في معمول واحد.

٦-في كل الألسنة ، ويشمل كل ألفاظ الجملة، فلا توجد لفظة دون حكم نحوي[١].

اتجاه التعلق بين أصناف التعلق الثلاثة:

لقد أشرت سابقًا إلى أن توضيح مفهوم اتجاه التعلق من إضافات نظرية (معنى-نص)، التي تؤكِّد أنَّ اتجاهات التعلق بين الأصناف الثلاثة قد تتَّجِه اتجاهًا واحدًا؛ كالمفعول به في قولنا: (أكلَ محمدٌ التفاحةَ)، فالمفعول به يتعلق دلاليًا بالفعل (أكلَ) باعتباره المشارك الدلالي الثاني له، كما يتعلق به تركيبيًا باعتبار علاقة المفعولية المباشرة، ويتعلق به صرفيًا باعتبار الحالة الإعرابية (النصب)، ففي هذا المثال تتوازى اتجاهات التعلق وتنطلق من الفعل نحو المفعول به.

ولكن اتجاهات التعلق في أمثلة أخرى قد "تسير في اتجاهات متباينة، ولا يلزم توازيها واتحاد اتجاهها، فالعلاقة الصرفية تبادلية، والعلاقة الدلالية تنعقد بين أكثر من عامل دلالي تجاه معمول دلالي واحد، وذلك لا يكون في التعلق التركيبي حيث لا يجتمع عاملان على معمول واحد"[٢]، ومن الأمثلة على اختلاف توجيه التعلق:

- الاختلاف في توجيه التعلق الدلالي والتعلق الصرفي في العلاقة النعتية، فالنعت محمول دلالي والمنعوت موضوع بالمعنى المنطقي للكلمة، ولكن النعت في التعلق الصرفي تابع للمنعوت في التعيين، والجنس، والعدد، والإعراب.

- الاختلاف في توجيه التعلق الدلالي والتعلق التركيبي في أفعال العماد؛ مثل: (أدَّى زيدٌ الصلاةَ)، فـ(الصلاةَ) محمول دلالي؛ لأنها تشتمل على المضمون الدلالي للوحدة المعجمية، أما

---

(١) انظر: نظرية التعلق في الوصف اللغوي، ص: (٧٩-٨١)، ومفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، لعز الدين المجدوب، ص: (٣٥٠-٣٥١).

(٢) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص: ٣٥٢.

الفعل (أدَّى): فهو فعل فارغ دلاليًا تتحكَّم كلمة (الصلاةَ) في ظهوره، ولكن الفعل (أدَّى) هو العامل من الناحية التركيبية، و(الصلاةَ) معمول له، وكذلك في أسماء المقادير؛ كقولنا: (اشترى زيدٌ مترين قماشًا)، فـ(مترين) ترتبط تركيبيًا بالفعل (اشترى)، ولكنها ترتبط دلاليًا بالاسم الذي يليها (قماشًا).

– الاختلاف في توجيه التعلق التركيبي والتعلق الصرفي في الجملة الفعلية، فالفعل عامل نحوي (تركيبي) في الفاعل، ولكن الفاعل هو الذي يراقب علامات التذكير والتأنيث التي تلحق الفعل؛ كما في: (سافرَ الرجلُ) و(سافرَت المرأةُ)، وكذلك الأمر في اسم الشرط (أيّ)؛ في نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1]، فهو مفعول لفعل الشرط من الناحية التركيبية، ولكنه يعمل فيه الجزم من الناحية الصرفية على اعتبار أن الإعراب اللفظي من مظاهر التعلق الصرفي في نظرية التعلق اللغوي، "وليس بمُنكرٍ أن يكون في الكلام عامل عمل فيه غيره فيكون عاملًا معمولًا فيه؛ كقولنا: رأيتُ ضاربًا زيدًا، ومررتُ برجلٍ مكرمٍ أخاه"[2].

(١) الإسراء:١١٠.

(٢) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ١٤١.

حوصلة المبحث الثاني

انتهى هذا المبحث إلى أن نظرية التعلق اللغوي تطوَّرت على يد العالم الروسي إيغور مالتشوك (Mel'čuk)، بصياغة نظرية (معنى–نص)، التي تشتمل على مظاهر من ألسنة عديدة، وتتأسَّس على أسس ومبادئ عامة تُطبَّق على كل اللغات، وتسمح – إضافة إلى اكتشاف الكليات اللغوية في اللغات الطبيعية – بتكوين وبناء مناويل لسانية خاصة بكل لغة بشرية، من خلال وصف البنى المعجمية والنحوية للسان المدروس، وتدرس المستويات اللغوية كلها (الدلالة، ثم التركيب، ثم الصرف، والصوتيات)، حيث إنها تصف علاقة التطابق بين المعاني والنصوص (أي الألفاظ) لهدف تأليفي، فالعلاقة بين المعنى والنص (اللفظ) – حسب مالتشوك (Mel'čuk) – علاقة تطابق يمكن أن توصَف من اللفظ إلى المعنى لهدف التحليل – وهو الاتجاه الغالب في النظريات اللسانية – أو من المعنى إلى النص، لهدف التأليف كما في نظرية (معنى–نص).

وقد بيَّن هذا المبحث المسلَّمات التي تنطلق منها نظرية (معنى–نص) لبناء منوالها، الذي يتكوّن من أربعة مستويات توافق فروع الدراسة المتعارف عليها في البحث اللغوي (الدلالة، والإعراب التركيبي، والصرف، والصوتيات)، ويتبنَّى التمييز بين المستوى السطحي (الذي يكون موجهًا نحو النص (اللفظ) أو إلى شكل التعبير)، وبين المستوى العميق (الذي يكون موجهًا نحو المعنى أو محتوى التعبير)، ويستثني من هذا التمييز قسم الدلالة، ويعتمده في الفروع الأخرى (الإعراب التركيبي، والصرف، والصوتيات)؛ لينتج عن ذلك أربعة مستويات، وسبعة مراتب في منوال (معنى–نص) على النحو التالي: (مستوى التمثيل الدلالي، ثم مستوى التمثيل التركيبي العميق، ثم مستوى التمثيل التركيبي السطحي، ثم المستوى الصرفي العميق، ثم المستوى الصرفي السطحي، ثم المستوى الصوتي العميق، ثم المستوى الصوتي السطحي.

ثم بيَّن إفادة نظرية (معنى– نص) من النظريات اللسانية السابقة في صياغة مفهوم الوحدة المعجمية، الذي دقَّقت من خلاله مفهوم الكلمة؛ وجعلته مفهومًا إجرائيًا صالحًا للتناول في جميع الألسنة البشرية، وقد اتَّكأَت نظرية (معنى–نص) في صياغة هذا المفهوم على ثلاثة روافد لسانية أساسية؛ هي: نظرية العلامة اللغوية عند دي سوسير، ونظرية القلوسيماتيك عند لويس هيلمسليف، ونظرية التعلق عند تانيار، كما وضَّح هذا المبحث – بإيجاز – نقاط التشابه

والاختلاف بين نظرية (معنى–نص) وسائر النظريات اللسانية الأخرى.

ثم انتقل في المطلب الثاني إلى جوانب تطوير مفهوم التعلق، في نظرية (معنى–نص) عند (Mel'čuk)، من خلال تعريف التعلق منطقيًا، والتمييز بين ثلاثة أنواع منه؛ هي (التعلق الدلالي، والتعلق التركيبي، والتعلق الصرفي)، وقد بيَّن المقصود بها، ووضَّح الفرق بين خصائصها في النظرية؛ على النحو التالي:

خصائص التعلق الدلالي	خصائص التعلق الصرفي	خصائص التعلق التركيبي
لا تناظري	متناظر	لا متناظر
لا انعكاسي	لا انعكاسي	لا انعكاسي
محايد من حيث التعدية	محايد من حيث التعدية	غير متعدٍّ
لا يقتضي أحادية العامل	لا يقتضي وحدة العامل المتحكم	يقتضي أحادية العامل
يتحقَّق بين الألفاظ المملوءة	يتحقَّق في المطابقة في المقولات التصريفية	موسوم بعلامة إعراب، أو رتبة، أو حرف
يشمل جميع الألسنة	ليس كليًا في كل الألسنة	يشمل الألسنة البشرية، وكل ألفاظ الجملة الواحدة.

الجدول رقم (١): الخصائص الرياضية للعلاقات السياقية الهرمية في التعلق.

كما بيَّن أن نظرية (معنى–نص) طوَّرت مفهوم التعلق وطردَته على أبواب لم تُسبَق إليها، حيث جعلت من التعلق أصلًا إدراكيًا، ومفهومًا إجرائيًا وصفيًا، وجعلت مستوى التصاحب أو التلازم اللفظي (collocations) جزءًا من النظام اللغوي من خلال اكتشاف حوالي ستين علاقة معجمية كليَّة مطَّرِدة بين المتلازمات اللفظية، ويُعدُّ توضيح مفهوم اتجاه التعلق حصيلة إضافات نظرية (معنى–نص) لمقاربة التعلق، فقد بيَّنت النظرية من خلاله أن التعلق لا يتحقَّق بشكل متناظر – دائمًا – في كل المستويات اللغوية للجملة.

حوصلة الفصل الأول

انتهى الفصل الأول[1] في توطئته إلى أن مصطلح التعلق قد ظهر في التراث النحوي العربي في مرحلة شبه مبكرة من التأليف النحوي عند أبي جعفر النحاس (ت:٣٣٧هـ) في كتابه: (إعراب القرآن)، ثم توالى ظهور هذا المصطلح في المؤلفات النحوية على مستوى الاستعمال، للدلالة على عدة معانٍ[2] تُشِير إلى روابط خفيَّة ومجردة بين عناصر الجملة، ولكن النحاة لم يتناولوا هذا المصطلح بالتعريف، ولم يرِد عندهم في إطار نظرية واضحة المعالم تحدد المقصود به.

أما التعلق في النظريات اللسانية الحديثة فهو اتجاه من اتجاهات البحث اللغوي الرائدة، ويُقصَد به: علاقة التحكم التي تربط بين لفظة وأخرى داخل قواعد كل لسان؛ كتحكُّم العامل في المعمول من الناحية الإعرابية، وتحكُّم المتبوع في التابع في قوانين المطابقة الصرفية، وتحكُّم المحمول في الموضوع من الناحية الدلالية.

وقد مرَّ هذا الاتجاه بمراحل متعددة وقف هذا الفصل على المرحلتين الأهم من بينها؛ وهما: المرحلة الأولى: النشأة لدى لوسيان تانيار (L. Tesniere)، وقد ناقشتها في المبحث الأول من هذا الفصل، والمرحلة الثانية: التطور لدى مالتشوك (Mel'čuk)، من خلال صياغة نظرية (معنى–نص)، وقد فصَّلت القول فيها في المبحث الثاني.

وقد بيَّن هذا الفصل في مبحثه الأول أن لوسيان تانيار (L. Tesniere) لم يكن أوَّل لساني يرسم أبنية التعلق، ولكنه أوَّل من وضع نظرية واضحة المعالم لمفهوم التعلق (dependency)، وقد بنى نظريته على عدد من المبادئ والأسس العامة؛ أهمها: أسبقية علم الإعراب التركيبي (البنيوي) على علم الصرف، والترابط بين عناصر الجملة، ومفهومي الوصل والانتقال المقولي، والتقسيم الرباعي لأقسام الكلم، ومركزية الفعل في الجملة، ومفهوم تكافؤ الفعل.

وتطلَّب منه ذلك صياغة عدد من المفاهيم الإجرائية في النظرية؛ كالتعلق أو التبعية (dependency)[3] والعقدة، والنواة، والتفريعة، كما ألزمه بتصنيف الكلمات بناءً على

---

(١) سأقتصر في هذه الحوصلة على النقاط الرئيسة؛ كي لا تكون نسخة مكررة من حوصلتي المبحثين الأول والثاني.

(٢) انظر حوصلة المبحث الأول.

(٣) انظر: مناقشة ترجمة (dependency) في المبحث الأول، فقد تُرجِمت ترجمتان؛ هما: (التعلق، والتبعية).

عدد من المعايير الدلالية، والتركيبية، والصرفية، إلى عدة أصناف، فهو يقسِّم الكلمات دلاليًا إلى: مملوءة وفارغة، ويقسِّمها تركيبيًا إلى: أساسية وغير أساسية، ويقسِّمها صرفيًا إلى: متصرفة وغير متصرفة، ويمكن إيجاز إضافات تانيار (L. Tesniere) في نظرية التعلق بما يلي[1]:

١-تعريف علم التركيب، ومفهوم التعلق وصياغة المفاهيم الفرعية التي تقتضيها.

٢-توضيح الاختلاف بين الترتيب البنيوي والترتيب الخطي للجملة.

٣-وتبويب الألسنة على أساس الترتيب الخطي للجملة بين العنصر المتحكم و متعلقه، إلى: الألسنة ذات الترتيب النازل، والألسنة ذات الترتيب الصاعد.

٤-التقسيم الرباعي لأقسام الكلم الأساسية: (اسم، وفعل، وصفة، ورديف)، وبناء مفهوم المحوِّر (modifier) على ضوء هذا التقسيم.

٥-اكتشاف ظاهرة النقل (transfer/translation) بين أقسام الكلم، وطردها في عامة الألسنة البشرية.

٦-إدخال التمثيل البصري في التحليل النحوي.

ثم بيَّن هذا الفصل في مبحثه الثاني أن نظرية التعلق اللغوي كانت في تطوُّر مستمر بعد تانيار (L. Tesniere)، حتى نضجت على يد العالم الروسي مالتشوك (Mel'čuk)، الذي استحدَث نظرية (معنى-نص)، وقد ناقشتُ هذه النظرية - بإيجاز - من خلال السمات المميزة لها، ومسلماتها التي انطلقت منها لبناء منوالها، وإفادتها من النظريات اللسانية الأخرى؛ وذلك لحاجة القارئ إلى معرفة الخطوط الكبرى لها، مع مراعاة أن هذا البحث غير قادر على الإحاطة بجميع جوانبها، وهدفه الأساسي جانب التعلق فيها.

وقد بيَّن هذا الفصل في المطلب الثاني من مبحثه الثاني ما أسهمت به نظرية (معنى-نص) من تطوير لمفهوم التعلق يتمثَّل في: تدقيق إرث تانيار (L. Tesniere)، من خلال تعريف التعلق اللغوي منطقيًا بأنه: علاقة سياقية غير متناظرة، على غرار الاستلزام المنطقي إذ يستلزم عنصرٌ ما في اتجاهٍ ما عنصرًا آخر ولكن العكس غير صحيح، ويُرمَز له بسهم موجه ل١- ل٢، وتدعى اللفظة (ل١) عاملًا، واللفظة (ل٢) متعلقًا، والتمييز بين ثلاثة أصناف من التعلق السياقي الهرمي في الجملة؛ هي: التعلق الدلالي، والتعلق التركيبي، والتعلق الصرفي، وتعريف كل

(١) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص: (٣٣٥-٣٤٣).

واحد منها، وحصر الخصائص التي تميزه عن غيره[1].

كما بيَّن هذا الفصل دور نظرية (معنى–نص) في تطوير مفهوم التعلق؛ من خلال النظر إليه باعتباره أصلًا إدراكيًا، ومفهومًا إجرائيًا وصفيًا، وجعل مستوى التصاحب أو التلازم اللفظي جزءًا من النظام اللغوي من خلال اكتشاف بعض العلاقات المعجمية الكليَّة المطَّرِدة بين المتلازمات اللفظية.

إضافةً إلى أن نظرية (معنى–نص) وضَّحت مفهوم اتجاه التعلق، في إضافة مركزيَّة ومهمَّة لمقاربة التعلق، وبيَّنت من خلال هذا المفهوم أن التعلق لا يتحقَّق بشكل متناظر – دائمًا – في كل المستويات اللغوية للجملة.

(١) انظر: حوصلة المبحث الثاني.

الفصل الثاني

الخصائص الصرفية والخصائص الإعرابية

- توطئة.

- المبحث الأول: منزلة الخصائص الصرفية في أقسام الكلم.

- المبحث الثاني: الفرق بين إعراب الاسم وإعراب الفعل.

- المبحث الثالث: الفرق بين العمل النحوي والمطابقة الصرفية.

توطئة:

يتضمَّن هذا الفصل دراسة الجملة، والتمييز بين مستوياتها، وتوضيح العلاقات والارتباطات بين عناصرها، من خلال قراءة بعض مباحث التراث النحوي العربي، في ضوءِ نظرية التعلق اللغوي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث؛ كالتالي:

المبحث الأول: يَدرُس منزلة الخصائص الصرفية في أقسام الكلم (الفعل، والاسم، دون الحرف)، ويبيِّن أهمية تصنيف أقسام الكلم في بناءٍ وتركيب الجملة، وفيه ثلاثة مطالب.

يتضمَّن أوَّلها قراءة المناهج التي انطلق منها النحاة، والمعايير التي اعتمدوها في تقسيم الكلم، ويؤكِّد على أهمية ترتيب هذه المعايير.

ويناقِش ثانيها دور التمييز بين البِنى العميقة والبِنى السطحية، في افتراض أقسام كلم عامة لكل الألسنة البشرية، انطلاقًا من هدف اللسانيات، في إنشاء نحو كلي يشمل جميع الألسنة، ويشير إلى أن هذا الافتراض والتقسيم العام يُسهِم في زيادة توضيح أقسام الكلم في التراث النحوي العربي، من خلال تنزيلها ضمن عامة الألسنة البشرية، في ضوء نظرية التعلق اللغوي، ولا يعني عدم صحة أقسام الكلم في النحو العربي.

أما المطلب الأخير في هذا المبحث فهو يميِّز بين نوعين من خصائص أقسام الكلم؛ هي: الخصائص الصرفية، والخصائص الإعرابية أو التركيبية، ويُبيِّن دور الخصائص الصرفية في تحديد قسم الكلم الذي تنتمي إليه الوحدة المعجمية (الأفعال، والأسماء، دون الحروف).

المبحث الثاني: يهتمُّ بالعنصرين الأهم في بناءِ الجملة من الناحية التركيبية، ويوضِّح الفرق بين إعراب الفعل، وإعراب الاسم؛ وفيه مطلبان.

أولهما يبيِّن علاقة الإعراب بأقسام الكلم، والوظائف النحوية، من خلال دراسة المواضع التي يحتلها كل من الفعل والاسم، والمتطلبات التي يتطلبها وجود كلٍ منهما في الجملة.

ويحصر الثاني أهم الخصائص التركيبية أو الإعرابية، التي تميِّز أحدهما (أي الفعل، والاسم) عن الآخر، وقد أهمل الحرف؛ لأن الجملة لا تتِمُّ إلا بتركيب اسم مع اسم، أو فعل مع اسم، ولا تتِمُّ بتركيب الحرف مع أحدهما.

المبحث الثالث: يَدرُس الفرق بين العمل النحوي والمطابقة الصرفية في الجملة، ويُشِير إلى أن كلًّا منهما يحدث في مستوى مستقل من المستويات اللغوية، وفيه مطلبان.

أولهما يناقش أهمية الارتباطات النحوية والارتباطات الصرفية في الجملة، ويتضمَّن التمييز بين العمل النحوي، الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتعلق التركيبي، من خلال تعلق المعمول بالعامل، وبين المطابقة الصرفية التي ترتبط بالتعلق الصرفي، وتحدِّد مقولات (الجنس، والعدد، والتعيين، والشخص، والإعراب اللفظي) في الاسم، ومقولتي (الشخص، والإعراب اللفظي) في الفعل، وذلك انطلاقًا من نظرية التعلق اللغوي، التي تميِّز بين ثلاثة أنواع من التعلق – كما أشرت في الفصل الأول – تمييزًا دقيقًا وصارمًا، ويشتمل على توضيح أنواع المطابقة الصرفية، بناءً على عدد من المعايير المختلفة.

ويتضمَّن الثاني بيان المقصود بالمقولات التصريفية الخاصة بالفعل، والمقولات التصريفية الخاصة بالاسم، التي تحدِّدها المطابقة الصرفية في الجملة، ويشتمل على توضيح أثر بعض الوظائف النحوية في تحديد بعض المقولات التصريفية، دون بعضها الآخر – بإيجاز – تمهيدًا للجانب التطبيقي على الجمل، ومتمِّمَات الجمل، في الفصول اللاحقة من البحث.

المبحث الأول

منزلة الخصائص الصرفية في أقسام الكلم.

لقد حظِي موضوع أقسام الكلم بعناية النحاة في التراث النحوي العربي، وعناية اللسانيين أيضًا في صياغة النظريات اللسانية الحديثة؛ لأنه مدخل مهم للدراسات الصرفية والنحوية، فهو الآلة التي تُمكِّن الباحثين من دراسة الأبنية، والعلاقات التركيبية بين تلك الأبنية، ودراسة تآلف الأبنية، أو تنافرها في الجملة، بناءً على معرفة أقسامها، والمميزات التي تميِّز كل قسم منها عن القسم الآخر.

وهو من أهم الموضوعات التي كثر حولها الجدل والخلاف، في أغلب كتابات الباحثين المحدثين، حيث يرى بعضهم – انطلاقًا من مبدأ مراجعة التراث النحوي العربي، وعدم التسليم بنتائجه – أن تقسيم الكلم؛ إلى: اسم، وفعل، وحرف، عند النحاة لم يكن موفقًا، بل "كان تقسيمًا مضطربًا قلقًا، عكَسَ حيرتهم، وعجزهم عن إيجاد ضوابط منهجية ثابتة، تمكِّنهم من وضع تقسيم محكم للكلام في العربية"(١).

ويستند هؤلاء الباحثون في هذا النقد إلى نقد بعض القدماء أنفسهم لأسلافهم ومعاصريهم في ضبط أقسام الكلام، ويتمثَّل نقد القدماء في شكلين من النقد؛ هما(٢):

١-النقد الصريح: مثلما جاء في نقد ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ)(٣) لبعض الحدود التي ذكرها النحاة لأقسام الكلم، عندما ختم كلامه بالتمثيل لبعض الوحدات اللغوية؛ بقوله: "وما أعلم شيئًا مما ذكرته – أي ما ذكره من حدود النحويين – سلم من معارضة"(٤)، وكذلك نقد البطليوسي لكثيرٍ من حدود النحاة، التي ذكروها لأقسام الكلم الثلاثة(٥).

---

(١) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، د. لطيفة النجار، ص: ٣٧.

(٢) انظر: منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية: مقاربة تداولية، لمعاذ بن سليمان الدخيل، ص: (٧٥-٧٦)، نادي القصيم الأدبي، ودار محمد علي الحامي للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.

(٣) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، (١/١٣٠).

(٤) الصاحبي، لأحمد بن فارس، ص: ٩٢، تحقيق: السيد أحمد صقر، شركة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

(٥) انظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لعبد الله بن محمد البطليوسي، ص: ٥٩-٧٩، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢-النقد الضمني: الذي يتمثَّل في مخالفة بعض النحاة التصنيف المشهور للوحدات اللغوية عند النحاة؛ كتصنيف الزجاجي لـ(كان وأخواتها) في قائمة الحروف[١]، وكذلك ما ذكره ابن السراج عن تصنيف الكوفيين الأسماء المبهمة الملازمة للظرفية والإضافة، ضمن حروف الجر[٢].

وممَّا يزيد الجدل ويوسِّع هوَّة الخلاف في موضوع أقسام الكلم اختلافها من لسانٍ إلى لسانٍ آخر، بحسب ما توصَّلَت إليه المرحلة البنيوية، التي نبَّهَت إلى بعض أخطاء الأنحاء الفلسفية؛ كتعميم بعض المقولات الخاصة بلسان واحد على عامة الألسنة البشرية.

وسأعرض في هذا المبحث لاجتهادات النحاة واختلافهم في تصنيف بعض أقسام الكلم، وأبيِّن أن هذا الاختلاف أمر ناجم عن اعتمادهم على عدد من المعايير المختلفة، دون اعتماد الأولوية لأحدها على غيره.

وترتيب هذه المعايير هرميًا أمر حتمي؛ تسلِّم به النظريات اللسانية الحديثة، ومنها نظرية التعلق اللغوي، التي تسلم بأولوية المعيار التركيبي على غيره من المعايير، كما تسلِّم بعدم الفصل الصارم بين أقسام الكلم، من خلال إقرارها بأن كل قسم من أقسام الكلم تمثِّلُه نواة طرازية (أي معيارية، أو نموذجية)، تجمع كل خصائصه (التركيبية، والدلالية، والصرفية، والصوتية)، ويشتمل على وحدات أخرى؛ تتحقق فيها الخصائص التركيبية، وتغيب عنها بعض الخصائص الأخرى، بدرجات متفاوتة، وكذلك من خلال إقرارها بنظرية الانتقال المقولي[٣]، وتسليمها أيضًا بالتمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية، وهي (أي النظرية) تطمح من خلال هذه المسلَّمات إلى اعتماد أقسام كلم تشمل جميع الألسنة البشرية.

وسأبيِّن - أيضًا - الفرق بين البنية السطحية (التي تراعي خصوصية كل لسان)، والبنية العميقة (التي تسمح بتعميم الوصف على كافة الألسنة)، كما سأوضح مجال الدراسة لكل

---

(١) الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ص: ٤١، تحقيق: علي بن توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - إربد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(٢) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، (٢٠٤/١)، وللاطِّلاع على مناقشة ذلك انظر: المدونات اللغوية العربية: بناؤها وطرق الإفادة منها، تحرير: د. صالح بن فهد العصيمي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ، في المبحث الرابع: لسانيات المدونات: نماذج وتطبيقات في لغة الصحافة العربية، ص:٢٢٢، د. عقيل بن حامد الشمري، و د. عبد المحسن بن عبيد الثبيتي.

(٣) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٨٧، والانتقال المقولي يعني نقل وحدة معجمية من قسم كلم أصلي إلى قسم كلم ثانٍ بتغييرٍ ما يلحقها، وقد سبق الحديث عنه في الفصل الأول.

منهما، حيث إن الخصائص الصرفية مما يَظهر ويُدرَس على مستوى البنية السطحية، بخلاف البنية العميقة التي تَدرُس الإعراب التركيبي في الجملة، ولتوضيح ذلك يمكن أن نشير إلى أن بعض الوحدات المعجمية قد تقبل بعض خصائص الأسماء الصرفية، على مستوى البنية السطحية، مع كونها فعلًا عميقًا (أي أنها تحتل رأس الجملة، وتعمل في غيرها)؛ مثل: (سُحقًا)، كما أن الفعل على مستوى البنية السطحية قد يكون اسمًا عميقًا؛ إذا اتَّصل بموصول حرفي؛ لوقوعه معمولًا؛ أي في حيِّز الفاعل، أو المفعول، كما في قولنا: (أنْ تجتهدَ خيرٌ لك).

وسأختم هذا المبحث بالتمييز بين الخصائص الإعرابية أو التركيبية، والخصائص الصرفية، وذكر أهم خصائص الفعل والاسم الصرفية التي تميزهما على مستوى البنية السطحية، وأترك الحديث عن الخصائص الإعرابية (التركيبية) في المبحث القادم من هذا الفصل، حيث سأناقش فيه الفرق بين إعراب الفعل، وإعراب الاسم.

المطلب الأول: المعايير اللغوية المعتمدة في ضبط أقسام الكلم :

لقد تنوَّعت اجتهادات النحاة في محاولة ضبط أقسام الكلم، ويكاد يتَّفق المتقدِّمون على أن الكلم ثلاثة أقسام؛ هي: "اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى؛ ليس باسم، ولا فعل"[(١)]، وزعم بعضهم أن هذا التقسيم عام؛ موجود في كل اللغات، قال الزجاجي: "وقد اعتبرنا ذلك في عدَّة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك، لا ينفكُّ كلامهم كله من اسم، وفعل، وحرف، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع، ولا أكثر منه"[(٢)]، غير أن ابن صابر زاد قسمًا رابعًا على أقسام الكلم في اللغة العربية، سمّاه (الخالفة) يدخل فيه أسماء الأفعال[(٣)].

أما المحدثون فقد زاد بعضهم هذه الأقسام، حتى أوصلوها إلى سبعة أقسام؛ هي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة[(٤)]، وبعضهم يرى أن هذه الزيادات لا

---

(١) الكتاب، لسيبويه، (١٢/١).

(٢) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ٤٥.

(٣) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، (١٠٤/٣)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، لتمَّام حسان، ص: ٨٦.

تعدو أن تكون توسعًا في التقسيم، فهي تعود إلى الأقسام الثلاثة[١].

وخلاصة الأمر في ذلك أن أقسام الكلم في النحو العربي سليمة في حد ذاتها، فيما يتعلَّق بوضع نحو للعربية، ولكن يمكن أن يزيدها الباحثون توضيحًا؛ بتنزيلها ضمن عامة الألسنة البشرية، على ضوء نظرية التعلق اللغوي.

وقد يكون اختلاف النحويين في ضبط بعض أصناف أقسام الكلم – كما يذكر بعض الباحثين – نتيجةً لاختلاف مناهجهم في إقرارها، فمن النحاة "من راعى الأسس الشكلية في التقسيم، ومنهم من راعى الأسس الوظيفية، أو ما يعبر عنه النحاة المحدثون بالمعاني الوظيفية، ومنهم من جمع بين هذه وتلك"[٢]، ويُقصَد بالأسس الشكلية في هذا النص: الخصائص الصرفية، أما الأسس الوظيفية فهي تعني: الخصائص الإعرابية أو التركيبية.

والنحاة على الرغم من تمييزهم بين الخصائص الصرفية (العلامات)[٣] والحدود المجردة في مواطن كثيرة، منها ما ورد عند ابن يعيش؛ بقوله: "الفرق بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمور اللازمة، والحد بالذاتية، والفرق بين الذاتي واللازم؛ أن الذاتي لا تفهم حقيقة الشيء بدونه، ولو قدَّرنا انعدامه في الذهن؛ بطلت حقيقة ذلك الشيء؛ وليس اللازم كذلك، ألا ترى لو أنا قدرنا انتفاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل، وليس كذلك العلامات؛ نحو: قد، والسين، وسوف، فإن عدم صحة جواز دخول هذه الأشياء عليها لا يقدَح في فعليتها، ألا ترى أن فعل الأمر والنهي لا يحسن دخول شيء مما ذكرنا عليهما، وهما مع ذلك أفعال؟"[٤]،

---

(١) انظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، د. فريد بن عبدالعزيز الزامل، ص: ٢٦، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ودروس في علم الصرف، أبو أوس إبراهيم الشمسان، (١/١٠)، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(٢) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، ص:٣٥، ساعدت على نشره: جامعة بغداد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م،.

(٣) إنَّ تمييز النحاة بين الحدود والعلامات يدلُّ على أهمية التجريد المعنوي في معالجة مبحث أقسام الكلم، فالحدود تُعبِّر عن التصورات الذهنية للأشياء، وتعكس العلاقة بين الموجودات وصورها في العقل (المستوى العميق)، أما العلامات فهي رسوم يعرف بها الشيء بعد أن يُنقَل من التصور الذهني المجرَّد إلى الواقع اللغوي المتحقق (المستوى السطحي)، فالعلامة ضابط يميز به نوع الكلمة، ولا يُشترَط فيه أن يتحقَّق في كل عنصر من عناصر هذا النوع، انظر: دور البنية الصرفية في الظاهرة النحوية وتقعيدها، للطيفة النجار، ص: (٤١-٤٢).

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش، (٤/٢٠٥).

إلا أنهم قد انطلقوا في ضبط أقسام الكلم من معايير مختلفة، أدَّت إلى الاختلاف في تصنيف بعض أقسام الكلم.

مناهج النحاة في ضبط أقسام الكلم:

انطلق النحاة في تبويب أقسام الكلم، وضبطها من عدة معايير؛ هي: معيار الدلالة (أي التعريف المعجمي)، والمعيار التركيبي، والمعيار الصرفي.

ومن أمثلة اعتماد النحاة المعيار التركيبي؛ قولهم في حدِّ الاسم: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلًا، أو مفعولًا، أو واقعًا في حيِّز الفاعل، والمفعول به"(١).

أما اعتماد المعنى الدلالي (المعجمي) فإنه يتضح من قولهم في تعريف الكلمة: إن الكلمة "إما أن تدلُّ على معنى في نفسها، أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو لا، الثاني الاسم، والأول الفعل، وقد عُلِم بذلك حد كل واحدٍ منها"(٢).

وبناءً على اعتماد هذه المعايير، يمكننا تعريف الفعل باعتبار المعيار التركيبي بأنه: ما جاز أن يقع مسندًا، ولا يُسنَد إليه، وباعتبار المعيار الدلالي بأنه: ما دلَّ على معنى في نفسه، واقترن بزمان، وباعتبار المعيار الصرفي(٣) بأنه: ما كان قابلًا للتصريف، وتدخل عليه: (قد)، و(السين)، و(سوف)، ونون التوكيد، وأدوات الجزم(٤).

أما الاسم باعتبار المعيار التركيبي فهو: ما جاز أن يكون مسندًا ومسندًا إليه، وباعتبار المعيار الدلالي هو: ما دلَّ على معنى في نفسه، غير مقترن بزمان، وباعتبار المعيار الصرفي هو: ما يدخله التعريف، والتنكير، والجمع، والتثنية، والتصغير، وتدخل عليه حروف الجر(٥).

وقد اعتمد النحاة هذه المعايير كلها في تبويب أقسام الكلم؛ لأن الاستناد إلى ضابط المعنى وحده يؤدي إلى اللبس، ويدلُّ على ذلك ويؤيِّدُه ما ناقشه الزجاجي في حدِّ ابن السراج للاسم؛ بقوله: "قال أبو بكر بن السراج: الاسم ما دل على معنى، وذلك المعنى يكون شخصًا

---

(١) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ٤٨.

(٢) الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، ص: ١١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١/١٦).

(٣) الصرف لا يوجد في كل الألسنة، وليس له طابع كلِّي؛ ولذا تراجعت منزلة معيار الصرف في النظرية اللسانية العامَّة.

(٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، (١/٤٨-٥٠)، وشرح المفصل، لابن يعيش، (٤/٢٠٤).

(٥) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، (١/٤٥)، وشرح المفصل، لابن يعيش، (١/٨١).

أو غير شخص، وهذا أيضًا غير صحيح؛ لأن قوله الاسم ما دلَّ على معنى، يلزمه منه أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى واحد اسمًا؛ نحو: (أن)، و(لم)، وما أشبه ذلك"[١].

والاستناد إلى ضابط اللفظ وحده قاصر عن استيعاب جميع الوحدات المندرجة تحت قسم من الأقسام، فإن عُرِّف الاسم بأنه: ما دخلته (ال) خرج منه: (كيف)، والضمائر، وإن عُرِّف بأنه: ما يدخله التنوين، والجر، خرجت الأسماء الممنوعة من الصرف؛ ولذا فقد حرص النحاة على الجمع بين المعنى واللفظ، وعلى تقديم الضابط المعنوي على الضابط اللفظي، يقول ابن الحاجب: "الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه؛ غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[٢]، ثم يُكمل: "ومن خواصه: دخول اللام، والجر، والتنوين، والإسناد إليه، والإضافة"[٣]، وهذا الحرص على تقديم الضابط المعنوي يبرز أهمية اعتماد البنية السطحية والبنية العميقة[٤].

وقد حرص النحاة على تقديم المعيار التركيبي على غيره من المعايير، مع عدم إهمال المعايير الأخرى؛ لقدرة الخصائص التركيبية على استيعاب كل وجوه الاستعمال؛ بحكم انتشارها في كل مستويات الظاهرة اللغوية باستثناء الأصوات، فالاحتكام إلى الدلالة المعجمية وحدها قد يخرج الضمائر من قسم الأسماء، ولذلك اعتمد النحاة على الخصائص التركيبية في تعريف الاسم، فعرَّفوه بأنه: "ما كان فاعلًا أو مفعولًا أو واقعًا في حيز الفاعل والمفعول به"[٥]، واهتمُّوا بهذا التصور التجريدي لمفهوم الاسم، واشتقوا له مصدرًا صناعيًا اصطلحوا به عليه، وهو (الاسمية)؛ كما في قولهم: "كل لفظ وقع موقعًا يقتضي الاسم حكم عليه بالاسمية"[٦].

---

(١) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ٥٠.

(٢) الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، ص: ١١.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١/٢١-٢٩).

(٤) يتَّضِح لنا أن مقابلة النحاة بين الضوابط المعنوية والضوابط اللفظية في تقسيم الكلم، ما هي إلا محاولة للوصول إلى درجة عليا من التجريد، تضاهي مفهوم البنية العميقة في اللسانيات الحديثة، وعليه فإن الضوابط المعنوية عند النحاة مرادف للخصائص التركيبية، التي تعد أعلى درجات التجريد، ولها الأولوية على غيرها من الخصائص في نظرية التعلق اللغوي، أما الضوابط اللفظية فهي مرادف للخصائص الصرفية، التي تظهر على مستوى البنية السطحية.

(٥) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ٤٨.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، (٢/١٠٩٢).

وهذا التصور كفيل بأن يجعلنا نفهم مراد سيبويه في قوله: "وتقول: (أ ذَكَرٌ أن تلدَ ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى؟)...، فـ(أن تلدَ) اسم، و(تلدَ) به يتمُّ الاسم"[(١)]، إذ يمكن أن يُعدُّ هذا القول تعريفًا سياقيًا للاسم؛ لأن عبارة (أن تلدَ) لا تحمل أي علامة من علامات الأسماء، التي يحكم من خلالها باسميتها، وإنما اسميّتها جاءت من وقوعها مبتدأ، من خلال النقل المقولي بواسطة الموصول الحرفي، وبناءً على ذلك يتبين لنا أن الاسم في أقسام الكلم يتقوَّم بمعناه النحوي وبمعناه المعجمي معًا[(٢)].

أهمية ترتيب معايير ضبط أقسام الكلم:

لقد أدرك النحاة أهمية المعيار التركيبي في ضبط أقسام الكلم، وحرصوا على تقديمه على غيره من المعايير الأخرى في مواطن كثيرة، منها ما أشرت إليه في عبارة سيبويه السابقة، ولكنهم لم ينطلقوا من نظرية واضحة في ترتيب هذه المعايير هرميًا.

ويحسب للمرحلة البنيوية طرحها لهذه القضية بشيءٍ من الوضوح – سواءً في كل لسان على حدة، أو في عامة الألسنة البشرية – على الرغم من تعدُّد الخصائص اللغوية[(٣)]، التي تميز كلّ قسم من أقسام الكلم، عن غيره من الأقسام الأخرى، وقد نبَّهَت المرحلة البنيوية في هذا الصدد إلى بعض أخطاء الأنحاء التقليدية الأوروبية؛ كتعميم بعض المقولات الخاصة بلسان واحد على عامة الألسنة البشرية، وقد أفضى طرح هذه المسألة وتداولها فيما بعد إلى إقرار مسلمتين مهمتين في ضبط أقسام الكلم؛ هما:

المسلَّمة الأولى: لا بُدَّ من ترتيب المعايير (المقاييس) اللغوية ترتيباً هرميًا، يعلو فيه المعيار التركيبي غيره من المعايير، في ضبط أقسام الكلم في عامة الألسنة البشرية، دون اطِّراح المعايير الأخرى أو إهمالها في وصف لسان محدد؛ لأن القصد من ذلك الترتيب المعرفي[(٤)].

ونظرية التعلق اللغوي تقوم على أولوية المعيار التركيبي على غيره من المعايير اللغوية، في

---

(١) الكتاب، لسيبويه، (١/١٣١).

(٢) انظر: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، د. عز الدين المجدوب، ص: ٢٣١، والوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية الحديثة، د. رفيق بن حمودة، ص: (٢٩٣-٢٩٤)، دار محمد علي للنشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

(٣) خصائص دلالية، وتركيبية، وصرفية، وفي بعض الأحيان صوتية.

(٤) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين محمد المجدوب، ص: (٣٧٨-٣٧٩).

تعريف الجملة، وضبط أقسام الكلم الأساسية الكلية فيها، فالجملة: بنية تركيبية هرمية، تنبثق من وحدة لغوية واحدة، تكون رأسًا لها، وتعمل في بقية المتعلقات، وعلى هذا الأساس قسَّم تانيار (L. Tesniere) الجمل إلى أربعة أقسام بناءً على القمة التركيبية في الجملة (البنية المتحكمة فيها)، كما مر معنا في الفصل الأول.

المسلَّمة الثانية: لا بُدَّ من إقرار مبدأ الاسترسال الجزئي بين أقسام الكلم، وعدم الفصل الصارم بينها، فكل قسم كلم تمثله نواة طرازية (نموذجية، أو معيارية)، تجمع كل خصائصه اللغوية (التركيبية، والدلالية، والصرفية، والصوتية)، ويشتمل أيضًا على وحدات أخرى، تتحقق فيها الخصائص التركيبية، وتغيب عنها بعض الخصائص الأخرى بدرجات متفاوتة.

وأقسام الكلم ليست جامدة، فهي ذات طابع حركي (ديناميكي)، من خلال إقرار أو اعتماد نظرية الانتقال المقولي[1].

مبدأ الاسترسال الجزئي بين أقسام الكلم:

الاسترسال الجزئي بين أقسام الكلم يعني عدم الفصل الصارم بينها، وإمكانية حلول بعضها مكان بعض بتغييرٍ ما يلحقها، من خلال اعتماد نظرية الانتقال المقولي، التي أكَّد تانيار (L.Tesniere) على أهميتها بالنسبة للمتكلم؛ لأنها تتيح له تجاوز القيود المفروضة على ائتلاف أقسام الكلم، والتنافر الحاصل بينها، مثل عدم دخول فعل على فعل، أو التنافر الحاصل بين بعض الوظائف النحوية، وبعض المركبات.

ومن الصور التي تدلُّ على ذلك: وقوع الجملة الفعلية موقع المبتدأ، أو الخبر عند تأويلها بالمصدر إذا دخل عليها الحرف الموصول، كما في المثال الذي أشرت إليه سابقًا عند سيبويه: (أذَكَرٌ أنْ تلدَ ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى؟)، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[2]، فالموصول الحرفي (أنْ) نقل الفعلين (تلدَ)، و(تصومُوا)، من قسم الفعل إلى قسم الاسم.

ومن الصور التي تدلُّ على ذلك أيضًا: انتقال الاسم إلى الصفة، إذا دخلت عليه ياء

---

(١) نقل أو تحويل أي وحدة لغوية لها استقلال إحالي (غير الحروف)، من قسم الكلم الأصلي الذي تنتمي إليه إلى قسم كلم آخر تقتضيه، وشغل وظائف نحوية كان يمتنع أن تشغلها، بتغييرٍ ما يلحقها، وهذه الظاهرة تناظر جزئيًا مفهوم التحويلات عند تشومسكي، ولكن تانيار (L.Tesniere) أسبق من تشومسكي في ذلك.

(٢) البقرة:١٨٤.

النسبة؛ كما في قولنا: (مصر– مصري)، وما شابه ذلك.

وقد عبَّر النحاة عن ظاهرة الانتقال المقولي بمجموعة من العبارات، التي تدل على أنهم أدركوها، ولكنهم لم يتفقوا على مصطلح واحد لها، ولم يطردوها على باب واحد، ومن هذه التعابير معنى النيابة، أو ما يرادفها؛ يقول أبو علي الفارسي: "المصادر إذا كانت نكرة في هذا الباب قامت مقام الأفعال؛ نحو: سُقيا، وما أشبهها، وإنما قامت مقامها لما كانت نكرة مثل الأفعال، والحمد وسائر المصادر المعرفة لا يحسن أن تقوم مقام الأفعال؛ لأنها معرفة فلذلك كان الرفع في هذا الباب أحسن"(١)، وعلى هذا المعنى يكون تنكير المصدر ناقلًا مقوليًا (أي: وسمًا من واسمات نقله إلى باب الأفعال).

ويُعدُّ (التطفل) أيضًا من العبارات التي دلَّت على الانتقال المقولي عند النحاة، وقد ورد عند الرضي؛ بقوله: "وإذا اتَّفق مشابهة الاسم للحرف؛ باحتياجه إلى غيره؛ كالموصولات، والمضمرات، والغايات، أو بتضمُّن معناه؛ كأسماء الشرط، والاستفهام، ونحو ذلك – كما يجيء في باب المبني – بُنِي الاسم؛ لتطفُّله على الحروف فيما يخصُّها"(٢).

ولكن تانيار (L.Tesniere) هو أول من جمع ظواهر (الانتقال المقولي)، وطردها في باب واحد، واستقصاها، ووضع لها تمثيلًا بصريًا خاصًا، وصنَّفها إلى أصناف؛ منها:

أ) الانتقال المقولي من الدرجة الأولى: إذا كان العنصر المنقول لفظة مفردة، ونتيجة النقل لفظة مفردة؛ مثل: نقل الصفة إلى الاسم العلم، أو نقل الاسم إلى الصفة.

ب) الانتقال المقولي من الدرجة الثانية: إذا كان المنقول مركبًا إسناديًّا فعليًّا أو اسميًّا، تحوَّل بالنقل إلى حكم اللفظ المفرد، كما في: نقل المركبات الإسنادية؛ نحو: تأبَّطَ شرًّا، وجادَ الحقِّ، من الجملة إلى الاسم العلم، ونقل الجملة الفعلية إلى المؤوَّل بالمصدر(٣).

وبناءً على التمييز السابق لأصناف الانتقال المقولي، يمكن أن تُصنَّف واسمات الانتقال المقولي بحسب درجة الانتقال الذي تُحدثِه؛ إلى صنفين:

١) واسمات الانتقال المقولي من الدرجة الأولى: تنقل لفظة مفردة إلى لفظة مفردة؛ ومنها:

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، (١٩٦/١)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٩٢/١).

(٣) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، لعز الدين المجدوب، ص: (٣٨٠-٣٨١).

- العلامة إعرابية؛ مثل: الجر في الإضافة.
- حروف الجر التي تسبق الوحدة اللغوية، أو تليها؛ كبعض حروف الجر في الألمانية.
- علامة الاشتقاق؛ مثل: المنسوب في العربية.

٢) واسمات الانتقال المقولي من الدرجة الثانية: التي تنقل جملة فعلية أو اسمية إلى حكم المفرد ضمن الجملة المركّبة – وقد درست النظرية العربية جزءًا هامًا من هذه الظاهرة ضمن الجمل التي لها محل من الإعراب، وما سماه ابن هشام الجملة الكبرى[١] – ويمكن تقسيمها بناءً على أساس قسم الكلم الذي تنتمي إليه، إلى: موصولات حرفية، وموصولات اسمية.

كما يمكن تقسيمها بناءً على أساس تحققها الصوتي، أو عدمه، إلى: متحققة صوتيًا، كتحقق الموصول الحرفي في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[٢]، والموصول الاسمي في قولنا: (جاء الذي تعرفه)، أو غير متحققة صوتيًا (أي بدون وسم صوتي ظاهر).

ويمكن أن يقع الانتقال المقولي بين أصناف قسم الكلم الواحد، كوقوع الفعل الماضي بعد حرف الشرط الجازم؛ لأنه يحوِّله من الدلالة على الماضي الصحيح إلى الدلالة على الاستقبال.

ويُعدُّ تحوُّل الأفعال المساعدة من تامة إلى ناقصة شاهدًا من شواهد الانتقال المقولي الفرعي ضمن قسم الكلم نفسه، يقول الاستراباذي في الأفعال الناقصة: "لم يذكر سيبويه منها سوى كان، وصار، ومادام، وليس؛ ثم قال: وما كان نحوهُنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر؛ والظاهر أنها غير محصورة، وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة"[٣].

المطلب الثاني: أهمية البنية العميقة والبنية السطحية في ضبط أقسام الكلم:

كانت الأنحاء الأوروبية التقليدية تعمِّم بعض المقولات الخاصة بلسان واحد على عامة الألسنة البشرية، وقد نبَّهت المرحلة البنيوية إلى ذلك الخطأ، وأصبحت – فيما بعد – منطلقًا للنظريات اللسانية الحديثة التي ميَّزت بين نوعين من البنى؛ هما: البنية السطحية (التي تراعي خصوصية كل لسان، وتفرده)، والبنية العميقة (التي تسمح بتعميم الوصف على عامَّة

---

(١) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، لعز الدين المجدوب، ص: (٣٨٢-٣٨٣).

(٢) البقرة:١٨٤.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، (١٩٣/٥).

الألسنة)، ثم جعلت هذا التمييز فرضية متينة تسمح بافتراض أقسام كلم عامة لكلِّ الألسنة البشرية.

ونظرية التعلق اللغوي من أبرز النظريات اللسانية الحديثة التي تُسلِّم بهذا التمييز، كما تُسلِّم بأولوية المعيار التركيبي على غيره من المعايير اللغوية، وتقرُّ مبدأ الاسترسال الجزئي بين أقسام الكلم، من خلال إقرار نظرية الانتقال المقولي[1]، وتعتمد هذه المسلَّمات في تقسيم الكلم إلى أربعة أقسام، تكون على مستوى عالٍ من التجريد، وقد لا تتحقَّق في كل الألسنة؛ هي: الفعل (verb)، والاسم (noun)، والصفة (adjective)، والرديف (adverb).

وقد أشرت في المطلب السابق إلى أن نظرية الانتقال المقولي هي إحدى مسلَّمات نظرية التعلق اللغوي عند تانيار (L. Tesniere)، وإلى أنها تسمح بتجاوز القيود المفروضة على ائتلاف أقسام الكلم والتنافر الحاصل بينها، وتتيح للمتكلم تجاوز هذه الصعوبة على مستوى البنية السطحية، فالاسم، وما أُوِّل به ينتمي إلى قسم كلم واحد، ومثال المؤول بالاسم قولنا: (أنْ تجتهدَ خيرٌ لك)؛ لأن الموصول الحرفي إذا دخل على الفعل نقله إلى الاسمية.

كما أن الفعل وما قام مقامه من المصادر النكرات التي تحتل قمة الهرم التركيبي في الجملة؛ مثل قولنا: (سُحقًا) تنتمي إلى قسم كلم واحد هو (الفعل).

وهذا التمييز بين الاسم وما يقوم مقامه، أو بين الفعل وما يقوم مقامه، هو ما يسميه مالتشوك (Mel'čuk) التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية للاسم، أو للفعل، أو لقسم الكلم بصفة عامة.

ومعنى ذلك أن انتماء الوحدة المعجمية إلى أحد أقسام الكلم، على مستوى البنية السطحية، لا يعني ضرورة انتمائها إلى القسم نفسه على مستوى البنية العميقة؛ فالناقل المقولي – كما مرَّ معنا سابقًا – كفيل بنقل الوحدة المعجمية من قسم كلم إلى قسم كلم آخر، بل قد يحوِّل الجملة بأسرها إلى حكم المفرد، كما في النعت الذي يكون بكلمة[2]؛ نحو: (جاءَ الرجلُ

---

(١) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٨٧، والانتقال المقولي: هو نقل وحدة معجمية من قسم كلم أصلي إلى قسم كلم آخر بتغييرٍ ما يلحقها، وقد سبق الحديث عنه سابقًا.

(٢) مفهوم الكلمة مفهوم ملبس، مع أنه مفهوم مركزي في التراث النحوي العربي والنظريات اللسانية الحديثة، وقد حاول بعض اللسانيين تدقيقه، أو تعويضه، أو التخلي عنه، ومن شواهد الالتباس في هذا المفهوم أن الفعل (ضَرَبَ) يتكوَّن من كلمتين ممتزجتين؛ هما: الجذر، والوزن، وكذلك (ضَارِب)، و(ضَارِبة)، و(ضَارِبون). وقد اهتدى اللسانيون إلى مصطلح

الطويلُ)، أو يكون بجملة مسبوقة باسم موصول (جملة نعتية)، كما في قولك: (جاءَ الرجلُ الذي تعرفُه)، فالجملة النعتية (الذي تعرفُه)، والوحدة المعجمية (الطويلُ)، يُعبِّران عن معنى واحد في البنية العميقة هو (النعت)، ولكنهما مختلفان على مستوى البنية السطحية، إذ إن (الطويلُ) مفرد، و(الذي تعرفُه) جملة مسبوقة باسم موصول.

وخلاصة القول: إن البنية السطحية تراعي خصوصية كل لسان، وتظهر فيها الخصائص الصرفية لأقسام الكلم، وذلك خلافًا للبنية العميقة، التي تسمح بتعميم الوصف على كافة الألسنة، وتدرس الإعراب التركيبي أو البنيوي في الجملة.

ومثال ذلك: قبول بعض الوحدات المعجمية لبعض خصائص الأسماء الصرفية على مستوى البنية السطحية، مع كونها فعلًا عميقًا (أي أنها تحتل رأس الجملة، وتعمل في غيرها)، كالمصادر النكرات؛ مثل: (سُحقًا).

وقد يكون الفعل – على مستوى البنية السطحية – اسمًا عميقًا؛ لوقوعه معمولًا؛ أي في حيِّز الفاعل، أو المفعول، كما في قولنا: (أنْ تجتهدَ خيرٌ لك).

أقسام الكلم على مستوى البنية السطحية:

إنَّ اللسانيين "يفترضون منذ جاسبرسن (O.Jespersen)، وبلومفيلد (L.Bloomfield)، وتانيار (L.Tesniere)، وتشومسكي (N.Chomsky) وجود أربعة أقسام أساسية للكلم ؛ هي: الفعل (verb)، والاسم (noun)، والصفة (adjective)، والرديف (adverb)[1]".

(المورفيم) – وهو: "أصغر وحدة ذات معنى"، انظر: أسس علم اللغة، لماريوباي، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ص: ٥٣، عالم الكتب، الطبعة الثامنة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م – أو اللفظم، أو اللفظة انطلاقًا من نظرية التعلق اللغوي. وبناءً على هذا الحد يمكن أن نطلق على (ال) التعريف مصطلح: المورفيم؛ إذ إنها تُغيِّر المعنى، وتنقل اللفظة من التنكير إلى التعريف، وكذلك ياء النسب؛ في نحو قولنا: مصري، بل إن الصيغ والأوزان تعد من قبل المورفيمات استنادًا إلى هذا الحد. انظر: نظرات في التراث اللغوي العربي، للمهيري، ص: (٩-١٧)، والمبحث العاشر من مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، لعز الدين لمجدوب، ص: (١٤٣-١٥٠).

(١) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٨٧.

ولكن بعض الألسنة البشرية قد لا يتوفر في بنيتها السطحيَّة بعض هذه الأقسام، أو يوجد بها عدد قليل جدًا من الوحدات التي تنتمي إليها، مما يمنع إفرادها بقسم كلم خاصٍّ بها، واعتماد التمييز بين البنية السطحية والبنية العميقة كفيل برفع هذا الإشكال؛ لأن البنية السطحية – كما أسلفنا سابقًا – تراعي خصوصية كل لسان، أما البنية العميقة فهي تسمح بوصف عامة الألسنة البشرية.

فقسم الصفة (Adjective) – على سبيل المثال – لا يتحقَّق في بعض الألسنة؛ "كاللسان الفيتنامي، واللسان الصيني، ولسان اللاكوتا (Lakota)[1]، ولسان التاقالوق (Tagalog)[2]، حيث إن هذه الألسنة تُعبِّر عن الصفة بصيغ فعلية تسمى أفعالًا وصفية (qualificative verbs)"[3].

والصفة في التراث النحوي العربي لا تنفرد بقسم كلم خاص، فهي تُدرَج ضمن مقولة الاسم، ولعلَّ هذا التقسيم الكوني لأقسام الكلم يرجِّح مقترح خصِّ الصفة بقسم خاص في النحو العربي، وإن كانت أقسام الكلم في النحو العربي سليمة في حد ذاتها، فيما يتعلق بوضع نحو للعربية، ولكن ذلك لا يمنع من زيادتها توضيحًا من خلال تنزيلها ضمن عامة الألسنة البشرية على ضوء نظرية التعلق اللغوي، فالنظرية النحوية العربية "تحليل صوري متلاحم، وقائم بذاته للغة العربية، وذلك يدعو إلى مقارنته مع المناويل النحوية الأخرى"[4]

---

(١) لاكوتا (Lakota): هو لسان من الألسنة الأمرندية لقبيلة السيوكس (Sioux)، التي تعيش في ولاية الداكوتا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص: ٥٤٩.

(٢) Tagalong: هي لغة من العائلة الأسترونيزية (Austronesian)، وهي اللغة الوطنية والرسمية في الفلبين، ويُعدُّ الناطقون بها ٢٢ مليونًا، انظر: المرجع السابق، ص: ٥٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص: ٣٩٨.

(٤) انظر: Owens, J. (1984). Structure, class and dependency: Modern linguistic theory and the Arabic grammatical tradition. Lingua, 64(25-64).

وقسم الرديف (adverb) أيضًا لا يتوفَّر في بعض الألسنة؛ كـ(العربية، والتركية)، خلافًا لبعض الألسنة الأخرى؛ مثل: "الفرنسية، أو الإنجليزية، التي تُطلِق هذا المصطلح على قسمٍ غير متجانس من الوحدات اللغوية، التي تخصص كيفية وقوع الفعل، بشكلٍ يناظر تخصيص النعت للاسم في العربية، وآلية اشتقاق الرديف في اللسانين الفرنسي، والإنجليزي، تضاهي آلية اشتقاق الفعل، أوالاسم، مما يبرِّر إقرار قسم كلم خاص بهذا القسم في هذين اللسانين"(١).

وتعبِّر العربية عن الرديف (adverb) "بوظيفة الحال، والمفعول المطلق، وقد تعبِّر عن مضمونه بـ(سوف) مع الفعل المضارع، وبـ(قد) مع الفعل الماضي، لكن دون أن تخصَّه بقسم كلم خاص به، وآليات اشتقاق تضاهي مشتقات الفعل، أو الاسم"(٢).

وغياب قسم الرديف (adverb) من أقسام الكلم في العربية، واللبس الذي قد يعتري اعتماد مصطلح الظرف يفسر صعوبة ترجمة المصطلح (adverb)، إذ لا يوجد في العربية اتفاق على ترجمة هذا المصطلح إلى العربية(٣)، ولعلَّ أقرب مصطلح يقرِّب هذا المفهوم هو: عبارة نعت النعت التي وردت عند بعض النحاة المتأخرين بقولهم: "يجوز أن يُنعَت النعت، فتقول: هذا ورقٌ أبيض ناصعُ البياضِ، وهذا وجهٌ مشرقٌ أيُّ إشراقٍ"(٤).

والمعوَّل عليه في المصطلحات هو المعنى المقصود؛ فالمصطلحات قد تتطوَّر، أو تتغيَّر من لسان إلى آخر، ومن مدرسة إلى أخرى، ومن عالم إلى آخر، فهذا تانيار (L.Tesniere)

---

(١) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص: ٣٩٨.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص: ٣٨٧.

(٣) تُرجِم مصطلح (adverb) في العربية عند بن حمودة بضميم الفعل، ٢٠٠٦م، وترجمه الفاسي الفهري بالظرف، ٢٠٠٩م، وترجمه المهيري وصمود بالرديف ٢٠١٠م، وتُرجِم عند المجدوب في إطلالات على التفكير الدلالي واللساني في النصف الثاني من القرن العشرين بمخصِّص الحدث، ٢٠١٣م، وترجمته سمية المكِّي بالمحدِّد، ٢٠١٥م، انظر: المرجع السابق، ص: ٣٨٨.

(٤) انظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، (١٥٢/٣)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ومفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٨٨.

يرفض مصطلح الضمائر، التي تفردها بعض الألسنة في قسم كلم خاص، ويعوِّض عنها – كما مرَّ معنا – بقسمين؛ هما: الأسماء الدالة على الشخص، والقرائن الدالة على الشخص، في حين أن النظرية النحوية العربية تجعل الضمائر ضمن مقولة الاسم[1].

أقسام الكلم الكونية في البنية العميقة:

إن التسليم بأقسام الكلم العميقة كافٍ لوصف أيِّ لسان، ولتبويب وحداته المعجمية أوليًا، وليس ضروريًا أن تتحقَّق هذه الأقسام في البنية السطحية لكل الألسنة، وتعريف أقسام الكلم الكونية في البنية العميقة يقوم على أولوية المعيار التركيبي على غيره من المعايير اللغوية في تعريف الجملة، وتحديد أقسام الكلم الأساسية الكلية فيها، بالنسبة لعامة الألسنة البشرية، ويفترض ثلاثة أدوار تركيبية أساسية في الجملة انطلاقًا من تعريفها؛ هي[2]:

١- قسم الكلم الذي يحتل رأس الهرم التركيبي، أو العقدة المركزية (central node) في الجملة، ويكون عاملًا فيها بأصل وضعه.

٢- المشارك الدلالي (actant) الذي يشغل دور المشارك التركيبي في الجملة بأصل وضعه.

٣- المحوِّر (modifier) وهو كل عنصر لغوي لا يكون مشاركًا (actant)، ولا يحتل رأس الهرم التركيبي، أو العقدة المركزية (cental node) في الجملة.

وإضافة مصطلح محوِّر (modifier) ناتج عن حاجة اللسانيين إلى مصطلح عام يتسم بقدر من التجريد، ويتجاوز خصوصية كل لسان، "ويجمع ضمن مفهوم واحد ظواهر كانت مفرَّقة؛ كالفصل بين تخصيص الاسم بصفة، وتخصيص الفعل برديف، في الفرنسية والانجليزية، أو تخصيص حدث الفعل بوظيفة الحال في العربية، وهي غير موجودة بهذا المصطلح في اللسانين الفرنسي، والإنجليزي، ومصطلح المحَوِّر يمكن أن يشمل كل هذه الظواهر المنتمية إلى الفرنسية، والإنجليزية، والعربية، وغيرها من الألسنة"[3].

---

(١) انظر: نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص: (٤٧-٤٩).

(٢) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٨٨.

(٣) المرجع السابق، ص: ٣٨٩.

وبناءً على ذلك فإن أقسام الكلم على المستوى العميق في عامة الألسنة البشرية؛ هي[1]:

١- الفعل (verb): الوحدة اللغوية التي تنتمي إلى قسم الفعل، وتحتل رأس الهرم التركيبي، أو العقدة المركزية (central node) في الجملة، بأصل وضعها، لا بتغيير طارئٍ عليها[2].

وهذا القسم متحقق في الألسنة البشرية كلِّها، وهو يطابق في العربية – على مستوى البنية السطحية – الفعل، أو اسم الفعل، أو أي وحدة لغوية قال النحاة: إن فيها رائحة الفعل.

٢-الاسم (noun): الوحدة اللغوية التي تشغل دور المشارك التركيبي لفعل تام، وليس لفعلٍ مساعدٍ، أو لفعل رابطة، بحيث يكون هذا المشارك فاعلًا، أو مفعولًا به، وبهذا يتميَّز عن الصفة التي لا تكون مشاركًا إلا لفعل رابطة.

وهذا القسم أيضًا متحقق في الألسنة البشرية كلِّها، وهو يطابق في العربية – على مستوى البنية السطحية – الاسم، أو ما أوِّل به، أو المركب بالموصول.

٣-الصفة (adjective): الوحدة اللغوية التي تؤدِّي دور المحوِّر للاسم بأصل وضعها، لا بتغيير طارئ عليها، ولا يمكن أن تكون الصفة مشاركًا إلا لفعل رابطة[3].

وهذا القسم غير متحقِّق في سائر الألسنة البشرية على مستوى البنية السطحية، وهو يطابق في العربية الصفات، أو أسماء العدد.

٤-الرديف (adverb): الوحدة اللغوية التي تؤدي دور المحور لفعل (verb)، أو لصفة (adjective)، أو لرديف (adverb) من الناحية التركيبية، وقد يكون الرديف محوِّرًا للاسم، أو مشاركًا للفعل تحت شروط محدَّدة في اللسان المعنيِّ بالدرس.

وهذا القسم غير متحقق في سائر الألسنة البشرية، كما أنه يتَّسِم بعدم التجانس في الألسنة التي يتحقَّق فيها على مستوى البنية السطحية، وهو يطابق في العربية: المفعول المطلق، والحال، والظروف.

ويعود "الفضل في صياغة هذه الأقسام إلى جاسبرسن (O.Jespersen) الذي عرَّف الاسم بأنه المتعلق بالفعل (الدرجة الأولى من درجات التعلق)، والصفة بأنها المتعلق بالاسم

---

(١) هذا التقسيم مختصر، ولمزيد من توضيحه وتفصيله؛ انظر: أصله في: المرجع السابق، ص: (٣٨٩-٣٩٨).

(٢) قد يشغل الفعل دور المشارك أو المحوِّر بتغيير طارئ يلحقه، وذلك لا يطعن في هذا التعريف.

(٣) قد تؤدِّي الصفة في بعض الألسنة دور القمة التركيبية في الجملة؛ كما في: اليابانية، ولا يُعدُّ ذلك طعنًا في هذا التعريف. انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية،ص: ٣٩٧.

(الدرجة الثانية من درجات التعلق)، والرديف بأنه المتعلق بالفعل، أو بالصفة، أو برديف آخر (الدرجة الثالثة من درجات التعلق)، وقد اعتمد تانيار (L.Tesniere) هذا التقسيم"[1].

المطلب الثالث: الخصائص الصرفية لأقسام الكلم:

أدَّى اختلاف المعايير التي اعتمدها النحاة في ضبط أقسام الكلم – بحسب رأي بعض الباحثين – إلى اختلاط الخصائص التركيبية بالخصائص الصرفية في مؤلفاتهم، فهم "لم يميزوا بين العلامات التي تُعدُّ ضوابط نحوية، وتلك التي تعد ضوابط صرفية، ولكنهم سردوها مختلطة بعضها ببعض، مع أن الأولى فصلها إلى قسمين؛ ضوابط صرفية، وضوابط نحوية"[2]؛ ولذلك فإنه يجب علينا التمييز بين قسمين من الخصائص أو العلامات؛ هي: الخصائص الصرفية، وسأتناولها في هذا المطلب، والخصائص التركيبية التي سأؤجل الحديث عنها؛ لما لها من علاقة وطيدة بالإعراب التركيبي الذي سيكون محور الحديث في المبحث القادم.

والخصائص الصرفية لأقسام الكلم: هي العلامات التي تميز الكلمة من حيث بنيتها الصرفية، وما يمكن أن تقبله من تغييرات، وما يمكن أن يطرأ عليها من أحوال، وهي تختص بقسم كلم معيَّن دون الآخر، وتُعدُّ معيارًا مهمًا في تقسيم الكلم، يتِمُّ من خلالها تحديد القسم الذي تنتمي إليه اللفظة.

وتُصنَّف هذه العلامات أو الخصائص الصرفية إلى خصائص خاصة بالأفعال، وأخرى خاصة بالأسماء، حصرها النحاة، وجاوزوا ذلك أحيانًا إلى حصر ما وُجِد من الخصائص التي تميِّز كل صنف من أصناف قسم الكلم الواحد.

خصائص الأفعال الصرفية:

إن أبرز خصائص الفعل – بحسب تانيار (L.Tesniere) – هي الخاصية التركيبية المتمثلة في: أنه المكوِّن اللغوي الذي يكون رأس الجملة بأصل وضعه لا بتغيير طارئ –كما مرَّ معنا سابقًا – ويُعدُّ الفعل التام نموذجًا للوحدة المتحكمة في بقية عناصر الجملة، ويُضاف إلى

(١) المرجع السابق، ص: ٣٩٨.

(٢) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، د. لطيفة النجار، ص: ٤٣.

هذه الخاصية بعض الخصائص الصرفية[1] (الشكلية)، التي تتميَّز بها الأفعال عن غيرها من أقسام الكلم؛ وأهمها:

١-قبول الفعل مقولة الإعراب اللفظي (الرفع، والنصب، والجزم)، واستقلاله بقبول الجزم لفظًا، أو محلًا، باعتبار أن الإعراب اللفظي في نظرية التعلق اللغوي يدخل -كما تقدَّم معنا- في إطار المستوى الصرفي.

٢- مقولة الزمن، التي تُعدُّ فارقًا أساسيًّا في التمييز بين الفعل والاسم، حيث إنها لا تدخل الأسماء، قال ابن السراج: "الفعل: ما دلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان: إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل، وقلنا: (وزمان)؛ لنفرِّق بينه وبين الاسم، الذي يدلُّ على معنى فقط"[2].

٣- الأصل في الأفعال التصرف[3]، فـ"الفعل تختلف صيغته للزمان وتتفق في اسم الفاعل؛ لأن الفعل بابه التصرف، والأسماء بابها الجمود وعدم الاختلاف"[4]، ونظرية التعلق اللغوي تنظر للأفعال دلاليًا على أنها كلمات مملوءة، ومن الناحية التركيبية على أن الأصل فيها أن تكون أساسية، ومنها ما هو مساعد مثل: (الأفعال الناقصة في العربية)، أما صرفيًا فهي متصرفة، ولكن هذا التصرف يتَّصل بالاشتقاق أكثر من اتِّصاله بالتعلق.

٤- الصيغة، فالفعل في النظرية النحوية العربية له أوزان وصيغ خاصة به (خمس عشرة صيغة) تخالف أوزان الاسم وتميزه عنها، ولكن علاقتها بالاشتقاق أكثر منها بالتعلق أيضًا.

٥- قبول مقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة)، التي تدخل الأفعال بما يلتصق بها من علامات تصريفية، قد تؤدي أكثر من وظيفة.

٦- اتصال نون الوقاية بالفعل، وهي من الخصائص الصرفية البحتة التي حُكِم من خلالها على (أفعل) التعجب بالفعلية؛ لأنك "إذا قلت: ما أحسنَ زيدًا، فرددت ذلك إلى نفسك قلت: ما أحسنني؛ لأن (أحسن) فعل، فظهر المفعول بعده، كما يظهر بعد (ضَرَبَ)، ولو كان

---

(١) سيكون التركيز في هذه الخصائص الصرفية على اللسان العربي، لأنها مما يظهر على مستوى البنية السطحية، ولا يمنع ذلك من كون بعض هذه الخصائص عامًا في كل الألسنة البشرية؛ كرفض الفعل (التثنية، والجمع) في مقولة العدد.

(٢) الأصول في النحو، لابن السراج، (١/٣٨).

(٣) كل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال، وهي: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبَّذا، وكلها مما اختلف فيه النحاة.

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش، (٤/٩٩).

اسمًا لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه؛ نحو قولك: هذا غلامي"[(١)].

٧-الاتصال بلواصق معينة، أوردها الأنباري مجتمعة؛ بقوله: "فإن قِيل: ما علامات الفعل؟ قيل: علامات الفعل كثيرة؛ فمنها: (قد)، والسين، و(سوف)؛ نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم، ومنها: تاء الضمير، وألفه، وواوه؛ نحو: قمت، وقاما، وقاموا، ومنها: تاء التأنيث الساكنة؛ نحو: قامَتْ، وقعدَتْ، ومنها: (أنْ) الخفيفة المصدرية؛ نحو: أريدُ أنْ تفعلَ، ومنها: (إنْ) الخفيفة الشرطية؛ نحو: إنْ تفعلْ أفعلْ، ومنها: (لم)؛ نحو: لم يفعلْ، وما أشبه ذلك"[(٢)].

ويمكن أن نُقسِّمها إلى سوابق، هي: (قد، والسين، وسوف، و(أنْ) المصدرية، و(إنْ) الشرطية، ولم)، ولواحق، هي: (تاء الضمير، وألفه، وواوه، وتاء التأنيث الساكنة).

وتجدر الإشارة إلى أن الأنباري في هذا النص لم يذكر بعض السوابق؛ كـ(النواصب، والجوازم، وأحرف المضارعة)، كما لم يذكر بعض اللواحق؛ كـ(ياء المخاطبة، ونوني التوكيد)[(٣)].

٨-رفض الفعل (التثنية، والجمع) في مقولة العدد، وذلك خلافًا للاسم؛ "لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظ الفعل يُعبَّر به عن القليل والكثير؛ فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع،... ولو وجبت تثنية الفعل أو جمعه إذا أسند إلى فاعلَين أو جماعة، لجازت تثنيته إذا أسند إلى واحد، وتكرَّر الفعل منه؛ فكان يُقال: (قاما زيدٌ)، وذلك فاسد"[(٤)].

والتثنية في قولك: (يفعلان) والجمع في قولك: (يفعلون)، إنما هي للفاعل لا للفعل، والألف في قولك: (يضربان) اسم، وهي ضمير الفاعل، وليست كالألف في: (الزيدان)؛ لأن الألف في (الزيدان) حرف، وهي في (يضربان) اسم، وكذلك الواو في (يضربون) ونحوه، إنما هي ضمير الفاعل، وليست كالواو في (الزيدون)؛ لأن الواو في (الزيدون) حرف، وهي في (يضربون)

---

(١) انظر: المقتضب، للمبرد، (١٨٥/٤)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، والأصول في النحو، لابن السراج، (١٠١/١)، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المسألة الخامسة عشرة، (١٢٩/١)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، وأسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ص: ١١٣.

(٢) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ص: ١١.

(٣) انظر: خصائص الفعل في العربية، د. محمد سعيد الغامدي، ص: ٢٠، دورية العقيق، نادي المدينة المنورة الأدبي الثقافي، المجلد: ٣٧، العددان: ٧٣. ٧٤، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش، (٢١١/٤).

اسم، وكذلك الياء في (تضربين).

وذهب سيبويه إلى أن هذه الحروف لها حالتان: حالة تكون فيها أسماء؛ وذلك إذا تقدمها ظاهر؛ نحو قولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فالألف في (قاما) اسم وهو ضمير، والواو في (قاموا) اسم وهو ضمير، وإذا قلت: قاما الزيدان، فالألف في (قام) علامة مؤذنة بأن الفعل لاثنين، وكذلك الواو في: الزيدون قاموا، اسم؛ لأنه ضمير الفاعل، وإذا قلت: قاموا الزيدون، فالواو حرف، وعلامة مؤذنة بأن الفعل لجماعة، وعلى ذلك يُحمَل قولهم: أكلوني البراغيث"[(١)].

٩- بعض العلامات السلبية الأخرى (أي: التي لا يقبلها الفعل)، مثل: عدم قبول الجر، و(ال) التعريف، والنداء، والتنوين، والإضافة، والإضمار، أو التقارن الإحالي مع الضمير[(٢)].

ويتَّضِح لنا من خلال عرضنا السابق لأهم الخصائص الصرفية للأفعال: اهتمام نظرية التعلق اللغوي بالفعل، وإدراك النحاة "الفروق الشكلية بين الأبنية، واتخاذها محورًا أساسيًا يفرِّقون به بين الأبنية المختلفة بعد أن يُتجاوَز عن معناها المجرد في أصل الوضع"[(٣)].

خصائص الأسماء الصرفية:

حصر النحاة أيضًا -كعملهم في الأفعال - أهم الخصائص الصرفية التي تميِّز قسم الأسماء عن غيره من أقسام الكلم؛ وأبرزها:

١-قبول مقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، ودخول (ال) التعريف التي لا يقبلها الفعل، وقد أشرت إلى ذلك في خصائص الفعل.

٢-قبول مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، فالأسماء مما يُثنَّى، ويُجمَع؛ كما في قولك: الزيدان، والعمران، والزيدون، والعمرون، والفعل لا تدخله هذه المقولة.

٣-قبول مقولة الجنس (التأنيث، والتذكير)، والأصل في الأسماء التذكير، قال سيبويه: "المذكر أوَّل، وهو أشدُّ تمكنًا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير"[(١)]، ومقولة الجنس تقتصر على الأسماء، فهي لا تدخل الأفعال بذاتها، وإنما تلحقها بعلامات معينة.

---

(١) المرجع السابق، (٤/٢١٢).

(٢) انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، لفاضل الساقي، ص: ٢٤١-٢٤٢، وخصائص الفعل في العربية، د. محمد سعيد الغامدي، ص: ٢١.

(٣) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، د. لطيفة النجار، ص: ٤٨.

٤- قبول مقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة)، والتعبير عنها بواسطة الضمائر التي تُصنَّف في اللسان العربي ضمن قسم الاسم.

٥- قبول مقولة الإعراب اللفظي (الرفع، والنصب، والجر)، والاستقلال بقبول الجر لفظًا، أو محلًا.

٥- عدم قبول مقولة الزمن، التي تُعدُّ من الخصائص الصرفية للأفعال.

٦- دخول التنوين عليها، خلافًا للأفعال؛ نحو قولك: رجلٌ، وغلامٌ.

٧-دخول بعض الآليات الاشتقاقية عليها؛ لتوليد وحدات معجمية جديدة؛ كالتصغير، والنسب؛ نحو قولك: زُيَيد؛ في تصغير زيد، وقولك: زيديّ، وعمريّ، عند النسبة إلى زيد، وعمرو[٢]، وهما - التصغير، والنسب - خاصيتان اشتقاقيتان، تدخلان في إطار الصرف الاشتقاقي في ضوء نظرية التعلق اللغوي، ولكنهما من أهم خصائص الأسماء الصرفية.

٨-الصيغة الصرفية الخاصة بها، التي يُستَدلُّ من خلالها إلى اسمية بعض الأصناف؛ مثل: أسماء الأفعال التي تخالف صيغتها صيغة الأفعال، فقد حُكِم عليها بالاسمية بالنظر إلى الصيغة، وإلى بعض الخصائص الأخرى؛ كـ(عدم التصرف، وقبول (ال)، أو التنوين في بعضها)[٣]، بالإضافة إلى أن معناها العام يتحقق فيه حد الاسم؛ فهي "أسماء وضعت للفعل تدل عليه"[٤].

وقد تجاوز النحاة هذه الخصائص التي تميز الأسماء عن غيرها من أقسام الكلم، إلى بعض الخصائص الصرفية التي تميِّز بين أصناف الأسماء؛ مثل: التمييز بين الصفة والاسم، الذي اهتمَّت به النظرية النحوية العربية، على الرغم من أنها تَعدُّ الصفة داخلة في مقولة الاسم، بخلاف نظرية التعلق اللغوي التي تجعل كلًا منهما قسمًا مستقلًا من أقسام الكلم، ويتمثَّل هذا التمييز في حصر النحاة العرب لأبنية الأسماء والصفات، وبيان ما يختص به الاسم من هذه الأبنية دون الصفة، وما يشترك فيه الاثنان، قال سيبويه في باب تكسير الصفة: "أما ما كان (فَعْلًا) فإنه يُكسَّر على (فِعَال) ولا يُكسَّر على بناء أدنى العدد الذي هو لـ(فَعْل) من الأسماء؛

---

(١) الكتاب، لسيبويه، (٢٢/١).

(٢) انظر: المقتضب، للمبرد، (٣/١)، والأصول في النحو، لابن السراج، (٣٧/١).

(٣) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٣/٥).

(٤) المقتضب، للمبرد، (٢٠٢/٣).

لأنه لا يضاف إليه ثلاثة، وأربعة، ونحوهما، إلى العشرة، وإنما يوصَف بهنَّ، فأجرين غير مجرى الأسماء، وذلك: صَعْب وصِعَاب، وعَبْل وعِبَال..."[1].

بل تعدَّى الأمر عند النحاة ذلك إلى التمييز بين صفة وصفة أخرى، ومن ذلك ما ذكره ابن هشام في المغني تحت عنوان (ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة)[2]، حيث ذكر أحد عشر أمرًا للتمييز بينهما، ومن الفوارق الصرفية التي ذكرها: أن "اسم الفاعل يُصاغ من المتعدِّي والقاصر؛ كـ(ضَارِب، وقَائِم، ومُستخرِج، ومُستكبِر)، وهي لا تُصاغ إلا من القاصر؛ كـ(حَسَن وجَمِيل...)، وأنه – اسم الفاعل – لا يكون إلا مجاريًا للمضارع في حركاته وسكناته كـ(ضَارِب، ويَضرِب)، و(مُنْطَلِق، ويَنْطَلِق)، ومنه: (يقوم، وقائم)؛ لأن الأصل (يَقْوُم)، بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل: (ذَاهِب، ويَذهَب)، و(قَاتِل، ويَقتُل)؛ ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عروضي لا تصريفي، وهي تكون مجارية له كـ(مُنطلِق اللسان)، و(مُطمئِن النفس) و(ظَاهِر العرض)، وغير مجارية له وهو الغالب؛ نحو: (ظريف، وجميل)"[3].

ومن تمييز النحاة بين أصناف الاسم حكمهم على أسماء الجموع –التي ليس لها مفرد من لفظها– لغير الآدميين بأنها مؤنثة؛ كـ(الإبل)؛ في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾[4]، وحكمهم على اسم الجنس بأنه مفرد؛ لأنه يُصغَّر على لفظه؛ نحو: (تُمَير، وشُعَير)، "ولو كان مُكسَّرًا؛ لرُدَّ في التصغير إلى الواحد، وجُمِع بالألف والتاء من نحو: (تميرات، وشعيرات)، فلمَّا لم يرِد هنا إلى الواحد دلَّ على ما قلناه"[5].

وتمييزهم أيضًا بين الأسماء الظاهرة والأسماء المضمرة[6]، وحكمهم على (إيَّا) بأنه ضمير؛ "لأنه في جميع الأحوال منصوب الموضع، وليس في الأسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب، فلا

---

(١) الكتاب، لسيبويه، (٦٢٦/٣).

(٢) المقصود: الصفة المشبهة، وهي من المشتقات التي تعمل عمل فعلها بشروط.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (٥٢٩/٢، ومابعدها).

(٤) الغاشية:١٧.

(٥) شرح المفصل، لابن يعيش، (٣٢٣/٣).

(٦) الإضمار مقولة أساسية للتمييز بين أقسام الكلم، وتوجد في بعض الألسنة بشكل واضح مثل: الإنجليزية.

يرتفع إلا ما كان ظرفًا غير متمكن؛ نحو: (ذات مرة، وبعيدات بين، وذا صباح، وما جرى مجراهن، وشيء من المصادر؛ نحو: (سبحان، ومعاذ، ولبيك)، وليس (إيَّا) واحدة منها، فلما لزم النصب كلزوم (أنت) وأخواته الرفع؛ دلَّ على أنه مضمر مثله، فـ(إياك) في المنصوب كـ(أنت) في المرفوع، ومما يدلُّ أيضًا على أنه ليس بظاهر تغير ذاته في حال الرفع، والجر، وليس كذلك الأسماء الظاهرة"[1].

(١) انظر: المنصف، لابن جني، ص: (١٢١-١٢٢)، وشرح المفصل، لابن يعيش، (٣١١/٢)، .

حوصلة المبحث الأول

انتهى المبحث الأول من هذا الفصل إلى أن موضوع أقسام الكلم من الموضوعات التي كثُر حولها الجدل والخلاف رغم أهميته البالغة في الدراسات النحوية والصرفية؛ وذلك لأسباب منها: اختلاف وتنوع مناهج النحاة في ضبط أقسام الكلم، وتفاوتهم في اعتماد المعايير اللغوية المعتمدة في التقسيم، رغم استشعارهم أهمية الخصائص التركيبية، وحرصهم على تقديمها.

وقد نبَّهَت المرحلة البنيوية في هذا الصدد على بعض أخطاء الأنحاء الأوروبية التقليدية؛ كتعميم بعض المقولات الخاصة بلسان واحد على عامة الألسنة البشرية، فأصبحت بهذا التنبيه منطلقًا للنظريات اللسانية الحديثة، التي تطمح إلى إنشاء نحو كلي لجميع الألسنة البشرية.

كما انتهى هذا المبحث إلى أن ترتيب المعايير اللغوية ترتيبًا هرميًا لضبط أقسام الكلم أمر حتمي استشعره النحاة، وسلَّمت به النظريات اللسانية الحديثة، ومنها نظرية التعلق اللغوي التي تسلم بأولوية المعيار التركيبي على غيره من المعايير اللغوية، كما تسلم بالاسترسال الجزئي وعدم الفصل الصارم بين أقسام الكلم، من خلال إقرار أن كل قسم من أقسام الكلم تمثله نواة طرازية، ويشتمل أيضًا على وحدات أخرى تفتقد بعض خصائصه اللغوية، وكذلك إقرار نظرية الانتقال المقولي، التي صاغها تانيار (L.Tesniere)، و قد مثَّلتُ لها في هذا المبحث، وأشرتُ إلى بعض التعابير الدالَّة عليها في النحو العربي.

ثم انتهى في المطلب الثاني منه إلى أن نظرية التعلق اللغوي تعتمد البنية العميقة (التي تسمح بتعميم الوصف على كافة الألسنة البشرية)، والسطحية (التي تراعي خصوصية كل لسان)، لافتراض أقسام كلم تشمل جميع الألسنة البشرية، وقد قسمت الكلم بناءً على هذا المبدأ إلى أربعة أقسام؛ هي: الفعل (verb)، والاسم (noun)، والصفة (adjective)، والرديف (adverb)، وليس شرطًا أن تتحقق هذه الأقسام في كافة الألسنة البشرية على المستوى السطحي، ولكنها متحققة على المستوى العميق في سائر الألسنة البشرية، وقد حاولتُ أن أضربَ مثالًا من العربية لكل قسم، ومن هذه الأمثلة: تحقق قسم الرديف على المستوى السطحي في العربية بالحال، والمفعول المطلق، والظروف.

وتوصَّل هذا المبحث من خلال اعتماد البنية السطحية والعميقة، إلى أن مفهوم الفعلية أكثر تجريدًا من الفعل، فقد تتحقق الفعلية بواسطة اسم على المستوى السطحي؛ كالمصادر

النكرات مثل: (سحقًا)، كما أن مفهوم الاسمية أكثر تجريدًا من الاسم، فقد تتحقق الاسمية بالفعل، بواسطة الناقل المقولي، كما في: (أنْ تجتهدِ خيرٌ لك)، وهذه النتيجة توضِّح أهمية نظرية الانتقال المقولي، ودورها في ضبط أقسام الكلم.

ثم انتهى هذا المبحث إلى أن الخصائص التركيبية والصرفية وردت مختلطة في التراث النحوي العربي؛ بسبب التأخر في استقلالية التأليف الصرفي، رغم أهمية التمييز بينها في نظرية التعلق اللغوي، فالخصائص التركيبية مجالها البنية العميقة وتُدرَس في مجال التعلق التركيبي، على حين أن الخصائص الصرفية تظهر في البنية السطحية وتُدرَس في مجال التعلق الصرفي.

وانتهى إلى حصر الخصائص الصرفية لكل من الأفعال والأسماء، والتمثيل لبعض الخصائص الصرفية التي تميز أصناف قسم الكلم الواحد عن بعضها، وبيَّن أن الخصائص الصرفية تظهر على مستوى البنية السطحية، وتلعب دورًا مهمًا في ضبط أقسام الكلم، ولكن الأولوية في ضبط أقسام الكلم للمعيار التركيبي رغم أهمية المعيار الصرفي، فالأولوية لمعيارٍ ما لا تعني إهمال المعايير الأخرى.

وقد أجَّلتُ الحديث عن الخصائص التركيبية (الإعرابية) – بشيءٍ من التفصيل – إلى المبحث القادم، الذي سأناقش فيه – بإذن الله تعالى – الفرق بين إعراب الفعل، وإعراب الاسم.

المبحث الثاني

الفرق بين إعراب الاسم وإعراب الفعل.

ذكرنا – أثناء مناقشة مصطلح الإعراب – في التمهيد، أن الإعراب في التراث النحوي العربي – استنادًا إلى ما ورد عند ابن يعيش – يردُ لمعنيين مختلفين؛ هما: الإعراب التركيبي (البنيوي)، والإعراب الصرفي (اللفظي) المتمثل في الواسمات الإعرابية في أواخر الكلم؛ قال ابن يعيش: "واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب؛ ما هو؟ فذهب جماعةٌ من المحققين إلى أنه معنى، قالوا: وذلك اختلاف أواخر الكلم، لاختلاف العوامل في أولها؛ نحو: (هذا زيدٌ)، و(رأيتُ زيدًا)، و(مررتُ بزيدٍ)، والاختلاف معنى لا محالة، وذهب قومٌ من المتأخرين إلى أنه نفسُ الحركات، وهو رأي ابن دُرُستَويه، فالإعراب عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارة عن كل حركة، أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ، يحدُث بعاملٍ، ويبطل ببطلانه.

والأظهر المذهب الأول؛ لاتفاقهم على أنهم قالوا: حركاتُ الإعراب، ولو كان الإعراب نفس الحركات، لكان من إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنعٌ"[(١)].

كما ذكرنا – في الفصل الأول – أثناء التعريف بنظرية التعلق اللغوي، أنها تقرُّ بأسبقية علم الإعراب التركيبي على علم الصرف، وتَدرُس المعنيين السابقين للإعراب (التركيبي/البنيوي، والصرفي/اللفظي)، في مستويين مختلفين من المستويات اللغوية، فالإعراب التركيبي (البنيوي) يدخل ضمن التعلق التركيبي في نظرية التعلق اللغوي؛ التي تنظر إلى الألسنة الإعرابية، وغير الإعرابية بمنظور واحد، وتدرس في المستوى التركيبي المواضع التي يمكن أن يحتلها الفعل، أو يطلبها دون الاسم (العمل)، كما تدرس المواضع التي يمكن أن يحتلها الاسم، أو يطلبها دون الفعل (المعمول)، بغض النظر عن وجود الوسم الإعرابي، أو عدمه.

أما الإعراب الصرفي (اللفظي)؛ المتمثل في الواسمات الإعرابية الدالَّة على المحل، أو الموضع التركيبي، فهو موضوع التعلق الصرفي؛ ولذا فهو مما يُدرَس في المستوى الصرفي، ويظهر على مستوى البنية السطحية (المراعية لخصوصية كل لسان).

وقد حصرتُ في المبحث السابق أبرز الخصائص الصرفية التي تميز الفعل عن الاسم، وتميز الاسم عن الفعل، ووضَّحت منزلة هذه الخصائص في ضبط أقسام الكلم.

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، (١/١٩٧).

وسأناقش في هذا المبحث الفرق بين إعراب الاسم، وإعراب الفعل، من خلال بيان مفهوم الإعراب، والتمييز بين الإعراب التركيبي (البنيوي)، والإعراب الصرفي (اللفظي)، وتحديد علاقة الإعراب بأقسام الكلم، وعلاقته بالوظائف النحوية، وتوضيح دور الخصائص الإعرابية (التركيبية) في ضبط أقسام الكلم، وحصر أبرز الخصائص الإعرابية لكل من الفعل، والاسم في التراث النحوي العربي.

المطلب الأول: الإعراب وعلاقته بأقسام الكلم والوظائف النحوية:

سبق أن أشرت إلى أن النظر إلى هيئة الكلمة وبنيتها – في نظرية التعلق اللغوي – مما يشتمل عليه الصرف، في حين أن الإعراب التركيبي (البنيوي) يشتمل على النظر في كيفية التراكيب، أي في ائتلاف الكلمات والمركبات، وما يطرأ عليها من تغيرات تركيبية داخل الجملة، فـ"النحو – حسب القدامى – هو العلم الذي ينظر في كيفية تركيب الكلمات، وائتلافها في ما بينها، وتعلق الألفاظ بعضها ببعض"[1].

والخصائص النحوية ما هي إلا أنظمة جزئية خاضعة لجملة من الأحكام والمبادئ، التي تربط بين الصيغ، والمعاني، والوظائف النحوية المختلفة، وذلك بالنظر إلى الكلمات، وائتلافها في تركيب الجملة، وما تُوسَم به من سمات دالَّة، وتتمثل أبرز هذه المفاهيم النحوية في ظاهرة الإعراب التركيبي (البنيوي) لأقسام الكلم، والوظائف النحوية الملازمة لها؛ كالفاعلية، والمفعولية، وجملة المقولات التصريفية المنتظمة في الجملة؛ كمقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، والجنس (التذكير، والتأنيث)، والعدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، والشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة)، والإعراب الصرفي (الرفع، والنصب، والجر)، والزمن.

(١) الكلمة في التراث اللساني العربي، للدكتور: عبد الحميد عبد الواحد، ص: ٢٧٣، مكتبة علاء الدين، صفاقس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

ولمعرفة خصائص أقسام الكلم (الفعل، والاسم، دون الحرف) الإعرابية (التركيبية)، لا بُدَّ من بيان مفهوم الإعراب، والتمييز بين الإعراب (التركيبي/البنيوي)، والإعراب (الصرفي/اللفظي)، ثم توضيح علاقته بأقسام الكلم والوظائف النحوية.

الإعراب الصرفي (اللفظي) والإعراب التركيبي (البنيوي):

إن كلا المعنيين الدالَّين على الإعراب في التراث النحوي العربي – بحسب ما ورد في نص ابن يعيش السابق – وهما: الإعراب الصرفي (اللفظي)، والإعراب التركيبي (البنيوي) لا يتمَّان إلا في الجملة، فلا إعراب إلا بتركيب، قال الزمخشري: "الإعراب لا يُستحَقُّ إلا بعد العقد، والتركيب"(١)، ولا تركيب إلا بتعلق، والتعلق يتطلَّب بعض المقولات التصريفية، والتنبيه إلى هذا الأمر بالغ الأهمية في هذا الموضع.

والإجراءات النحوية تنظر إلى الكلمة باعتبار أنها: مفردة قابلة للدمج فيما هو أكبر منها، أي في المركب أو الجملة، ولدمجها في المركبات أو الجمل لا بُدَّ لها من شروط.

وهذه الشروط "تختلف تبعًا لاختلاف طبيعة الكلمات، وإلى الزاوية التي يُنظَر منها إليها؛ لهذا فهي خاضعة لجملة من التصنيفات؛ باعتبارها: معربة، أو مبنية، أو متصرفة، أو غير متصرفة، أو عاملة، أو غير عاملة، ولا تقلُّ هذه الخصائص النحوية المتعلقة بالكلمة في شيء عن بقية الخصائص الصوتية والصرفية، فيما يمكن أن تولِّده من معانٍ لغوية أو وظيفية"(٢).

كما أن التنبيه إلى أن بعض الألسنة غير إعرابية – إعرابًا صرفيًا – لا يقلُّ أهمية عن التنبيه السابق، فهو يُفضِي بنا إلى التسليم بأن الإعراب الصرفي (اللفظي) في الألسنة الإعرابية (الذي يعدُّ أحد المقولات التصريفية في نظرية التعلق اللغوي)، هو نتيجة التعلق التركيبي الذي يُعدُّ كليًا في كل الألسنة البشرية – الإعرابية وغير الإعرابية على حدٍ سواء – ولا يخلو منه لسان.

ومما يشير إلى أولوية المحل النحوي على الإعراب الصرفي (الموسوم بالعلامة الإعرابية) في التراث النحوي العربي؛ تعريف ابن جني للإعراب بأنه: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"(٣)، فالمعاني (أي الوظائف النحوية) تسبق الألفاظ؛ إذ لا يمكن أن تُبِينَ عن شيء لا وجود له سابقًا.

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٤٣.

(٢) الكلمة في التراث اللساني العربي، للدكتور: عبد الحميد عبد الواحد،، ص: ٢٧٦.

(٣) الخصائص، لابن جنِّي، (١/٣٦).

وفي موضع آخر أكثر وضوحًا يشير الزجاجي إلى أن علامات الإعراب في الأسماء دلالة على اختلاف المعاني (أي الوظائف)؛ حيث يقول: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلَّة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعِلَت حركات الإعراب فيها تنبئُ عن هذه المعاني"(١).

وقال السهيلي: " الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم؛ نحو: كونه فاعلًا، أو مفعولًا، وغير ذلك، وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه"(٢)، وقال العكبري: "الإعراب دخل الكلام؛ ليفرق بين المعاني من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ونحو ذلك"(٣)، فالعلامة الإعرابية التي تلحق آخر الكلمة، دليل على المحلِّ النحوي الذي تشغله الكلمة في التركيب.

والعلاقة التركيبية بين العامل والمعمول في التراث النحوي العربي هي التي تفرض على المعمول حالة إعرابية معينة، وهي بالنسبة للاسم: الرفع (بإلحاق الصوت /u/)، أو النصب (بإلحاق الصوت /a/)، أو الجر (بإلحاق الصوت /i/)، وبالنسبة للفعل المضارع : الرفع (بإلحاق الصوت /u/)، أو النصب (بإلحاق الصوت /a/)، أو الجزم (بعلامة صفرية/السكون)(٤).

ويجب التأكيد على أن علاقات العمل – في الألسنة الإعرابية، التي يعدُّ اللسان العربي من أبرزها – تظهر من خلال تغيير الشكل التصريفي (الإعراب الصرفي)، فالأشكال التصريفية للكلمة تتغير تبعًا لتغير العامل، وهذا التغير المشترك للعامل والشكل التصريفي يشكل إلى حدٍّ كبير مرتكز الدراسة التركيبية العربية(٥).

---

(١) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ٦٩.

(٢) نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، ص: ٦٦، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٣) مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، ص: ٩٣، تحقيق : محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٤) العلامة الصفرية: خلو الدال من وسم صوتي، وهو يشبه – إلى حدٍ كبير – قول الرضي: "لولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لحسُنَ ادِّعاء كون المضارع المسمَّى مجزومًا: مبنيًّا على السكون؛ لأن عمل ما سُمِّي جازمًا لم يظهر فيه، لا لفظًا، ولا تقديرًا؛ وذلك لأن أصل كل كلمة أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون". انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٤/٥).

(٥) انظر: Owens, J. (1984). Structure, class and dependency: Modern linguistic

وعلى الرغم من دور العلامات الإعرابية المهم في بيان العلاقة بين أجزاء الجملة نحويًا ودلاليًا، كما في جملة: (ضربَ محمدٌ غلامًا) التي نعرِف فيها من الرفع الفاعلية، ومن النصب المفعولية، إلا أنها في بعض الجمل غير كافية لتحديد المعنى، فقد يكون لجملة واحدة عدة أعاريب بسبب اختلاف المعاني، ففي جملة : (أكلَ محمدٌ كثيرًا) قد يُعرَب (كثيرًا) بأنه: مفعول به؛ أي: كثيرًا من الطعام، وقد يُعرَب بأنه: ظرف زمان؛ أي: كثيرًا من الأوقات، وقد يُعرَب بأنه: نائب عن مفعول مطلق؛ أي: أكل أكلًا كثيرًا، مع اتفاق (كثيرًا) بالوسم الإعرابي (الفتحة) في كل الحالات، وهذا يؤكد علاقة الإعراب الوطيدة بالمعنى، وانطلاق الإعراب من الدلالة، التي تُعدُّ أول مستويات التعلق اللغوي.

وقد يكون للرتبة أحيانًا دور مساند في تقرير الإعراب التركيبي، وخاصة في حالة تعذر ظهور العلامة الإعرابية؛ نحو: (ضربَ موسى عيسى) فيعرب (موسى) فاعلاً، و(عيسى) مفعولاً به؛ لأن الفاعل أقدم رتبة من المفعول به.

وقد تتفاعل بعض العناصر اللغوية الصوتية؛ كـ(النبر، والتنغيم) الإعراب لإبراز المعنى، فقد تُعرَب جملة (ما أجمل السماء) بأنها جملة تعجبية، أو استفهامية، أو منفية، وفق اختلاف العلامات الإعرابية في الجملة، مع مساندة النبر والتنغيم، اللذين يتغيران مع تغير قصد المتكلم في التعجب، أو الاستفهام، أو النفي.

ونظرية التعلق اللغوي – كما أشرت سابقًا – تُميِّز بين مستويين من مستويات اللغة؛ هما: المستوى التركيبي، والمستوى الصرفي، وتميز بناءً على ذلك بين الإعراب التركيبي، الذي يَدرُس ائتلاف عناصر الجملة أو تنافرها من خلال مفهوم التكافؤ، وبين الإعراب الصرفي الذي يُدرَس في النظرية ضمن المقولات التصريفية في التعلق الصرفي؛ لأنه تغييرٌ في صيغة الكلمة، ناتج عن دلالة طارئة عليها، وهو الوجه المقابل للبناء، حيث إنه تغير في المعنى، موسوم بلفظ يلحق آخر الكلمة المعربة، والبناء لفظٌ يُبنَى معه آخر الكلمة، ولكن هذا البناء لا يمنعها من أن تحمل دلالة إعرابية تركيبية، تتَّضِح من خلال موقعها التركيبي، وعلاقتها ببقية عناصر الجملة[1].

---

theory and the Arabic grammatical tradition. Lingua, 64(25-64).

(١) انظر: رؤى حديثة في نظرية الإعراب، د. منانة حمزة الصفاقسي، ص: ١٣، مطبعة النصر– منشورات كلية الآداب

والمعرَب – إعرابًا صرفيًا (لفظيًا) – في عرف النحاة هو الذي يختلف آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه، لفظًا، أو تقديرًا[١].

وربما كان تمييز النحاة بين حالات الإعراب: (الرفع والنصب، والجر)، وعلاماته: (الضمة، والفتحة، والكسرة)[٢]، دليلًا على استشعارهم وإدراكهم الفرق بين الإعراب الصرفي (اللفظي)؛ المتمثل بالعلامات الإعرابية المنعكسة في أواخر الكلمات، وبين الإعراب التركيبي (البنيوي)؛ المتمثل في الحالات الإعرابية المرتبطة بالمحل الإعرابي، والوظائف النحوية في الجملة.

والأصل في الإعراب للأسماء؛ لأنها معمولات، و"الرفع عَلَم الفاعلية، والنصب عَلَم المفعولية، والجر عَلَم الإضافة"[٣]، ولا يقع الإعراب في الأسماء إلا بعد إدراجها في سياق الكلام، وهو أن تكون عمدة أو فضلة، فإن كان الاسم عمدة فسيكون في حالة رفع لا محالة، وإن كان فضلة فسيكون في حالة نصب، وتختص الأسماء بحالة الجر، كما أنها لا تجزم؛ لأن الجزم يكون بحروف موضوعة لمعانٍ تجوز في الأفعال، ولا تجوز في الأسماء.

أما الأفعال فهي عوامل، تختص بحالة الجزم، ولا تدخل عليها حروف الجر، ولكنها قد تتعدَّى إلى المفاعيل بواسطتها، كما أنها لا تضاف ولا يُضاف إليها؛ لأنها "لا تعرَّف، ولا تخصَّص"[٤]؛ أي: لا تدخلها مقولة التعيين.

أقسام الكلم والوظائف النحوية:

ميَّز تانيار (L.Tesniere) بين فرعين ينقسِم إليهما علم الإعراب؛ هما: علم الإعراب المقولي (السكوني) (static): الذي يَدرُس أقسام الكلم، في حال الانفراد والانفصال عن جملة التركيب، وهذه الأقسام مكونات قابلة للدخول في التركيب، وإسناد الوظائف إليها.

وعلم الإعراب الوظيفي (الديناميكي) (dynamic): الذي يَدرس ما يُنَاط بأقسام الكلم من وظائف، عندما يؤلَّف بينها في التركيب، ويُضَمُّ بعضها إلى بعض.

والعلوم الإنسانية بالقيروان، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، (٥٢/١).

(٢) لم أذكر السكون على اعتبار أنه الأصل، فالسكون = عدم الحركة، كما أني لم أذكر الجزم؛ لارتباطه بالسكون، إضافةً إلى اختصاصه بالأفعال، والأولوية في الإعراب للأسماء.

(٣) الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، ص: ١١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٥٧/١).

(٤) المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، ص: ٥٢، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

ومع أن علم الإعراب التركيبي (البنيوي) عند تانيار (L.Tesniere) يُعدُّ وظيفيًا (ديناميكيًّا)، إلا أنه لم يُغفِل النظر في أقسام الكلم، لا من جهة نفسها، ولا من جهة علاقتها بالوظائف النحوية[1].

وبناءً على ذلك، فإن أقسام الكلم والوظائف النحوية مفهومان مختلفان ومتناقضان؛ لأن أقسام الكلم: عناصر سكونية جامدة، تنتمي إلى الإعراب المقولي (السكوني)، أما الوظائف فهي عناصر ديناميكية حية، تمنح الجملة الحياة، وتنتمي إلى الإعراب الوظيفي (الديناميكي).

وفيما يلي: يُبيِّن الجدول رقم (٢) التمييز بين أقسام الكلم والوظائف النحوية، ويُبيِّن الجدول رقم (٣) أهم الفروقات العامة بين أقسام الكلم والوظائف النحوية.

ضرَبَ	زيدٌ	عمرًا	الجملة
فعل	اسم	اسم	أقسام الكلم
فعل	فاعل	مفعول	وظائف نحوية

الجدول رقم (٢): أقسام الكلم والوظائف النحوية.

أقسام الكلم	الوظائف النحوية
مكونات منفردة، قابلة للدخول في التركيب.	لا وجود لها إلا في التركيب.
عناصر سكونية جامدة تنتمي إلى الإعراب (السكوني/المقولي).	عناصر ديناميكية حية تنتمي إلى الإعراب (الحركي/الوظيفي).
لا توحِّد العناصر في الجملة.	تؤسس الترابط وتجعل الكلمات الجامدة نظامًا حيًا فيتضح معنى الجملة.
تختلف بحسب الألسنة.	عامة في كل الألسنة.

الجدول رقم (٣): أهم الفروقات بين أقسام الكلم والوظائف النحوية.

وتتفق أقسام الكلم والوظائف النحوية في أن الدلالة أساس كل منهما، والدليل على ذلك أن جملة: (قرأ بيت قطًا) لا تختلف عن الجملة السابقة في الجدول رقم (٢)، وهي: (ضَربَ زيدٌ

(١) انظر: قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة، د. شكري السعدي، ص: ٣٢٣، الدار التونسية للكتاب، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

عمرًا) من حيث أقسام الكلم والوظائف النحوية، ولكن معناها لا يستقيم؛ لأن الكلمات مترابطة بنيويًا وغير مترابطة دلاليًا، وهذا يؤيِّد أن الدلالة أساس أقسام الكلم والوظائف[١].

ولعلَّ هذا ما يفسر احتفاء نظرية التعلق اللغوي متمثلة في نظرية (معنى-نص) بالمعنى، حيث إنها تنطلق من التمثيل الدلالي إلى التمثيل التركيبي بشقَّيه (العميق، فالسطحي)، ثم إلى التمثيل الصرفي بشقَّيه أيضًا (العميق، فالسطحي)، معتمدة على زاوية التأليف، كما مرَّ معنا في وصف النظرية في المبحث الثاني من الفصل الأول.

أما الفكرة المركزية في التمييز بين البنية (التي تمثلها أقسام الكلم)، وبين الوظيفة النحوية، فهي تتمثل في أن: النحو يمكن أن يفهم باعتباره بنية تركيبية متكونة من مواضع مختلفة، حيث تحل عناصر معينة في تلك المواضع، والجملة يمكن أن تحلل باعتبارها تحتوي على ثلاثة مواضع رئيسية؛ هي: العامل، والفاعل، والمفعول، حيث تحل الأفعال في موضع العامل، والأسماء في موضعي الفاعل، والمفعول، وحلول الأبنية (الأسماء، والأفعال) في موضع معين، يحدد وظيفتها (أي علاقاتها بالعناصر الأخرى) في الجملة[٢].

والتراث النحوي العربي يميِّز – تمييزًا صريحًا وضمنيًا على حد سواء – بين الموضع الإعرابي (التركيبي)، والعنصر الذي يشغل ذلك الموضع، من خلال التمييز بين البنية والوظيفة.

والشكل الصريح لهذا التمييز يتَّضح في المستوى الصوتي، فالبنية الصوتية للكلمة توصف من خلال الشكل القياسي، أو الميزان الصرفي (فَعَلَ)، إذ يُقال: إن الصوت يحل في موضع (ف) أو (ع)، أو (ل)، حيث تُشكِّل أحرف هذا الميزان أوعية لاحتواء الأصوات المختلفة، قال المبرد: "هذا باب ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل"[٣].

أما الشكل الضمني فيتمثَّل في اعتماد النحاة مفهوم الاستبدال (أي مجموعة العناصر التي يُستبدَل أحدها مكان الآخر، في موضع معين من التركيب) رغم أنهم لم يحدِّدوا ذلك تحديدًا

---

(١) انظر: نظرية الانتقال المقولي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لسميرة النجار، ص: (١٩-٢٠).

(٢) انظر: Owens, J. (1984). Structure, class and dependency: Modern linguistic theory and the Arabic grammatical tradition. Lingua, 64(25-64).

(٣) المقتضب، للمبرد، (٩٦/١).

صريحًا، باعتباره مفهومًا نظريًا، كما فعلو في الميزان الصرفي (فَعَلَ).

فالنحاة العرب – بالنسبة للتركيب – لم يضعوا مصطلحًا واحدًا للبنية والوظيفة، رغم أنهم قد وضعوا بشكل صريح فكرة (الموضع) في البنية، والفكرة القائلة بأن فئات مختلفة من العناصر يمكن أن يُستبدَل أحدها مكان الآخر في تلك المواضع[١].

ولبيان أن الموضع التركيبي مفهوم مستقل عن العناصر التي تشغل ذلك الموضع، نقول: إن التوليفتين (فعل+ اسم) في الجملة الفعلية، و(اسم + اسم) في الجملة الاسمية، هما التوليفتان اللتان تشكلان النوعين الأساسيين للجملة في اللغة العربية، وذلك بحسب قول الزمخشري: "الكلام: هو المركب من كلمتين؛ أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتَّى إلا في اسمين؛ كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبُك، أو في فعل واسم؛ نحو قولك: ضربَ زيدٌ، وانطلقَ بكرٌ، وتُسمَّى الجملة"[٢].

والجملة الاسمية تتكون من جزأين؛ هما: المبتدأ، والخبر، أما الجملة الفعلية فتتكون من: الفعل، والفاعل، وهذه الأجزاء الأربعة هي الأجزاء الأساسية الإلزامية (أي: الوظائف النحوية) في الجملة، ولكل واحد من هذه الأجزاء (أي: الوظائف) شاغل نموذجي من أقسام الكلم (الأفعال، والأسماء)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جملة فعلية		جملة اسمية		الجمل
خرجَ	زيدٌ	زيدٌ	منطلقٌ	العناصر
فعل	اسم	اسم	اسم	أقسام الكلم
فعل	فاعل	مبتدأ	خبر	الوظائف النحوية

الجدول رقم (٤): أقسام الكلم والوظائف النحوية في الجملة العربية.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أنه من السهل نسبيًا بيان استقلال الموضع عن شاغل الموضع بالنسبة للمبتدأ، والخبر، والفاعل، مع ضرورة الإشارة إلى أن شاغل الوظيفة النحوية في كل من الوظائف الثلاث قد يكون جملة، أو شبه جملة، تنتقل – بواسطة ناقل مقولي – إلى

---

(١) انظر: Owens, J. (1984). Structure, class and dependency: Modern linguistic theory and the Arabic grammatical tradition. Lingua, 64(25-64).

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٢٣.

حكم الاسم المفرد، وذلك من خلال اعتماد التمييز بين البنية السطحية والبنية العميقة، وإقرار نظرية الانتقال المقولي، كما مرَّ معنا في المبحث السابق.

ولا خلاف في أن الفعل قسم من أقسام الكلم، ولكنه من غير الواضح ما إذا كان الفعل ينبغي أن يُنظَر إليه باعتباره موضعًا، لا مجرد قسم من أقسام الكلم، حيث إنه لا يوجد مصطلحان منفصلان للفعل، أي الفعل باعتباره موضعًا، في مقابل الفعل باعتباره قسمًا من أقسام الكلم، فموضع الفعل يُشغَل عمومًا بفعل (ماضٍ، أو مضارع، أو مستقبل).

ولعلَّ المثال الذي يوضِّح أن مصطلح (فعل) اسم لموضع هو: (أسماء الأفعال)، إذ إنها يمكن أن تكون اسمًا مفردًا؛ نحو قولك: رويدًا زيدًا، أو مركبًا من جار ومجرور (شبه جملة)؛ نحو قولك: عليك زيدًا، فالاسم (رويدًا)، وشبه الجملة (عليك)، في المثالين السابقين في موضع الفعل، ويتَّضِح ذلك من كونهما قد عملا في المفعول (زيدًا) حالة النصب.

قال المبرد أسماء الأفعال هي: "أسماء وُضِعت للفعل تدلُّ عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها"[1]، وهذا المثال يُثبِت استقلال (الفعل) (باعتباره وظيفة نحوية)، في مقابل (الفعل) باعتباره قسمًا من أقسام الكلم، فحينما يحل اسم الفعل محل الفعل، فإنه لا يصبح فعلًا صرفيًا، رغم أنه يأخذ خواصًا تركيبية معينة للأفعال، كالقدرة على عمل النصب في الأسماء.

ولعلَّه اتَّضَح مما سبق أن النحاة العرب استعملوا مجموعة من الوظائف كـ(الفعل، والفاعل، والمفعول) لتحديد البنية الإجمالية للجملة، ومجموعة أخرى هي أقسام الكلم (الاسم، والفعل، أو ما يحل محلهما)، لتحديد العناصر التي تشغل تلك المواضع.

المطلب الثاني: الخصائص الإعرابية (التركيبة) لأقسام الكلم:

الخصائص الإعرابية (التركيبية) هي خصائص تتميَّز بها الكلمة، من خلال وجودها في التركيب، وارتباطها مع غيرها من الأبنية، بعلاقات تحدِّدها طبيعة التركيب نفسه، فهي خصائص أو سمات لا تتحقَّق إلا في التراكيب، وتتحدَّد باعتماد منهج يقوم على أساس تحليل

(١) المقتضب، للمبرد، (٣/٢٠٢).

التراكيب، ودراسة العلاقات التركيبية التي تربط بين الأبنية، وتحديد مواقع الأبنية السليمة، واتخاذ النتائج معايير للتمييز بين الكلمات، وتحديد القسم الذي تنتسب إليه كل كلمة.

وهذا المنهج التوزيعي (distribution) اعتمدته مدارس التحليل البنيوي؛ واتخذته مدرسة بلومفيلد (L.Bloomfield) وسيلة لتحديد أقسام الكلم، ويتمثل في "استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام"(١)، وبناءً على ذلك، فإن (محمدًا) و(هذا) اسمان؛ لأنه يمكن أن يقع أحدهما موقع الآخر(٢).

واعتمده مالتشوك (Mel'čuk) أيضًا في نظرية التعلق اللغوي ضمن معايير ضبط العلاقات النحوية، التي أعاد صياغتها صياغة منطقية؛ ليتَّسِع مجال تطبيقها، وهي ثلاثة معايير؛ أولها: معيار التفارق الدلالي، الذي وُجِد ضمنًا في التراث النحوي العربي، من خلال تعريف النحاة للحروف الفروع، التي جُمِعَت ضمن الحروف الأصلية؛ لغياب التفارق الإحالي في الكلمات التي تتحقق فيها.

وثانيها: معيار التكرار، الذي استعمله مالتشوك (Mel'čuk) إيجابًا ؛كما في وظيفة: (العطف)، وسلبًا؛ كما في وظيفة: (الفاعل)، حيث إن هذه الوظيفة غير القابلة للتكرار.

وثالثها: معيار الاستبدال، الذي طبَّقه النحاة في باب خبر الجملة الاسمية، من خلال حصر صور الخبر باللفظ المفرد، أو الجملة (الاسمية، أو الفعلية)، أو شبه الجملة(٣).

واعتمد النحاة أيضًا في التراث النحوي العربي رائز الاستبدال، أو ما يُسمَّى: (المنهج التوزيعي)، في تعيين الخصائص التي يتميز بها كل قسم من أقسام الكلم الثلاثة، ومن ذلك: تحديد النحاة الأبنية التي يمكن أن تُعبِّر عن طرفي علاقة الإسناد؛ بقولهم: "الكلام ما تضمَّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتَّى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم"(٤)، وحكمهم باسمية الأسماء

---

(١) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، لنهاد الموسى، ص: ٢٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – كلية الآداب، الجامعة الأردنيّة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

(٢) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، د. لطيفة النجار، ص: ٤٨.

(٣) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: (٣٥٧-٣٦٠).

(٤) الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، ص: ١١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١/١٧).

الموصولة، وأسماء الإشارة، فالدليل على اسميتها بحسب تعبيرهم: "وقوعها في مواضع الأسماء، وتأديتها ما يؤديه سائر الأسماء"[(١)]، واستدلالهم على اسمية (كم)، وحرفية (ربَّ) بناءً على المواقع التي تقبلها كل واحدة منهما، ولعلَّ الاستدلال على اسمية (كيف) من أقوى الأمثلة التي تدلُّ على وقوف النحاة العرب على منهج التوزيع، وتمثلهم إيَّاه أثناء حصرهم العلامات التي يختص بها كل قسم من أقسام الكلام[(٢)].

كما ناقش النحاة في التراث النحوي العربي خصائص أقسام الكلم من نواحٍ أخرى متعدِّدة، منها: (القوة والضعف)، و(الثقل والخفة)، و(الإعراب والبناء)، فهم يرون أن أقسام الكلم متدرجة من القوة إلى الضعف، أقواها الاسم، وأضعفها الحرف، والفعل بينهما، وفي ذلك يقول ابن جني: "رتبة الاسم في النفس من حصة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل، والفعل قبل الحرف، وإنما يعني القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان"[(٣)].

والاسم أخفُّ من الفعل عند النحاة؛ لدلالته على ذات من الذوات، ويقابل ذلك تركب دلالة الأفعال، إذ إنها تحمل معنى الزمان، والحدث معًا، وتحتاج الاقتران بالفاعل على الأقل للإحالة على معنى، قال سيبويه: "اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء،...ألا تَرى أنَّ الفعل لا بُدَّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلامًا، والاسمُ قد يستغني عن الفعل؛ تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا"[(٤)].

وثقل الفعل الذي ذكره سيبويه في النص السابق ناجم عن كثرة متعلقات الفعل، فالأصل في العمل للفعل؛ ولذلك حظي الفعل باهتمام النحوين العربي، والغربي على حد سواء؛ لأنه القمة التركيبية التي تتعلق بها بقية عناصر الجملة.

ومع ذلك فإن النحو العربي، والنحو الغربي لم يهملا الأسماء؛ التي تمثل (المعمولات)، بل اهتمَّا بها أيضًا من وجهة نظر منطقية، فالأسماء هي التي تتعاورها المعاني، ولا يتم كلام بدونها،

---

(١) المقتضب، للمبرد، (١٧٢/٣).

(٢) انظر: المرجع السابق، (١٤٠/٣)، وأسرار العربية، للأنباري، ص: ١٤-١٦.

(٣) الخصائص، لابن جني، (٣٢/٢)

(٤) الكتاب، لسيبويه، (٢٠/١-٢١).

و"لايجد المتكلم منها بد"[(١)]، وإليها تُسنَد الأفعال والصفات التي يريد المتكلم الإخبار بها عنها[(٢)]، بل إن بعض اللغويين كانوا يُغالُون في الاهتمام بها، كبعض اللغويين الفرنسيين الذين أقاموا على تقدُّم الموضوع في الوجود نظرية تُعلِّل تقدُّم الفاعل على الفعل في الفرنسية؛ سعيًا منهم إلى إثبات كونيَّة هذه اللغة، مفادها أن اللغة الفرنسية تتبع في ذلك ترتيبًا طبيعيًا منطقيًا[(٣)]، مع أن الجملة الاسمية في نظرية التعلق اللغوي محمولة على الجملة الفعلية.

ومن ناحية (الإعراب والبناء) يرى النحاة أن الأصل في الإعراب للأسماء، والبناء فيها فرع، والفعل المضارع مُلحَق بها، وأن البناء في الأفعال أصل، والإعراب فيها فرع واستحسان، ولم تستحق الأفعال الإعراب؛ لأنها عاملة في الأسماء بالإجماع، وهي القمة التركيبية في الجملة، والقمة التركيبية تعمل في عناصر الجملة، ولا تعمل فيها المعمولات؛ لأن التعلق التركيبي غير متناظر، كما مرَّ معنا في شروط التعلق التركيبي.

وعلى الرغم من أنَّ الأصل في الإعراب للأسماء، إلَّا أني سأبدأ بخصائص الفعل الإعرابية (التركيبية)؛ لأن النظرية التي ينطلق منها هذا البحث تولي الفعل الأهمية الكبرى في الجملة، لكونه رأس الهرم التركيبي والعامل الأساسي فيها، مع الإشارة إلى الفرق – حسب سيبويه – بين نوعين من الفعل؛ هما: الأفعال التامة غير أفعال القلوب، وهي أساس للبناء التركيبي الذي جاءت فيه، وينبني عليها المواضع الاسمية في حيز جملتها، ونوع آخر يدخل على الجملة الاسمية؛ وينقسم إلى: أفعال القلوب، والأفعال الناقصة الناسخة (كان وأخواتها)[(٤)].

خصائص الفعل الإعرابية (التركيبية):

لقد ركَّز الدرس النحوي على الفعل في مقاربة العلاقات بين مكونات الجملة، أو التعلق بين عناصرها، أكثر من تركيزه على غيره، وذلك باعتبار الفعل عاملًا أساسيًا في مكونات

---

(١) الكتاب، لسيبويه، (٢٣/١).

(٢) إنما كان ذلك على مستوى المفردات، أما على مستوى التركيب فلا إخبار بلا حدث وزمان، وهما ما يعبر عنه المسند الذي يمثله الفعل بصورته المنطقية، وقد عدّ النحاة الجملة الفعلية أصل الجمل.

(٣) دور الفعل في بنية الجملة، للدكتور: الهذيلي يحيى، ص: ١٢٥، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، دار سحر للنشر، تونس.

(٤) انظر: نظرية الموضع في كتاب سيبويه، لعلي بن معيوف المعيوف، ص: ٢٥٠، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

الجملة، ومحددًا لنوع الجملة، وعدد متعلقات الفعل فيها، من خلال مفهوم التكافؤ، ومقيدًا لنوع المكوّن الواقع مفعولًا به، وباعتباره – أي الفعل – أثقل أقسام الكلم.

وهذا كله يعود إلى كون الفعل يمثل القمة التركيبية في الجملة، وهو الذي تتَّجِه إليه كل علاقات التبعية في الكلام، وقد أكَّد تانيار (L.Tesniere) على ارتباط بقية الوظائف الأولية في الجملة الفعلية[1] بالفعل، واعتبره العقدة المركزية التي تؤلِّف بين مكونات الجملة، كما ضيَّق مفهوم المحمول بحصره في الفعل.

والفعل عنصر لغوي مختلف عن الاسم، والجهة التي يُعرَب منها الفعل مختلفة عن الجهة التي يُعرَب منها الاسم، فالأصل في الاسم أن يكون معمولًا، له مواضع يقع فيها في البناء التركيبي المجرد للجملة، فيؤدِّي وظائفها الاسمية في الكلام، ويأخذ أحكامها.

أما الفعل فقد يؤدِّي دور الوظائف الاسمية نيابة عن الاسم في الجملة، ويحتل محلًا إعرابيًا بواسطة الناقل المقولي، الذي ينقله من الفعلية إلى الاسمية؛ كما في المصدر المؤول الذي يتكون من (أن) والفعل المضارع، وقد يحتل مواقع إعرابية مختلفة ليست وظائف اسمية، وإنما مواقع تكون سببًا في حكم إعرابي صرفي (لفظي) يأخذه الفعل المعرب، عندما يدخل عليه أحد عوامل النصب؛ كـ(أن، ولن)، أو أحد عوامل الجزم؛ كـ(إن، ولم).

ويمكن أن نلخِّص أهم الخصائص الإعرابية (التركيبية) للفعل[2] فيما يلي:

١–الإسناد (تمثيل دور العامل، أو القمة التركيبية في الجملة): فالفعل مسند، ولا يحتل موضع المسند إليه إلا من خلال الانتقال المقولي، ويكون ذلك باتصاله بالحرف الموصول (الناقل المقولي)، كما أنه قسم الكلم النموذجي الذي يشغل وظيفة الفعل[3].

٢–البناء: فالأصل في الأفعال البناء، وخرج الفعل المضارع عن الأصل؛ لمضارعته الأسماء، هذا عند البصريين، أما عند الكوفيين فإن الإعراب أصل في الأفعال مثلما هو أصل في

---

(١) الجملة الفعلية عند تانيار (L.Tesniere): هي كل جملة متضمنة لفعل، وتمثل العقدة الفعلية فيها العقدة المركزية، وذلك يخالف النظرية النحوية العربية التي تعرِّف الجملة الفعلية بأنها: الجملة المبدوءة بفعل تام.

(٢) سيكون التركيز في هذه الخصائص على اللسان العربي، ولا يمنع ذلك من كون بعض هذه الخصائص عامًا في كل الألسنة البشرية؛ كـ(التعدية) التي تعد من خصائص الفعل في عامة الألسنة.

(٣) انظر: مناقشة استقلال (الفعل) (باعتباره وظيفة نحوية)، في مقابل (الفعل) باعتباره قسمًا من أقسام الكلم، في المطلب السابق من هذا المبحث.

الأسماء[1]، مع مراعاة أن المقصود بالإعراب هنا عند البصريين والكوفيين ليس الإعراب بالمحل أو الموضع، الذي نطلق عليه في نظرية التعلق اللغوي (الإعراب التركيبي)، وإنما المقصود: الإعراب الصرفي (اللفظي)، الذي أشرت في مقدمة هذا الفصل إلى: أنه من قبيل التعلق الصرفي في نظرية التعلق اللغوي، وإلى أنه من السمات الخاصة ببعض الألسنة البشرية، وليس جميعها، وبناءً على ذلك، يكون نصب الفعل المضارع بـ(أن، ولن) وماشابههما، وجزمه بـ(إن، ولم)، وما شابههما إعرابًا صرفيًا (لفظيًا).

واعتبار النحاة العرب[2] إعراب الفعل غير أصيل يدعم قولنا السابق: إن إعراب الفعل وجه من وجوه التعلق الصرفي؛ لأن الإعراب التركيبي أصل في جميع الألسنة البشرية، والفعل هو قمة الهرم التركيبي؛ قال الزجاجي: "قال الخليل و سيبويه وجميع البصريين المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال، والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبُنِيت، وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب الإعراب؛ فأُعرِبت، وتلك العلة مضارعة الأسماء"[3].

٣-التعدية: وهي "إحدى خصائص الفعل على صعيد عامة الألسنة البشرية، وترتبط دراستها بدراسة بناء الفعل للمعلوم (أي للفاعل)، وبناء الفعل للمجهول (أي: للمفعول)، وشروطِ تحقق المفعول به، التي قد تختلف من لسان إلى آخر، وضبط علاقة مكونات البنية التركيبية العميقة بأصناف المتعلقات على مستوى البنية السطحية، وأصناف بناء الفعل الأخرى، التي نجدها في بعض الألسنة البشرية؛ مثل: البناء الأرقاتي (Eragative)"[4]، الذي تلعب فيه الأدوار الدلالية؛ كـ(الضحية، والمنفِّذ)، دورًا مهمًا في وسم وظيفة الفاعل، حيث إن بعض الألسنة الأرقاتية تسِمُ الفاعل الذي يؤدِّي دور الضحية؛ نحو: (ماتَ زيدٌ)، بعلامة تختلف عن علامة إعراب الفاعل الذي يؤدِّي دور المنفِّذ ؛ نحو: (قتلَ زيدٌ الخارجيَّ)، وتسِمُ فاعل الفعل اللازم بعلامة المفعول به، الذي يؤدِّي دور الضحية، بخلاف العربية التي لا يختلف وسم الفاعل فيها بناءً على نوع فعله من حيث اللزوم والتعدي، أو الدور الدلالي له، والألسنة

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: (٧٧-٧٨).

(٢) أخذنا بمذهب البصريين؛ لأنه الأقوى، وعليه معظم المتقدمين والمتأخرين من النحاة.

(٣) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ٧٧.

(٤) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٩٩.

الأرقاتية أيضًا تمنع عطف جملة فعلية يؤدِّي الفاعل فيها دور الضحية، على جملة فعلية يؤدي الفاعل فيها دور المنفذ؛ نحو: (انفتحَ البابُ، ودخلَ زيدٌ الدارَ)، بخلاف العربية التي تجيز ذلك.

٤- كونه النموذج الذي يمثّل دور المحمول في تبويب الوحدات اللغوية؛ على أساس المحمول والموضوع، إضافة إلى دوره التركيبي في تمثيل (العامل/القمة التركيبية) في الجملة، "فالمحمول: رابط يمكن أن يشتمل على ثغرة واحدة، أو ثغرتين، أو ثلاث، أو أكثر، وهذه الثغرات هي الموضوعات التي يتطلبها المحمول، فالفعل أداة نظرية في غاية التجريد تعين على التمثيل الرمزي للعلاقات بين عناصر الجملة، ويمثِّل أم الباب في الوحدات التي تؤدِّي دور المحمول، وقد تشمل هذه الوحدات أيضًا الصفات المتصلة بالفعل، والظروف، والحروف"[(١)].

وقد تجاوز النحاة الخصائص العامة التي تميز الفعل عن غيره من أقسام الكلم، إلى بعض الخصائص التي تميِّز بين أصناف الفعل نفسه، ومن هذه الخصائص ما يُصنَّف خصائص صرفية (لفظية)، حسب صيغ مخصوصة؛ كمقولة الزمن (ماضٍ، ومضارع، وأمر) الملازمة للأفعال، وتقسيمها بناءً على أصالة الحروف أو زيادتها إلى: (مجرَّدة، ومزيدة)، وتقسيمها حسب طبيعة الحروف الأصلية إلى: (صحيحة، ومعتلَّة).

ومن هذه الخصائص ما يُعدُّ خصائص إعرابية (تركيبية)؛ كتقسيم الأفعال بناءً على مقولة الشخص (أي: حسب بنائها للشخص)؛ إلى: (مبنية للمعلوم، ومبنية للمجهول)، وتقسيمها بناءً على مفهوم التكافؤ (أي: حسب اللزوم والتعدي)؛ إلى: (لازمة، ومتعدية)[(٢)].

ولم يكتفِ النحاة بذلك التقسيم للفعل، وإنما ذهبوا إلى تقسيم أدقّ، وقسَّموا الفعل المتعدي إلى: ما يتعدَّى إلى مفعول واحد؛ نحو: (كتَبَ)، و(قرَأَ)، وما يتعدَّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ نحو: (أعطَى)، و(منَح)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ

---

(١) المرجع السابق: ص: ٢٨٥، ولا بُدَّ في هذا الصدد من الإشارة إلى أنه: قد يتبادر للذهن أن هذه الخاصية دلالية أكثر من كونها تركيبية، ولكن المعنى الحملي للفعل؛ كـ(البناء للفاعل، والبناء للمفعول، والانعكاس أو المطاوعة، والمشاركة) هو الذي يُسهِم في تحديد البنية التركيبية للجملة.

(٢) اللازم: هو ما اقتصر على فاعله، وأما التعدي: فهو التجاوز، "تقول: تَعَدَّيْتُ المفازَة، أي تجاوزتُها إلى غيرها"، انظر: معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، (٤/٢٥١-٢٥٢)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، والفعل المتعدي: هو الذي يتجاوز فاعله إلى المفعول به، ويصل إلى مفعوله بغير حرف جر كـ(ضربتُ زيدًا).

ٱلۡكَوۡثَرَ ﴿١﴾[1]، وما يتعدَّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ نحو أفعال القلوب: [اليقين؛ كـ(عَلِم، وأَلفَى)، والشك؛ كـ(ظنَّ، وزَعَم)، والتحويل؛ كـ(صَيَّر، وتَرَك)]، كما في قولك: ظنَّ عمرٌ خالدًا أباك، وقولك: خالَ عبدُالله زيدًا أخًا لك، أما القسم الأخير من أقسام الفعل المتعدي فهو ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل؛ نحو: (أرَى) و(أعلَم) و(أنبَأ)، وقد تُحذف مفاعيل هذه الأفعال اختصارًا –كما يرى بعض النحاة – إذا دلَّ عليها دليل؛ نحو: (أأعلمتَ زيدًا بكرًا قائمًا؟) فتقول: (أعلمتُ)، ومثال حذف المفعولين (الثاني، والثالث) لدلالة السياق عليهما أن يُقال: (هل أعلمتَ أحدًا عمرًا قادمًا؟) فتقول: (أعلمتُ زيدًا)[2].

وهذا التقسيم يناظر تقسيم تانيار (L.Tesniere) للأفعال؛ إلى: منعدمة التعلق، وأحادية التعلق، وثنائية التعلق، وثلاثية التعلق، الذي أشرتُ إليه في الفصل الأول في (تكافؤ الفعل)، وأشرتُ إلى أن فيه مزيد من التدقيق لهذا الباب، وشمول لجميع الألسنة البشرية؛ مما يحقق هدف النظريات اللسانية الحديثة بإنشاء نحو كوني يشمل جميع الألسنة، ودلالة الفعل في هذا الباب (أي: المعنى الحملي له) هي التي تحدِّد لزوم الفعل أو تعدِّيه، كما تحدِّد البنية التركيبية للجملة، وعدد المفاعيل التي يستلزمها الفعل.

ومما يجدر بنا ذكره – في نهاية الحديث عن خصائص الفعل الإعرابية – أن بعض الأسماء تعمل عمل أفعالها بشروط أهمها الموقع التركيبي، ومن هذه الأسماء التي تعمل عمل أفعالها: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة.

خصائص الاسم الإعرابية (التركيبية):

تدلُّ الأسماء على الذوات، فهي الوحدات الصرفية التي تتعاورها المعاني – على حد تعبير القدماء – وما المعاني هنا إلا الوظائف النحوية، ولا يُشترَط في البنية المعبِّرة عن بعض الوظائف النحوية سوى أن تكون اسمًا، دون تحديد صرفي آخر، إلا أن بعض الوظائف النحوية تشترط في الاسم شروطًا صرفية أخرى تضيِّق دائرته، وتحصره في صنف محدَّد؛ كالجمود، أو الاشتقاق،

---

(١) الكوثر:١.

(٢) انظر: الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللغة العربية واستعمالاتها في القرآن الكريم: دراسة نحوية تطبيقية، للباحثة: سمية سلمان نصر أبو رخية، ص: ٢١٦، أطروحة ماجستير بإشراف: كرم محمد زرندح، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، فلسطين (قطاع غزة)، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

ومقولة الجنس (التذكير، أو التأنيث)، ومقولة التعيين (التعريف، أو التنكير)، ويرتبط هذا الأمر عادة بدلالة الوظيفة النحوية.

ومن الوظائف التي لا يُشترَط فيها إلا أن تكون اسمًا، دون أن تُقيَّد بقيد صرفي آخر؛ وظيفة الفاعل، ونائبه، والمفعول به، ويتَّضِح ذلك من قول النحاة في تعريف الفاعل: "كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء"(١)، وسيأتي تفصيل الحديث عن الوظائف التي تشترط مقولات تصريفية معينة، في الفصول اللاحقة من هذا البحث.

أما أهم الخصائص الإعرابية (التركيبية) للاسم؛ فهي:

١- الموضع: إن أهم ما يميِّز الاسم عن غيره من أقسام الكلم، وقوعه في مواضع محددة من التركيب؛ هي: (الفاعل، أو المفعول، أو في حيِّزهما) كما في عبارة الزجاجي(٢)، فالاسم يؤدِّي الوظائف الاسمية دون الفعل، والحرف، ولكن الفعل قد يقع في موضع الاسم، إذا اتصل بناقل مقولي (حرف موصول، أو اسم موصول)، وتُعدُّ هذه الصورة أجلى صور الانتقال المقولي في نظرية التعلق اللغوي، والدليل على أن الفعل لا يقع منفردًا (أي دون مشاركة بقية العناصر اللغوية التي في حيز جملته) في موضع الاسم؛ قول سيبويه: "كما أن قولك: عبد الله لقيتُه، يصير (لقيتُه) فيه بمنزلة الاسم، كأنك قلت: عبدُ اللهِ منطلقٌ"(٣)، فقد عوَّض سيبويه عن الاسم بالمركب الإسنادي الفعلي كله، وليس بالفعل وحده(٤).

٢- الإسناد إليه (أن يكون مشاركًا تركيبيًا لفعل عميق بأصل وضعه لا بتغيير طارئ): والإسناد: هو الإخبار عن المسند إليه بكلمة أو أكثر، والمسند يمكن أن يكون فعلًا أو اسمًا، والمسند إليه في التراث النحوي العربي لا يكون إلا اسمًا، لهذا قيل في حد الاسم: هو ما أُخبِر عنه، أو أُخبِر به، والفعل: ما يصح الإخبار به، ولا يصح الإخبار عنه، وإنما كان من خصائص الاسم الإسناد إليه؛ "لأن المسند إليه مخبر عنه في الأصل أو في الحال، ولا يخبر إلا عن لفظ

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، (١/٢٠٠).

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ٤٨.

(٣) الكتاب، لسيبويه، (٢/٨٩)

(٤) انظر: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، لعز الدين المجدوب، ص: ٢٣١، ونظرية الموضع في كتاب سيبويه، لعلي المعيوف، ص: ٢٤٣.

دالٌ على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدلُّ على الذات إلا ضمنًا"[1].

والإسناد – كما يقول ابن يعيش – وصف دالٌ للمسند إليه، والمسند إليه لا يكون إلا اسمًا؛ لأن الاسم يُخبَر عنه كما يُخبَر به، أما الفعل فلا يكون إلا خبرًا، وإذا أسندنا الخبر إلى مثله لم تحصل الفائدة من الخطاب؛ فالفائدة لا تحصل إلا "بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف؛ نحو: (قامَ زيدٌ)، و(قعدَ بكرٌ)، والفعل نكرة؛ لأنه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه جزء من المستفاد، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة من الخطاب؛ لأنّ حدَّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطبُ، كما تعرفه أنت، ثمّ تأتي بالخبر الذي لا يعلمه، ليستفيدَه"[2]، ولهذا كان المسند إليه معرفة، ويكون الخبر غير معلوم ليستفاد به في الإسناد.

٣–الإضافة: وهي أن يكون الاسم مضافًا، ويقع غرضها في: التعريف؛ نحو: (غلامُ زيدٍ)، والتخصيص؛ نحو: (غلامُ رجلٍ)، ولا معنى لتعريف أو تخصيص الأفعال، أو الحروف، وبعض النحاة يعتبر أن هذه الخاصية تتعلق بالاسم، سواءً جاء مضافًا أو مضافًا إليه، ومنهم من يحصرها في المضاف فقط.

٤–دخول حرف الجر: وهو من السمات المميزة للأسماء؛ نحو: (مررت بزيدٍ، وبأخيك)، ولا تدخل حروف الجر على الأفعال؛ فلا يجوز أن يقال: (*مررت بيقوم)، أو: (*ذهبت إلى قام)، ولا تدخل – أيضًا – على الحروف؛ لأن دخول الحرف على الحرف ممتنع بالإجماع.

٥–امتناع دخول (قد)، و(سوف) على الاسم؛ فلا تقول: (*قد الرجل)، و(*سوف الغلام)، إلا أن هذا ليس خاصًا بالاسم فقط، إذ إنهما يمتنعان من الدخول على الحروف، وعلى أفعال الأمر التي تخلو من اللام أيضًا؛ نحو: اضرب، واقتل، فلا تقول: (*قد اقتل)، ولا(*سوف اضرب).

ويُعدُّ التمييز بين اسم الجنس واسم العلم من أهم الخصائص الإعرابية (التركيبية) التي تميز بين أصناف الاسم في الألسنة البشرية، حيث إنه لا يدخل حرف التعريف على الاسم العلم؛ في الألسنة العربية، والفرنسية، والانجليزية، خلافًا لاسم الجنس.

---

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، (١٤٨/١)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش، (٨٦/١).

ويكتسب اسم العلم خصائص أخرى مغايرة لما هو مألوف في بعض الألسنة، "ففي لسان الألوتور (Aloutor)[1] إذا كان الاسم العلم الدال على اسم إنسان يشغل وظيفة الفاعل لفعل متعدٍّ، كانت علامته الإعرابية حالة إعراب مكاني، أما في غير ذلك فتكون حالته الإعرابية هي الظرفية الأدائية، وفي لسان التاقالوق (Tagalong) يتم وسم إعراب الاسم العلم بعلامات إعراب خاصة، تخالف بقية الأسماء، وفي لسان الكاتلان (Catalan)[2]: خلافًا للألسنة العربية، والفرنسية، والإنجليزية، يقتضي الاسم العلم أن يدخل عليه حرف تعريف، ما عدا الأسماء الأعلام التاريخية"[3].

ومن الخصائص الإعرابية (التركيبية) التي تميز بين أصناف الاسم، مقابلة النحاة في التراث النحوي العربي بين نوعين من الأسماء؛ هما: المعرب، والمبني؛ أما المعرب فهو ما كان فيه إعراب صرفي، وقد مرّ معنا سابقًا، وأما المبني فينقسم إلى: مضمر ومبهم، فأما المضمر فهو ما اشتمل على الضمائر بقسميها (المتصلة، والمنفصلة)، وبناؤها مُتَأتٍّ من شبهها بالحروف، وشبهها بالحروف يعود إلى قلة حروفها من جهة، وإلى كون معانيها في غيرها من جهة ثانية، ومن خلال المضمرات تتحقق مقولة الشخص في الأسماء.

وأما المبهم فإنه ينقسم إلى: اسم الإشارة، والاسم الموصول، واسم الإشارة: لفظ يُشار به من نحو (هذا) و(هذه)، وهو مبهم؛ لأنه يمكن الإشارة إلى كل ما يحضرنا، أما الاسم الموصول: فهو ما كان موصولًا بغيره من دون أن يستقل بنفسه، فيكون مع صِلَتِه مركبًا؛ حكمه حكم الأسماء التامة، ويقوم بوظيفتها؛ نحو: (جاء الذي عندك)، و(ضربت الذي قام أبوه).

ومع أن الأصل في الإعراب للأسماء – كما ذكرنا سابقًا – إلا أنها قد تشابه الأفعال[4]، ويمكن التمييز بين ثلاثة أوجه من هذه المشابهة – بحسب الرضي الاستراباذي[5] – هي :

---

(١) ينتمي إلى عائلة الألسنة الباليوسيبيرية، ويُستعمَل في بعض القرى في جهة الكمشاطا في شرق روسيا، وهو مهدَّد بالانقراض؛ لأن عدد الناطقين به لا يتجاوز ٢٥ألف نسمة، انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص:٥٤٢.

(٢) اللسان الرسمي لمقاطعة كاتلانيا في أسبانيا، وهو ينتمي إلى عائلة الألسنة الرومنية، ويبلغ عدد الناطقين بها عشرة ملايين نسمة تقريبًا، انظر: المرجع السابق: ص: ٥٤٨.

(٣) انظر: المرجع السابق: ص: ٤٠٠

(٤) هذه المشابهة تدخل في باب الانتقال المقولي في نظرية التعلق اللغوي.

(٥) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١/٩٠-٩١)، وصرف – تركيب اللغة العربية، لعبد الرزاق تورابي،

الأول: أن يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء – وهو أقوى أنواع المشابهة – كأسماء الأفعال فيُبنَى الاسم، نظرًا إلى أصل الفعل الذي هو البناء، ويُعطَى عمله؛ وذلك نحو: (صَهْ، وشتَّانَ): فالأول معناه معنى الفعل: (اسكت)، والآخر بمعنى الفعل: (افترق).

والثاني: أن يوافق الاسم الفعل من حيث تركيب الحروف الأصلية، ويشابهه في شيء من المعنى – وهو أقل مشابهة من الأول – كاسم الفاعل، والمفعول، والمصدر، والصفة المشبهة، "فيعطى عمل الأفعال التي فيه معناها، ولا يُبنَى؛ لضعف أمر الفعل في البناء بتطفل بعضه، وهو المضارع، على الاسم"[1].

والثالث: ألا يشابهه لفظًا ولا يتضمَّن معناه، ولكن يشابهه بوجه بعيد؛ ككونه فرعًا لأصل – وهو أضعف أوجه المشابهة – كالاسم غير المنصرف، "فلا يُبنَى بهذه المشابهة؛ لضعفها مع ضعف الفعل في البناء، ولا يُعطَى بها عمل الفعل؛ لأن ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول، وهو خلو منه، بل ينزع بهذه المشابهة علامة الإعراب، فيكون اسمًا معربًا بلا علامة إعراب، ثم يتبعه الكسر – على قول– أو ينزع التنوين والكسر معًا"[2].

والخصائص الإعرابية (التركيبية) التي تميِّز بين أصناف الاسم متعددة؛ منها ما يقوم على المعنى، وما يقوم على إضافة بعض الحروف، ومنها ما يقوم على دخول مقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، أو مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، وغير ذلك مما لا يتَّسِع المجال إلى ذكره.

ص: (٢٤١-٢٤٢).

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١/٩٠).

(٢) المرجع السابق، (١/٩١)، وهذه المشابهة لا تدخل في الانتقال المقولي؛ لأنه ليس لها دورٌ في التركيب.

حوصلة المبحث الثاني

انتهى هذا المبحث إلى أن كلا المعنيين – اللذين أشرت إليهما في التمهيد والفصل الأول – الدالَّين على الإعراب في التراث النحوي العربي؛ وهما: الإعراب الصرفي (اللفظي)، والإعراب التركيبي (البنيوي) لا يتمَّان إلا في الجملة، فلا إعراب إلا بتركيب، ولا تركيب إلا بتعلق، وبيَّن أن النحاة استشعروا الفرق بين هذين المعنيين للإعراب في الجملة، من خلال تمييزهم بين حالات الإعراب، وعلاماته.

ثمَّ ميَّز هذا المبحث بين المعنيين السابقين للإعراب، وبيَّن أن مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) في الألسنة الإعرابية، هي نتيجة التعلق التركيبي الذي يُعدُّ كليًا في كل الألسنة البشرية – الإعرابية وغير الإعرابية على حدٍ سواء – ولا يخلو منه لسان.

ووضَّح دور العلامات (الواسمات) الإعرابية، وبعض العناصر اللغوية الأخرى في بيان العلاقة بين أجزاء الجملة نحويًا، ودلاليًا، واستشهد على أولوية المحل الإعرابي على الإعراب الموسوم بالعلامات الإعرابية، بشواهد من أقوال النحاة.

ثم انتهى – انطلاقًا من رؤية تانيار (L.Tesniere) التي تميِّز بين نوعين من الإعراب؛ هما: الإعراب السكوني، والإعراب الديناميكي – إلى التمييز بين مفهومين مختلفين ومتناقضين؛ هما: أقسام الكلم، والوظائف النحوية، ووضَّح أن النحو يمكن أن يُفهَم باعتباره بنية تركيبية متكونة من مواضع مختلفة، حيث تحل عناصر معينة (أي أقسام الكلم) في تلك المواضع (أي الوظائف النحوية)، وبيَّن أن التراث النحوي ميَّز بين هذه المواضع، وبين أقسام الكلم، صراحة في المستوى الصوتي من خلال الميزان الصرفي (فَعَلَ)، وضمنًا في التركيب، من خلال استبدال الوحدة اللغوية بوحدة أخرى لتعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام.

وأثبت استقلال (الفعل) (باعتباره وظيفة نحوية)، في مقابل (الفعل) باعتباره قسمًا من أقسام الكلم، من خلال اسم الفعل الذي يحل محل الفعل، دون أن يصبح فعلًا صرفيًا، رغم أنه يأخذ خواصًا تركيبية معينة للأفعال؛ كالقدرة على عمل النصب في الأسماء.

ثم بيَّن اهتمام النحاة بالدلالة، ووضح أنها أساس أقسام الكلم والوظائف النحوية، وهذا ما يفسر احتفاء نظرية التعلق اللغوي متمثلة في نظرية (معنى–نص) بها، حيث إنها تنطلق من التمثيل الدلالي إلى التمثيل التركيبي بشقيه (العميق، فالسطحي)، ثم إلى التمثيل الصرفي بشقيه

أيضًا (العميق، فالسطحي)، معتمدة على زاوية التأليف.

وبيَّن هذا المبحث في المطلب الثاني دور الخصائص الإعرابية (التركيبية)، في ضبط وتدقيق أقسام الكلم، وذلك من خلال المنهج التوزيعي، الذي اعتمده مالتشوك (Mel'čuk) في نظرية التعلق اللغوي، ضمن معايير ضبط العلاقات النحوية، التي أعاد صياغتها صياغة منطقية؛ ليتسع مجال تطبيقها، وحصرها في ثلاثة معايير، هي: معيار التفارق الدلالي، ومعيار التكرار (إيجابًا، وسلبًا) ومعيار الاستبدال القائم على المنهج التوزيعي الذي اعتمده النحاة العرب أيضًا في تعيين العلاقات التي يتميز بها كل قسم عن غيره من أقسام الكلم.

ثم انتهى إلى حصر أهم الخصائص الإعرابية (التركيبية) التي تميز الفعل عن غيره من أقسام الكلم الأخرى؛ وأهمها: كونه القمة التركيبية في الجملة، والبناء؛ لأنه العامل في بقية عناصر الجملة، والتعدية التي تعد من خصائص الفعل على صعيد عامة الألسنة البشرية، وكونه النموذج الذي يمثّل دور المحمول في تبويب الوحدات اللغوية؛ على أساس المحمول والموضوع في الجملة، كما علَّل بدايته بخصائص الفعل؛ بتوجه النظرية التي ينطلق منها البحث، وكون الجملة الفعلية هي الأصل، والفعل هو العامل التركيبي، والمحمول الدلالي في الوقت نفسه.

ثم وضّح أهم الخصائص التي تميز بين أصناف الفعل في التراث النحوي العربي، وقارنها بخصائصه في نظرية التعلق من خلال مفهوم التكافؤ، وبيَّن أن المعنى الحملي للفعل هو الذي يحدِّد لزومه أو تعدِّيه، كما يحدِّد البنية التركيبية للجملة، وعدد المفاعيل التي يستلزمها الفعل.

ثم انتهى إلى أهم خصائص الاسم الإعرابية (التركيبية)؛ وهي: الموضع: فالاسم يتميز عن الفعل، والحرف بكونه معمولًا (أي فاعلًا، أو مفعولًا، أو في حيِّزهما)، كما يتميز بالإسناد إليه (أي كونه مشاركًا تركيبيًا لفعل عميق بأصل وضعه لا بتغيير طارئ)، كما يتميز بالإضافة، ودخول حرف الجر، وامتناع دخول (قد)، و(سوف) عليه.

واختُتِم ببعض الخصائص المميزة لأصناف الاسم، والتمثيل لهذه الخصائص في عددٍ من الألسنة، ثم بيان أوجه مشابهة الاسم للفعل، والتمثيل لكل وجهٍ منها، وبيان أن بعض أوجه المشابهة تدخل في إطار الانتقال المقولي، الذي تعتمده نظرية التعلق اللغوي.

المبحث الثالث

الفرق بين العمل النحوي والمطابقة الصرفية

تبيَّن لنا – في المبحثين السابقين من هذا الفصل – الفرق بين إعراب الفعل، وإعراب الاسم، ودور كلٍّ من الخصائص الصرفية، والخصائص الإعرابية (التركيبية) في تحديد أقسام الكلم، وبقي علينا في هذا الفصل أن نميِّز بين الارتباطات أو العلاقات التي تربط بعض هذه الأقسام ببعضها الآخر داخل الجملة.

ونظرية التعلق اللغوي – بحسب مالتشوك (Mel'čuk) – تميِّز بين ثلاثة أنواع من هذه العلاقات التي تربط بين عناصر الجملة، وتُسمِّيها – كما مرَّ معنا في المبحث الثاني من الفصل الأول – أصناف التعلق اللغوي؛ وهي: (التعلق الدلالي، والتعلق التركيبي، والتعلق الصرفي).

والتعلق اللغوي بأصنافه الثلاثة لا يَدرُس الكلمة منفردة، فهو لا يحدث إلا في الجملة، التي تُعدُّ دراستها مُنطلَق نظرية التعلق اللغوي، ولكني سأستثني التعلق الدلالي – ما لم تدعُ الحاجة إليه – وسأركِّز على الصنفين الآخرين من أصناف التعلق؛ لتداخلهما في مواضع كثيرة من التراث النحوي العربي.

وسأحاول في هذا المبحث أن أُبيِّن الفرق بين العمل النحوي (الذي يُدرَس في مجال التعلق التركيبي، وينتمي إليه)، والمطابقة الصرفية (التي تُعدُّ الخيط الناظم لباب التعلق الصرفي)، انطلاقًا من نظرية التعلق اللغوي، وتطبيقًا على التراث النحوي العربي الذي اهتمَّ بالجملة، من خلال تعمق النحاة العرب في محاولة معرفة تراكيب الجمل، ووضع الحدود اللازمة لها في الجملة، داحضين بذلك الوصف الخاطئ الذي أطلقه بعض الدارسين على النحو العربي بأنه: نحو مفردات، كانت دراسة النحاة له "منطلقة من المفردات وراجعة إليها"(١).

ونظرية العمل النحوي التي أقرَّها النحاة العرب توافق ما أُطلِق عليه التعلق التركيبي في نظرية التعلق اللغوي، من خلال أنه لا بُدَّ في كل جملة من عامل ومعمول في الألسنة غير الإعرابية، وأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وأن الأصل في العمل للأفعال؛ التي تُعدُّ رأس الهرم التركيبي، أو القمة التركيبية في الجملة، مما يوضِّح لنا اتفاق نظرية العامل في النحو العربي، مع

---

(١) انظر: الشرط في القرآن: على نهج اللسانيات الوصفية، لعبد السلام المسدي، ومحمد الهادي الطرابلسي، ص: ١٤٢، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس، ١٩٨٥م.

التعلق التركيبي في نظرية التعلق اللغوي في أوجه عديدة.

أما المطابقة الصرفية بين عناصر الجملة فهي مما يختصُّ به التعلق الصرفي في النظرية، وقد تناولها التراث النحوي العربي بشيءٍ من الدراسة والتفصيل، وسأتناولها وفق إطار نظرية التعلق اللغوي في الفصول القادمة من هذا البحث.

والعمل النحوي والمطابقة الصرفية من الظواهر اللغوية التي تتكامل دون أن تتساوى، فهما مقولتان متجاذبتان، وقد تكون المطابقة دالَّة على الحالة الإعرابية، وتبرز على أنها قرينة إعرابية، وهذا ما جعل بعض اللسانيين؛ مثل: لويس هيلمسليف (Louis Hjelmslev) يدمج بين مفهوم المطابقة والعمل الإعرابي، بحجة أن الحدود الفاصلة بينهما غير ثابتة، ولا تؤدِّي أي دور من وجهة النظر البنيوية، ويرجِّح رفيق بن حمودة أن هذا الرأي – رأي هيلمسليف في المطابقة والعمل – نابع عن عدم اكتمال نظرية العامل في النحو الغربي، ويميل إلى أن العلاقة بين المطابقة والعمل علاقة احتواء، فالعمل يحتوي المطابقة؛ لأنه أوسع منها[(١)].

ومما يميِّز نظرية التعلق اللغوي أن فيها تمييزًا واضحًا بين العمل النحوي والمطابقة الصرفية، يتمثَّل في تفريع كل منهما عن صنف مستقل من أصناف التعلق اللغوي.

ويتضمَّن هذا المبحث التمييز بين العمل النحوي والمطابقة الصرفية، من خلال تعريف كلٍّ منهما، وبيان ما بينهما من فروقات تميِّز كلًّا منهما عن الآخر.

المطلب الأول: الارتباطات النحوية والصرفية في الجملة:

إن الكلام في نظر النحاة العرب كلام مؤتلف ترتبط أجزاؤه برباط المعنى[(٢)]، وعلى أساس المعنى قامت نظرية العمل النحوي، و"الأفعال هي الأصل في العمل في هذه النظرية، والمعنى اللغوي للأفعال هو الأساس الذي يميِّز بينها في الدلالة والعمل، وعلى أساسه كانت الأفعال تامَّة، وناقصة، ومتعدِّية، ولازمة، وعلى أساسه أيضا تعدَّدت مفاعيلها"[(٣)].

---

(١) انظر: رؤى حديثة في نظرية الإعراب، د. منانة حمزة الصفاقسي، ص: ٣٠١-٣٠٢.

(٢) انظر: (باب في تجاذب المعاني والإعراب)، الخصائص، لابن جني، (٢٥٨/٣)، وهذه النظرة توافق نظرة مالتشوك (Mel'čuk) في نظرية (معنى–نص) التي تنطلق في الوصف اللغوي من التمثيل الدلالي إلى المستوى التركيبي.

(٣) المعنى اللغوي وأثره في العمل النحوي، أ.م.د. هادي أحمد فرحان الشجيري، ص: ٢٤٣، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغة وآدابها، العدد الثامن عشر، ربيع الآخر ١٤٣٨هـ–يناير ٢٠١٧م.

العمل النحوي ونظرية العامل:

إن مفهوم العامل النحوي لا يتَّضِح إلا من خلال الرجوع إلى منظومة العمل الإعرابي، في التراث النحوي العربي منذ كتاب سيبويه، "وتتقوَّم هذه المنظومة بعلاقة تربط بين العامل والمعمول، اصطُلِح عليها بالعمل الإعرابي، والعامل – في التصور البسيط الشائع للعمل الإعرابي – هو العنصر المؤثر، والمعمول هو العنصر الواقع عليه الأثر"(١).

والعامل هو أصل النحو، ومركز النظرية النحوية العربية، فالنحو تتبُّع للعوامل في الجملة، وبيان لتأثيرها في المعمولات، وقد ذُكِر العامل في مرحلة مبكرة من التأليف النحوي، عند سيبويه؛ إذ يقول في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ؛ على النصب، والجرَّ، والرفع، والجزم، والفتح، والضمِّ، والكسر، والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهنَّ في اللفظ أربعةُ أضرب، فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمُّ، والجزم والوقف، وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأُفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلٍّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"(٢).

وفي هذا النص إشارة إلى التمييز بين الموضع وحركة الإعراب، فالموضع مجرى، والحركة مجرى آخر، ولكن الموضع يتطلَّب حركة إعراب معينة في الألسنة الإعرابية؛ مثل: العربية، ولا يتطلَّبها في الإنجليزية(٣)، وقد جمع سيبويه في هذا النص كل موضع مع حركة الإعراب التي يتطلَّبها في ضرب واحد؛ بقوله: "وهذه المجاري الثمانيةُ يجمعهنَّ في اللفظ أربعةُ أضرب"(٤).

ومن يتتبع نظرية العامل يجد أنها قد احتلت موضعًا مهمًا عند النحاة في التأليف النحوي، فقد اهتمَّ بها النحاة وكثر الحديث عنها والقول فيها، فمن النحاة من أثبتها ومنهم من أنكرها، ممن يرون أن العامل هو المتكلم، ولكنهم لم يأتوا بأصلٍ ينقض أصل نظرية العامل.

---

(١) المرجع السابق، ص: ٥٠.

(٢) الكتاب، لسيبويه، (١٣/١).

(٣) هذا التمييز يضاهي التمييز بين موضع الكلمة، والوسم الذي يدل عليه في نظرية التعلق اللغوي، وهو داعم لجعل الموضع مما يتبع للتعلق التركيبي، في حين أن الوسم الدال على الموضع من قبيل التعلق الصرفي.

(٤) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

أما النظريات اللسانيات الحديثة فهي تثبت نظرية العامل، التي اهتمَّت بها النظرية النحوية العربية، ولم تكتفِ النظريات اللسانية الحديثة بإثباتها فقط، فقد احتفت بها وعمَّمَتها، وعدَّتها نظرية صالحة لجميع الألسنة البشرية.

وقد دقَّقت نظرية التعلق اللغوي هذا التصور الشائع من خلال تعريف التعلق التركيبي – في عامة الألسنة البشرية – بأنه: علاقة هرمية بين لفظتين؛ إحداهما عامل، والثانية معمول، على نحو يحدِّد فيه العامل توزيع المعمول، أي مواضع جوازه، ومنعه، وصور تقديمه، وتأخيره.

أما الوسم الذي يلحق المعمول فهو علامة إعراب (واسم إعرابي) يجلِّيها التعلق الصرفي، وليس التعلق التركيبي، فالفعل المضارع عندما يرفع الفاعل؛ يُعدُّ ذلك من التعلق التركيبي، أما اختيار الوسم الدال على رفع الفاعل، فهو من شأن التعلق الصرفي، كما أن نصب الفعل المضارع، وجزمه، يُعدُّ وجهًا من وجوه التعلق الصرفي.

وللتعلق التركيبي عدد من الخصائص اللغوية والمنطقية – ذكرتها في الفصل الأول – منها: أنه غير متناظر؛ ومعنى ذلك أن الفعل يعمل في الفاعل، ولكن الفاعل لا يعمل فيه، ومنها: أنه غير انعكاسي؛ فلا يعمل العامل في نفسه، ومنها: أنه غير متعدٍّ؛ فإذا عمل في مركبٍ إضافي عمل في الجزء الأول منه فقط؛ كما يظهر في: الفعل (قام) في قولنا: (قامَ عبدُ الله)، الذي يعمل في الجزء الأول من المركب الإضافي (عبدُ)، ولا يتعدَّى إلى الجزء الثاني (الله)، والتعلق التركيبي يقتضي أحادية العامل، ويُوسَم بعلامة، أو حرف، أو رتبة، وهو مما تشترك به كافة الألسنة البشرية، فهو حاضر في جميع الألسنة، وشامل لجميع عناصر الجملة، بحيث لا توجد لفظة في الجملة دون حكم نحوي(١).

الارتباطات الصرفية بين عناصر الجملة:

إن الارتباطات الصرفية بين الكلمات والارتباطات النحوية بين أجزاء الجملة نوعان مختلفان من الارتباطات، فالخصائص الصرفية مرتبطة فيما بينها بمركبات أقسام الكلام، ولا علاقة لها بالوظائف النحوية؛ كـ(الفعل)، و(الفاعل)، وبناءً على ذلك فإن الكلام على وجوب مطابقة الفعل للفاعل من باب التعلق الصرفي، ودراسته في التعلق التركيبي غير صحيح من حيث المبدأ، في حين أن عمل الفعل في الفاعل من باب التعلق التركيبي، ودراسته في التعلق

(١) انظر: خصائص التعلق التركيبي في المبحث الثاني من الفصل الأول.

الصرفي غير صحيح من حيث المبدأ.

وأبرز العلاقات الصرفية القائمة بين وحدات البنية الصرفية للجملة هي المطابقة، التي تُدرَس في باب التعلق الصرفي، وتُعرَّف بأنها: مماثلة الكلمة التابعة للكلمة المسيطرة عليها من ناحية صرفية، وهي ظاهرة تتجلى فيها علاقة الترابط النحوي بين العناصر اللغوية في الجملة، من حيث تشارك جميع العناصر، أو بعضها في خصائص معيَّنة، وتتمثل هذه العناصر في خمس مقولات نحوية (Grammatical Categories)[(١)]؛ هي: مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، بالنسبة للأسماء، ومقولة الإعراب (الصرفي/اللفظي)، ومقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة)، بالنسبة للأفعال والأسماء معًا[(٢)].

ونظرية التعلق اللغوي تعرِّف التعلق الصرفي بأنَّ: "اللفظة (ل٢) تُعدُّ متعلقة باللفظة (ل١) صرفيًا إذا – وفقط إذا – تحكَّمت (ل١) في انتقاء علامة تصريفية واحدة على الأقل في (ل٢)"[(٣)]، ففي المثال: (الولدُ ذكيٌ)، تتحكَّم كلمة (الولدُ) في كلمة (ذكيٌ) صرفيًا؛ لأنها تفرض عليها سمات التذكير، والإفراد، والرفع، مع أنها لا تتحكَّم في التعريف والتنكير.

وتتلخَّص خصائص التعلق الصرفي في عامة الألسنة البشرية بأنه: متناظر؛ أي تبادلي في بعض الألسنة، وهو غير انعكاسي؛ إذ إنه لا يمكن للفظة أن تحدد تصريفها الخاص بها، كما أنه محايد من حيث التعدي وعدم التعدي، ولا يقتضي وحدة العامل المتحكم؛ خلافًا للتعلق التركيبي؛ فقد تراقب وحدتان معجميتان مختلفتان العلامات الصرفية للفظة واحدة؛ مثل المطابقة بين اسم الإشارة للغائب البعيد، والمخاطب المؤنث؛ في قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾[(٤)] وليس التعلق الصرفي كليًا في عامة الألسنة البشرية[(١)].

---

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، ص: ٢١١-٢١٢، وتمَّام يُسمِّي مقولة الإعراب: العلامة الإعرابية، وتُسمَّى مقولة الجنس – عند غيره – فصيلة النوع.

(٢) سيتم التعريف بهذه المقولات في المطلب الثاني من هذا المبحث؛ ليكون الحديث متَّصلًا عن الارتباطات الصرفية، وأنواع المطابقة الصرفية في هذا المطلب، ولما للمقولات التصريفية من علاقة وطيدة بالوظائف النحوية في الجملة؛ مما يلائم تأخيرها تمهيدًا للفصول اللاحقة.

(٣) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص: ٣٤٨.

(٤) يوسف:٣٢.

وعليه، فإن الوحدة الصرفية (الرجلُ) في جملة: (جاءَ الرجلُ ماشيًا) هي الوحدة المتحكمة في عدم إلحاق علامة التأنيث بالفعل (جاءَ)، وإفراده، كما أنها المتحكمة أيضًا في إفراد الحال: (ماشيًا)، وتذكيره، فهما (أي الفعل، والحال) متعلقان بها، وهي الوحدة المسيطرة صرفيًا، ولكنها (أي: الرجلُ) الوحدة التابعة نحويًا للفعل (جاءَ)؛ الذي فرض عليها الرفع علامة الفاعلية؛ لأنه العامل، وقمة الهرم التركيبي في الجملة، و(الرجلُ) معموله المتعلق به.

واتجاه التعلق النحوي والتعلق الصرفي في الجملة السابقة متباين؛ أي في اتجاهين مختلفين، حيث إنَّ اتجاه التعلق النحوي يبدأ من الفعل وينطلق باتجاه واحد إلى بقية المتعلقات في الجملة، أما التعلق الصرفي فهو يبدأ من وسط الجملة، وينطلق إلى اليمين جهة الفعل، وإلى اليسار جهة الرديف (adverb) الذي مثَّله الحال في هذه الجملة.

وفي الجملة الفعلية (قرَأَ محمدٌ الدرسَ): يتحكَّم الفعل: (قرَأَ) في مقولة الإعراب الصرفي للفاعل (محمدٌ)، ولكن الفاعل (محمدٌ) يتحكَّم في خلو الفعل (قرَأَ) من علامة التأنيث، أما الوحدة المعجمية الثالثة في الجملة: (المفعول به: الدرسَ)؛ فهي مما يتطلَّبه التركيب، ولكنها محايدة في التعلق الصرفي، ليس لإحدى الوحدات الأخرى في الجملة تأثير صرفي عليها.

والمطابقة الصرفية هي التي تمنح الجملة المعنى والاستقامة؛ فنحن نستطيع أن نقول: (يقومُ الرجلان)، وتكون الجملة مستقيمة، ولكن قولنا: (*تقوم الرجلان)، يُعدُّ جملة لاحنة؛ لخلوِّها من إحدى علاقات المطابقة الصرفية بين عنصريها، ولكنها في المثال الأول تعطي مثالًا واضحًا لصواب علاقة المطابقة بين المركبين، ومن هذا المنطلق ندرك أن هذه القرينة هي قرينة لفظية.

والمطابقة الصرفية وسيلة مهمة من وسائل الربط في اللغات عامة، وهي ظاهرة بارزة في اللغة العربية؛ إذ تكاد تدخل في جميع أبواب النحو العربي، ولعلَّ باب المسند والمسند إليه، وباب النعت والمنعوت، من أكثر الأبواب النحوية اشتهارًا بها.

أنواع المطابقة الصرفية في الجملة:

تتميَّز المطابقة الصرفية في اللغة العربية بمجموعة من القواعد التي يمكن أن نصِفها من خلالها بأنها غير جامدة، بل لها القدرة على التناسب مع السياقات المختلفة، "وللمطابقة

---

(١) لمزيدٍ من تدقيق خصائص التعلق الصرفي، والتفصيل فيها؛ انظر: نظرية التعلق في الوصف اللغوي، ص: (٢٣-٢٨)، ومفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص: (٣٤٩-٣٥٠)

وعدمها أسباب ومسوغات، بعضها تقرُّه قواعد العربية إقرارًا قياسيًا، وبعضها يستند إلى الشواهد اللغوية سماعيًا، وبعضها يتَّصِف بالمرونة، أي يسمح بالمطابقة وعدمها، وبعضها يُعدُّ من الاستثناءات، ولا يجري عليه القياس النحوي"[1]، ويمكن أن نقسِّم المطابقة إلى أنواع بحسب عدد من المعايير المختلفة، وأبرز هذه المعايير:

المعيار الأول: الكلية والجزئية: تنقسم المطابقة بناءً على هذا المعيار إلى نوعين؛ هما:

١-المطابقة الكلية: وتعني أن المطابقة بين أجزاء الجملة كلية، أو متعددة بتعبيرٍ أدق؛ لما قد يشوب لفظ كلية من عدم الدقة، فإن التطابق يحصل في عدد من العناصر، لا كلها؛ ومثال ذلك قولنا: (يذكرُ المسلمون الصالحون ربَّهم)، و(وجدتُ في المدرسةِ القريبةِ طالباتٍ صغيراتٍ)، فالفعل (يذكرُ) يطابق الفاعل (المسلمون) في الجنس، من قبيل المطابقة الجزئية، في حين أن المنعوت (المسلمون) يطابق النعت (الصالحون) في: الجنس، والتعيين، والعدد، والإعراب، كما يطابق الضمير (هم) في (ربَّهم) في: التعيين، والشخص، وفي المثال الثاني: يطابق الفعل (وجد) الفاعل (الضمير المتصل) في الجنس، والمنعوت (المدرسةِ) تطابق النعت (الكبيرةِ) في: الجنس، والعدد، والإعراب، والتعيين، وكذلك الأمر بالنسبة للمنعوت (طالباتٍ) والنعت (صغيراتٍ).

٢-المطابقة الجزئية: وتعني المطابقة في بعض المقولات، وعدمها في المقولات الأخرى؛ مثل: (جاءت الطالبتان) و(جاءت الطالبات)، و(جاء الطالبان)، و(جاء الطلاب)، فالمطابقة هنا في مقولة الجنس فقط، ولا تشترط في بقية المقولات الأخرى.

أما العدول عن المطابقة أو عدمها فإنه يُسمَّى (المخالفة)، ويُستخدَم هذا المصطلح كثيرًا في قواعد التركيب العددي، في الأعداد المفردة حين تكون الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، إذ يخالف العدد في هذه الحالة مفرد المعدود من حيث الجنس، نحو: (سبعة أقلام) و(ست ورقات)، "ويمكن أن نطلِق على هذا النوع من المخالفة مطابقة معكوسة، ونعدَّها صورة من صور المطابقة؛ لأنها مقررة من القياس النحوي"[2]، وتُعدُّ مخالفة الجزء الأول، ومطابقة الجزء الثاني للمعدود، في الأعداد المركبة من قبيل المطابقة المتعدِّدة.

---

(١) المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة، د.تشي تشي هوانج، ص: ١٧، أروقة للدراسات والنشر، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

(٢) المرجع السابق، ص: ٤٥.

المعيار الثاني: الإلزام والاختيار: وتقسم المطابقة بناء على الإلزام وعدمه إلى:

١-المطابقة الإلزامية: تطابق العناصر اللفظية إلزامًا، كما في الجملة السابقة: (يذكرُ المسلمون الصالحون ربَّهم)، فمن المعلوم أن قولنا: (*يذكر المسلمون الصالحين ربهم)، أو (*يذكر المسلمون الصالح ربهم)، أو (*يذكر المسلمون صالحين ربهم)، أو (*يذكر المسلمون الصالحات ربهم)، أو (*تذكر المسلمون الصالحون ربهم) قول لاحنٌ لا يستقيم؛ لعدم مطابقة النعت للمنعوت في مقولة الإعراب في المثال الأول، وعدم تطابقهما قي مقولة العدد في المثال الثاني، وعدم تطابقهما في مقولة التعيين في المثال الثالث، وعدم تطابقهما في مقولة الجنس في المثال الرابع، وعدم تطابق الفعل والفاعل في مقولة الجنس في المثال الخامس.

٢-المطابقة الاختيارية: وتعني جواز المطابقة أو عدمها، وذلك عندما يكون الفاعل مؤنثًا حقيقيًا مفصولًا عن فعله بفاصل؛ نحو قولنا: (حضرَت اليوم امرأةٌ)، و(حضرَ اليوم امرأةٌ)، فكلاهما جائز؛ بسبب صدارة الفعل في الجملة، وانفصاله عن الفاعل حقيقي التأنيث بفاصل، أو عندما يكون الفاعل مؤنثًا مجازيًا؛ نحو قولنا: (طلعَ الشمس) أو (طلعَت الشمس)، حيث إن الجملتين جائزتان، ومستقيمتان؛ وفق ما ورد في التراث النحوي العربي(١).

المعيار الثالث: نوع العلاقة بين المتطابقين، وتقسَّم المطابقة بناءً عليه إلى ثلاثة أنواع؛ هي:

١-علاقة العمل: بين العامل (الفعل) والمعمول (الفاعل) في الجملة الفعلية، مثل: (جاءَت الطالباتُ)، و(جاءَ الطلابُ)، إذ تحقَّقت المطابقة الجزئية في مقولة الجنس في الجملتين السابقتين بين الفعل والفاعل بسبب علاقة العمل النحوي.

٢- علاقة التبعية: بين التابع والمتبوع؛ نحو قولنا: (قابلْتُ الرجلَ العظيمَ)، أو قولنا: (أرجو لك حياةً سعيدةً)؛ فإن (العظيمَ) تتبع (الرجلَ) في: الجنس، والعدد، والإعراب، والتعيين، وكذلك الأمر في (سعيدةً) التابعة لـ(حياةً)، وقد تحقَّقت المطابقة بين النعت والمنعوت في الجملتين بسبب علاقة التبعية.

---

(١) ناقش بعض الباحثين مشكلات التقعيد في المؤنث المجازي عند النحاة، وأشار إلى أن تجويزهم التذكير أو التأنيث فيه هو نتيجة النزعة التقعيدية الصارمة؛ التي أدَّت إلى إهمال بعض الخصوصيات المرتبطة بمسألة الجنس في اللغة، وعدم مراعاة ارتباطه بالتصورات الذهنية والنفسية للمتكلمين، أو تأثره بالعرف والاصطلاح، وبعض الأسباب الأخرى التي لا يتَّسِع المجال لذكرها، انظر: المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، د. عيسى عودة الشريوفي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الحادية والعشرون، الرسالة: ١٥٦، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣-العلاقة المشتركة بين العمل والتبعية: كما في تركيب النعت السببي؛ نحو: (التقيْتُ بسائقٍ حسنةٍ أخلاقُهُ)، فالعلاقة بين (سائقٍ) و(حسنةٍ) علاقة تبعية، إذ يتبع النعت (حسنةٍ) المنعوت (سائقٍ) في: الإعراب، والتعيين، أما العلاقة بين (حسنةٍ) و(أخلاقُه) فهي علاقة عمل، بين العامل (حسنةٍ)؛ الذي يمثل فعلًا عميقًا، وبين المعمول (الفاعل: أخلاقُه)، إذ إنهما متطابقان في مقولتي الجنس، والعدد(١).

المطلب الثاني: المقولات التصريفية وعلاقتها بالوظائف النحوية في الجملة:

المقولة قائمة من العناصر المحددة، التي تأتلف مع قسم من أقسام الكلام، تحتوي عنصرين، أو أكثر، تتعاقب، وتلزم المتكلم على الاختيار من بينها، ولها أهمية كبيرة في تحديد أقسام الكلم الكبرى، وتفريعاتها أيضًا، وتنقسم المقولات التصريفية إلى مقولات خاصة بالفعل، ومقولات خاصة بالاسم، سأبيِّنها، وأبيِّن ما يحدث فيه المطابقة منها؛ فيما يلي:

المقولات التصريفية الخاصة بالفعل:

أولًا/ مقولة الزمن (الماضي، والحاضر، والمستقبل): وهي مقولة خاصَّة بالأفعال، ولا تدخل الأسماء، قال ابن السراج: "الفعل: ما دلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل، وقلنا: (وزمان)؛ لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدلُّ على معنى فقط"(٢)، فالزمن فارق أساسي بين الفعل والاسم.

وبناءً على ذلك نتبيَّن أنه لا يمكن أن تحدث المطابقة في مقولة الزمن، بين الفعل والاسم في سياق الجملة؛ لأن هذه المقولة لا تدخل الأسماء، ولكنها من أهم مقولات الفعل، وأبرز خصائصه الصرفية، مع أنها ليست من شأن هذا البحث الذي يهتم بالتعلق وأثره في الجملة.

ثانيًا/ مقولة الإعراب (الرفع، والنصب، والجزم): وهي مقولة خاصة بالفعل المضارع، دون غيره من سائر الأفعال؛ "وعلَّة ذلك أنَّ إعراب المضارع فَرعٌ على الاسم، والماضي فرعٌ على المضارع، والفروع تنقص عن الأصول، فكيف بفرع الفرع؟"(٣).

---

(١) انظر: المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة، د.تشي تشي هوانج، ص: (٤٥-٤٦).

(٢) الأصول في النحو، لابن السراج، (١/٣٨).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، (٢/١٦).

وإعراب الفعل المضارع وجه من وجوه التعلق الصرفي، وهو غير أصيل مثل إعراب الاسم، "قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال، والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب، فبُنِيت، وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب الإعراب، فأُعرِبت، وتلك العلة مضارعة الأسماء"(١).

ووجوه إعراب الفعل المضارع هي "الرفع، والنصب، والجزم، وليست هذه الوجوه بأعلام على معانٍ، كوجوه إعراب الاسم؛ لأن الفعل في الإعراب غير أصيل، بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفين في منع الصرف، وما ارتفع به الفعل، وانتصب، وانجزم، غير ما استوجب به الإعراب"(٢).

وبناءً عليه فإن الفعل عنصر لغوي مختلف عن الاسم، والجهة التي يعرب منها الفعل مختلفة عن الجهة التي يعرب منها الاسم، فالأصل في الاسم أن يكون معمولًا، له مواضع يقع فيها في البناء التركيبي للجملة، وهي كونه في حيز الفاعل أو المفعول، أما الفعل المضارع فيحتل مواقع إعرابية مختلفة، ليست وظائف اسمية، بل مواقع إعرابية تكون سببًا في حكم إعرابي صرفي، يأخذه الفعل المعرب، عندما يدخل عليه أحد عوامل النصب؛ كـ(أن، ولن)، أو أحد عوامل الجزم؛ كـ(إن، ولم).

ولذلك فإن مطابقة الفعل للاسم في مقولة الإعراب غير واردة في سياق الجملة؛ لاختلاف الجهة التي يعرب منها كل منهما.

ثالثًا/ مقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة): وهي مقولة تدخل الأفعال والأسماء على حدٍّ سواء، وتؤدِّيها معظم اللغات عن طريق الضمائر والأفعال، أو ما يتَّصل بالفعل من زوائد تصريفية.

والزوائد التي تدلُّ على مقولة الشخص في الفعل، في اللغة العربية؛ هي: "حروف المضارعة (الهمزة، والنون، والتاء، والياء)، التي تسبق الفعل المضارع، فالهمزة تختص بالمتكلم، ويستوي فيه المذكر والمؤنث؛ نحو: (أنا أفعلُ)، والنون إذا كان معه غيره؛ نحو: (نحن نفعلُ)، أو يكون معظمًا

(١) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ٧٧.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٣٢٢، وشرح المفصل، لابن يعيش، (٢١٧/٤).

نَفسه، والتاء للمذكر الحاضر؛ نحو:(أنت تفعَلُ)، والياء للمذكر الغائب؛ نحو: (هو يفعلُ)" [1].

فإذا اتَّصلت ياء المضارَعة بالفعل (كتب)؛ دلَّت على الغائب، وإذا اتصلت به التاء؛ نحو: (تكتب) دلَّت على المخاطب، و الهمزة في (أكتب) تدل على المتكلم، وفي الفعل (تكتبون) تؤدي الزوائد التصريفية (inflectional affixes)[2] أكثر من وظيفة، فالسابقة (ت..) تدل على المخاطب، والضمير المتصل اللاحق (..ون) يدل على الجمع المذكر.

وفي هذا السياق يقول الهيشري: "تتَّصل بالفعل في العربية، في الماضي، والمضارع، والأمر، لواصق صرفية، تدلُّ على جنس الفاعلين، وعددهم، وهي ليست ضمائر، الضمير في العربية صنف اسمي، ذو خصائص نحوية (بنية صرفية، بنية إعرابية، بنية إحالية)[3]، وفي ذلك تفسير واضح لتمييز تانيار (L. Tesniere) بين القرائن، والأسماء الدالة على الشخص.

المقولات التصريفية الخاصة بالاسم:

لعلَّ أهمَّ ما يميز الاسم هو دخول المقولات التصريفية – التي ذكرتها سابقًا – كلها عليه، ما عدا مقولة الزمن، وقد وضَّحتُ ذلك في سياق الحديث السابق عن المقولات التصريفية الخاصة بالفعل، وسأوضح المقولات التصريفية الخاصة بالاسم – على التوالي – فيما يلي:

أولًا/ مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث): وهي من المقولات التي تدخل الأسماء، والتذكير خلاف التأنيث من ناحية الجنس والوظيفة[4]، والتذكير هو الأصل، والتأنيث فرع عليه[5].

ويمكن أن نميِّزَ – بناءً على مستويات اللغة – بين نوعين من أنواع التأنيث في هذه المقولة – رغم ارتباط كل منهما بالآخر ارتباطًا وثيقًا، وانطلاق أحدهما من الآخر – هما: التأنيث

---

(١) اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، (١/١٤٣)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

(٢) "الزوائد الصرفية تزاد إلى الصيغة الصرفية زيادة خارجية، يقتضيها التركيب النحوي والسياق، وتكون بدئية، أو آخريَّة، من باب الإلصاق، وهي زيادات عرضية، غير مؤدِّية إلى مفردة قادرة على الاستقلال بنفسها؛ لأنها ليست جزءًا لا يتجزأ من الكلمة"، انظر: الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، د. محمد شندول، ص: ٧٤، وسأوضح الاختلاف في الضمير المتصل أثناء الحديث عن مقولة الشخص في الأسماء لاحقًا.

(٣) الضمير: بنيته ودوره في الجملة، الشاذلي الهيشري، ص: ٢٧١، كلية الآداب بجامعة منوبة، تونس، ٢٠٠٣م.

(٤) تختلف اللغات في تعيين مقولة الجنس، حيث إن بعض الألسنة تُقسِّم هذه المقولة إلى ثلاثة أقسام؛ هي: (المذكر، والمؤنث، والمحايد)، وثمَّة تقسيمات أخرى ليس هذا مجال لذكرها.

(٥) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، (٢/١٠٢)،

الدلالي (المعجمي)، والتأنيث الصرفي (اللفظي)، الذي يتحقَّق في اللغة العربية بإحدى علامات التأنيث؛ وهي: تاء التأنيث؛ كالتاء في (طالب/طالبة)، وألف التأنيث الممدودة؛ كما في: (أحمر/حمراء)، وألف التأنيث المقصورة؛ كما في: (أكبر/كبرى)، وهذا النوع من التأنيث يتحقَّق على مستوى البنية السطحية في المستوى الصرفي، انطلاقًا من البنية التركيبية العميقة، التي تتكوَّن في الذهن بناءً على التمثيل الدلالي.

أما المؤنث الدلالي (المعجمي) فقد قسَّمه النحاة العرب إلى قسمين؛ هما: المؤنث الحقيقي، وهو ما كان له ذكر من جنسه؛ نحو: (الرجل/المرأة)، و(الجمل/الناقة)، سواءً ألحقت به علامة من علامات التأنيث؛ كـ(فاطمة، وخنساء، وسلمى)، أم لم تلحق به، وقُدِّرت له تقديرًا؛ كـ(سعاد، وهند، وفرس)، أما القسم الثاني من قسمي المؤنث الدلالي (المعجمي) فهو المؤنث المجازي، وهو ما ليس له ذكرٌ من جنسه، سواءً ألحقت به علامة التأنيث؛ كـ(غرفة، ونافذة)، أم لم تلحق به؛ كـ(شمس، ويَد).

وهذان النوعان (أي المؤنث الحقيقي، والمؤنث المجازي) "هما أصل تقسيم المؤنث، وما بقي من أقسام فهي في الواقع لا تخرج عن أحد هذين القسمين"[(١)]، ومن أشهر التقسيمات الأخرى تقسيم المؤنث بناءً على معيار اتصاله بعلامة التأنيث، أو عدم اتصاله، إلى ثلاثة أقسام؛ هي:

١-المؤنث المعنوي: هو ما دلَّ على مؤنث، وإن خلا من علامة التأنيث، وهو يشمل (المؤنث الحقيقي، والمؤنث المجازي)، ومنه: [الأسماء الخاصة بالإناث؛ كـ(بنت، وأم)، وأسماء البلدان، والمدن، والقبائل؛ كـ(مصر، وبغداد، وثَمَر)، وأسماء بعض الأعضاء؛ كـ(عين، ويد، وأذن، وساق)].

٢-المؤنث اللفظي: ما دلَّ على مذكَّر، ولحقت به علامة التأنيث، كـ(حمزة، ويحيى، ومعاوية)، وهذا النوع يتَّفق مع المؤنث من حيث الشكل (المبنى)، ويختلف عنه في المعنى[(٢)].

٣-المؤنث اللفظي المعنوي: ما دلَّ على مؤنث حقيقي، واتَّصلت به علامة تأنيث ظاهرة؛

---

(١) التذكير والتأنيث في اللغة العربية: دراسة في علم اللغة التطبيقي، لجمعان بن سعيد القحطاني، ص: ١٦، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، بإشراف: د. عبده علي الراجحي، معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

(٢) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها، وقد ذكر الدكتور جمعان القحطاني بعض الأنواع الأخرى؛ مثل (المؤنث الحكمي، والمؤنث التأويلي)، مما لا يتَّسِع المجال لذكره، وليس هذا المجال مجالًا لذكره.

ك(عائشة، وهيفاء، وسلمى).

وتتجلَّى المطابقة في مقولة الجنس بين الفعل والفاعل، فإن كان الفاعل مؤنثًا لحقت علامة التأنيث في أول الفعل المضارع، وفي آخر الفعل الماضي، من قبيل المطابقة الجزئية بينهما؛ بسبب العمل النحوي في الجملة.

ثانيًا/ مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع): وهي إحدى مقولات الاسم التصريفية، فالاسم إما أن يكون مفردًا، أو مثنى، أو مجموعًا[١]، والمفرد ما دلَّ على واحد، نحو: (رجل، وكتاب)، أما التثنية فالمقصود بها المثنى من كل جنس؛ نحو: (رجلان، وامرأتان)، أما الجمع فما زاد على الاثنين؛ نحو: (معلمون)، وقد يكون جمع تكسير؛ نحو: (رجال)، وقد يدلُّ على مجموعة من الإناث، فتلحق به تاء التأنيث؛ ك(مسلمات، وصالحات).

والمطابقة في مقولة العدد ظاهرة، في أبواب كثيرة من النحو (بين الفعل والفاعل المفرد[٢]، وبين المبتدأ والخبر، وبين التابع والمتبوع)، فنقول: (يقوم محمد)، لا (*يقومان محمد)، ولا (*يقومون محمد)، ونقول: (محمدٌ قائمٌ)، لا (*محمد قائمان)، و(قامَ محمدٌ الفاضلُ) لا (*قام محمد الفاضلون)، ولا (*قام محمد الفاضلان) ولا (*قام محمد الفضلاء)[٣].

لكنَّ من يتأمَّل نصوص القرآن يجد بعض المواضع التي لم تتحقَّق فيها المطابقة في مقولة العدد؛ كقوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾﴾[٤]، حيث عُبِّر عن المثنَّى في هذه الآية بالمفرد، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾﴾[٥]، نلحظ التعبير عن الجمع بالمفرد، كما عُبِّر في موضع ثالث بالجمع عن المثنى؛ وذلك في قوله تعالى:

---

(١) لا يوجد المثنَّى في كل الألسنة، فبعض الألسنة؛ كالإنجليزية تكتفي بالمفرد والجمع، وتعد المثنى من قبيل الجمع، كما أنه "توجد ألسنة قليلة تميِّز ضمن مقولة العدد بين أربع علامات صرفية؛ هي: المفرد، والمثنى، والثلاثة، وما جاوز الثلاثة؛ ك(لغة البابو أوا/Papou awa)، انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص: ٢١٨.

(٢) إذا كان الفاعل مثنى أو جمعًا فإن الفعل يخالفه في مقولة العدد؛ لأن الفعل لا يُثنَّى ولا يجمع كما مرَّ معنا في خصائص الفعل الصرفية.

(٣) انظر: مناهج البحث في اللغة، لتمام حسان، ص:٢٤٠، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٩٠م.

(٤) الشعراء:١٦.

(٥) الفرقان:٧٤.

﴿ ۞ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ ﴾[1]، وسأوجِّه ذلك، وأتوسَّع فيه، في مواضعه من الفصول اللاحقة، التي تناقش المطابقة الصرفية في الجمل (الفعلية، والاسمية)، ومتمِّمَات الجمل.

ثالثًا/ مقولة التعيين (التعريف، والتنكير): وهي إحدى المقولات التي تختصُّ بالأسماء دون غيرها[2]، و"النكرة هي الأصل، والتعريف حادث"[3] والمعرفة عند النحاة العرب: كلُّ اسم دلَّ على حقيقة واحدة معينة، وعلاماتها أن يصحَّ الابتداء بها مطلقًا من غير شرط، وألَّا يدخلها علامات النكرة؛ كـ(رُبَّ)، والمعارف هي: الاسم المعرف بـ(ال)، والاسم الموصول، واسم الإشارة، والضمير، والعلم، والمعرَّف بالإضافة (أي: المضاف إلى أحد هذه الأقسام).

أمَّا النكرة فهي ما وُضِع لواحد يدلُّ على العموم ومن علاماته: قبوله (رُبَّ)، و(ال) التعريف، ودخول (كم) بنوعيها عليه، ودخول (كل) عليه للاستغراق؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ ﴾[4] ، و(لا) النافية للجنس، وبعض أنواع التنوين.

وتظهر المطابقة في مقولة التعيين (التعريف، والتنكير) في التوابع؛ بين النعت والمنعوت، وبين المؤَكَّد والتوكيد، وبين المعطوف والمعطوف عليه، وبين البدل والمبدَل منه.

رابعًا/ مقولة الإعراب (الرفع، والنصب، والجر)[5]: هي إحدى المقولات التي تدخل الاسم أصالة؛ إذ الأصل في الاسم الإعراب.

وتتجلَّى المطابقة في مقولة الإعراب بين المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، إذ يرى النحاة أنه يجب أن يتطابق المبتدأ والخبر المفرد – لا الجملة، ولا شبه الجملة – في مقولة الإعراب، فكلاهما مرفوعان، كما أنه يجب أن يتطابقا في مقولة الجنس، ومقولة العدد؛ كما في قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ ﴾[6]، فالخبر قد طابق مبتدأه في هذه الآية في مقولة الجنس، ومقولة العدد،

---

(١) الحج:١٩.

(٢) الأفعال لا تدخلها مقولة التعيين، وهي في النظرية النحوية العربية نكرات أبدًا، انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، (٢/٢٧٨).

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش، (٣/٣٤٧).

(٤) الإسراء:١٣.

(٥) يتَّضِح أن المقصود هنا هو الإعراب الصرفي (اللفظي)، الذي يُعدُّ وجهًا من وجوه التعلق الصرفي في نظرية التعلق اللغوي؛ فليست كل اللغات إعرابية (إعرابًا صرفيًا)، في حين أنه لا لغة بلا إعراب تركيبي.

(٦) الفتح:٢٩.

ومقولة الإعراب، التي تجلَّت في علامة الرفع (الضمة)، كما تتجلَّى أيضًا في التوابع بأنواعها؛ بين النعت والمنعوت؛ في قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾[1]، وبين المعطوف والمعطوف عليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ﴾[2].

خامسًا/ مقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة): وهذه المقولة تدخل الأسماء عن طريق الضمائر، التي تُعدُّ في اللغة العربية من قبيل الأسماء، فالضمير في العربية "صنف اسمي، ذو خصائص نحوية (بنية صرفية، بنية إعرابية، بنية إحالية)[3].

وتانيار (L. Tesniere) يرفض مصطلح الضمائر –كما أسلفنا – ويعوِّضها بصنفين؛ هما: الأسماء الدالة على الشخص، والقرائن الدالة على الشخص، ولا إشكال في كون الضمائر المنفصلة من قبيل الأسماء الدالة على الشخص؛ لاستقلالها، وقيامها بذاتها في المبنى، وحملها لدلالات إحالية على الأسماء في المعنى؛ كما يتَّضِح في الجدول التالي:

العدد	الجنس	الشخص					
		التكلم		الخطاب		الغيبة	
		رفع	نصب	رفع	نصب	رفع	نصب
إفراد	تذكير	أنا	إيَّايَ	أنتَ	إيَّاكَ	هُو	إيَّاهُ
	تأنيث			أنتِ	إيَّاكِ	هِي	إيَّاها
تثنية	تذكير	نحنُ	إيَّانا	أنتُما	إيَّاكما	هما	إيَّاهما
	تأنيث						
جمع	تذكير			أنتم	إيَّاكم	هم	إيَّاهم
	تأنيث			أنتنَّ	إيَّاكنَّ	هنَّ	إيَّاهنَّ

الجدول رقم (٥): الضمائر المنفصلة في اللغة العربية.

(١) الفاتحة:٦.

(٢) البقرة:١٢٧.

(٣) الضمير: بنيته ودوره في الجملة، الشاذلي الهيشري، ص: ٢٧١.

ولكن ثمَّة إشكال يواجهنا في تحليل الضمائر المتصلة، إذ يستشكل بعضهم تصنيفها دالَّة على الشخص دون الاقتران بغيرها، فيجعلها ضمن الزوائد التصريفية، دون تمييز بينها وبين العلامات التصريفية الأخرى؛ كحروف المضارعة (أنيت) في الفعل، مع أنه لا إشكال أن نُميِّز بين نوعين من اللواصق أو الزوائد التصريفية، يتضافران للدلالة على مقولة الشخص؛ هما: العلامات التصريفية، ومكانها الصدر أو العجز، والضمائر المتصلة، ومكانها العجز[1].

وإنما كان هذا التمييز؛ لأن العلامات التصريفية كحروف المضارعة لا تُحيل إلى شيء، أما الضمائر المتصلة فهي تعود إلى الضمائر المنفصلة، فالهاء في قولك: رأيته، تُحيل إلى (هو)، في حين أن الضمائر المنفصلة تُحيل إلى أسماء بعينها، فالضمائر المتصلة تنحطُّ درجة عن الضمائر المنفصلة؛ لأنها لا تقوم بذاتها، ولكنها تبقى دالة على الشخص[2]؛ كما في الجدول التالي:

العدد	الجنس	الشخص					
		التكلم		الخطاب		الغيبة	
		رفع	نصب، وجرّ	رفع	نصب، وجرّ	رفع	نصب، وجرّ
إفراد	تذكير	تُ	ي	تَ	كَ	--	هُ
	تأنيث			تِ	كِ	(ت)	ها
تثنية	تذكير	نا	نا	تُما	كما	ا	هُما
	تأنيث					تا	
جمع	تذكير			تُم	كم	وا	هُم
	تأنيث			تنَّ	كنَّ	ن	هنَّ

الجدول رقم (٦): الضمائر المتصلة في اللغة العربية.

ويتَّضِح لنا من خلال الجدولين السابقين: رقم (٥)، ورقم (٦)، أن الضمائر – بأنواعها –

(١) انظر: مبادئ اللسانيات، للدكتور: أحمد محمد قدور، ص: ٢٣٢، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(٢) انظر مناقشة ذلك بالتفصيل عند الشاذلي الهيشري، وفي: من قضايا الفكر اللساني في النحو والدلالة واللسانية، لصابر الحباشة، ص: ٥١، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

تستجيب إلى عدد من المقولات الاسمية، كمقولة الجنس، ومقولة العدد، ولكن الحركة الإعرابية لا تظهر عليها؛ لبنائها.

والضمير من الأشياء المبهمة؛ التي تحتاج إلى ما يُفسِّرها، ويرفع عنها هذا الإبهام –كما في الأسماء الموصولة، إذ توجد جملة الصلة؛ التي تُزِيل إبهام تلك الأسماء – يقول ابن يعيش: "والأحوال المقترنة بها، حضور المتكلم والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتَقَدُّمُ ذكر الغائب الذي يصير بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم"(١)، وفي عبارة أخرى أشد وضوحًا يقول السيوطي: "ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة، أما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة؛ فاحتيج إلى من يفسره"(٢)، وقد لا يُصرَّح بلفظ المرجع – في ضمير الغائب – في بعض الأحيان؛ لوجود ما يدلُّ عليه في السياق، أو الموقف؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾(٣)، والمقصود موسى – عليه السلام – وإن لم يُصرَّح بلفظه؛ لكونه حاضراً.

أهم الوظائف النحوية التي تشترط بعض المقولات التصريفية في الاسم:

تُعَدُّ الخصائص الصرفية أصلًا رئيسًا ينبني عليه فهم دور الوظيفة النحوية في التركيب، ومعناها في الكلام، وسأعرض أهم الوظائف النحوية التي تشترِط بعض المقولات التصريفية، مقتصرًا على الأصول، دون أن يمتدَّ الحديث في هذه الفقرة إلى الاستثناءات على الشرط الصرفي الرئيس للباب النحوي؛ لأن الحديث عن هذه الوظائف النحوية، والتفصيل فيها سيكون بشكل موسَّع – إن شاء الله – في الفصول القادمة (التي ستناقش أثر المطابقة الصرفية في تركيب الجملة الفعلية، ثم الجملة الاسمية، ثم متمِّمَات الجمل)، وسأكتفي في هذه الفقرة بالإشارة إلى أهم الوظائف النحوية، والمقولات التصريفية التي تشترطها وفق التقسيم التالي:

أولًا/ الجمود والاشتقاق: وهو من باب الصرف الاشتقاقي، الذي أشرتُ في التمهيد إلى أني سأستبعده من الدراسة؛ ولكن البحث يتطلب ذكره – دون توسع – في بعض المواضع، لدوره المهم في تحديد بعض الوظائف النحوية، فهو من أبرز الملاحظ الصرفية، وأكثرها وضوحًا في تحديد بعض الوظائف النحوية والتمييز بينها.

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، (٢/٢٩٢).

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، (١/٢٦٣).

(٣) القصص:٢٦.

فالجمود والاشتقاق مما يعوَّل عليهما في ترجيح وظيفة نحوية على أخرى، إذا تشابهتا في المعنى، فكأنهما مقابلان صرفيان يضعان الوظائف النحوية بعضها في مقابل بعض، فالحال في مقابل التمييز، والصفة في مقابل عطف البيان، وهكذا.

وأهم الوظائف النحوية التي يُشترَط فيها الجمود: التمييز، وعطف البيان، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، أما الاشتقاق فيُشترَط في بعض الوظائف النحوية الأخرى؛ كالحال، والصفة، وسأتناول هذه الوظائف النحوية بشيءٍ من التفصيل – كما أشرت آنفًا – في الفصول القادمة.

ثانيًا/ التعيين (التعريف والتنكير): وهو شرط صرفي يتحدَّد على أساسه كثير من الوظائف النحوية، فمن أهم الوظائف النحوية التي يشترط فيها التعريف: المبتدأ، وعطف البيان، أما التنكير فيشترط في بعض الوظائف الأخرى؛ كاسم (لا) النافية للجنس، والحال، والتمييز.

ثالثًا/ العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع): وهو شرط صرفي مهم في اختيار البنية الصرفية لبعض الوظائف النحوية، مع أنه لا يرقى إلى درجة الشرطين الصرفيين السابقين، في تحديد نوع البنية الصرفية للوظيفة النحوية، فهو ليس شرطًا صرفيًا رئيسًا للباب النحوي؛ لأن معظم الوظائف النحوية يجوز في البنية الصرفية المعبرة عنها أن تُفرَد، أو تُثنَّى، أو تُجمَع، ولكن أهميته تبرز بوضوح في تعلق المفردات؛ بعضها ببعض في التركيب، وملاحظة الروابط النحوية والدلالية بينها؛ لذلك يظهر دوره في الوظائف النحوية التي ترتبط بوظائف نحوية أخرى،؛كالخبر، وضمير الفصل، اللذين يعتمد إفرادهما، وتثنيتهما، وجمعهما على نوع البنية الصرفية للمبتدأ.

كما تبرز أهمية ملحظ العدد بوضوح في الصفة؛ التي يُشترَط فيها أن تتبع الموصوف في الإفراد، أو ما يتبعه، إلا إذا كانت عاملة فإنها تعامل معاملة الفعل "أي يُنظَر إلى فاعله، فإن كان الفاعل مفردًا، أو مثنًّى، أو مجموعًا أُفرِد السببي كما أفرد الفعل"[(١)].

ومن أهم الوظائف النحوية التي تتشكل البنية الصرفية فيها اعتمادًا على ملحظ العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع): التمييز، والمضاف إذا كان (أفعل) التفضيل.

رابعًا/ الجنس (التذكير، والتأنيث): وهو يشبه الملحظ الصرفي السابق في أن معظم الوظائف النحوية يجوز في البنية الصرفية المعبرة عنها أن تذكر، أو تؤنث، وفي أن دوره يبرز في

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٣/٣٥).

الوظائف التي يراعي فيها نوع البنية الصرفية وظائف نحوية أخرى مرتبطة بها نحويًا ودلاليًا؛ كالخبر، والصفة، والحال.

أما الفعل فهو العامل المسيطر على المعمولات (الأسماء)، التي تتعدَّد وظائفها النحوية تبعًا له، إضافة إلى قيامه ببعض الوظائف المهمة التي لا يُعبَّر عنها إلا من خلاله؛ كقيامه بدور (قمة الهرم التركيبي)، وكونه البنية الصرفية التي يُعبَّر من خلالها عن وظيفة الشرط، التي تكون بأدوات مخصوصة "تدخل على جملتين؛ فتربط إحداهما بالأخرى، وتصيِّرهما كالجملة؛ نحو قولك: إنْ تأتِني آتِك، والأصل (تأتيني، وآتيك)، فلمَّا دخلت (إنْ) عقدت إحداهما بالأخرى، حتى لو قلت: إن تأتني، وسكت، لا يكون كلامًا حتى تأتي بالجملة الأخرى، فهو نظيرُ المبتدأ الذي لا بُدَّ له من الخبر، ولا يفيد أحدُهما إلَّا مع الآخر، فالجملةُ الأُولى كالمبتدأ، والجملة الثانية كالخبر"[(١)]، والجملتان اللتان تدخل عليهما أدوات الشرط يُشترَط فيهما أن تكونا فعليتين، "وإنما وجب أن تكون الجملتان فعليتين؛ من قبل أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود ويحتمل أن يوجد وأن لا يوجد، والأسماء ثابتة موجودة؛ لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها"[(٢)].

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، (١٠٦/٥).

(٢) المرجع السابق، (١٠٨/٥).

حوصلة المبحث الثالث

انتهى هذا المبحث إلى التمييز بين العمل النحوي والمطابقة الصرفية، من خلال تعريف كلٍّ منهما، وبيان ما بينهما من فروقات تُميِّزُ كلًّا منهما عن الآخر، فالعمل النحوي مبني على العامل الذي اهتمَّت به نظرية العامل في التراث النحوي العربي، وهو داخل في حيِّز التعلق التركيبي في نظرية التعلق اللغوي، التي تَعدُّ المطابقة الصرفية ظاهرة من ظواهر التعلق الصرفي، وتفسِّرها بتبعية لفظة (ل١) صرفيًا للفظة أخرى (ل٢) في إحدى المقولات التصريفية، وهي: مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة التعيين (التتعريف، والتنكير)، ومقولة الإعراب، ومقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة).

كما انتهى إلى أن الارتباطات الصرفية بين الكلمات، والارتباطات النحوية بين أجزاء الجملة نوعان مختلفان، وعليه فإن الكلام على وجوب مطابقة الفعل للفاعل؛ غير صحيح وغير مقبول في العمل النحوي أو التعلق التركيبي من حيث المبدأ، ولكنه من قبيل التعلق الصرفي الذي يعني: مماثلة الكلمة التابعة للكلمة المسيطرة من ناحية صرفية، كما وضحت أن العمل النحوي والمطابقة الصرفية يتعاضدان في الإبانة عن دلالة ومعنى الجملة، ولكن اتجاه التعلق فيهما قد يكون متوازيًا، وقد يكون متباينًا أي مختلفًا؛ وهو الأغلب.

ثم انتهى إلى بيان أهمية المطابقة الصرفية، وتوضيح أقسامها بناءً على عدد من المعايير المختلفة، أبرزها: معيار الكلية والجزئية، الذي تُقسَّم من خلاله إلى: (المطابقة الكلية، والمطابقة الجزئية)، ومعيار الإلزام والاختيار، الذي تُقسَّم بناءً عليه إلى: (المطابقة الإلزامية، والمطابقة الاختيارية) ومعيار نوع العلاقة بين المتطابقين، الذي تُقسَّم بناءً عليه إلى: (علاقة العمل، وعلاقة التبعية، والعلاقة المشتركة بين العمل والتبعية).

كما انتهى في المطلب الثاني إلى بيان المقصود بالمقولات التصريفية واحدة تلو الأخرى، وتوضيح بعض الإشكالات المتعلقة بها في العربية، وذكر أهم الوظائف النحوية التي تشترط بعض المقولات التصريفية؛ كالجمود أو الاشتقاق، والتعريف أو التنكير، والوظائف النحوية التي تتشكَّل بنيتها الصرفية اعتمادًا على مقولة العدد، والوظائف التي يُراعى فيها التذكير والتأنيث، وأهم الوظائف النحوية التي يؤدِّيها الفعل، واكتفيتُ بعرضها فقط في هذا المبحث؛ لأني سأناقشها بالتفصيل في الفصول القادمة.

حوصلة الفصل الثاني

انتهى هذا الفصل في مبحثه الأول إلى توضيح أهمية مبحث أقسام الكلم، في الدراسات الصرفية والنحوية على حدٍّ سواء، وبيان دوره في بناء وتركيب الجملة، وتوضيح أسباب الجدل والخلاف حول هذا المبحث، وأهمها اعتماد النحاة العرب في تصنيف أقسام الكلم، على عدد من المعايير اللغوية المختلفة، دون اعتماد الأولوية لأحدها على غيره.

وبيَّن أهمية ترتيب المعايير اللغوية ترتيبًا هرميًا لضبط أقسام الكلم، وهو أمر حتمي استشعره النحاة العرب، وسلَّمت به النظريات اللسانية الحديثة، ومنها نظرية التعلق اللغوي، التي تسلِّم بأولوية المعيار التركيبي، على غيره من المعايير اللغوية، كما تسلِّم بالاسترسال الجزئي بين أقسام الكلم، وعدم الفصل الصارم بينها، من خلال إقرار أن كل قسم من أقسام الكلم تمثِّله نواة طرازية، ويشتمل أيضًا على وحدات أخرى تفتقِد بعض خصائصه اللغوية، وكذلك إقرار نظرية الانتقال المقولي، التي صاغها تانيار (L.Tesniere).

ثم انتهى إلى التمييز بين البنية العميقة (التي تسمح بتعميم الوصف على كافة الألسنة البشرية)، والبنية السطحية (التي تراعي خصوصية كل لسان، وتفرده)، في نظرية التعلق اللغوي، وبيَّن دور هذا التمييز في افتراض أقسام كلم تشمل جميع الألسنة البشرية؛ هي: الفعل (verb)، والاسم (noun)، والصفة (adjective)، والرديف (adverb)، وبيَّن أنَّ تحقق هذه الأقسام في كافة الألسنة البشرية على المستوى السطحي ليس شرطًا، ولكنها متحققة على المستوى العميق في سائر الألسنة البشرية.

كما توصَّل من خلال اعتماد البنية السطحية والبنية العميقة، إلى أن مفهوم الفعلية أكثر تجريدًا من الفعل؛ فقد تتحقَّق الفعلية بواسطة اسم على المستوى السطحي، كما أن مفهوم الاسمية أكثر تجريدًا من الاسم؛ فقد تتحقَّق الاسمية بالفعل، بواسطة الناقل المقولي، وهذه النتيجة توضح أهمية نظرية الانتقال المقولي، ودورها في ضبط أقسام الكلم.

ثم انتهى إلى ضرورة الفصل بين الخصائص التركيبية والصرفية لأقسام الكلم؛ لأن ترتيب المعايير اللغوية يترتَّب عليه، وبيَّن أن هذه الخصائص وردت مختلطة في التراث النحوي العربي؛ لعددٍ من الأسباب؛ منها: التأخر في استقلالية التأليف الصرفي، ووضَّح أهمية التمييز بين هذه الخصائص، والمجال الذي يشتمل على كل منهما، في نظرية التعلق اللغوي.

ثم حصَر أبرز الخصائص الصرفية للأفعال، والخصائص الصرفية للأسماء، وبيَّن أنها تظهر على مستوى البنية السطحية، وتلعب دورًا مهمًا في ضبط أقسام الكلم، رغم أولوية المعيار التركيبي عليها؛ فالأولوية لمعيارٍ ما لا تعني إهمال المعايير الأخرى.

ثم انتهى هذا الفصل في مبحثه الثاني إلى التمييز بين الإعراب الصرفي (اللفظي)؛ الذي يُدرَس في المستوى الصرفي، والإعراب التركيبي (البنيوي)؛ الذي يُدرَس في المستوى التركيبي، وبيَّن أن كلا المعنيين لا يتمَّان إلا في الجملة، وبيَّن استشعار النحاة الفرق بين هذين المعنيين للإعراب في الجملة، من خلال تمييزهم بين حالات الإعراب، وعلاماته.

وميَّز بين إعراب الفعل؛ الذي يُعدُّ أحد وجوه التغير الصرفي، في حين أن إعراب الاسم إعراب تركيبي، كما بيَّن أن مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) في الألسنة الإعرابية، هي نتيجة التعلق التركيبي، الذي يُعدُّ كليًا في كل الألسنة البشرية – الإعرابية وغير الإعرابية على حدٍّ سواء – ولا يخلو منه لسان، ووضَّح دور العلامات (الواسمات) الإعرابية، وبعض العناصر اللغوية الأخرى، في بيان العلاقة بين أجزاء الجملة نحويًا، ودلاليًا، واستشهد على أولوية المحل الإعرابي على الإعراب الموسوم بالعلامات الإعرابية، بشواهد من أقوال النحاة.

ثم انتهى – انطلاقًا من رؤية تانيار (L.Tesniere)؛ التي تميِّز بين نوعين من الإعراب؛ هما: الإعراب السكوني، والإعراب الديناميكي – إلى التمييز بين مفهومين مختلفين؛ هما: أقسام الكلم، والوظائف النحوية، ووضَّح أن النحو عبارة عن بنية تركيبية متكونة من مواضع مختلفة (تمثلها الوظائف النحوية المختلفة)، تشغلها عناصر معينة (تمثلها أقسام الكلم)، وبيَّن أن التراث النحوي العربي ميَّز بين هذه المواضع، وبين أقسام الكلم، صراحة وضمنًا.

وأثبت استقلال (الفعل) (باعتباره وظيفة نحوية)، في مقابل (الفعل) باعتباره قسمًا من أقسام الكلم، وبيَّن أن الدلالة أساس في أقسام الكلم، والوظائف النحوية، على حدٍّ سواء، مما يفسِّر اهتمام النحاة بها، وكذلك احتفاء نظرية التعلق اللغوي متمثلة في نظرية (معنى–نص) بها، من خلال اعتمادها على زاوية التأليف.

ثم بيَّن هذا الفصل دور الخصائص الإعرابية (التركيبية)، في ضبط وتدقيق أقسام الكلم، بالاعتماد على المنهج التوزيعي، الذي اعتمده مالتشوك (Mel'čuk) في نظرية التعلق اللغوي، ضمن معايير ضبط العلاقات النحوية، التي أعاد صياغتها صياغة منطقية؛ ليتَّسِع مجال تطبيقها، وحصَرَها في ثلاثة معايير؛ هي: معيار التفارق الدلالي، ومعيار التكرار (إيجابًا، وسلبًا)

ومعيار الاستبدال القائم على المنهج التوزيعي الذي اعتمده النحاة العرب أيضًا في تعيين العلاقات التي يتميَّز بها كل قسم عن غيره من أقسام الكلم.

ثم حصر أهم الخصائص الإعرابية (التركيبية) الخاصة بالفعل، الذي يُعدُّ القمة التركيبية في الجملة، والعامل في بقية عناصرها، وبيَّن أن المعنى الحملي للفعل هو الذي يحدِّد لزومه، أو تعدِّيه، كما يحدِّد البنية التركيبية للجملة، وعدد المفاعيل التي يستلزمها الفعل.

كما حصر أهم خصائص الاسم الإعرابية (التركيبية)، وأهمها الموضع، فالاسم يتميز عن الفعل، والحرف، بكونه معمولًا؛ (أي فاعلًا، أو مفعولًا، أو في حيز الفاعل، والمفعول).

ثم انتهى هذا الفصل في مبحثه الثالث إلى التمييز بين العمل النحوي والمطابقة الصرفية، وبيَّن أنَّ العمل النحوي مبني على العامل، الذي اهتمَّت به نظرية العامل في التراث النحوي العربي، وهو داخل في حيز التعلق التركيبي في نظرية التعلق اللغوي، كما بيَّن أن المطابقة الصرفية إحدى ظواهر التعلق الصرفي؛ وهي تبعية لفظة (ل١) للفظة أخرى (ل٢)، في إحدى المقولات التصريفية؛ وهي: مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، ومقولة الإعراب، ومقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة).

كما وضَّح أن الارتباطات الصرفية بين الكلمات، والارتباطات النحوية بين أجزاء الجملة نوعان مختلفان، يتعاضدان في الإبانة عن دلالة ومعنى الجملة، واتجاه التعلق فيهما قد يكون متوازيًا، وقد يكون متباينًا أي مختلفًا؛ وهو الأغلب، ثم وضَّح أهمية المطابقة الصرفية، وبيَّن أنواعها بناءً على عدد من المعايير المختلفة؛ أبرزها: معيار الكلية والجزئية، ومعيار الإلزام والاختيار، ومعيار نوع العلاقة بين المتطابقين.

ثم اختُتم هذا الفصل ببيان المقصود بالمقولات التصريفية واحدة تلو الأخرى، وتوضيح بعض الإشكالات المتعلقة بها في العربية، وعرض بعض الوظائف النحوية التي تشترِط بعض المقولات التصريفية المختلفة، تمهيدًا لمناقشتها بالتفصيل في الفصول القادمة.

الفصل الثالث

المطابقة الصرفية وتركيب الجملة الفعلية

- توطئة.

- المبحث الأول: مفهوم الجملة الفعلية ومستوياتها السطحية والعميقة.

- المبحث الثاني: أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الفعلية.

توطئة:

لقد بيَّنتُ في الفصل الأول مصادرات نظرية التعلق اللغوي، منذ نشأتها على يد لوسيان تانيار (L.Tesniere)، وصولًا إلى نضجها المتمثِّل في إنشاء نظرية (معنى–نص)، على يد إيغور مالتشوك (Mel'čuk)، الذي ميَّز بين ثلاثة أنواع من التعلق؛ هي: (التعلق التركيبي، والتعلق الدلالي، والتعلق الصرفي)، وأكَّد على أهمية الفصل الصارم بينها في الجملة.

وانطلاقًا من أهمية الفصل الدقيق بين أنواع التعلق؛ ميَّزتُ في الفصل الثاني بين نوعين من الخصائص؛ هما: الخصائص الإعرابية (التركيبية)؛ التي تهتمُّ بالوظائف النحوية، والخصائص الصرفية؛ التي تهتمُّ بالمقولات النحوية، وفرَّقتُ بين إعراب الأفعال المتمثِّل في التغير الصرفي الخاص بها (الرفع، والنصب، والجزم)، وهو وجه من وجوه الإعراب الصرفي (اللفظي)، وبين إعراب الاسم الذي يُعَدُّ إعرابًا تركيبيًا بنيويًا في الجملة، وبيَّنتُ أن الأفعال الحقيقية تمثِّل قمة الهرم التركيبي في الجملة، ثمَّ بيَّنتُ الفرق بين العمل النحوي الذي يُعدُّ مركز التعلق التركيبي، والمطابقة الصرفية التي تُعدُّ مركز التعلق الصرفي، ووضَّحتُ أهم المقولات التصريفية التي يحدِّدها الارتباط أو التعلق الصرفي في الجملة.

وبعد أن استوفيتُ الجانب النظري لنظرية التعلق اللغوي، سأناقش فيما تبقَّى من هذا البحث الجوانب التطبيقية للنظرية، من خلال قراءة التراث النحوي وفق الأُطُر التي استوفيتها في الفصلين السابقين، وسأبدأ في هذا الفصل بالجملة الفعلية، التي تُعدُّ أصل الجمل، وسأميِّز بين التعلق التركيبي والتعلق الصرفي فيها، من خلال مبحثين اثنين؛ هما: مفهوم الجملة الفعلية ومستوياتها السطحية والعميقة: سأناقش فيه مفهوم الجملة الفعلية، ومستوياتها، وأشير إلى سبب تقديم دراستها على الجملة الاسمية[1]، وسأناقش أيضًا أركان الجملة الفعلية، والتعقيد في بعض أشكالها، واختلاف توجيه التعلق فيها.

ولكن تعريف الجملة الفعلية يتطلَّب تعريف الجملة بشكلٍ عام، من خلال تتبُّع تطوُّر هذا المصطلح، والتمييز بين بعض أنواع الجمل؛ كـ(الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي

---

(١) الجملة الفعلية: هي أصل الجمل في التراث النحوي العربي، وكذلك في نظرية التعلق اللغوي؛ التي تعدها الأصل في عامة الألسنة البشرية، وتُسلِّم بمركزية الفعل (أي كونه رأس الهرم التركيبي) في الجملة، وهي أكثر أنواع الجمل استعمالًا كما أشار تانيار (L.Tesniere).

ليس لها محل من الإعراب)، و(الجمل البسيطة، والجمل المركبة)؛ ولذا فإني سأبدأ ببعض الجوانب المتعلقة بذلك في هذا المبحث.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فإني سأناقش فيه: أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الفعلية، من خلال المقولات التصريفية الخمس، التي وضَّحت المقصود بها في الفصل السابق، وقد قسَّمتُها قسمين – بحسب دخولها الفعل، أو عدمه – هما: المقولات التصريفية التي لا تدخل الأفعال؛ وهي: (مقولة التعيين، ومقولة الجنس، ومقولة العدد)، والمقولات التي تدخل الأفعال؛ وهي: (مقولة الإعراب اللفظي، ومقولة الشخص)[1].

مُعتمِدًا في ذلك كلِّه على قراءة التراث النحوي، وتوجيه الشواهد النحوية التي وردَت فيه، وفق الأُطُر العامَّة لنظرية التعلق اللغوي، التي بسطتُها في الفصلين السابقين.

(١) استثنيتُ مقولة الزمن من الدراسة؛ لأنها خاصة بالأفعال فقط، ولا يمكن أن تدخل الأسماء، ولا تحدث فيها المطابقة، وقد أشرتُ إلى ذلك في الفصل الثاني.

المبحث الأول

مفهوم الجملة الفعلية ومستوياتها السطحية والعميقة

لا بُدَّ – في بداية هذا المبحث – من تناول مفهوم الجملة، ومناقشة عدم استقراره، والتعدُّد المصطلحي الذي شابَهُ في بدايات التأليف النحوي العربي، مما أدَّى أحيانًا إلى عدم وضوح الفرق بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى؛ كـ(القول، والكلام)، على الرغم من أهميته، ومركزيته في الدراسات اللغوية والنحوية.

وتحديد المقصود بمفهوم الجملة يُفضِي إلى مناقشة أنواع الجمل في التراث النحوي، وبيان ما يُوجَد لدى النحاة من خلافٍ في هذا الصدد، ويقودنا إلى المقارنة بين أنواع الجمل في التراث النحوي العربي، وأنواعها في نظرية التعلق اللغوي، التي تعتمد البنية السطحية والعميقة، فتُقسِّم الكلم باعتماد المستوى الدلالي العميق – بالنسبة إلى عامة الألسنة البشرية – إلى أربعة أنواع؛ هي: الفعل (verb)، والاسم (noun)، والصفة (adjective)، والرديف (adverb)، ثم تنطلِق من هذا التقسيم إلى تقسيم الجمل – بحسب العقدة المركزية فيها – إلى أربعة أنواع – كما مرَّ معنا في الفصل الأول – هي: (الجملة الفعلية، والاسمية، والوصفية، والظرفية).

ولا يُشتَرَط لهذه الأقسام الأربعة أن تتحقَّق على المستوى السطحي في جميع الألسنة البشرية، فأقسام الكلم السطحية بمُقتضَى نظرية الانتقال المقولي (القول بنيابة الجملة عن الاسم، ونحوه)[1]، تؤدِّي بالضرورة إلى القول بمستوى عميق للجملة؛ لأن الفعل النموذجي (التام) ليس الصيغة الوحيدة للفعل، فالقول بالفعل، وما أشبهه، وما فيه رائحته، يدلُّ على أن للفعل مستويين؛ هما: المستوى العميق، والمستوى السطحي.

وتحديد المقصود بمفهوم الجملة يُفضِي بِنَا أيضًا إلى تحديد المقصود ببعض المصطلحات المبنية عليه، مثل: الجملة البسيطة، والجملة المركبة، مما يَستلزِم تحليل بعض أنواع الجمل.

ثم سأنتقل بعد توضيح الإشكالات السابقة إلى تعريف الجملة الفعلية، وتعريف أركانها، ومناقشة أصالتها، وتوضيح اختلاف توجيه التعلق فيها، وتحليل الجملة الشرطية التي تُعدُّ نموذجًا يبيِّن فائدة الفصل بين التعلق الصرفي والتعلق التركيبي، وذلك كله تمهيدًا للمبحث الثاني، الذي

---

(١) يمثِّل ذلك في التراث النحوي العربي تقسيم الجمل إلى: جمل لها محل من الإعراب، وجمل ليس لها محل من الإعراب؛ بناءً على إمكانية حلول هذه الجمل محل المفرد، أو عدمه.

سأناقش فيه أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الفعلية.

المطلب الأول: مفهوم الجملة وأنواعها:

يُعَدُّ مفهوم الجملة مفهومًا بالغ الأهمية في الدراسات اللغوية، وقد اعتمدَتْ أكثرُ الدراسات اللغوية الحديثة – سواءً في العربية، أو غيرها – على حدود الجملة، ومفهومها في تناولها للغة [(١)].

ونظرية التعلق اللغوي من أهم الدراسات الحديثة التي كان لها دور مهم في جعل هذا المفهوم يحتلُّ الصدارة في تناول اللغة، ودراستها، فقد اهتمَّت بالتركيب الإعرابي البنيوي، وأقرَّت أسبقيته على علم الصرف، الذي يبحث في بنية الكلمة من حيث التجريد، والزيادة، والتغيير، في حين أن علم التركيب الإعرابي (البنيوي) يبحث في علاقة الكلمات بعضها ببعض، لتكوين تركيب سياقي ذي دلالة؛ يُسمَّى الجملة، والكلمة جزء منه.

وفي التراث النحوي العربي كانت دراسة الجملة من أهم الغايات التي يسعى لها علم النحو في بداياته؛ حيث إن الأساس الذي وُضِع من أجله علم النحو هو فهم تحليل بناء الجملة تحليلًا لغويًا يكشف عن أجزائها، ويوضِّح عناصر تركيبها، ويُبيِّن كيفيَّةَ ترابط أو تعلق هذه الأجزاء بعضها ببعض؛ بحيث تؤدِّي معنى مفيدًا[(٢)]، وعلى الرغم من تعدُّد المصطلحات الدالَّة على مفهوم الجملة، إلا أن حضور هذا المفهوم كان حاضرًا بقوة في أذهان النحاة منذ بداية التأليف النحوي، كما سأبيِّن في الفقرة القادمة.

الجملة والكلام:

يبدو أن مصطلح الجملة لم يستقر بوضوح إلا في وقت متأخر على يد ابن هشام[(٣)]، الذي اقتفى أثر الرضي في توضيح الفرق بين الكلام والجملة؛ أثناء تعليقه على تعريف ابن

---

(١) انظر: النص والخطاب والإجراء، لروبرت دي بوجراند، ترجمة: تمام حسان، ص:٨٨، عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٢) انظر: بناء الجملة العربية، د.محمد حماسة عبد اللطيف، ص: ١٩، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.

(٣) انظر: نحو النص – اتجاه جديد في الدرس النحوي، د. أحمد عفيفي، ص: ١٧، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

الحاجب للكلام[1]، وسأبيِّن ذلك في ثنايا هذه الفقرة، بعد تتبُّع المصطلحات التي أُطلِقت على مفهوم الجملة في التراث النحوي العربي – خصوصًا في بدايات التأليف – مما يشير إلى أن مصطلح الجملة قد اختلط بغيره من المصطلحات الأخرى؛ مثل: (الكلام، والقول).

فقد أُطلِق في بداية التأليف النحوي مصطلح الكلام على ما اصطُلِحَ عليه لاحقًا بالجملة، كما في قول سيبويه: "ألا ترى أنَّك لو قلت: إنَّ يضرب يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلامًا"[2]، وكذلك نعتِهِ للجملة بالكلام المستغني، أو الكلام التام في مواضع كثيرة من الكتاب[3]، مما يدلُّ على أن ما اصطُلِح عليه لاحقًا بالجملة مرادف لمصطلح الكلام عند سيبويه، الذي لم يستعمِل مصطلح الجملة في كتابه سوى في ثمانية مواضع، وكان استعماله له استعمالًا لغويًا دالًّا على الإجمال المقابل للتفصيل، والجمع الضامِّ للأفراد[4].

وكان أوَّل ظهور لمصطلح الجملة عند المبرد؛ بقوله: "وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملة؛ يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب"[5].

وظلَّ هذا المصطلح يدلُّ على (الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر) أحيانًا، وعلى ما يقابل المفرد أحيانًا أخرى، "ولم يميِّز كثيرٌ من النحاة – بدقة ووضوح – بين مصطلحي الكلام والجملة على مستوى الاستعمال، ولا على مستوى الحدِّ والاصطلاح"[6]، فابن جنِّي يعبِّر بما يُفهَم منه أن الكلام أعمُّ من الجملة؛ بقوله: "وأما الجملة فهي كل كلامٍ مفيد مستقل بنفسه"[7]، ولكنه يحدُّ الكلام في موضعٍ آخر؛ بقوله: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي

---

(١) انظر: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، لعز الدين المجدوب، ص: ١٥٥.

(٢) الكتاب، لسيبويه، (١٤/١).

(٣) انظر: المرجع السابق، (١٢٥/١، ١٢٦)، (٨٨/٢، ٩٠).

(٤) انظر: مفهوم الجملة عند سيبويه، للدكتور: حسن عبدالغني جواد الأسدي، ص: ٢٦-٢٨، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، حيث ذكر هذه المواضع الثمانية مفنِّدًا بذلك قول حماسة: "تقرَّأتُ كتابَ سيبويه بحثًا عن كلمة (الجملة) سواءً بالمعنى الاصطلاحي أم بالمعنى اللغوي فلم أهتدِ إليها قط"، في: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة، ص: ٢١.

(٥) المقتضب، للمبرد، (١٤٦/١).

(٦) انظر: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، لعز الدين المجدوب، ص: ١٥٣.

(٧) اللمع في العربية، لابن جني، ص: ٢٦، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، ١٩٧٢م.

يُسمِّيه النحويون الجمل"[1]، مما يشير إلى تسويته بين المصطلحين.

وعلى مستوى الاستعمال يتبع ابن جني قول سابقيه؛ أمثال: ابن السراج، والفارسي، في المقابلة بين الجملة والمفرد، فيقول في باب خبر المبتدأ: "هو كل ما أسندته إلى المبتدأ، وحدَّثت به عنه، وذلك على ضربين؛ مفرد، وجملة"[2].

ويتَّفق الزمخشري مع ابن جني في التسوية بين الجملة والكلام، حيث يقول في حدِّه للكلام: "هو المركب من كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتَّى إلا في اسمين؛ كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبُك، أو في فعل واسم؛ نحو قولك: ضربَ زيدٌ، وانطلقَ بكرٌ، وتُسمَّى الجملة"[3]، وقد انطلق ابن يعيش من هذا النص إلى محاولة التمييز بين الجملة والكلام، ولكنه لم يقدِّم فرقًا واضحًا[4].

ويُعدُّ الرضي الاستراباذي أكثر من وضَّح الفرق بين مصطلحي الجملة والكلام – في تعليقه على تعريف ابن الحاجب للكلام – بقوله: "قال ابن الحاجب: الكلام ما تضمَّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتَّى ذلك إلا في اسمين، أو اسم وفعل،... وكان على المصنف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بالأصلي إسناد المصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف، فإنها مع ما أُسنِدت إليه ليست بكلام"[5]، ثم يعقِّب على ذلك؛ فيقول: "والفرق بين الجملة والكلام: أن الجملة ما تضمَّن الإسناد الأصلي سواءً كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ،... والكلام ما تضمَّن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس"[6]، وهذا التعليق هو أوَّل تمييز واضح يفصل مصطلح الجملة عن مصطلح الكلام.

ثم اقتفى ابن هشام أثر الاستراباذي –كما سبقت الإشارة– في هذا التمييز؛ بقوله:

---

(١) الخصائص، لابن جني، (١/١٨).

(٢) اللمع في العربية، لابن جني، ص: ٢٦.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٢٣، وشرح المفصل، لابن يعيش، (١/٧٠).

(٤) ميَّز ابن يعيش بين تركيب الإسناد وتركيب الإفراد، وبين الإسناد والإخبار، ولكنه جعل الجملة والكلام مترادفين، وميّز بينهما وبين مصطلح القول؛ حيث جعل القول أعمَّ منهما، انظر: شرح المفصل، (١/٧٢-٧٦)، وذكر في موضع آخر أن "الجملة كلُّ كلام مستقلٌ قائم بنفسه"، انظر: المرجع نفسه، (١/٢٣٠).

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١/١٧-١٨).

(٦) المرجع السابق، (١/١٩).

"الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنى يحسن السُّكوت عليه، وبالجملة: عبارة عن الفعل وفاعله؛ كـ(قَامَ زيدٌ)، والمبتدأ وخبره؛ كـ(زيدٌ قائمٌ)، وَمَا كان بمنزلة أَحدهما؛ نحو: (ضُرِب اللصُّ)، و(أقائمٌ الزيدان؟)، و(كانَ زيدٌ قائمًا)، و(ظننتُه قائمًا)، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين؛ كما يتوهَّمه كثير من الناس"[(١)].

وفي هذا تمييز واضح بين المصطلحين، فإن شرط الكلام الإفادة، ولا يُشترَط ذلك في الجملة، فقد يكون هناك جملة تحتوي على علاقة إسناد ولكنها غير كافية؛ كما في: جملة الشرط، وجملة الصلة، ولكنها بحسب هذا التفريق ليست كلامًا، وتُعدُّ الجملة الوحدة الكبرى للكلام المراد منه توصيل رسالة معينة إلى المخاطب[(٢)].

الجملة والمحل الإعرابي:

أفضى التمييز السابق بين مصطلحي الجملة والكلام إلى التمييز بين نوعين من الجمل، ذكرهما ابن هشام في سياق حديثه عن الجملة؛ هما: الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب، فالجمل التي لها محل من الإعراب – بحسب ابن هشام – هي الجمل التي تحل محل المفرد؛ وهي سبع جمل: (الواقعة خبرًا، أو حالًا، أو مفعولًا، أو المضاف إليها، أو الواقعة بعد الفاء أو (إذا) جوابًا لشرط جازم، أو التابعة لمفرد، أو التابعة لجملة لها محل من الإعراب)، أما الجمل التي ليس لها محل من الإعراب فهي الأصل؛ وهي سبع جمل أيضًا: (الجملة الابتدائية، والجملة المعترضة، والجملة التفسيرية، وجملة جواب القسم، والجملة الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازم مطلقًا أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ(إذا) الفجائية، وجملة الصلة، والجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب)[(٣)].

ولكنَّ ابن هشام في هذا التقسيم بدا مضطربًا في تحليله لبعض أنواع الجمل، وقد ناقش فخر الدين قباوة شيئًا من هذا الاضطراب بالتفصيل؛ في الفصلين الثاني، والثالث من كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل)، فزاد الجمل التي لا محل لها من الإعراب حتى أوصلها إلى عشر

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (٢/٤٣١).

(٢) انظر: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، لعز الدين المجدوب، ص: ١٥٥، ومناهج البحث في اللغة، لتمام حسان، ص: ٣٩، ودراسات في علم اللغة، لكمال بشر، ص:٢٦٣، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م.

(٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (٢/٤٤٠-٤٨٩).

جمل، وجعل الجمل التي لها محل من الإعراب عشر جمل أيضًا[1]، ولستُ بصدد هذا التفصيل، وسأكتفي بالإشارة إلى ذلك الاضطراب عند ابن هشام في مناقشة جملة جواب الشرط، التي جعلها تارةً في الجمل التي لها محل من الإعراب، وفي الجمل التي ليس لها محل من الإعراب تارةً أخرى، وسأناقش ذلك وأوجِّهه في موضعه من الجملة الفعلية.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن هشام – على الرغم من اضطرابه في تصنيف بعض الجمل – كان منهجيًا في المبدأ الذي انطلق منه في هذا التقسيم؛ وهو: (إمكانية حلول الجملة محل المفرد، أو عدمه)، وإن كان أبو حيَّان قد سبقه إلى هذا المبدأ؛ بقوله: "أصل الجملة ألَّا يكون لها موضع من الإعراب، وإذا كان لها موضع من الإعراب تقدَّرت بالمفرد"[2].

وهذا المبدأ الذي انطلق منه أبو حيَّان، وابن هشام يضاهي ما أوضحتُه سابقًا في الفصل الثاني في نظرية الانتقال المقولي عند تانيار (L.Tesniere)، وفيه دليل على تحقُّق قسم الاسم في مستويين؛ هما: المستوى العميق، والمستوى السطحي، فالجملة التي لها محل من الإعراب هي اسم على المستوى العميق، انتقلَت إلى جملة على المستوى السطحي، بواسطة الانتقال المقولي من الدرجة الثانية[3]، بأحد واسمات نقل الجملة[4] (فعلية، أو اسمية) إلى حكم المفرد ضمن الجملة المركَّبة.

الجملة البسيطة والجملة المركبة:

في سياق الانتقال المقولي تميِّز نظرية التعلق اللغوي – كما وضَّحتُ في الفصل الأول – بين نوعين من الجمل؛ هما: الجملة البسيطة، والجملة المركبة، فالجملة المركبة هي التي تحتوي على عاملي الوصل (junction)[5]، والانتقال المقولي (translation)[1]، أما البسيطة فهي ما

---

(١) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور: فخر الدين قباوة، ص: ٣٦، ١٣٨-١٣٩، دار القلم العربي للطباعة والنشر والتوزيع، حلب، سورية، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي، (١٥٢/٤)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

(٣) الانتقال المقولي من الدرجة الثانية: إذا كان المنقول مركب إسنادي فعلي أو اسميّ، حوَّله النقل إلى حكم اللفظ المفرد؛ مثل: نقل الجملة الفعلية (أن تقفَ) إلى المؤوَّل بالمصدر (وقوفُك)، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

(٤) تُقسَّم هذه الواسمات على أساس قسم الكلم إلى: موصولات حرفية، وموصولات اسمية، أو على أساس تحققها الصوتي إلى: متحققة صوتيًا، وغير متحققة، وقد سبق مناقشة ذلك بالتفصيل في الفصل الثاني.

(٥) سبقت الإشارة – في الفصل الأول – إلى تعريف الوصل (junction)؛ بأنه: زيادة عُقَد من نفس الطبيعة في

خلت منهما.

ويُوجَد ما يُشبِه هذا التمييز في التراث النحوي العربي؛ كتمييز ابن هشام بين الجملتين الكبرى والصغرى، أما الكبرى فهي: "الاسمية التي خبرها جملة؛ نحو: (زيدٌ قامَ أبوهُ، وزيدٌ أبوهُ قائمٌ)، وأما الصغرى فهي المبنية على المبتدأ؛ كالجملة المخبر بها في المثالين"[٢]؛ يعني أن: جملتي (قامَ أبوهُ، وأبوهُ قائمٌ) الواقعتين خبرًا للمبتدأ من قبيل الجمل الصغرى، وقد "تكون الجملة الكبرى مصدَّرة بالفعل؛ نحو: (ظننتُ زيدًا يقومُ أبوهُ)"[٣]، ويُفهَم من هذا القول أن الجملة الكبرى هي ما كان أحد مكوِّناتها جملة.

وقد أطلق بعض المحدثين؛ كمحمد حماسة، ومحمد إبراهيم عبادة، وغيرهما (الجملة المركبة) على الجملة الكبرى، و(الجملة البسيطة) على الجملة الصغرى[٤]، ورغم ما يبدو من تشابه بين هذه المسميات في الظاهر، إلا أنها غير متطابقة؛ لاختلاف المعايير المستخدمة في التمييز بينها، فالجملة الكبرى – كما يظهر في نص ابن هشام السابق – هي: ما كان أحد مكوناتها جملة، في حين أن الجملة المركبة – في نظرية التعلق اللغوي – تشمل الجملة الكبرى؛ لاحتوائها على عامل الانتقال المقولي، وتشمل – أيضًا – غيرها من التراكيب التي تحتوي على عامل الوصل، وبعض التراكيب الأخرى المعقَّدة؛ كتركيب الجملة الشرطية الذي سأوضِّحه في موضعه، وأكتفي هنا بالإشارة إلى ضرورة تدقيق هذه المفاهيم التي قد تؤدِّي أحيانًا إلى اللبس، والإشارة إلى أني

الجملة، يضيف لها عناصر جديدة ويجعلها تطول وتتعقَّد، وهو عامل كمي، يمثل له تانيار (L.Tesniere) رياضيًا بعملية جمع (+)، ويسميه لسانيًا: ازدواجًا، إذ يتكرَّر الحدث مرتين، فينتقل الفعل من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع، وبهذا المنظور يُعتبَر المثال العربي: (خرَجَ زيدٌ وعمروٌ) جملة مركبة؛ لأن الأصل: (خرجَ زيدٌ) + (خرجَ عمرو)، وقد تحولتا إلى جملة واحدة عن طريق الواصل (الواو)، وذلك يخالف ما جاء في التراث النحوي العربي، الذي يُدخِل هذه الجملة في إطار ما يُسمَّى بالمركب العطفي، ويعتبرها بسيطة وليست مركبة.

(١) سبقت الإشارة إلى أن الانتقال المقولي: تغيير في العناصر الأساسية للجملة وذلك بنقلها من مقولة إلى مقولة أخرى، وتُسمَّى الأداة المساعدة على هذا الانتقال: ناقلًا مقوليًا (translatve)، والانتقال المقولي عامل نوعي.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (٢/ ٤٣٧).

(٣) المرجع السابق، (٢/ ٤٣٨).

(٤) انظر: بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، ص: ٣٢، والجملة الصغرى في النحو العربي: مفهومًا ونشأة وأحكامًا، د.فراس عبدالعزيز عبد القادر، و أ. مهند فواز هايس، ص: ٢٥١-٢٥٣، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العراق، المجلد: ١٩، العدد: ٥٨، ٢٠١٢م.

سأستخدم مصطلحي (الجملة البسيطة، والجملة المركبة)؛ لأنهما يوافقان منطلقات النظرية، كما أنهما أشمل من مصطلحي (الجملة الكبرى، والجملة الصغرى).

أنواع الجمل، وأصلها:

ظهر مصطلح الجملة – كما أشرت سابقًا – لدى المبرِّد، الذي اكتفى بإطلاق (الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر) على أنواع الجمل[(١)]، ولم يُسمِّ الجمل، أو يقسِّمها؛ بناءً على قسم الكلم الذي ينتمي إليه صدرها، وقد تبعه في ذلك ابن السراج[(٢)]، وغيره من النحاة.

ويبدو أن عبد القاهر الجرجاني – في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي – هو أوَّل من قسَّم الجملة بناءً على قسم الكلم الذي ينتمي إليه صدرها إلى جملتين؛ بقوله: "فالكلام لا يخلو من جملتين؛ أحدهما: اسمية؛ كـ(زيدٌ أخوك)، وتُسمَّى جملة من المبتدأ والخبر، والثانية: فعلية؛ كقولك: (خرجَ زيدٌ)، وتُسمَّى جملة من فعل وفاعل، والمقصود بالاسمية أن يكون الجزء الأوَّل اسمًا، وبالفعلية أن يكون الأوَّل فعلًا"[(٣)].

وهذا التقسيم هو المشهور عند النحاة الذين جاءوا بعده، فهم يقسِّمون الجملة إلى قسمين: جملة فعلية، وجملة اسمية[(٤)]؛ لأنها إما أن تكون مصدَّرةً بفعل فتكون جملة فعلية، أو تكون مصدَّرة باسم فتكون جملة اسمية، أو تكون مصدَّرة بظرف يعتمد على أحدهما[(٥)]، ولا اعتبار لدخول الحروف على هذه الجمل؛ كما قال الجرجاني: "وليس للحروف تأثير في أصل ائتلاف الكلام، ألا ترى أن سقوطها وثبوتها سواء من هذه الجهة"[(٦)].

ورغم شهرة هذا التقسيم لدى النحاة عمومًا، فإن بعضهم قد اعترض عليه وخرج عنه، وعلى رأس هؤلاء الزمخشري، الذي جعل أنواع الجملة أربعة؛ بقوله: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية؛ وذلك: (زيدٌ ذهبَ أخوهُ)، و(عمرو أبوهُ منطلقٌ)، و(بكرٌ إنْ

---

(١) انظر: المقتضب، للمبرد، (٢/٥٤)، (٣/١٢٧)، (٤/١٠، ٥٠)، ومواضع أخرى.

(٢) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، (١/١٩٥، ٤٢٨)، (٢/٣١٦)، ومواضع أخرى.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، (١/٩٣).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، (١/ ١٥٩)، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، (١/١٠٣).

(٥) انظر: شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، ص: ٦٥.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، (١/٩٤).

تعطِه يشكرْك)، و(خالدٌ في الدارِ)"[1]، فزاد على الفعلية والاسمية قسمين آخرين، إذ أفرَد الجملة الشرطية، والجملة الظرفية بقسمين خاصين من أقسام الجملة.

وقد عارضه ابن يعيش في شرحه لهذا الموضع؛ بقوله: "واعلم أنَّه – أي الزمخشري – قسَّم الجملة إلى أربعةِ أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية، واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط (فعل وفاعل)، والجزاء (فعل وفاعل)، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقرَّ)، وهو (فعل، وفاعل)"[2].

وممَّن اعترض على القسمة الثنائية من النحاة ابن هشام، حيث جعل الجمل ثلاثة أنواع؛ هي: الفعلية، والاسمية، والظرفية، وردَّ القسم الرابع (الجملة الشرطية) الذي أثبته الزمخشري[3].

ومن ناحية أخرى اعترض بعض الباحثين المحدثين –كعلي أبو المكارم، وغيره – على التقسيم الثنائي، الذي يحصر أنواع الجمل في نوعين، فهذا التقسيم – بحسب رأيهم – لا يشمل جميع أنواع الجمل، فهناك أنواع من الجمل العربية الثابت وجودها لا تنتمي لأيٍّ من هذين النوعين؛ كالجملة الظرفية، والوصفية، والشرطية[4].

والمقصود أنه يوجد بعض الاعتراضات قديمًا وحديثًا على التقسيم الثنائي لأنواع الجمل، ولكني سأعتمده، فهو الأنسب رغم هذه الاعتراضات كما يبدو لي؛ لأنَّ التقعيد يتطلَّب الاقتصاد، وهذه الجمل التي زادها بعض المعترضين تعود للتقسيم الثنائي، كما بيَّن الجرجاني في معرض حديثه عن الجملة التي تكون خبر المبتدأ؛ بقوله: "فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل، وهي في الأصل اثنتان: الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر"[5]، أما

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٤٤، وذلك في سياق حديثه عن أنواع الجملة الخبرية (الجملة الصغرى)، وعدَّه بعضهم مما يُعتَدُّ به باعتباره محاولة لتقسيم الجملة العربية بأسرِها بصورة غير مباشرة، انظر: مقومات الجملة العربية، لعلي أبو المكارم، ص: ١١٦، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش، (٢٢٩/١).

(٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (٤٣٣/٢).

(٤) انظر: التراكيب الإسنادية الجمل: "الظرفية – الوصفية – الشرطية" ، للدكتور: علي أبو المكارم، ص: ٩، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م، ومقومات الجملة العربية، لعلي أبو المكارم، ص: ١٤١، واللغة العربية معناها ومبناها، لتمَّام حسَّان، ص: ١٠٣.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، (٢٧٧/١).

الردُّ على من توسَّعوا في أنواع الجمل فيمكن تلخيصه بما يلي:

١-إن المعَوَّل عليه في التقسيم - سواءً عند من يأخذون بهذا التقسيم الثنائي، أو من يعترضون، أو يزيدون عليه - هو صدر الجملة، والمخالفون لهذا التقسيم؛ كابن هشام يرون أن: الظرف، والجار والمجرور متعلِّقان بالفعل، أو ما في معناه[(١)]، والمتعلِّق يأتي بعد المتعلَّق به؛ إذن فصدر الجملة الظرفية في الأصل هو الفعل، وليس الظرف، وقد ناقشت في توطئة الفصل الأول الاختلاف في المقدَّر الذي تتعلق به شبه الجملة (الظرف، أو الجار والمجرور)؛ أهو فعل أم اسم؟ وذلك لا يبطل ردَّ الجملة الظرفية إلى القسمة الثنائية، بل يسقط إفرادها بقسم خاص.

٢-إن التركيب الشرطي جملة مركبة من جملتين بسيطتين، يتصدَّرها حرف شرط، أو اسم شرط، أو ظرف؛ للربط بين هاتين الجملتين البسيطتين[(٢)]، أما الجملتان البسيطتان فإنهما جملتان فعليتان - على الأصل - فإن كان صدر الجملة الشرطية ظرفًا فقد سبق إيضاحه، وإن كان حرفًا فهي فعلية؛ لأن الحرف لا يعتدُّ به، وإن كان صدرها اسمًا فهي جملة شرطية اسمية، وبناءً عليه فإن الجملة الشرطية لا تخرج عن القسمة الثنائية للجمل، ولكنها من قبيل الجمل المركَّبة، التي تحتاج إلى تفصيل[(٣)].

والجملة الفعلية هي الأصل في هذه القسمة الثنائية، كما أشار بعض شرَّاح التراث النحوي العربي؛ كنور الدين الجامي بقوله: "الفاعل أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنه جزء الجملة الفعلية، التي هي أصل الجمل؛ ولأنَّ عامله أقوى من عامل المبتدأ"[(٤)].

---

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (٢/٤٣٣-٤٣٤).

(٢) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٤٣٩، والرابط وأثره في التراكيب في العربية، د. حمزة عبد الله النشرتي، ص: ١٤٥، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان: ٦٧-٦٨، رجب/ذو الحجة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،(٢/٤٣٤)، حيث يقول ابن هشام: "باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصِّل فيه؛ لاحتماله الاسمية والفعلية؛ لاختلال التقدير، أو لاختلاف النحويين، ولذلك أمثلة؛ أحدها: صدر الكلام؛ من نحو: (إذا قام زيدٌ فأنا أكرمُه)، وهذا مبني على الخلاف في عامل (إذا)...".

(٤) الفوائد الضيائية: شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، (١/٢٥٣)، دراسة وتحقيق: د. أسامه طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، العراق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

وهذه الأصالة للجملة الفعلية توافق مصادرات نظرية التعلق اللغوي، التي تعتمِد على المستوى العميق في تقسيم الجمل – في عامة الألسنة البشرية – إلى أربعة أنواع؛ هي: الجملة الفعلية (وهي الأصل، وأكثر أنواع الجمل استعمالًا)، والاسمية، والوصفية، والظرفية، وتؤكِّد على أنه ليس ضروريًّا أن تتحقَّق كل هذه الأنواع على المستوى السطحي في جميع الألسنة(١).

وأصالة الجملة الفعلية هي التي جعلتنا نشرع بالحديث عنها، وعن أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائفها النحوية، قبل التفصيل في الجملة الاسمية، التي سأفرد للحديث عنها الفصل الرابع من هذا البحث، بعد أن أستوفي مناقشة الجملة الفعلية.

المطلب الثاني: مفهوم الجملة الفعلية وأركانها:

الجملة الفعلية في نظرية التعلق اللغوي هي الجملة التي تحتوي على فعل عميق – بأصل وضعه لا بتغيير طارئ(٢)– يكون قمة الهرم التركيبي، أما في التراث النحوي العربي فهي التي تبدأ بفعل، أو – بعبارة أخرى – هي التي يكون فيها المسند فعلًا، وهي أصل الجمل – كما سبقت الإشارة – كما أنها أكثر أنواع الجمل استعمالًا.

وتبقى الجملة فعلية وإن حُذِفَ الفعل وبقِي فاعله، أو مفعوله، أو غير ذلك من متعلِّقاته، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَا﴾(٤)، والتقدير: أُقسِم والليل، وخلَق الأنعامَ خلقها(٥).

وإن كان بعض الباحثين المعاصرين – كالجواري، والمخزومي(٦)، وغيرهم – قد اعترضوا

---

(١) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٨٩، ونظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، ص:٢١.

(٢) القيد (بأصل وضعه لا بتغيير طارئ) يُحترَز فيه من الجملة التي يؤدي فيها اسم الفعل، أو المصدر النكرة دور القمة التركيبية بتغيير طارئ عليه؛ كتنكيره، انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٩٦.

(٣) الليل:١ .

(٤) النحل:٥.

(٥) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (٤٣٤/٢)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (٥٧/١).

(٦) انظر: نحو الفعل، لأحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، وفي النحو العربي: نقد وتوجيه، لمهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

على تحديد الجملة الفعلية، وتمييزها عن غيرها من الجمل؛ بأنها التي يكون فيها المسند فعلًا، فإنهم اعتمدوا في ذلك على رأي الزمخشري السابق في تقسيم الجمل، وقد ناقشت ذلك في موضعه من المطلب السابق[(١)].

كما بنوا اعتراضهم على استقراء بعض الظواهر اللغوية؛ ومن أهمها: أن الجملة الشرطية التي يعدُّها أغلب النحاة من قبيل الجملة الفعلية تبدأ – أحيانًا – باسم، لا فعل، وقد أشرتُ إلى ذلك، وسأناقشه بالتفصيل بعد استيفاء أركان الجملة الفعلية.

أركان الجملة الفعلية:

للجملة الفعلية ركنان، أو مكونان أساسيان لا تتمُّ إلا بهما؛ وهما: الفعل (الذي يُعدُّ رأس الهرم التركيبي في الجملة، ويتعلَّق به عدد من المتعلقات)، والفاعل الذي لا يتكرَّر في الجملة بناءً على معيار التكرار الذي أقرَّه مالتشوك (Mel'čuk) ضمن معايير الخصائص الإعرابية (التركيبية)، ويقتضِي السياق التعريف بهذين الركنين، كما يقتضِي التعريف بالمفعول به[(٢)]، من خلال عرض أشهر أقوال النحاة في حدِّ كلٍّ واحدٍ منها:

أ – تعريف الفعل اصطلاحًا: هو "أمثلة أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطِع"[(٣)]، كما جاء في عبارة سيبويه، التي تُعدُّ أقدم تعريف اصطلاحي للفعل عند النحاة.

وقد رأى النحاة من بعده أنَّه – أي سيبويه – قد أتى في هذا التعريف بالغاية التي ليس بعدها غاية؛ لأنه جمع فيه بين قوله: (أمثلة)، والأمثلة بالأفعال أحق منها بالأسماء والحروف، وبيَّن أنها مشتقة من المصادر؛ بقوله: (من لفظ أحداث الأسماء)، وقوله: (بُنِيَت لما مضى) إشارة إلى دلالتها على أقسام الزمان: الماضي، والحاضر، والمستقبل[(٤)].

وتعدَّدت بعد ذلك تعريفات النحاة للفعل، غير أن أشهر الأقوال التي قِيلَت في تعريف الفعل، ودَرجَت، وكثر ترديدها؛ أنه: ما دلَّ على اقتران حدثٍ بزمان، أو هو ما دلَّ على

---

(١) انظر: أنواع الجمل، وأصلها، في المطلب السابق.

(٢) المفعول به أصل المفاعيل، وهو الأولى بالحلول محل الفاعل عند بناء الفعل للمجهول؛ ولذا فهو يحتلُّ مرتبة أعلى من بقية المفاعيل، وأدنى من الفاعل، ولذلك سأكتفي بتعريفه هنا، وأناقشه بشيءٍ من التوسُّع في الفصل الخامس.

(٣) الكتاب، لسيبويه، (١/١٢).

(٤) انظر: مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، ص: ٦٩.

الحدث مقترنًا بالزمن، ودلالة الفعل على الحدث بالتضمين لا بالمطابقة، وعلى الزمن بالبنية؛ فاختلاف أبنيته يدل على اختلاف أحوال الحدث؛ من المضي، والاستقبال، والحال[1].

ولا يكون الفعل مُسنَدًا إليه؛ لأنَّه القمة التركيبية التي تتعلَّق بها بقية عناصر الجملة، وهذه أبرز خصائصه، وقد يحلُّ محلَّ الفعل العميق على المستوى السطحي شيءٌ في معناه انطلاقًا من نظرية الانتقال المقولي، وذلك كما في المصادر التي يُعدُّ تنكيرها – كـ(سُحقًا، وما شابهها) – ناقلًا مقوليًا لها إلى قسم الفعل.

ب – تعريف الفاعل اصطلاحًا: هو الاسمُ الصريحُ، أو المؤوَّل بالصريح، المسنَدُ إليه فعل على سبيل الحقيقة، أو المجاز، أو المسندُ إليه ما هو بمعنى الفعل، سواءً كان هذا الفعل المسند ظاهرًا في الجملة، أو مقدَّراً فيها[2].

وفي عبارة (المسندُ إليه ما هو بمعنى الفعل) السابقة عند الزمخشري، والسهيلي إشارة إلى الانتقال المقولي، والبنية العميقة، مما تسلِّم به نظرية التعلق اللغوي، وقد أشرتُ إلى ذلك في توطئة الفصل الأول، عند مناقشة نص ابن هشام في مطلع حديثه عن أشباه الجمل في المغني: "لا بُدَّ من تعلقهما بالفعل، أو ما يُشبِهُه، أو ما أُوِّل بما يُشبِهُه، أَو ما يُشِير إلى معناه، فإِنْ لم يكن شيءٌ من هذه الأربعة موجودًا قُدِّر"[3].

وللفاعل أحكام كثيرة؛ منها:

١) أنَّه لا يكون إلا اسمًا، أو منقولًا إلى الاسم بناقلٍ مقولي[4].

٢) أنَّه لا يجوز حذفه؛ لأنَّه عـــمدة في الكلام، والعُمَد لا يجوز حذفها[5].

---

(١) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص:٣١٩، ونتائج الفكر في النحو، للسهيلي، ص: ٥٢.

(٢) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص:٣٨، وانظر: نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، ص:١٢٦.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (٤٩٩/٢).

(٤) سبق التعريف بالناقل المقولي في الفصل الأول من هذا البحث، وهو – بإيجاز – الأداة المساعدة على تغيير في العناصر الأساسية للجملة، وذلك بنقلها من مقولة إلى مقولة أخرى، وهي تنتمي إلى الكلمات الفارغة؛ لأنها عبارة عن أداة نحوية، لا تحمل دلالة في ذاتها، وإنما في علاقتها بغيرها من الكلمات؛ ومثال الفاعل المنقول بناقل مقولي: (سرَّني أن تقولَ الحقيقةَ)؛ حيث إن المصدر المؤوَّل (أن تقولَ) في محل رفع فاعل.

(٥) هذا خلاف للكسائي وبعض الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز حذف الفاعل مستشهدين بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن"، فإن (يشرب) لا يصحُّ أن يُجعَل فاعله ضميرًا يعود على (الزاني) المتقدِّم ذكره؛ لفساد المعنى؛ إذ يصير الحديث (لا يشرب الزاني الخمر حين

٣) أنَّه يتَأَخَّر عن فعله ولا يجوز تقديمه عليه، خلافًا للكسائي ومن ذهب مذهبه، في جواز تقديمه؛ مستشهدين بقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[١]، حيث أعربوا (أحدٌ) فاعلًا لـ(استجارَك)[٢]، والفاعل في هذه الجملة ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (أحدٌ)، وهو مطابق للفعل في مقولة الشخص (الغيبة)، ومقولة العدد (الإفراد)، ومقولة الجنس (التذكير)، فالفاعل في هذه الجملة هو الذي يفرض على الفعل المقولات الصرفية السابقة، والبصريون وجمهور النحاة، ممَّن يمنع ذلك، يخرِّجون هذه الآية – وما يماثلها من الشواهد – بتقدير فعل مضمر، يفسره المذكور؛ والتقدير: (وإن استجارَك أحدٌ... استجارَك فأجرْه)، ويعلِّلون ذلك بأن أدوات الشرط مختصة بالأفعال، لا تدخل على الأسماء.

ج – تعريف المفعول به: هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل[٣]؛ نحو قولك: (ضَربَ زيدٌ عمرًا)، والمراد بالوقوع التعلق؛ ليدخل نحو: أوجدتُ ضربًا، وكل فعل له هذا المفعول فهو متعدٍّ، و كل فعل لم يكن له ذلك فهو غير متعدٍّ، والفعل المتعدِّي يغلب عليه أن يتعدَّى إلى مفعول واحد، وقد يتعدَّى إلى مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل[٤].

وسأناقش المفعول به بالتفصيل في الفصل الخامس، مع بقية المفاعيل التي جعلتها ضمن متمِّمَات الجمل، ولكني أشرتُ إلى المفعول به في هذا المبحث دون المفاعيل الأخرى؛ لأنه

يشربها وهو مؤمن)، وليس ذلك مُرادًا، بل المراد أن الشارب للخمر لا يباشر شربها وهو مؤمن، كما أن الزاني لا يباشر الزِّنا وهو مؤمن. انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، (٣٤٢/١)، والحديث في: الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، الحديث (٢٤٧٥)، (١٣٦/٣)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

(١) التوبة:٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، (٢/ ٨٨)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٣) المفعول به: فضلة في الجملة الفعلية قد يُستغنَى عنه، لكنه في درجة تلي الفاعل، وتسبق المفاعيل الأخرى.

(٤) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، (٥/٢).

أصلها، بدليل أنه في حالة بناء الفعل للمجهول يكون نائبًا للفاعل، دون بقية المفاعيل، بل إن الكوفيين يجعلون بقية المفاعيل في قائمة أشباه المفاعيل، ولا يعتمدون إلا مفعولًا واحدًا؛ هو المفعول به، قال أبو حيَّان: "وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد، هو المفعول به، وباقيها مشبهة بالمفعول به"(١).

الجملة الشرطية:

إنَّ اعتراض بعض المحدثين على تصنيف الجملة الشرطية جملة فعلية يعود إلى أسباب متعددة؛ منها: الاعتماد على بعض أقوال النحاة الذين أفردوا الجملة الشرطية بقسم خاص، فخالفوا المشهور في التراث النحوي العربي(٢)، وكذلك عدم التمييز بين الجملة البسيطة والجملة المركبة، أو النظر إليهما على أنهما مصطلحان مرادفان لمصطلحي الجملة الكبرى والجملة الصغرى(٣)، إضافةً إلى ما ذكرته سابقًا فيما يتعلق بقسم الكلم الذي ينتمي إليه صدر الجملة الشرطية، فهي تبدأ – أحيانًا – باسم، لا فعل؛ فتكون جملة اسمية، وسأناقش ذلك في موضعه من الفصل الرابع، ولكن الأصل في الجملة الشرطية أن تبدأ بفعل، فهي تعود بكل أحوالها إلى القسمة الثنائية للجمل (الفعلية، والاسمية).

وهي جملة معقَّدة اختلف فيها النحاة، وأدركوا تعقيدها، إذ جعلها بعضهم في "باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه"(٤)، والاعتراضات السابقة تؤكِّد تعقيد التركيب في الجملة الشرطية، مما يحتِّم علينا التفصيل فيها، فهي – بحسب بعض الباحثين – "لم تُدرَس على النحو الذي يلائمها"(٥)، رغم تناولها في كتب النحو العربي بشيءٍ من الإسهاب.

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي، (١٣٥١/٣).

(٢) على رأس هؤلاء الزمخشري، وقد ناقشت ذلك في: أنواع الجمل وأصلها.

(٣) وضَّحتُ أثناء حديثي عن الجملة البسيطة والجملة المركبة أنه رغم ما يبدو من تشابه بين هذا التمييز وتمييز ابن هشام بين نوعين من الجمل هما الجملة الكبرى والجملة الصغرى، إلا أنه ثمَّة فرق بين هذين التمييزين، فالجملة المركبة تشمل الجملة الكبرى وغيرها من التراكيب المعقدة؛ كالجملة الشرطية.

(٤) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (٤٣٤/٢).

(٥) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، لأبي أوس إبراهيم الشمسان، ص: ٦، مطابع الدجوي – القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

ويُعبِّر إبراهيم الشمسان عن مكمن الإشكال في الجملة الشرطية – بصفة عامة – بعد أن استقرأ أقوال النحاة فيها تاريخيًا، حتى وصل إلى السيوطي؛ بقوله: "(إن النحاة) أدركوا تمامًا أن الجملة الشرطية جملة مركبة، ولكنهم لم يُوفَّقوا في التعبير عن ذلك، فأخذوا يُعبِّرون عنه بطرق ملتوية دفعتهم إلى القول بشذوذ (جملة الشرط)[1]، و(جملة القسم)، ويرجع ذلك إلى أنهم ضيَّقوا على أنفسهم في فهم الجملة، حيث ربطوها بأمر شكلي، مهملين الوظيفة المعنوية التي تنهض بها الجملة، وما يتطلَّبه ذلك من تعدُّد في التراكيب، فلقد فهموا الجملة على أنها المكونة من مسند ومسند إليه، (أي: فعل، وفاعل) أو (مبتدأ، وخبر)، وبهذا حصروا الجملة في شكل من أشكالها وهو الجملة البسيطة، فلما واجهوا جملة مركبة؛ كالجملة الشرطية لم يستطيعوا أن ينظروا إليها من خلال هذا المعيار السابق؛ فقالوا: إنها جملتان لا جملة واحدة، ولكن ترابط الجملتين معنويًا، وتكوينهما وحدة واحدة جعل تطبيق المعيار غير موفَّق تمامًا، فأُعِيد التوازن والاطِّراد بطريقتين؛ الأولى: اعتبار جملة الشرط شاذة، والثانية: اعتبارهما مسندًا ومسندًا إليه، أي اعتبارهما كالفردين لا الجملتين؛ لذا كَثُر تشبيههما بالمبتدأ والخبر"[2]، فقد كان تشبيههم لجملة الشرط بالمبتدأ، ولجواب الشرط بالخبر، محاولة للتقعيد رغم إدراكهم ما بينهما من الفروقات.

وممَّا يُثبِت ما ذهب إليه الشمسان – في قوله السابق – من إدراك النحاة الأوائل لتركيب الجملة الشرطية، وعدم توفيقهم في التعبير عنه ما علَّق به أبو علي الفارسي على قول سيبويه: "فشبَّهوا الجواب بخبر الابتداء، وإن لم يكن مثلهُ في كلِّ حالةٍ، كما يشبِّهون الشيءَ بالشيءِ وإن لم يكن مثله، ولا قريباً منه"[3]؛ بقوله: "مما يخالِف به جواب الشرط خبر المبتدأ، أن خبر

---

(١) ثمَّة فرق بين الجملة الشرطية وجملة الشرط، فالجملة الشرطية: تُطلَق على تركيب الجملة الشرطية أي: المكونة من أداة الشرط وجملتين (جملة الشرط، وجملة جواب الشرط) بعدها، أما جملة الشرط: فهي الجملة التي تدلُّ على أداة الشرط، ولا خلاف في المقصود بجملة جواب الشرط.

(٢) المرجع السابق، ص: ٧٤-٧٥.

(٣) الكتاب، لسيبويه، (٢٥٩/١).

المبتدأ يقوم على المبتدأ، وجواب الشرط لا يقوم عليه"[1]، فهم يدركون تمامًا الفرق بين جواب الشرط والخبر، ولكنهم يبرِّرون حمله عليه رغم ذلك!

ومن المواضع الواضحة للتعبير عن هذا الإشكال المتعلِّق بتركيب الجملة الشرطية، وحمل ركنيها (جملة الشرط، وجملة الجواب) على المبتدأ والخبر؛ لتلازمهما، ما ذكره الجرجاني؛ إذ يقول: "الشرط والجواب جملتان؛ ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة، من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة"[2].

ولعلَّ حمل النحاة لجملة جواب الشرط على المفرد – من حيث إن المفرد يحتاج إلى غيره لحصول الفائدة، وجملة جواب الشرط تحتاج لقيد لتحصل فائدة الشرط – هو الذي جعل ابن هشام يعتقد حلول المفرد محل جملة جواب الشرط، ويضطرب – كما أسلفت – في إعرابها، فيجعلها ضمن الجمل التي لها محل من الإعراب تارةً، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب تارةً أخرى، مع أن "جملة الجزاء لا محل لها من الإعراب مطلقًا، سواءً اقترنت بالفاء، أو لم تقترن، وسواءً كانت جوابًا لشرطٍ جازم، أو غير جازم؛ لأن الجملة إنما تكون ذات محل من الإعراب إذا صحَّ وقوع المفرد محلها، والجزاء لا يكون إلا جملة، ولا يصحُّ وقوعه مفردًا أصلًا؛ ضرورة أن حرف الشرط لا يدخل إلا على جملتين يعقد بينهما السببية، أو اللزوم، فيكون مضمون أولاهما سببًا في وقوع مضمون الثانية، أو في الإخبار عنها، أو يكون مضمون الثانية لازمًا لمضمون الأولى على ما اختاره بعضهم، ولا أدري ما السبب الداعي إلى جعلهم جملة الجزاء في بعض الصور ذات محل من الإعراب؟"[3].

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، (١/١٧٢).

(٢) أسرار البلاغة، للجرجاني، ص: ١١١، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

(٣) الحاشية المصرية على مغني اللبيب، للدماميني، من بداية الباب الثاني (الجمل) إلى نهاية المخطوط: دراسةً وتحقيقًا، للطالبة: فاطمة عائض السالمي، ص: ١٦٤-١٦٥، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف،

وحصيلة القول في ذلك: إن الجملة بنية هرمية من العلاقات المحصورة تنبع من قمة تركيبية واحدة هي الفعل، والجملة الشرطية جملة فعلية – على الأصل – مركبَّة تتلازم فيها جملتا الشرط والجزاء، والهرم التركيبي في الجملة الشرطية النموذجية هو جملة الجزاء، فـ"جملة الشرط قيد في الجزاء"(١)، وفق تحليل الاستراباذي الذي لم يوضِّح الحكم النحوي لهذا القيد (جملة الشرط).

ولعلَّ أهم محاولة لإعادة صياغة موقف الاستراباذي صياغة حديثة تعود لصلاح الدين الشريف(٢)، "الذي اعتبر الشرط في الجملة الفعلية قيدًا ظرفيًا على إنشاء الجواب، ضمن المنوال الذي يقترحه بناءً على عدد من المسلمات التي توصَّل من خلالها إلى أن: فعل جملة الجزاء هو الذي يعملُ نحويًا في جملة الشرط؛ لأنه هرم الجملة الشرطية، وأن علامات جزم الفعل تفيد دلالات زمنية ومظهرية، وأن علامات رفع الفعل ونصبه وجزمه علامات صرفية لا نحوية"(٣).

وقد عاب عز الدين المجدوب على الشريف في هذا القول أنه "لم يحدِّد عوامل الصرف المتحكِّمة في تصريف الفعل المضارع، كما أنَّه قد خلط بين العوامل التركيبية المحدِّدة للمحلات النحوية، والعوامل الصرفية المتحكِّمة في الجزم، ويظهر هذا السهوُ في إنكاره لجزم حرف الشرط (إنْ) فعلي الشرط والجزاء في آن واحد؛ إذ يقول: "القول بأنَّ فعلي الشرط والجزاء يُجزمَان بـ(إنْ) قول غير صحيح...فليس لحرف الشرط أن يتسلَّط على فعل الجواب في الإعراب؛ لكونه قيدًا عليه، مخصِّصًا له، لا عاملًا فيه، فالجواب رأس الجملة والشرط ملحق به"(٤)، ويظهر التناقض في كونه سبق أن أخرج الجزم من عوامل الإعراب، عندما اعتبره من علم الصرف، ولا يمكن أن يُحتَجَّ بقواعد العمل الإعرابي لدحض حكم صرفي"(٥).

بإشراف: أ.د. علي بن محمد النوري، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٣هـ-١٤٣٤هـ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٧٤٤/٢)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٩٢/٥).

(٢) الأبنية الدالة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسية: مقاربة تعليمية، للدكتور: لمحمد صلاح الدين الشريف، ص: ٢٩، حوليات الجامعة التونسية، العدد: ٥٤، ٢٠٠٩م.

(٣) انظر: مقدمات لنحو دلالي للعربية، أ.د. عز الدين المجدوب، قيد النشر.

(٤) الأبنية الدالة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسية: مقاربة تعليمية، ص:٥١.

(٥) انظر: مقدمات لنحو دلالي للعربية، أ.د. عز الدين المجدوب، قيد النشر.

ولتجاوز هذا التناقض يرى المجدوب أن "تطبيق نظرية التعلق اللغوي المتمثِّل في الفصل بين ثلاثة أنواع من التعلق؛ هي: (التعلق التركيبي، والتعلق الدلالي، والتعلق الصرفي)، يحتِّم علينا الفصل الدقيق بين التحكم الإعرابي (عامل/معمول) الذي يتحقَّق في عمل الفعل في الاسم، والتحكم الصرفي الذي تتسلَّط بمقتضاه حروف الشرط، وما قام مقامها من الأسماء على الفعل المضارع المجزوم، وهو كفيل برفع الإشكال"[(١)].

ويؤيِّد ذلك ما أوردَه الزجاجي في الإيضاح؛ إذ يقول: "مسألة: أيَّهم ترَ يأتِك، ومَنْ تضربْ أضربْ، قال أهل الكوفة: هذا نظير قولنا: زيدٌ قائمٌ، ترفع (زيدًا) بـ(قائمٍ)، و(قائمًا) بـ(زيدٍ)[(٢)]، فعاب البصريون ذلك عليهم، وهم يقولون: أيًّا تضربْ أضربْ، إن (أيًّا) منصوب بـ(تضربْ)، و(تضربْ) مجزوم بـ(أيَّ)، وكذلك سائر الأسماء التي يجازى بها في قول البصريين، تجزم الفعل، وينصبها الفعل الذي تجزمه"[(٣)]، ثم يعقِّب على ذلك – مرجِّحًا قول البصريين – بقوله: "وليس بمُنكَرٍ أن يكون في الكلام عامل قد عمل فيه غيره، فيكون عاملًا معمولًا فيه؛ كقولنا: رأيتُ ضاربًا زيدًا، ومررتُ برجلٍ مكرمٍ أخاه، وإنما المحال أن يوجد العامل في شيءٍ وعمله باطل عنه"[(٤)].

و"إذا صحَّ للاسم المتضمن لحرف الشرط أن يعمل صرفيًا في فعل جملة الشرط، فلا مانع من أن يعمل الجزم صرفيًا في فعل جملة الشرط، وفعل جملة الجزاء في آنٍ واحد، ولما كان هذا العمل صرفيًا لم يبطُلْ عمل فعل الجزاء المجزوم في كل متعلقاته، إذ يجوز أن يكون فعل جواب الجزاء رغم جزمه عاملًا للرفع في فاعله، وللنصب في المفعول به، وأشباه المفاعيل التي تتعلَّق به

(١) انظر: مقدِّمات لنحو دلالي للعربية، أ.د. عز الدين المجدوب، قيد النشر.

(٢) مذهب الكوفة: المبتدأ مرتفع بالخبر وهو رافع الخبر؛ فهما مترافعان، وهذا خلاف مذهب البصريين وجمهور النحاة، وقولهم: هذا نظيره – أعلاه – يعني أن كلًّا من اسم الشرط وفعل الشرط يعمل في الآخر.

(٣) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ١٤٠.

(٤) المرجع نفسه، ص: ١٤١.

من حال، أو ظرف، ولما كانت جملة الشرط قيدًا في الجزاء صحَّ أن نعتبرها مخصِّصًا شرطيًّا أو ملحقًا؛ كما يطلق عليه في اللسانيات ترجمة لـ(adjuncts)"[1].

وعليه فإن قول الاستراباذي: إن "جملة الشرط قيدٌ في الجزاء"[2] يعني أنها مفعول شبيه بالظرف؛ فجملة: (إن تأتِ زيدًا يكرمْك أخوه) قريبة من: (إذا أتيتَ زيدًا يكرمك عمرو)، مع حفظ الفارق الدلالي بين الشرط والظرف، والفعل (يكرم) هو الفعل الأساسي والقمة التركيبية للجملة، وتنبع منه بقية المعمولات في الجملة الشرطية التي تناظر قولك: (يكرمُك عمروٌ يومَ تزورُ زيدًا)، والذي جعل هذه الجملة معقَّدة نوعًا ما هو أن الفعل الأساسي (يكرم) الذي يحتلُّ القمة التركيبية في الجملة هو معمول لأداة الشرط من الناحية الصرفية[3].

والنواة الإسنادية الأساسية في جملة (إنْ تعملْ تنجحْ) هي موجودة في (تنجحْ)، والجملة نحويًا تشابه جملة: (عندما تعمل تنجح)، و(عندما): ظرف – أي فضلة – معمول للفعل (تنجحْ)، وعليه فإن (إنْ تعملْ)، إذا سلَّمنا بهرمية الجملة، في منزلة ظرف منصوب المحل يفيد الشرط، ولكن العامل الصرفي الذي فرض الجزم على فعل الشرط وجوابه هو الأداة (إنْ)، ولا خلاف في عملها، وفي كونها تتصدر الجملة.

ولعلَّ هذا الشاهد يبين أهمية التمييز بين المستوى التركيبي والمستوى الصرفي، وخاصة اختلاف توجيه العلاقات الهرمية بين الوحدات اللغوية من مستوى إلى آخر، وعدم توازيها.

التعلق في الجملة الفعلية:

ثمَّة اختلافات بين أنواع التعلق في الجملة الفعلية تنطلِق من الخصائص الرياضية العامَّة للعلاقات السياقية الهرمية التي رسَمَها مالتشوك (Mel'čuk)، ففي التعلق الدلالي يُعدُّ الفعل متحكِّمًا، فهو المحمول الذي يحدِّد عدد موضوعاته، وقد ناقشتُ في الفصل الأول تقسيم الأفعال عند تانيار (L.Tesniere)؛ إلى: منعدمة التعلق، وأحادية التعلق، وثنائية التعلق، وثلاثية التعلق، كما ناقشتُ تقسيم التراث النحوي العربي للأفعال؛ إلى: لازمة، ومتعدية،

---

(١) انظر: مقدمات لنحو دلالي للعربية، أ.د. عز الدين المجدوب، قيد النشر.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٩٢/٥).

(٣) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٥٢-٣٥٣.

وعليه فإن نوع الفعل يحدِّد عدد الموضوعات في الجملة، فهو المتحكم دلاليًا في الجملة الفعلية.

فالفعل اللازم؛ كـ(قام) لا يستدعِي أكثر من موضوع واحد؛ نحو: (قامَ زيدٌ)، أما الفعل المتعدِّي؛ كـ(ضَربَ) فهو يستدعِي موضوعين اثنين؛ نحو: (ضربَ زيدٌ محمدًا)، أما الفعل (أعطى) فيستدعي ثلاثة موضوعات؛ نحو قولك: (أعطَى المديرُ الولدَ جائزةً)، وهكذا دواليك.

ولكن ثمَّة أفعال تُسمَّى أفعال العماد[1]؛ كما في قولك: (أدَّى المسلمُ الصلاةَ)، لا تكون متحكِّمًا دلاليًا في التعلق الدلالي (أي: محمولًا)؛ لأن الجملة في المعنى العميق: (صلَّى المسلمُ)، فالوحدة التي تتضمَّن المعنى الحملي في هذه الجملة هي (الصلاةَ).

أما على مستوى التعلق التركيبي فإن الفعل أيضًا هو المتحكم التركيبي في الجملة الفعلية؛ لأنه العامل الذي يعمل في معمولاته، على نحو يحدِّد فيه العامل توزيع المعمول، أي مواضع جوازه، ومنعه، وصور تقديمه، وتأخيره.

وفي التعلق الصرفي لا يتحكَّم الفعل سوى في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي)، في حين أنه متعلِّق بالفاعل أو ما ينوب عنه (نائب الفاعل) في بقية المقولات الصرفية، فالفاعل، أو ما ينوب عنه، هو الذي يحدِّد بقية المقولات الصرفية للفعل، كما سأوضح في المبحث التالي.

---

(١) أفعال العماد تشابه تقريبًا الأفعال الناقصة في كونها لا تتضمَّن محمولًا محددًا للموضوعات، فهي تفتقر للمعنى الحملي الدلالي، كما تفتقر الأفعال الناقصة إلى ذلك.

حوصلة المبحث الأول

انتهى هذا المبحث إلى التمييز بين مفهومي الجملة والكلام، ومناقشة عدم استقرار مصطلح الجملة في التراث النحوي العربي، ثم التمييز بين الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي ليس لها محل من الإعراب، على أساس إمكانية حلول المفرد محلها، أو عدمه، والتمييز بين الجملة البسيطة والجملة المركبة، في كل من التراث النحوي العربي ونظرية التعلق اللغوي، التي تعرِّف الجملة المركبة بأنها: ما احتوت على عاملي الوصل (junction)، أوالانتقال المقولي (translation)، أما البسيطة فهي ما خلت منهما، في حين أن الجملة المركبة في التراث النحوي العربي ما كان أحد مكوناتها جملة.

ثم انتهى بعد ذلك إلى بيان أنواع الجمل في التراث النحوي العربي، ووضَّح الاختلاف بين النحاة في ذلك، واعتمَد قول الجمهور منهم في تقسيم الجمل؛ إلى: فعلية، واسمية، كما وضَّح اتفاق التراث النحوي العربي ونظرية التعلق اللغوي في أن الأصل في الجمل هو الجملة الفعلية.

ثم انتهى إلى بيان مفهوم الجملة الفعلية، وتعريف مكوِّناتها، والإشارة إلى المفعول به، معلِّلًا ذلك بأنه أصل بقية المفاعيل لأولوية نيابته عن الفاعل عند بناء الفعل للمجهول.

ثم انتهى إلى توضيح تعقيد الجملة الشرطية، وأنها تعود إلى القسمة الثنائية للجمل، وناقش الجملة الشرطية الفعلية، ونبَّه إلى أهمية الفصل الصارم بين أنواع التعلق وتوجيهه في مثل هذه الجمل المعقدة؛ لإدراك المتحكِّم في كل نوع من أنواع التعلق فيها، فالهرم التركيبي في جملة الشرط هو (الفعل الواقع جوابًا للشرط)، ولكنه يتأثر صرفيًا بأداة الشرط في مقولة الإعراب الصرفي، فالشرط قيد في الجزاء؛ ومعنى ذلك أن النواة الإسنادية الأساسية في جملة (إنْ تعملْ تنجحْ) هي موجودة في (تنجحْ)، والجملة نحويًا تشابه جملة: (عندما تعمل تنجح)، و(عندما) ظرف، معمول للفعل (تنجح)، وعليه فإن (إن تعمل) إذا سلَّمنا بهرمية الجملة في منزلة ظرف منصوب المحل يفيد الشرط، ولكن العامل الصرفي الذي فرض الجزم على فعل الشرط وجوابه هو الأداة (إن)، ولا خلاف في عملها، وكونها تتصدر الجملة، وتوصَّل من خلال تحليل الجملة الشرطية إلى أنه لا محل لجملة جواب الشرط من الإعراب؛ لعدم حلول المفرد محلها.

كما بيَّن اختلاف توجيه التعلق في الجملة الفعلية من خلال المقارنة بين التعلق التركيبي والتعلق الصرفي والتعلق الدلالي فيها، وذلك تمهيدًا للمبحث التالي.

المبحث الثاني

أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الفعلية

تبيَّن لنا في المبحث السابق المقصود بالجملة الفعلية، وأصالتها، وأركانها، أو مكوِّناتها؛ وهما: الفعل، والفاعل، وقد مرَّ معنا أثناء الحديث عن مفهوم التعلق – في توطئة الفصل الأول – أن علاقة الفعل بالفاعل تختلف عن علاقة الفعل ببقية عناصر الجملة، وبناءً على ذلك فإني سأترك الحديث عن المطابقة الصرفية بين الفعل والمفاعيل وأشباه المفاعيل إلى الفصل الخامس.

وسأناقش في هذا المبحث المطابقة الصرفية بين ركني الجملة الفعلية (الفعل، والفاعل)، كما سأُبيِّن المتحكم الصرفي فيها، وأُبرِز اتِّجاه التعلق الصرفي، من خلال تتبُّع المقولات الصرفية في الجملة الفعلية، كما سأبيِّن اختلاف توجيه التعلق الصرفي عن توجيه التعلق التركيبي.

وسأوضِّح اتفاق التراث النحوي العربي ونظرية التعلق اللغوي في أن المتحكِّم في المطابقة الصرفية بين ركني الجملة هو الفاعل (المسند إليه)، في حين أن المتحكِّم – أي العامل – في الإعراب بنوعيه: (التركيبي، والصرفي) هو الفعل (المسند، وقمة الهرم التركيبي).

وبناءً على ذلك فإن الفعل التام هو القمة التركيبية المتحكِّمة بالفاعل في الجملة، ولكنه قد يتأثَّر بالفاعل في بعض المقولات التصريفية؛ كمقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، إذ إنَّ الذي يحدِّد إلحاق علامة التأنيث أو عدمه في الفعل هو جنس الفاعل، فإن كان الفاعل مؤنثًا لحقت علامة التأنيث الفعل تبعًا له، إلا في بعض الاستثناءات[1]، وإن كان الفاعل مذكرًا بقي الفعل على أصله، كما سأناقش مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير) في الجملة الفعلية.

وسأناقش أيضًا إعراب الفعل المضارع الذي يُعدُّ وجهًا من وجوه التعلق الصرفي في نظرية التعلق اللغوي، فالفعل التام هو المحمول على مستوى الدلالة، كما أنه يُعدُّ قمة الهرم التركيبي على مستوى التركيب، وهو العامل في غيره، وجميع عناصر الجملة متعلقة به، ولكنه على المستوى الصرفي قد يتأثَّر بغيره من العناصر، كما مرَّ معنا في مناقشة الجملة الشرطية، وسأناقش أيضًا مقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة) في الجملة الفعلية.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن الجملة الفعلية تختلف عن الجملة الاسمية عند دراسة أوجه

---

(١) منها: أن يكون الفاعل مؤنثًا مجازيًّا، أو حقيقيًا يفصل بينه وبين فعله فاصل، وسأناقش ذلك في موضعه.

المطابقة الصرفية بين ركنيها اختلافًا جذريًا، ويتمثَّل هذا الاختلاف في أنَّ بعض المقولات التصريفية؛ كـ(مقولة الجنس، والعدد، والتعيين) لا تدخل الأفعال – من حيث ذاتها – وإن ذُكِر ما هو خلاف ذلك فهو من قبيل المجاز، وليس من قبيل الحقيقة[1]؛ فعلامات التثنية، والجمع التي تلحق الفعل لا يُقصَد بها تثنية أو جمع الفعل ذاته، بل يُقصَد بها الإشارة إلى أن الفاعل الذي أُسنِد إليه هذا الفعل مثنًّى، أو مجموعًا، كما أن علامة التأنيث التي تلحق الفعل لا يُقصَد بها تأنيث ذلك الفعل، بل يُقصَد بها الإشارة إلى أن الفاعل الذي أُسنِد إليه الفعل مؤنثًا، وعلامة التأنيث ملحقة بالفعل وليست من أصله، ومقولة التعيين لا تدخل الأفعال أيضًا[2].

وبناءً على ذلك فإني سأناقش أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الفعلية وفق المقولات التصريفية، التي سأقسمها إلى نوعين؛ هما: المقولات التصريفية التي لا تدخل الأفعال، وسأدرسها في المطلب الأول؛ وهي: مقولة التعيين، ومقولة الجنس، ومقولة العدد، ثم المقولات التصريفية التي تدخل الأفعال، وسأدرسها في المطلب الثاني من هذا المبحث؛ وهي: مقولة الشخص، ومقولة الإعراب الصرفي (الرفع، والنصب، والجزم).

المطلب الأول: المقولات التصريفية التي لا تدخل الأفعال:

إنَّ عدم دخول بعض المقولات التصريفية الأفعال نابع من الخصائص الصرفية لأقسام الكلم، وقد ناقشتها بشيءٍ من التفصيل في الفصل الثاني، كما ناقشتُ المقصود بالمقولات التصريفية كلِّها؛ مما لا يلزمنا بإعادة ذكرها في هذا المبحث.

---

(١) ذكر بعض شُرَّاح المعلَّقات أن ألف التثنية في قول امرئ القيس (من البحر الطويل):

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكرَى حَبِيبٍ ومَنزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فحَوْملِ

أريد به تثنية الفعل، فالمراد: قف..قف، وحملوا على ذلك قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩﴾ [المؤمنون:٩٩]، بأن المراد من واو الجماعة جمع الفعل، أي: أرجعني..أرجعني..أرجعني، انظر: شرح المعلقات السبع، لحسين بن أحمد الزَّوزَني، ص: ٣٥، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، وذلك مردود؛ لأن الفعل لا يُثنَّى، ولا يُجمَع؛ "لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظ الفعل يُعبَّر به عن القليل والكثير فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع،... ولو وجبت تثنية الفعل أو جمعه إذا أسند إلى فاعلَين أو جماعة، لجازت تثنيته إذا أُسنِد إلى واحد، وتكرَّر الفعل منه، فكان يقال: (قاما زيدٌ)، وذلك فاسد". انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، (٤/٢١١).

(٢) أشرتُ إلى مقولة التعيين مع أنها لا تدخل الأفعال، ولا تحدث المطابقة فيها بين الفعل والفاعل؛ لمناقشة المقصود بتنكير الأفعال في التراث النحوي العربي.

وذكرت آنفًا أن بعض المقولات التصريفية لا تدخل الأفعال[1] – من حيث ذاتها – وسأتناولها – قبل المقولات الأخرى – فيما يلي، ثم سأتناول بقية المقولات بالتفصيل:

أولًا/ مقولة التعيين (التعريف، والتنكير):

الفعل لا تدخله مقولة التعيين، ولا يصحُّ الحديث عن مقولة النكرة في الفعل؛ لأنه لا يقابلها معرفة، وبناءً على ذلك فإنه لا يصحُّ الحديث عن المطابقة الصرفية في مقولة التعيين بين الفعل والفاعل؛ لأن الفعل لا تدخله هذه المقولة.

أما مفهوم تنكير الفعل الوارد في التراث النحوي العربي، فهو جانب دلالي، لا صرفي، ولا علاقة له بمقولة التعيين (التعريف، والتنكير) الصرفية، ويتَّضِح ذلك من قول ابن يعيش: "والفعلُ نكرةٌ؛ لأنه موضوعٌ للخبر، وحقيقةُ الخبر أن يكون نكرةً، لأنه الجزءُ المستفاد، ولو كان الفعل معرفةً لم يكن فيه للمخاطب فائدةٌ، لأنَّ حدَّ الكلام أن تبتدئَ بالاسم الذي يعرفه المخاطب، كما تعرفه أنت، ثمَّ تأتي بالخبر الذي لا يعلمه، ليستفيدَه"[2].

ويتَّضِح أيضًا من استدلال البصريين والكوفيين على تنكير الأفعال؛ بأنها لا تنفكُّ عن الفاعلين، والفعل والفاعل جملة تقع فيها الفائدة، والجمل كلها نكرات؛ لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة، فلما كانت الجمل مستفادة أو غير معلومة من المخاطب عُلِم أنها نكرات.

ثانيًا/ مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع):

الفعل – من حيث ذاته – لا يُثنَّى، ولا يُجمَع، وهذه الخاصية عامة في الألسنة البشرية كلِّها، ولكن قد تلحق الفعل بعض العلامات للدلالة على تثنية الفاعل، أو جمعه، ويتحقَّق عن طريق إلحاق هذه العلامات بالفعل المطابقة بين الفعل وفاعله في مقولة العدد.

ويتَّفِق النحاة على أن الفعل لا تلحق به علامات التثنية، أو الجمع إذا كان مقدَّمًا على فاعله المثنى، أو المجموع، فيُقال في المضارع: (يقوم الزيدان)، و(يقوم الزيدون)، ولا يُقَال: (*يقومان الزيدان)، ولا (*يقومون الزيدون)، كما يُقَال في الماضي: (قام الزيدان) و(قام الزيدون)، ولا يُقَال: (*قاما الزيدان)، ولا (*قاموا الزيدون)، أما إذا تأخَّر عنه فإنه يجب أن

---

(١) وهي أيضًا قسمان: قسم لا تحدث فيه المطابقة، يضم مقولة التعيين، وقسم تحدث فيه المطابقة من خلال إلحاق علامات معينة، ويضم مقولتي العدد، والجنس.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش، (١/٨٦).

تتَّصل به تلك العلامات، فيُقال: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)، ولا يقال: (*الزيدان قام)، ولا (*الزيدون قام).

ويحكم النحاة على ما جاء مخالفًا ذلك بالشذوذ، ويُطلِقون عليه لغة (أكلوني البراغيث)[١]؛ قال أبو حيَّان: "وحكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة هم طيئ، يلتزمون العلامة أبدًا، ولا يفارقونها، وذكر بعض الرواة أنها من لغة أزد شنوءة، وأبهم سيبويه[٢]؛ فقال: واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، ويسمِّيها بعضهم لغة (أكلوني البراغيث)، وابن مالك يقول: لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)"[٣]، وهي لغة شاذة ليست بمستقيمة في الكلام العربي[٤]، وعليها جاء قول الشاعر[٥]:

فلو كنتَ ضَبِّياً صَفحْتُ ولو سرَتْ ... على قَدَمِي حيّاتُهُ وعقارِبُـــهْ

ولكن دِيافِيٌّ أبـــوهُ وأمُّـــــــهُ ... بحورَانَ يعصِرْنَ السَّليطَ أقاربُهْ

والشاهد فيه قوله: (يعصرْن)، إذ جاء بالحرف الذي يكون ضميرًا، علامة للجمع على حدِّ قولهم: أكلوني البراغيث، وعلى الرغم من ذكر الفاعل، وهو (أقاربُه) أتى بعلامة الجمع[٦].

واختلف النحاة – تبعًا لذلك – في قول الله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾[٧]، فذهب يونس بن حبيب، والأخفش، والفراء، وجمهور

---

(١) ويسميِّها ابن مالك: (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة)، استنادًا إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار"، انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٢/١، ٢٧٣)، (٩٩/٣، ١٠١)، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد – د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، والحديث في: صحيح البخاري، (١٢٦/٩)، الحديث (٧٤٩٢).

(٢) انظر: الكتاب، لسيبويه، (٤٠/٢).

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان، (٢/ ٧٣٩).

(٤) انظر: علل النحو، لابن الوراق، ص: ٢٧٢، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٥) البيتان من البحر الطويل في هجاء عمرو بن عفراء الضبِّي، وهما للفرزدق، انظر: ديوان الفرزدق، ص: ٤٤.

(٦) انظر: شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، (٣٣٧/١)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

(٧) الأنبياء:٣.

الكوفيين إلى أن الفاعل هو الاسم الموصول (الذين)، وأن الواو علامة لجمع الفعل[١]، وذهب سيبويه، وجمهور البصريين إلى أن: (الواو) هي ضمير الجماعة في محل رفع فاعل، والاسم الموصول (الذين) بدل منه[٢]، وذكر بعض النحويين فيها وجوهًا أخرى، مثل أن تكون واو الجماعة فاعلًا، والاسم الموصول (الذين) في محل نصب على الذم، أو أن تكون جملة مستأنفة، وكل هذه الوجوه جائزة، وأقواها من جعل الواو علامة جمع[٣].

ثالثًا/ مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث):

يطابق الفعل فاعله في مقولة الجنس[٤]، فتلحق به علامات التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا[٥]، ويتجرَّد منها إذا كان الفاعل مذكرًا، وتلحق علامات التأنيث بالفعل بخلاف علامات الجمع؛ لأن معناها في الفاعل، إلا أن الفاعل لما كان كجزءٍ من الفعل جاز أن يدلَّ ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة[٦]، فعلامة التأنيث تلحق بالفعل سواءً تقدم الفاعل أم تأخر، بخلاف علامات التثنية والجمع التي لا تلحق بالفعل إلا إذا تقدم الفاعل.

وعلامات التأنيث التي تلحق بالفعل ثلاث؛ هي: تاء التأنيث الساكنة في آخر الفعل الماضي؛ نحو: (قامَتْ هندٌ)، وتاء التأنيث المفتوحة في أول الفعل المضارع؛ نحو: (تَقومُ هندٌ)، وياء المخاطبة المؤنثة في آخر فعل الأمر؛ نحو: (يا هندُ قومِي).

---

(١) انظر: معاني القرآن، للفراء، (٣١٧/١)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه، (٤١/٢)، ومجاز القرآن، لأبي عبيدة، (٣٤/٢)، تحقيق: محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٣٨١هـ.

(٣) انظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، (٤٦/٣).

(٤) سبق التعريف بهذه المقولة في الفصل الثاني، وهي مقولة تدخل الأسماء، ولا تدخل الأفعال، ولكن المطابقة بين الفعل وفاعله فيها تحدث بإلحاق إحدى علامات التأنيث بالفعل، إذا كان الفاعل مؤنثًا.

(٥) مع اعتبار الفرق بين المؤنث الحقيقي، والمؤنث المجازي، وقد نوقش الفرق بينهما في الفصل الثاني.

(٦) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٣٩٦/١- وما يليها)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ومعنى ذلك أن علامات التأنيث تلحق الفعل – على الأصل – سواءً تقدَّم الفاعل المؤنث أم تأخَّر، أما علامات التثنية والجمع فهي لا تلحق الفعل إلا إذا تقدَّم الفاعل المثنى أو المجموع، أما إذا تأخر فهي – على الأصل – لا تلحق به.

وياء المخاطبة تلحق كل فعل أمر[1] سواءً كان موجهًا إلى مؤنث حقيقي؛ كما في المثال السابق، أم مؤنث – حكمي – مجازي؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾[2] ، أما العلامتان الأوليان فإن لهما تفصيلًا – من حيث وجوب إلحاقهما بالفعل، أو جوازه – ذكرَتهُ المصادرُ النحوية، ويمكن تلخيصه في الآتي:

أولًا: وجوب إلحاقهما بالفعل: وذلك في حالتين؛ هما:

أ– إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا – غير ضمير – مؤنثًا حقيقي التأنيث، لا يفصِل بينه وبين فعله فاصل، ففي هذه الحالة تلحق تاء التأنيث الفعل وجوبًا؛ نحو قول الله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا﴾[3]، فإن (امرأةُ عمرانَ) فاعل مؤنث حقيقي التأنيث، لا يفصل بينه وبين فعله (قالَت) فاصل؛ لذا أُلحِقت بالفعل تاء التأنيث الساكنة وجوبًا[4]، فكما أن الفعل (قالَت) يتحكَّم في الفاعل (امرأةٌ) تركيبيًا، فإن الفاعل (امرأةٌ) يفرض إلحاق علامة التأنيث بالفعل (قالَت) في هذه الحالة، وتوجيه التعلق في هذه الحالة متباين، فالتعلق التركيبي ينطلق من الفعل باتجاه الفاعل، أما التعلق الصرفي فهو ينطلق من الفاعل باتجاه الفعل.

ب– إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا يعود على مؤنَّث[5]، سواءً كان حقيقي التأنيث؛ نحو: (هند قامتْ، أو تقوم) أو مجازي التأنيث؛ نحو: (الشمس طلعت، أو تطلع)، وجب إلحاق تاء التأنيث بالفعل؛ وذلك لئلَّا يُتوهَّم أن ثَمَّ فاعلًا مذكرًا منتظرًا؛ إذ يجوز أن يُقال: (هندٌ قامَ أبوها)، و(الشمسُ طلعَ قرنُها)، بخلاف الضمير المنفصل؛ نحو: (هندٌ ما قامَ إلا هي)، أو (ما

---

(١) لا بُدَّ من مراعاة أن فعل الأمر لا يكون فاعله إلا مضمرًا، ومن مراعاة تداخل مقولة الجنس مع مقولة الشخص في حال كان الفاعل ضميرًا، وسأركِّز هنا على الاسم الظاهر، وأذكر ما يستدعيه النقاش من ذكر للضمير دون تفصيل؛ لأن مقولة الشخص سترِد لاحقًا.

(٢) هود:٤٤.

(٣) آل عمران:٣٥.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٨٨/٢)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

(٥) يُستثنَى من ذلك الفعل الذي فاعله ضمير المتكلم المؤنث؛ كقول المرأة الحاضرة: (قُمْتُ، وأَقُوم)؛ لتعذر دخول تاء التأنيث – بنوعيها – عليه.

يقومُ إلا هي)، و(الشمسُ ما طلعَ إلا هي)، أو (ما يطلعُ إلا هي)، فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان.

ويجوز عدم إلحاق تاء التأنيث مع اتصال الضمير في الشعر إن كان التأنيث مجازيًّا[1]، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

فَلَا مُزنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فإنه لم يُلحِق علامة التأنيث بالفعل (أبقلَ)، مع أن الفاعل ضمير مستتر يعود على مؤنث مجازي هو (الأرض)[3]، قال أبو البركات الأنباري: "فإنما قال: (أبقل) بالتذكير؛ لأن تأنيث الأرض غير حقيقي، وليس في اللفظ علامة تأنيث، فصار بمنزلة غير مؤنث، وهذا النحو يجيءُ في الشعر خاصَّة، فلا يدلُّ على التذكير"[4].

وقيل: إن عدم إلحاق تاء التأنيث في هذا البيت بالفعل (أبقل) لأنه حمل الـ(الأرض) على معنى المكان، وليس تركًا للتأنيث في الشعر[5]، وإلى هذا القول ذهب ابن جنِّي في الخصائص، معضدًا إياه بقول الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ ﴾[6]؛ حيث أشار إلى الشمس المؤنثة بـ(هذا)، وهو اسم الإشارة الخاص بالمذكر، حملًا على معنى الشخص، أو المرئي[7].

وذهب ابن كيسان إلى أنه ليس بضرورة؛ لتمكنه من أن يكون (أبقلتِ ابقالها)؛ بِالنَّقلِ، واستدلَّ بذلك على جواز ترك التاء في النثر؛ يُقال: الشمسُ طلع، وطلعَ الشمسُ؛ لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر، واستدلَّ على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول:

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للأزهري، (٤٠٧/١)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(٢) البيت من بحر المتقارب، وهو لعامر بن جوين الطّائي؛ كما في: كتاب سيبويه، (٤٦/٢).

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، (٣٩٢/١).

(٤) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، ص: ٦٦، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

(٥) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، (٤١٣/٢).

(٦) الأنعام:٧٨.

(٧) انظر: الخصائص، لابن جني، (٤١٤/٢).

(أبقلتِ ابقالها) بالنقل، فلمَّا عدل عن ذلك مع تمكنه منه دلَّ على أنه مختار، لا مضطر.

وأجاب عليه النحويون: بأنَّا لا نسلِّم أن هذا الشَّاعر مِمَّن لغته تخفيف الهمزة بنقل، أو غيره، كما أن مِن العرب مَن لا يجيز في الهمز إلا التحقيق، وقد يعارض بالمثل؛ فيقال: إنما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل(١)؛ قال الأزهري: "ويؤيِّد ما قاله ابن كيسان أن الأعلم حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى: (أبقلتِ ابقالها) بتخفيف الهمزة، قال: ولا ضرورة فيه على هذا، إذ هذا دليل على أن قائله يجيز النقل، قال: وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان، فلا ضرورة، وفي هذا التأويل نظر؛ لأن الهاء في (إبقالها) يأباه"(٢).

ثانيًا: جواز إلحاقهما بالفعل، وعدم إلحاقهما به؛ وذلك في الحالات التالية:

أ- إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مجازي التأنيث جاز إلحاق علامة التأنيث بالفعل، وعدم إلحاقها؛ فيجوز أن يُقال: (طلعَ الشمسُ) أو (طلعَت الشمسُ)، وقد ذكر الزمخشري أن الأجود أن يُقال: (طلعت الشمسُ) بالتأنيث(٣)، وذهب الدماميني في تعليق الفرائد إلى أن الوجهين جائزان على السواء(٤).

ب- إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا، مؤنثًا حقيقي التأنيث، أو مجازي التأنيث، مفصولًا عن فعله بفاصل جاز إلحاق علامة التأنيث، أو عدمه، والفرق بين وجود الفاصل في حالة المؤنث المجازي التأنيث وعدم وجوده أن الفاصل سَدَّ مَسَدَّ علم التأنيث، مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث(٥)، وذاك مثل قول الشاعر(٦):

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ على بابِ اسْتِها صُلْبٌ وشَامُ

---

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، (٢/٧٥٥).

(٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للأزهري، (١/٤٠٨).

(٣) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص:٢٤٧، وشرح المفصل، لابن يعيش، (٣/٣٥٧).

(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، (٤/٢٣١)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٥) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، (٣/٣٥٨).

(٦) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير في هجاء الأخطل، كما في: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ص: ٢٨٣، تحقيق: الدكتور: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

وَلَم يقل: (ولدَت)؛ لأنه فصل بين الفعل والفاعل المؤنث حقيقي التأنيث (أمُّ) بواسطة المفعول به (الأخيطلَ)، والمبرد يردُّ نحو هذا، ويزعم أنه من الضرورات الشعرية[1]، وقد ورد على مثله قول الشاعر:[2]

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحِدةٌ بَعْدِي وَبَعْدك فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

والشاهد فيه قوله: (غرَّهُ)، فلم يُلحِق بالفعل علامة التأنيث، والفاعل (واحدةٌ) مؤنث حقيقي التأنيث، والتقدير: امرأةٌ واحدةٌ؛ كذا قدَّرهُ سيبويه والجمهور، والمرأة مؤنث حقيقي، وتُرِكَت التاء من الفعل للفصل، غير أن الفصل هنا بالجار والمجرور؛ وإن كان الحكم واحدًا، وقال المبرد: التقدير خصلة واحدة، فلا دليل حينئذٍ في البيت؛ لأن التأنيث مجازي، والتقدير الأول أظهر؛ لأنه إلى الذهن أسبق، ويؤيِّد صحته حكاية سيبويه: (حضرَ القاضي اليوم امرأةٌ)[3]، وحكى سيبويه: قال فلانة، وردَّه المبرِّد، وجوَّزه الأخفش، والرُّماني[4].

ج- إذا كان الفاعل جمع تكسير جاز إلحاق علامة التأنيث بالفعل، وعدم إلحاقها؛ تقول: (تنتصِرُ الأبطالُ)، كما يجوز أن تقول: (ينتصِرُ الأبطالُ)، ومثل هذا الجمع في جواز التأنيث وتركه اسم الجمع، وهو ما لا واحد له؛ نحو: (قوم، ورهط، ونسوة)، واسم الجنس الجمعي، وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء، أو ياء النسب؛ نحو: (الروم، والجُند)، أما جمع المؤنث السالم فإن العامل – على الرأي المشهور[5]– تلحقه علامة التأنيث معه[1].

---

(١) انظر: المقتضب، للمبرد، (٣/٣٤٩).

(٢) البيت من بحر البسيط، وهو أحد الأبيات التي احتج بها سيبويه، ولم يعزها إلى أحد، انظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين العيني، (٢/٩٤٠)، تحقيق: أ.د.علي محمد فاخر، أ.د.أحمد محمد توفيق السوداني، د.عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م، وشرح المفصل، لابن يعيش، (٢/٣٥٨).

(٣) انظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، (٢/٩٤١).

(٤) انظر: البديع في علم العربية، لابن الأثير، (١/١٠٤)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

(٥) الأشياء التي تدلُّ على معنى الجمع ستة أشياء؛ الأول: اسم الجمع؛ نحو: قوم، ونسوة، والثاني: اسم الجنس الجمعي؛ نحو: روم، وكلِم، والثالث: جمع التكسير لمذكر؛ نحو: رجال، وزيود، والرابع: جمع التكسير لمؤنث؛ نحو: هنود، وضوارب، والخامس: جمع المذكر السالم؛ نحو: الزيدين، والبنين، والسادس: جمع المؤنث السالم؛ نحو: الهندات، والبنات، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب؛ المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أُسنِد إلى شيءٍ من هذه الأشياء الستة أن يُؤتَى به مؤنثًا، وأن يُؤتَى به مذكرًا، والسر في هذا أن

ويتَّضِح لنا مما سبق أن جنس الفاعل هو الذي يتحكَّم في إلحاق علامات التأنيث بالفعل، أو عدم إلحاقها، مما يشير إلى اتفاق التراث النحوي العربي، ونظرية التعلق اللغوي في أن الفاعل هو المتحكم الصرفي في المقولات الصرفية، في حين أن الفعل هو العامل التركيبي في الجملة، وبناءً على ذلك فإن اتجاه التعلق الصرفي، واتجاه التعلق التركيبي في الجملة الفعلية متباينان، أو متعاكسان، أو متخالفان.

المطلب الثاني: المقولات التصريفية التي تدخل الأفعال:

وهما: مقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة)، ومقولة الإعراب الصرفي أو اللفظي (الرفع، والنصب، والجزم).

أولًا/ مقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة):

يُقصَد بالشخص: (التكلم، والخطاب، والغيبة)، وهي مقولات تؤدِّيها معظم اللغات عن طريق الضمائر، أو الضمائر، والأفعال بما يلتصق بها من علامات تصريفية[٢]، قد تؤدِّي أكثر

كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يُؤوَّل بالجمع فيكون مذكر المعنى، فيُؤتَى بفعله خاليًا من علامة التأنيث، وأن يُؤوَّل بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فيُؤتَى بفعله مُقترِنًا بعلامة التأنيث، والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي، وتلاه ابن مالك، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع، إلا نوعًا واحدًا، وهو جمع المذكر السالم، فإنه لا يجوز في الفعل الذي يُسنَد إليه إلا التذكير، والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع؛ وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث، وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث. انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرح المحقق، (٢/٩٤ -٩٥).

(١) انظر: النحو المصفى، د. محمد عيد، ص: ٤٠٥، مكتبة الشباب – القاهرة، مصر، ١٩٧٥م.

(٢) مثل: حروف المضارعة (أنيت)، وانظر: الفصل الثاني لمناقشة الإشكال في تحليل الضمائر المتصلة، إذ يستشكل بعضهم تصنيفها دالَّة على الشخص دون الاقتران بغيرها، فيجعلها ضمن الزوائد التصريفية، دون تمييز بينها وبين العلامات التصريفية الأخرى؛ كحروف المضارعة (أنيت) في الفعل، مع أنه لا إشكال أن نُميِّز بين نوعين من اللواصق أو الزوائد التصريفية، يتضافران للدلالة على مقولة الشخص؛ هما: العلامات التصريفية، ومكانها الصدر أو العجز، والضمائر المتصلة، ومكانها العجز، وإنما كان هذا التمييز؛ لأن العلامات التصريفية؛ كحروف المضارعة لا تُحيل إلى شيء، أما الضمائر المتصلة فهي تعود إلى الضمائر المنفصلة، فالهاء في قولك: رأيته، تحيل إلى (هو)، في حين أن الضمائر المنفصلة تحيل إلى أسماء بعينها، فالضمائر المتصلة تنحطُّ درجة عن الضمائر المنفصلة؛ لأنها لا تقوم بذاتها، ولكنها تبقى دالة على الشخص، ولمزيدٍ من التفصيل، انظر: مبادئ اللسانيات، للدكتور: أحمد محمد قدور، ص: ٢٣٢، ومن قضايا الفكر اللساني في

من وظيفة.

وقد سبقت الإشارة – في مقولة الجنس – إلى أن الفاعل إما أن يكون اسمًا ظاهرًا، أو يكون ضميرًا، وقد ناقشت الاسم الظاهر بأنواعه، كما ناقشت ما استدعاه النقاش عن الفاعل الضمير، وأشرت إلى تداخل مقولة الجنس مع مقولة الشخص في حال كان الفاعل ضميرًا.

وإذا احتوت الجملة على فعل فإنه لا يعدو أن يكون متقدمًا على الفاعل، أو متأخرًا عنه، فإن تأخَّر فإن الفاعل يكون ضميرًا عائدًا على مذكورٍ في الجملة، وفي هذه الحالة يتطابق الفعل مع الفاعل في مقولة العدد، والجنس، والشخص غالبًا؛ نحو: (أنا أذهبُ إلى الجامعةِ)، و(نحن نذهبُ إلى المسجدِ)، حيث تطابق الفعل والفاعل في مقولة الشخص (التكلم)، ونحو: (أنتَ تذهبُ إلى المسجدِ)، إذ تطابق الفعل والفاعل في مقولة الشخص (الخطاب)، أما المطابقة في مقولة الشخص (الغيبة) فهي ظاهرة في نحو: (أخي ذهبَ/أو يذهبُ إلى المسجدِ)، و(أختي ذهبَت/أو تذهبُ إلى الجامعة)، وفي: (المسلمان ذهبا إلى المسجدِ)، و(المسلمون ذهبوا إلى المسجدِ)، و(المسلمات ذهبْن إلى المسجدِ).

وإن تقدَّم الفعل في الجملة، فإنه يتطابق مع الفاعل في الجنس والشخص فقط؛ نحو المطابقة في (التكلم) في: (سلَّمتُ عليكم)، والمطابقة في (الخطاب) في : (سلَّمتَ علينا)، و(سلَّمتِ علينا)، والمطابقة في (الغيبة) في: (جاءَ المعلمُ)، و(جاءَ المعلمان)، و(جاءَ المعلمون)، و(جاءَت المعلمةُ)، و(جاءَت المعلمتان)، و(جاءَت المعلماتُ).

وذلك لأن قاعدة الجملة الفعلية تلزم إفراد الفعل – كما مرَّ معنا أثناء الحديث عن مقولة العدد – في المطلب الأول من هذا المبحث.

ثانيًا/ مقولة الإعراب الصرفي أو اللفظي (الرفع، والنصب، والجزم):

آخر ما سنتطرَّق إليه في هذا المبحث هو مقولة الإعراب الصرفي أو اللفظي، الذي يلحق الفعل، وهو يختلف عن المقولات التصريفية السابقة، من ناحية أن المقولات السابقة يفرضها الفاعل على الفعل في المطابقة، وأما وجوه التغير الصرفي المتعلقة بهذه المقولة فليست كذلك؛ إذ يفرضها الفعل على الفاعل.

النحو والدلالة واللسانية، لصابر الحباشة، ص: ٥١، وتمييز تانيار (L.Tesniere) بين الأسماء الدالة على الشخص، والقرائن الدالة على الشخص في الفصل الأول من هذا البحث.

ولا يمكن أن يتطابق الفعل والفاعل في مقولة الإعراب الصرفي، فقد مرَّ معنا في الفصل السابق أن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في الأسماء الإعراب، كما مرَّ معنا أن إعراب الاسم يعد إعرابًا تركيبيًا حقيقيًا، في حين أن إعراب الفعل يُعدُّ وجهًا من وجوه التغير الصرفي، الذي يُلحِق به (الرفع، أو النصب، أو الجزم).

والفعل يتحكَّم في واسم الفاعل والمفعول به، إذ يفرض على الفاعل، أو ما ينوب عنه وسم الرفع (الضمة، أو ما ينوب عنها)، وعلى المفعول به وسم النصب (الفتحة، أو ما ينوب عنها)، وهذا الوسم الإعرابي (الإعراب الصرفي) هو أثر تعلق الفاعل والمفعول به بالفعل، في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) التي تُعدُّ من قبيل التعلق الصرفي في نظرية التعلق اللغوي كما مرَّ معنا في تعريف التعلق الصرفي؛ وذلك لأن علامة الإعراب تقع في آخر الكلمة، وذلك شكل من أشكال الصرف، لكن الذي يتحكَّم فيها هو العامل النحوي (الفعل)، وهي (أي: علامة الإعراب) وسم أو رمز لوظيفة الفاعل، أو المفعول به.

وإعراب الفعل المضارع من قبيل التعلق الصرفي – وقد أشرتُ إلى ذلك في أكثر من موضع، ولكني أكرِّره لأهميته – فالفعل المضارع يُوسَم بالنصب عندما يُسبَق بأحد أدوات النصب (أن، لن، كي،...)، ويوسم بالجزم عندما يُسبَق بأحد أدوات الجزم (لم، لا الناهية، لما، لام الأمر، إنْ،...)، وإن لم يسبق بشيء من هذه الأدوات فإنه يُوسَم بالرفع؛ لخلوه منها.

والفعل – بأنواعه – يؤثِّر في وسم ما بعده، والفعل المضارع يتأثَّر بما قبله من أدوات في الإعراب الصرفي اللفظي، وهذا شأن التعلق الصرفي الذي قد يكون له أكثر من اتجاه، كما ذكرت في خصائصه.

ويدلُّ على ذلك ما ذكرته في تحليل الجملة الشرطية من أن جملة الشرط مشابهة للظرف الذي يتحكَّم فيه جواب الشرط تركيبيًا؛ وجواب الشرط يُعدُّ القمة التركيبية في الجملة الشرطية، ولكن أداة الشرط هي المتحكِّم الصرفي في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي)، فهي التي تفرض مقولة (الجزم) على الفعل المضارع في جملتي الشرط والجواب، على الرغم من أن الفعل المضارع في جملة الجواب يُعدُّ قمة الهرم التركيبي في الجملة كما أشرت سابقًا.

حوصلة المبحث الثاني

ميَّز هذا المبحث بين الجملة الفعلية، والجملة الاسمية – التي سأتناولها بالتفصيل في المبحث القادم – من حيث المطابقة، بناءً على طبيعة الفعل والاسم، والأصل في كلٍّ منهما، فبعض المقولات التصريفية لا تجري على الفعل، وبناءً على ذلك فقد انقسم هذا المبحث إلى مطلبين، هما: المقولات التصريفية التي تدخل الفعل، والمقولات التصريفية التي لا تدخله.

وانتهى إلى أن المتحكم الصرفي (العامل في المطابقة الصرفية) بين ركني الجملة الفعلية – في أغلب الأحوال – هو الفاعل (المسند إليه)، على الرغم من أن العامل في الإعرابين التركيبي والصرفي هو الفعل (المسند/القمة التركيبة في الجملة)، أما الفاعل فهو الذي يفرض بقية المقولات التصريفية على الفعل؛ كمقولة الجنس (من خلال إلحاق علامة التأنيث بالفعل)، ومقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة)، في حين أن الفعل – إذا تقدَّم – لا يتأثر في مقولة العدد بالفاعل؛ وإن كان مثنًّى، أو مجموعًا، إلا في لغات شاذة لا يُقاس عليها، كما بيَّن هذا المبحث أن مقولة التعيين لا تدخل الأفعال.

أما مقولة الإعراب فهي المقولة الصرفية الوحيدة التي يفرضها الفعل على الفاعل، والمفعول به في الجملة الفعلية، على الرغم من أن المفعول به يُعدُّ محايدًا في بقية المقولات الصرفية.

وبيَّن هذا المبحث أن إعراب الفعل المضارع يُعدُّ وجهًا من وجوه التغير الصرفي في نظرية التعلق اللغوي، إذ إنَّ الفعل المضارع يتأثَّر بالأداة التي تسبقه إعرابًا صرفيًا أو لفظيًا، ومثَّل لذلك بالجملة الشرطية؛ نحو: إن تأتِ زيدًا يكرمْك أخوه، حيث إن القمة التركيبية في هذه الجملة هي جواب الشرط (الفعل المضارع المجزوم: يكرمْ)؛ لأن الشرط قيد في الجزاء، فلولا الشرط لم يكن الجزاء، والجزاء نتيجة الشرط، وعلى الرغم من ذلك فإن الفعل المضارع (يكرمْ) معمول لأداة الشرط (إنْ) مجزوم، وقد فُرِضَت عليه مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) التي تُعدُّ من قبيل التعلق الصرفي؛ لأنها شكلية تظهر على آخر الكلمة.

كما انتهى هذا المبحث أيضًا إلى تطابق الفعل مع الفاعل في الجنس والعدد والشخص غالبًا عندما يكون الفاعل ضميرًا عائدًا على مذكور في الجملة، أما عندما يتقدَّم الفعل فإنه يتطابق مع الفاعل في مقولتي الجنس والشخص فقط.

حوصلة الفصل الثالث

انتهى الفصل الثالث في مبحثه الأول إلى مناقشة عدم استقرار مصطلح الجملة في التراث النحوي العربي، رغم أهميته، ثم ميَّز بين مفهومي الجملة والكلام، وميَّز بين الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي ليس لها محل من الإعراب، بناءً على إمكانية حلول المفرد محلها، ووضَّح علاقة هذا المبدأ بالانتقال المقولي الذي تُسلِّم به نظرية التعلق اللغوي.

ثم بيَّن أهمية التمييز بين الجملة البسيطة والمركبة، وتوضيح الاختلاف بين التراث النحوي العربي ونظرية التعلق اللغوي في الجملتين البسيطة، والمركبة، فالجملة المركبة في نظرية التعلق اللغوي هي التي تحتوي على عاملي الوصل (junction)، أو الانتقال المقولي (translation)، أما البسيطة فهي ما خلت منهما، أما في التراث النحوي العربي فإن الجملة المركبة ما كان أحد مكوناتها جملة.

وبيَّن بعد ذلك أنواع الجمل في التراث النحوي العربي، ووضَّح الاختلاف بين النحاة فيه، واعتمد قول الجمهور في تقسيم الجمل؛ إلى: فعلية، واسمية، وناقش بعض الآراء الأخرى، وبيَّن دور اعتماد البنية السطحية والبنية العميقة – وهما من مسلَّمات نظرية التعلق اللغوي – في تقسيم الجمل، وتوصَّل إلى اتفاق كل من التراث النحوي العربي والنظرية التي ينطلق منها هذا البحث في أن الأصل في الجمل هو الجملة الفعلية، ثم انتقل إلى تعريف مكوناتها، وأشار إلى المفعول به، وعلَّل الإشارة إليه على الرغم من كونه فضلة .

ثم ناقش الجملة الشرطية وانتهى إلى أنها جملة فعلية – على الأصل[1] – رغم تعقيدها، كما انتهى إلى أهمية الفصل الصارم بين أنواع التعلق (التركيبي، والدلالي، والصرفي)، وتوجيه أنواع التعلق انطلاقًا من نظرية (معنى–نص) التي تعتمد ذلك، وطبَّق على الجملة الشرطية، وتوصَّل إلى أن الهرم التركيبي فيها هو (الفعل الواقع جوابًا للشرط)، ولكنه يتأثر صرفيًا بأداة الشرط في مقولة الإعراب، كما توصَّل أيضًا من خلال تحليل الجملة الشرطية إلى أنه لا محل لجملة جواب الشرط من الإعراب؛ لعدم إمكانية حلول المفرد محلها.

وبيَّن اختلاف توجيه التعلق في الجملة الفعلية، من خلال التطبيق على بعض الأمثلة، والمقارنة بين التعلق التركيبي، والتعلق الصرفي، والتعلق الدلالي فيها.

---

(١) بعض الجمل الشرطية تبدأ باسم، وسيأتي تفصيلها في الفصل الرابع.

ثم انتهى هذا الفصل في مبحثه الثاني إلى أن الفاعل (المسند إليه) هو المتحكم (العامل) في الفعل في المطابقة الصرفية، في جميع المقولات الصرفية التي يقبلها الفعل ما عدا مقولة الإعراب اللفظي، فإن الفعل هو الذي يفرضها على الفاعل، والمفعول به، كما انتهى إلى أن الفعل (المسند) هو العامل في الإعراب التركيبي والقمة التركيبة للجملة إضافة إلى تحكمه في مقولة الإعراب اللفظي التي تُعدُّ من قبيل التعلق الصرفي في نظرية التعلق اللغوي، وميَّز هذا الفصل أيضًا بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية – التي سيرِد الحديث عنها بالتفصيل في الفصل القادم– من حيث المطابقة بناءً على طبيعة الفعل، والاسم، والأصل في كلٍّ منهما.

وبيَّن أن الفاعل – على الرغم من تعلقه تركيبيًا بالفعل، وتحكم الفعل فيه على المستوى التركيبي – هو الذي يفرض على الفعل أغلب المقولات التصريفية فهو المتحكم الصرفي فيما يمكن أن يدخل الفعل من مقولات، كمقولة الجنس (من خلال إلحاق علامة التأنيث)، ومقولة الشخص، ومقولة العدد – إذا تقدَّم الفاعل – من خلال إلحاق علامات التثنية، أو الجمع على الفعل، وأثبت عدم دخول مقولة التعيين الأفعال، وناقش المقصود بتنكير الفعل في التراث النحوي العربي، وبيَّن أن ذلك جانب دلالي، لا صرفي.

وبعد أن بيَّن أن مقولة الإعراب هي المقولة الصرفية الوحيدة التي يفرضها الفعل على الفاعل، بيَّن أن الفعل المضارع يتأثر بالأداة التي تسبقه إعرابًا صرفيًا أو لفظيًا، ومثَّل لذلك بالجملة الشرطية؛ نحو: إنْ تأتِ زيدًا يكرمْك أخوه، حيث إن الفعل الأساسي والقمة التركيبية في هذه الجملة هي الفعل المضارع (يكرمْ)، وعلى الرغم من ذلك فإن الفعل المضارع (يكرمْ) معمول لأداة الشرط (إنْ) التي فرضت عليه الجزم في مقولة الإعراب، التي تُعدُّ من قبيل التعلق الصرفي؛ لأنها شكلية تظهر على آخر الكلمة.

وقد قسَّم هذا الفصل المقولات التصريفية إلى قسمين؛ هما: المقولات التي لا تدخل الأفعال، والمقولات التي تدخلها، وبيّن أن المطابقة في القسم الأول تجري من خلال إلحاق بعض العلامات بالفعل.

وفيما يلي جدول يلخص المقولات التصريفية في الأفعال، مع مراعاة أن الغائب قد يكون اسمًا ظاهرًا، أو مضمرًا:

جدول التصريف			أنواع الفعل			
الشخص	العدد	الجنس	الماضي	المضارع		الأمر
				مرفوع	منصوب	مجزوم	
المتكلم	المفرد	المذكر	كتبتُ	أكتبُ	أكتبَ	أكتبْ	***
		المؤنث					***
	المثنى	المذكر	كتبْنا	نكتبُ	نكتبَ	نكتبْ	***
		المؤنث					***
	الجمع	المذكر					***
		المؤنث					
المخاطب	المفرد	المذكر	كتبتَ	تَكتبُ	تكتبَ	تكتبْ	اكتبْ
		المؤنث	كتبتِ	تكتبين	تكتبي		اكتبي
	المثنى	المذكر	كتبْتما	تكتبان	تكتبا		اكتبا
		المؤنث					
	الجمع	المذكر	كتبْتم	تكتبون	تكتبوا		اكتبوا
		المؤنث	كتبتنّ	تكتبن			اكتبن
الغائب (مضمر)	المفرد	المذكر	كتبَ	يكتبُ	يكتبَ	يكتبْ	*****
		المؤنث	كتبَتْ	تكتبُ	تكتبَ	تكتبْ	*****
	المثنى	المذكر	كتبَا	يكتبان	يكتبا	يكتبا	*****
		المؤنث	كتبَتا	تكتبان	تكتبا[1]		*****
	الجمع	المذكر	كتبُوا	يكتبون	يكتبوا		*****
		المؤنث	كتبْن	يكتبْن			*****

الجدول رقم (٧): المقولات التصريفية في الأفعال.

(١) يشبه المثنى المخاطب.

جدول التصريف			أنواع الفعل				
الشخص	العدد	الجنس	الماضي	المضارع			الأمر
				مرفوع	منصوب	مجزوم	
الاسم الظاهر بحسب نوعه وهنا استخدمت (محمد/هند)، أو (المسلم/المسلمة) وتصريفاتهما في العدد[1]	المفرد	المذكر	كتبَ	يكتبُ	يكتبَ	يكتبْ	*****
		المؤنث	كتبَتْ	تكتبُ	تكتبَ	تكتبْ	*****
	المثنى	المذكر	كتبَ	يكتبُ	يكتبَ	يكتبْ	*****
		المؤنث	كتبتْ	تكتبُ	تكتبَ	تكتبْ	*****
	الجمع	المذكر	كتبَ	يكتبُ	يكتبَ	يكتبْ	*****
		المؤنث	كتبَتْ	تكتبُ	تكتبَ	تكتبْ	*****

تابع للجدول رقم (٧): المقولات التصريفية في الأفعال.

(١) هذا ملخص موجز – لا يُحِيط بكل أنواع الاسم الظاهر الذي يلي الفعل – وقد سبقت مناقشة بعض الأنواع الأخرى؛ كالمؤنث المجازي، وجمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، في مقولة الجنس.

الفصل الرابع

المطابقة الصرفية وتركيب الجملة الاسمية

- توطئة.

- المبحث الأول: مفهوم الجملة الاسمية ومستوياتها السطحية والعميقة.

- المبحث الثاني: أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الاسمية.

توطئة:

تبيَّن لنا في الفصل السابق الفرق بين مفهومي الكلام والجملة، واعتماد البحث تقسيم التراث النحوي العربي للجمل إلى نوعين؛ هما: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، وأن الأصل في هذه الجمل – باتفاق التراث النحوي العربي، ونظرية التعلق اللغوي – هو الجملة الفعلية.

كما تبيَّن لنا المقصود بالجملة الفعلية، وأركانها، وأثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائفها، من خلال المقولات التصريفية التي تلحق الفعل بإلحاق علامات معينة؛ وهما: مقولتا (العدد، والجنس)، أو تدخل الفعل نفسه؛ وهما: مقولتا (الإعراب، والشخص).

وبناءً على ما قُدِّم من نقاش في الفصل السابق، سيركِّز الفصل الحالي على الجملة الاسمية وما تتضمَّنه من مسائل؛ فيما يخصُّ التعلق الصرفي فيها، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين.

سأركِّز في المبحث الأول منهما على تحديد مفهوم الجملة الاسمية، ومكوناتها، ورتبتها بناءً على التسليم بأصالة الجملة الفعلية، وسأتطرَّق أيضًا إلى المسائل المتعلقة بدخول النواسخ (الأفعال الناقصة، والحروف المشبهة بالأفعال) على الجملة الاسمية، وما تتطلَّبه من تحليل، كما سأخصِّص جزءًا من هذا المبحث لمناقشة الجملة الشرطية المبدوءة باسم، لما فيها من خصوصية من ناحية التعقيد التركيبي[1].

أما المبحث الثاني فسأركز فيه على المسائل المتعلقة بظواهر المطابقة الصرفية، وأثرها في تحديد وظائف الجملة الاسمية، من خلال المقولات التصريفية – التي أشرت سابقًا إلى أنها كلَّها مما يجري على الأسماء[2] – وسأبيِّن المتحكم في المطابقة الصرفية بين مكونات الجملة الاسمية، وأوضِّح أنه عنصر آخر يختلف عن العنصر المتحكم في التعلق التركيبي (العامل)، كما يختلف غالبًا عن العنصر المتحكم في التعلق الدلالي (المحمول الدلالي)، معتمدًا في ذلك كلِّه على نظرية التعلق اللغوي في قراءة بعض الأمثلة التي اخترتها من القرآن الكريم، أو مما تواتر من شواهد شعرية في كتب النحو واللغة.

---

(١) هذا التعقيد في الجملة الشرطية ناجم عن اختلاف قسم الكلم الذي ينتمي إليه صدرها، وعن تأخير رأس الهرم التركيبي فيها، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

(٢) كل المقولات التصريفية الخمس تجري على الأسماء؛ وهي: (الجنس، والعدد، والتعيين، والإعراب، والشخص).

المبحث الأول

مفهوم الجملة الاسمية ومستوياتها السطحية والعميقة

لسنا بحاجة إلى إعادة ما ذكرناه سابقًا؛ كتدقيق مفهوم الجملة، وتوضيح خصائص الاسم كلها، ولكن لا بُدَّ من التذكير – في بداية هذا المبحث – بأن المعيار التركيبي في تحديد أقسام الكلم يجعل الفعل هو المكوِّن اللغوي الذي يشغل قمة الهرم التركيبي للجملة بأصل وضعه، أما الاسم فهو الذي يشغل دور المشارك التركيبي في الجملة، وذلك يدعم القول بأن الجملة الفعلية هي أصل الجمل[1]،كما ذكرنا سابقًا.

والجملة الاسمية في نظرية التعلق اللغوي تخالف ذلك، في عدم تضمُّنها لفعل ظاهر[2]، مما يثير إشكالًا لا بُدَّ من مناقشته؛ ولذا فإن هذه المسألة ستكون مدارًا للمطلب الأول من هذا المبحث، من خلال التماس ما يحلُّ هذا الإشكال في ضوء نظرية التعلق اللغوي، مع ربط ذلك بما يوافقه من حلول مشابهة في التراث النحوي العربي.

وبعد مناقشة هذه المسألة سنتطرَّق إلى بعض ما يتفرَّع عن ذلك من مسائل؛ كدخول النواسخ (الأفعال الناقصة، والحروف المشبهة بالأفعال) على الجملة الاسمية، وتخريج ذلك في إطار نظرية التعلق اللغوي، حيث سأوضِّح العامل الصرفي (الذي يتحكَّم في اختيار المقولات الصرفية للعنصر الآخر) في الجملة الاسمية، أو ما يُحمَل عليها من الجمل (المبدوءة بالنواسخ)، كما سأبيِّن الفرق بين العامل الصرفي، والعامل التركيبي، والمحمول الدلالي في الجملة الاسمية، واختلاف توجيه التعلق فيها، أو ما يُحمَل عليها من الجمل.

ثم سأتناول في المطلب الثاني من هذا المبحث – امتدادًا لمناقشة الجملة الشرطية الفعلية في الفصل الثالث – الجملة الشرطية الواقعة جملة اسمية (أي: المبدوءة باسم)، واختلاف توجيه التعلق فيها؛ لما يحيط بهذه الجملة من تعقيد ناجم عن تأخير القمة التركيبية فيها، واختلاف قسم الكلم الذي ينتمي إليه صدرها؛ مما يتطلَّب مزيدًا من الإيضاح لها.

---

(١) يتَّفِق التراث النحوي العربي بذلك مع نظرية التعلق اللغوي، انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، لعز الدين المجدوب، ص: (٣٣٧، ٤١٠).

(٢) لا بُدَّ من مراعاة أن الجملة الاسمية في التراث النحوي العربي هي ما صُدِّرت باسم، سواءً أتضمنت فعلًا ظاهرًا؛ نحو: (زيدٌ يضربُ عمرًا)، أم لم تتضمَّن فعلًا ظاهرًا؛ نحو: (زيدٌ كريمٌ).

المطلب الأول: الجملة الاسمية، ودخول النواسخ عليها:

سأبدأ هذا المطلب بمناقشة مفهوم الجملة الاسمية، ومكوِّناتها، ثم سأحلِّل الجمل المبدوءة بالنواسخ (الأفعال الناقصة، والحروف المشبهة بالأفعال)، وأوضِّح العامل التركيبي، والمحمول الدلالي، والمتحكم الصرفي فيها، ثمَّ سأوضح اتجاه أنواع التعلق في الأمثلة التي أسوقها لهذا الغرض في ثنايا هذا المطلب.

مفهوم الجملة الاسمية:

الجملة الاسمية مصطلح مركب من كلمتين؛ هما: (الجملة)، و(الاسمية)، أما مصطلح (الجملة) فقد قدَّمنا ملخصًا عن معناه، وتأريخه، والفرق بينه وبين بعض المصطلحات القريبة منه في الدراسات العربية، وأما مصطلح (الاسمية) من – حيث اللغة – فإنه كلمة منسوبة إلى (الاسم)؛ وهو: ما كان في حيِّز الفاعل، أو المفعول به؛ انطلاقًا من المعيار التركيبي، أو ما دلَّ على مسمى تحته؛ انطلاقًا من المعيار الدلالي، أو ما قَبِل إحدى العلامات الصرفية الخاصة بالاسم؛ انطلاقًا من المعيار الصرفي(١).

والجملة الاسمية هي قسيم الجملة الفعلية، فقد انتهينا في الفصل السابق إلى أن أنواع الجمل في التراث النحوي العربي ينحصر في نوعين اثنين فقط؛ هما: الفعلية، والاسمية، كما انتهينا إلى أن ما يُوجَد من تحقُّقات أخرى للجملة – عدَّها بعضهم أنواعًا مستقلة؛ كالجملة الشرطية، والجملة الظرفية – يمكن في الحقيقة ردَّها لأحد النوعين.

وتحديد المقصود بالجملة الاسمية مرتبط بما قُدِّم من نقاش بشأن الجملة الفعلية، ومعيار تحديدها، فلقد ذكرنا أن نظرية التعلق اللغوي تخالف التراث النحوي من هذه الناحية، فالجملة الفعلية في التراث النحوي العربي: هي المبدوءة بفعل، لكنها في نظرية التعلق اللغوي: المتضمِّنة لفعل عميق بأصل وضعه، وهذا الخلاف في تحديد الجملة الفعلية مؤثِّر أيضًا في تحديد الجملة الاسمية، فالمراد بالجملة الاسمية عند النحاة العرب هو الجملة التي تبدأُ باسم يُسمَّى المبتدأ، أما في نظرية التعلق اللغوي فهي: الجملة الخالية من الفعل الظاهر على مستوى البنية السطحية.

ومن نتائج ذلك أن تصنيف الجمل سيختلف بحسب المنظورين، فجملة (زيدٌ يضربُ عمرًا) جملة فعلية في نظرية التعلق اللغوي، ولكنها اسمية بحسب التصنيف الذي ينطلق منه

---

(١) انظر مناقشة تعريف الاسم انطلاقًا من هذه المعايير، والمعيار الذي تكون له الأولوية من بينها في الفصل الثاني.

التراث النحوي العربي[1]، ولن نعود إلى هذا الخلاف فيما يتعلق بتصنيف أنواع الجمل، فقد سبق أن ناقشناه بما يغني عن إعادته هنا، وسنقتصر في هذا الفصل على مناقشة الجملة الاسمية، بحسب نظرية التعلق اللغوي التي ينطلق منها هذا البحث.

والجملة الاسمية بحسب هذا التحديد تثير إشكالًا آخر، يتعلَّق بالعامل التركيبي، فالفعل هو الذي يؤدِّي دور (الهرم التركيبي/العامل) بالأصالة كما ذكرنا سابقًا، في حين أن الاسم يحتلُّ دور المشارك التركيبي في أصل وضعه (أي يقع في حيِّز الفاعل، أو المفعول به)، والجملة الاسمية خالية من الفعل الصريح أو الظاهر في بنيتها السطحية؛ مما يستدعِي توجيه المعطيات من أجل ردِّها لأصل واحد، وقد ذكرنا سابقًا أن الجملة الفعلية في نظرية التعلق اللغوي هي الأصل، وما سواها من الجمل الأخرى محمولة عليها، ومن وجوه ذلك على سبيل المثال الرابطة الصفرية التي تقوم على تقدير فعل يربط بين طرفي الجملة الاسمية، وإن لم يكن متحققًا لفظيًا[2].

ومما يتَّصل بذلك ما يُوجَد في التراث النحوي العربي من خلاف بشأن طريقة التشكل العاملي في الجملة الاسمية، فلقد حظي هذا الموضوع بنقاش هام بين النحاة العرب يمكن إرجاعه إلى ثلاثة أقوال رئيسية؛ القول الأول: يذهب إلى أن العامل المعنوي المعبَّر عنه بـ(الابتداء)، والذي يعني التجرد للإسناد هو الرافع للمبتدأ والخبر معًا، وهو قول جمهور البصريين؛ ومن ذلك قول الزمخشري: "وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما معًا تناولًا واحدًا"[3]، والقول الثاني – وعليه بعض البصريين – يذهب إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، والقول الثالث – وهو رأي الكوفيين – يذهب إلى أن المبتدأ والخبر مترافعان، أي أن كلَّ واحدٍ منهما يرفع الآخر.

ولا يعنينا هنا الدخول في تفاصيل هذا الخلاف وما احتجَّ به كل فريق لقوله[4]، فالمقصود

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن تقسيم الجمل في التراث النحوي العربي إلى: فعلية، واسمية، مبني على نوع قسم الكلم الذي ينتمي إليه صدر الجملة على مستوى البنية السطحية (التي تراعي خصوصية كل لسان، وتفرده)، في حين أن نظرية التعلق اللغوي تعتمد البنية العميقة في تصنيف أنواع الجمل في عامة الألسنة البشرية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، ولكن السياق هنا يستدعي التذكير به.

(٢) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، لعز الدين المجدوب، ص ٣٩١-٣٩٣.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٤٣، وانظر بعض الآراء الأخرى، والردّ عليها في: شرح المفصل، لابن يعيش، (١/٢٢١- ٢٢٣).

(٤) للاطِّلاع على مناقشة موجزة لذلك، انظر: الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية

هو أنه يوجد من بين هذه الأقوال – وهو القول الأول على وجه التحديد – ما يسمح بِردِّ الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية، فالجملة في كل الأحوال مشتملة على قمة تركيبية واحدة، نموذجها الطرازي أو المعياري هو الفعل الحقيقي في الجملة الفعلية، وقد تكون العامل المعنوي (أي الابتداء)، الذي يقوم بدور الفعل الحقيقي فيكون هو رأس الهرم التركيبي في الجملة الاسمية، ومثل الابتداء ما يكون في حكمه؛ كالأفعال الناقصة التي تدخل على الجملة الاسمية(١).

وبناءً على ذلك فإن الابتداء، أو ما في حكمه هو العامل التركيبي في الجملة الاسمية؛ لأنه محمول على الفعل، وشبيه به، وشبيه العامل أضعف منه، ولذلك آثار من ناحية وجوه التعلق اللغوي، ومنها أن الفعل التام في الجملة الفعلية هو العامل التركيبي والمحمول الدلالي في الوقت نفسه، وأما الجملة الاسمية فإن العامل التركيبي والمحمول الدلالي فيها مختلفان، فالابتداء هو العامل التركيبي – كما ذكرنا أعلاه – ولكن المحمول الدلالي هو الخبر، والمبتدأ موضوع له، وتمتدُّ هذه الآثار إلى وجوه التعلق الصرفي، التي هي الموضوع الأساسي لهذا البحث، وسنناقشها بناءً على هذا التصور في المبحث الثاني من هذا الفصل، بعد مناقشة مكونات الجملة الاسمية.

مكونات الجملة الاسمية:

للجملة الاسمية مكوِّنان ظاهران على مستوى البنية السطحية؛ هما: المبتدأ، والخبر، وسأتناولهما بالتعريف فيما يلي:

أ– المبتدأ: هو اسم – صريح أو مؤوَّل – مجرَّد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفٍ به، ويُفهَم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين: ذو خبر، ووصف رافع لما يُغنِي عن الخبر، وقد أشار ابن مالك إلى الأوَّل بقوله:

مُبتَدأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَر(٢)

فالمبتدأ هو الاسم الذي تتحدَّث عنه وتبتدئُ به، وتُخبِر عنه؛ مثل: (اللهُ أكبرُ)، وقد يأتي المبتدأ اسمًا صريحًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ ﴾(٣)، أو مؤوَّلًا بالاسم

الإعرابية المشكلة، لسمية المكي، ص ٤٣–٥١، دار الكتاب الجديد المتحدة،، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.

(١) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، لعز الدين المجدوب، ص ٣٩٣–٣٩٤.

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، لأبي زيد المكّودي، ص: ٤٣، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.

(٣) النور:٣٥.

الصريح؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[1]، فـ(أنْ تصوموا) في تأويل صومُكم، وخبره: (خيرٌ لكم)، أو ضميرًا منفصلًا؛ نحو قوله تعالى :﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾[2].

وما هو بمنزلة المجرَّد من العوامل اللفظية ما كان مقترنًا بأحد حروف الجر الزائدة؛ نحو قوله تعالى: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[3]؛ فـ(خالقٍ) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره، و(مِن) حرف جر زائد، وفي لفظ (غير) قراءتان سبعيتان؛ إحداهما: بالخفض نعت على اللفظ، والأخرى: بالرفع نعت على المحل، أو على كونه خبرًا لـ(خالقٍ)[4].

أما القسم الثاني من أقسام المبتدأ، وهو الوصف الرافع لما يغني عن الخبر؛ نحو: (أحيٌّ والداك؟)، و(أمحمودٌ أخواك؟)، فقد أدرك النحاة الفرق بينه وبين القسم الأول ضمنًا؛ من خلال التمييز بينهما، وصراحةً؛ كما في قول الرضي: "والنحاة تكلَّفوا إدخال هذا أيضًا في حدِّ المبتدأ الأول؛ فقالوا: إن خبره محذوف؛ لسدِّ فاعله مسدَّ الخبر، وليس بشيءٍ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلًا من خبر، حتى يُحذَف ويسد غيره مسدَّه، ولو تكلَّفت له تقدير خبرٍ لم يتَأتَّ، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لاخبر له، فمن ثمَّ تمَّ بفاعله كلامًا من بين جميع اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، ولهذا أيضًا لا يُصغَّر، ولا يُوصَف، ولا يُعرَّف، ولا يُثنَّى، ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث"[5]، الأمر الذي دعا بعض الباحثين المحدثين إلى المناداة بإفراد الجملة التي تبدأ به؛ وتسميتها (الجملة الوصفية)؛ يقول محمد حماسة: "وينبغي أن يُسمَّى هذا التركيب (الجملة الوصفية)؛ جريًا على عادة النحاة في نسبة الجمل إلى صدرها، وصدر هذه الجملة هو الوصف"[6].

---

(١) البقرة:١٨٤.

(٢) الكهف:٣٤.

(٣) فاطر:٣.

(٤) انظر: النحو القرآني: قواعد وشواهد، د. جميل أحمد ظفر، ص: ٢٠٧، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٢١٩/١).

(٦) الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد: رأي وتصنيف، لمحمد حماسة عبد اللطيف، ص: ١٧١، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: ٧٧، جمادى الأولى/١٤١٦هـ- نوفمبر/١٩٩٥م، وهذا القسم يختلف عن القسم الأول في المطابقة في المقولات التصريفية؛ ولذلك جرى التنويه إليه، وسيتم مناقشة ذلك بالتفصيل في المبحث الثاني.

ب- الخبر: وهو الركن الذي يكوِّن مع المبتدأ جملةً مفيدةً، فهو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المشتق - المذكور آنفًا - فخرج فاعل الفعل؛ فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف[1]؛ لأنه معمول لما يشبه الفعل.

والخبر هو المحمول الدلالي في الجملة الاسمية، والمبتدأ موضوع له، ويُعدُّ هذا التشظِّي في الجملة الاسمية أبرز اختلافاتها عن الجملة الفعلية، التي يُعدُّ الفعل التام فيها هو العامل التركيبي والمحمول الدلالي في الوقت نفسه، على حين أن العامل التركيبي في الجملة الاسمية هو الابتداء، والمحمول الدلالي عنصر آخر هو الخبر.

نواسخ الجملة الاسمية:

تبيَّن لنا في المناقشة السابقة لمفهوم الجملة الاسمية أن العامل المعنوي (الابتداء) يقوم بدور الفعل (رأس الهرم التركيبي) في الجملة؛ لأنه شبيه به، وشبيه العامل يكون أضعف منه في العمل[2]، وتبيَّن لنا أيضًا أن الجملة الاسمية تشهد تشظيًا للمحمول الدلالي والعامل التركيبي، بخلاف الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها عاملًا تركيبيًّا ومحمولًا دلاليًّا في الوقت نفسه.

وبناءً على ذلك فإن (العامل المعنوي/الابتداء)، أو ما كان في حكمه؛ كالأفعال الناقصة (كان، وأخواتها)، والحروف المشبهة بالأفعال (إنَّ، وأخواتها)؛ يتحكَّم في بعض المقولات الصرفية في الجملة الاسمية؛ كالإعراب الصرفي (اللفظي)، ولكن المبتدأ، أو ما كان في حكمه؛ كـ(اسم الناسخ الفعلي، أو اسم الناسخ الحرفي) هو الذي يقوم بدور الفاعل في الجملة الفعلية، ويتحكَّم في فرض المقولات الصرفية الأخرى على الخبر.

وبناءً على ذلك فإن المبتدأ، أو ما كان في حكمه؛ كـ(اسم الناسخ الفعلي، أو اسم الناسخ الحرفي) هو المتحكم الصرفي في مكوِّن الجملة الاسمية الآخر (الخبر)، في كل المقولات الصرفية ما عدا مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي)؛ لأن المبتدأ في الجملة الاسمية موضوع للخبر، الذي يُعدُّ محمولًا دلاليًا فيها، في حين أن الفاعل في الجملة الفعلية هو موضوع المحمول الدلالي (الفعل التام) فيها، والموضوع يتحكَّم في المحمول الدلالي - سواءً أكان المحمول فعلًا أم اسمًا - في

---

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، (١٩٣/١)، والمقصود بالوصف في هذا النص: الوصف المشتق؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وسيمرُّ ذكره في المبحث الثاني بشيءٍ من التفصيل.

(٢) بدليل أن الأوصاف المشتقة تعمل عمل أفعالها - لمشابهتها إياها - بشروط، في حين أن الأفعال تعمل بدون شرط.

المقولات الصرفية ماعدا مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي).

أما المتحكم في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) في الجملة الاسمية فهو العامل المعنوي (الابتداء)، أو ما قام مقامه من النواسخ (الأفعال الناقصة، أو الحروف المشبهة بالأفعال)، وهو (أي: الابتداء، أو ما قام مقامه) المتحكم في الإعراب التركيبي أيضًا.

ولعلَّ في التمثيل ما يجلِّي التنظير السابق، ويزيد معناه وضوحًا، وسأضرب بعض الأمثلة لذلك مشيرًا إلى أن: الخبر يُطابِق المبتدأ في مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة الجنس(التذكير، والتأنيث)؛ كما في: (الطالبُ مجتهدٌ، والطالبان مجتهدان، والطلابُ مجتهدون، والطالبةُ مجتهدةٌ، والطالبتان مجتهدتان، والطالباتُ مجتهداتٌ).

وقمة الهرم التركيبي في جميع الجمل السابقة هو: العامل المعنوي (الابتداء)، كما أنه هو المتحكم في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي)، إذ إنه فرض مقولة (الرفع) على المبتدأ والخبر كليهما، أما المتحكم في المقولات الصرفية الأخرى فهو: المبتدأ (الطالبُ، والطالبان، والطلابُ، والطالبةُ، والطالبتان، والطالباتُ)، إذ لا يجوز أن نقول: (*الطالبات مجتهدتان)، ولا (*الطالب مجتهدات)؛ لأن المبتدأ يفرض المقولات الصرفية على الخبر.

كما أن الأصل فيهما (أي: المبتدأ، والخبر) كما هو واضح في الأمثلة السابقة أن يتخالفا في مقولة التعيين، ويتطابقا في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي)، فهما مرفوعان ما لم يدخل على الجملة الاسمية فعل ناقص، أو حرف مشبه بالفعل.

وأما في حالة دخول النواسخ (الأفعال الناقصة، والحروف المشبهة بالأفعال)[1] على الجملة الاسمية؛ فإن هذه النواسخ تكون في حكم الابتداء أي محمولة على الفعل[2]، وتفرض على

---

(١) سأستثني الأفعال القلبية (ظنَّ، وأخواتها) – مع أنها تُغيِّر مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) في كل من المبتدأ والخبر – لحاجتها إلى فاعل؛ وبالتالي فهي من قبيل الجملة الفعلية، وليست مما حمل عليها؛ يقول حماسة: "الجملة مع ظنَّ وأخواتها جملة فعلية؛ لأن للفعل فاعلًا، وبينه وبين الفعل إسناد أصلي، وقد خفَتَ الإسناد بين المبتدأ والخبر، اللذين تحولا إلى مفعولين". انظر: الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد: رأي وتصنيف، لمحمد حماسة، ص: ١٨٠، وهو في هذا البحث يُقسِّم الجملة الاسمية؛ إلى: جملة اسمية مطلقة (ما خلت من النواسخ)، وجملة اسمية مقيدة (ما دخلتها النواسخ)، ويستثني من الجملة الاسمية المقيدة ما دخل عليها (ظنَّ، وأخواتها).

(٢) انظر: التراث اللغوي العربي، تأليف: بوهاس – جيوم – كولوغلي، ترجمة: أ.د. محمد حسن عبد العزيز، د.كمال شاهين، ص: ١٠٦-١٠٧، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

المبتدأ (اسمها) والخبر (خبرها) مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي).

والأفعال الناقصة[1] تفرض على المبتدأ (اسمها) الرفع، وعلى الخبر (خبرها) النصب؛ وذلك نحو قولنا: (كانَ الولدُ مجتهدًا)، و(كانَت البنتُ مجتهدةً)، و(صارَ الولدان مجتهدَين)، و(أصبحَ المسلمون متَّحدِين)، ونحو ذلك.

أما الحروف المشبهة بالأفعال[2] فإنها تفرض على المبتدأ (اسمها) النصب، وعلى الخبر (خبرها) الرفع؛ نحو قولنا: (إنَّ الولدَ مجتهدٌ)، و(إنَّ البنتَ مجتهدةٌ)، و(لعلَّ الولدَين مجتهدان)، و(ليتَ المسلمِين متَّحدُون)، ونحو ذلك.

وفي الجمل التي تحتوي على هذه النواسخ يتحكم (اسم الناسخ الفعلي) أيضًا في إلحاق تاء التأنيث بالأفعال الناقصة؛ نحو قولنا: (كانَت الطالبةُ مجتهدةً)، و(صارَت السماءُ صافيةً)؛ لأن اسم الناسخ الفعلي يناظر الفاعل الذي يفرض إلحاق تاء التأنيث بالفعل التام، أما الحروف المشبهة بالأفعال فلا تلحقها تاء التأنيث وإن كان اسمها مؤنثًا؛ نحو قولنا: (إنَّ الطالبةَ مجتهدةٌ)، و(ليتَ السماءَ صافيةٌ).

ويفرض المبتدأ، أو ما في حكمه (اسم الناسخ الفعلي، أو اسم الناسخ الحرفي) مقولة الجنس على الخبر إن كان الخبر مفردًا، أما إن كان الخبر (خبر المبتدأ، أو خبر الناسخ) شبه جملة نحو: (زيدٌ في البيتِ)، أو (كانَ زيدٌ في البيتِ)، أو (إنَّ زيدًا في البيتِ) فهو مما لا تظهر فيه المطابقة؛ لأن فيه تقدير لمحذوف هو (استَقرَّ) على الراجح، وإن كان الخبر جملة فهو مما يتحتم فيه وجود ضمير عائد على مذكور، وسأناقشه في الفصل القادم.

وعليه فإن خلاصة القول في النواسخ (كانَ، وأخواتها) و(إنَّ، وأخواتها): إنها تدخل على الجملة الاسمية وتتحكم صرفيًا في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) فقط، ويبقى ما في حكم المبتدأ (اسم الفعل الناسخ، أو اسم الحرف الناسخ) هو المتحكم في بقية المقولات الصرفية في الخبر؛ الذي يُعدُّ المحمول الدلالي في الجملة، واسم الناسخ الفعلي، أو اسم الناسخ الحرفي موضوعًا له من الناحية الدلالية.

---

(١) الأفعال الناقصة: هي الصيغ الثلاث (الماضي، والمضارع، والأمر) من: (كانَ، وصارَ، وأصبحَ، وأضحَى، وأمسَى، وظلَّ، وباتَ) وصيغتا الماضي والمضارع من: (مازالَ، ومادامَ، ومافتئ، ومابرحَ)، و(ليسَ) بصيغة واحدة.

(٢) الحروف المشبهة بالأفعال هي: (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، ولعلَّ، وليتَ).

اتجاه التعلق في الجملة الاسمية:

يتَّضِح لنا من المناقشة السابقة اختلاف توجيه التعلق في الجملة الاسمية؛ ففي قولنا: (كانَ الولدُ مجتهدًا)، يُعدُّ الفعل الناقص (كانَ) هو العامل التركيبي، والعامل الصرفي المتحكم في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) فقط، أما اسم الفعل الناقص (الولدُ) فهو المتحكم الصرفي الذي يفرض مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة التعيين على الخبر، حيث إنه فرض على الخبر (التذكير)، و(الإفراد)، و(التنكير)، ولكن خبر الفعل الناقص (مجتهدًا) هو المحمول الدلالي في الجملة، واسم الفعل الناقص (الولدُ) موضوع له من الناحية الدلالية.

وبهذا المثال يتَّضِح اختلاف توجيه التعلق في الجملة الاسمية المبدوءة بأحد النواسخ (الأفعال الناقصة، أو الحروف المشبهة بالأفعال)، كما هو الحال في الجملة الخالية منها، إذ يُوجَّه التعلق التركيبي في الجملة الاسمية من العامل المعنوي (الابتداء)، أو ما يقوم مقامه من النواسخ (الأفعال الناقصة، أو الحروف المشبهة بالأفعال) باتجاه ركني الجملة على التراتب، ويوازي هذا التوجيه التعلق الصرفي في مقولة الإعراب اللفظي، في حين أن التعلق الصرفي في بقية المقولات الصرفية ينطلق من المبتدأ، أو ما يقوم مقامه (أسماء النواسخ) باتجاه الخبر، أو ما يقوم مقامه (أخبار النواسخ)، أما التعلق الدلالي فإنه ينطلق من الخبر، أو ما يقوم مقامه (أخبار النواسخ)، باتجاه المبتدأ، أو ما يقوم مقامه (أسماء النواسخ)، وعليه فإنَّ اتجاه التعلق مختلف، ومتباين بين أنواع التعلق في الجملة الاسمية.

المطلب الثاني: الجملة الشرطية المبدوءة باسم:

توصَّلتُ – انطلاقًا من نظرية التعلق اللغوي – في الفصول السابقة إلى أن الجملة بنية هرمية من العلاقات المحصورة تنبع من قمة تركيبية واحدة هي الفعل، وناقشتُ بعض الإشكالات المتعلقة بالجملة الشرطية، فذكرتُ أنها لم تدرس على النحو الذي يلائمها، كما توصلتُ إلى أنها جملة مركبة تتلازم فيها جملتا الشرط والجزاء، والهرم التركيبي في الجملة الشرطية النموذجية هو جملة الجزاء، فجملة الشرط قيد في الجزاء، وجملة الجزاء حدث رئيس، أما جملة الشرط فهي حدث ثانوي؛ ففي قولك: (إنْ تجتهدْ تنجحْ، أو عندما تجتهدُ تنجحُ، أو لو اجتهدْتَ لنجحْتَ) يمثِّل النجاح الحدث الرئيس في الجملة؛ ولكنه مُقيَّد بالاجتهاد.

كما أشرت أيضًا إلى أنَّ نوع الجملة في التراث النحوي العربي يعتمد على نوع العنصر الذي يحتل الصدارة فيها، فإن كان اسمًا أصبحت الجملة اسمية، وإن كان فعلًا أصبحت الجملة فعلية[1]، وهذا القول يُحدِث إشكالًا بالنسبة للجملة الشرطية المصدَّرة بأسماء الشرط؛ إذ لا يستقيم تصنيفها ضمن الجمل الفعلية، وفي هذا المطلب سأحاول تفسير ذلك.

صدر الجملة الشرطية:

تتصدَّر أدوات الشرط الجملة الشرطية، وهذه الأدوات بعضها حروف؛ كـ(إنْ، ولو)، وبعضها أسماء؛ كـ(مَنْ، ومَا)، وبعضها ظروف؛ كـ(مَتى، وأينَ)، أما الحروف فإنه لا محلَّ لها من الإعراب، وتُشكِّل جملة الشرط مركبًا حرفيًا مفعولًا للشرط، فالجملة الشرطية: (إنْ تجتهدْ تنجحْ) تُعدُّ برمتها جملةً فعلية مركبة، وجملة الشرط: (إنْ تجتهدْ) هي مفعول الشرط.

وأما الظروف فإنها تُعرَب – محلًّا – مفعولًا فيه حسب معناها؛ فهي مفعول فيه للزمان؛ نحو: (متى تأتِ إليَّ تجدْني)، ومفعول فيه للمكان؛ نحو: (أينَ تذهبْ أذهبْ)، وتُعدُّ جملة الشرط المصدَّرة بظرف يفيد الشرط مفعولًا للزمان أو للمكان لجملة الجواب.

وأما الأسماء فتُعرَب حسب موقعها من الجملة؛ إذ يُعرَب اسم الشرط مفعولًا به لفعل الشرط؛ إذا كان الفعل متعديًا لم يستوفِ مفعوله؛ نحو: (أيًّا تضربْ أضربْ)؛ حيث وقع اسم الشرط (أيًّا) مفعولًا به لفعل الشرط (تضربْ)، وقد رجَّح الزجاجي قول البصريين: إن سائر أسماء الشرط – الجازمة – التي يجازى بها تجزم الفعل، وينصبها الفعل الذي تجزمه[2]، وعلَّل ذلك؛ بقوله: "وليس بمنكر أن يكون في الكلام عامل قد عمل فيه غيره، فيكون عاملًا معمولًا فيه؛ كقولنا: رأيتُ ضاربًا زيدًا، ومررتُ برجلٍ مكرمٍ أخاه، وإنما المحال أن يوجد العامل في شيءٍ وعمله باطل عنه"[3].

وأما إذا كان الفعل لازمًا؛ أو متعديًا استوفى مفعوله؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[4]، حيث استوفى فعل الشرط (يعملْ) مفعوله (سوءًا)، فإنه يتعيَّن إعراب اسم

---

(١) أشرتُ سابقًا إلى أن الحروف لا يُعتدُّ بها في صدارة الجملة.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ١٤٠.

(٣) المرجع السابق، ص: ١٤١.

(٤) النساء:١٢٣.

الشرط مبتدأ، واختُلِف في خبر اسم الشرط إذا وقع مبتدأ في الجملة الشرطية، على ثلاثة آراء، فصَّلها مازن المبارك في تحقيقه رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ(مَنْ) الشرطية، لابن هشام الأنصاري، وأجملها فيما يلي:

الرأي الأول: أنَّ جملتي الشرط والجواب معًا هما الخبر، وممن ذهب إلى ذلك ابن يعيش؛ بقوله: "تقول: أيُّهم يأتِني آتِه، وأيُّهم يُحسِنْ إليَّ أُحسنْ إليه، ترفع (أيًّا) بالابتداء، وما بعدها من الشَّرط والجزاء خبر؛ لأن (أيًّا) هنا الفاعل في المعنى؛ لأن المبتدأ إذا تقدَّم امتنع أن يكون فاعلًا صناعيًا، وارتفع بالابتداء، وأُسنِد فعل الشرط إلى ضميره"(١)، وذهب إليه كثيرون غيره.

الرأي الثاني: أن جملة الجواب هي الخبر، وممن قال بهذا الرأي سعيد الأفغاني؛ يقول: "جمهور النحاة على غير هذا؛ فأكثرهم يجعل جملة فعل الشرط هي الخبر، وبعضهم يجعل الشرط وجزاءه هو الخبر، لكن المعنى – وهو المحكم في كل خلاف – ينصر ما أثبتناه لأنك إذا حوَّلت صيغة الجملة الشرطية (مَنْ يُسافرْ يبتهجْ) إلى جملة اسمية قلت:(المسافرُ مبتهجٌ)، وما اسم الشرط هنا إلَّا اسم موصول أضيف إليه معنى الشرط ففكّ صلته بفعله لفظًا لا معنى"(٢).

الرأي الثالث: أن جملة الشرط هي الخبر، وممن ذهب إلى ذلك ابن هشام؛ إذ يقول: "الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب، وهذا يتبادر إلى ذهن من لا يتأمل إلى دفعه؛ معتمدًا على أن الفائدة إنما تتمُّ بالجواب الذي هو محط الفائدة، وجواب هذا التوهم أن الفائدة إنَّما توقَّفت على الجواب من حيث التَّعليق، لا من حيث الخبرية"(٣).

ثمَّ يُعقِّب مازن المبارك على ذلك؛ معلِّقًا على أقوال النحاة في خبر اسم الشرط، ومشيرًا إلى سبب الخلاف فيه؛ بقوله: "ولا شك أن لكل من هذه الآراء حجَّته ودليله، ونحن لن نبادر إلى مناقشة هذه الآراء؛ لأننا لن نصل في موضوعها إلى رأي واضح نجزم به، إلَّا إذا عرفنا سبب الخلاف الذي أدَّى بهم إلى تباين الآراء، واختلاف النتائج، وسبب الخلاف فيما نرى هو

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، (٢٦٩/٤).

(٢) مذكرات في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني، ص: ٤٣، جامعة دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة، ورسالة المباحث المرضيَّة المتعلقة بـ(مَنْ) الشرطية، لابن هشام الأنصاري، ص: ٤٨، حقَّقها وألحق بها دراسة حول خبر اسم الشرط: د. مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

(٣) رسالة المباحث المرضيَّة المتعلقة بـ(مَنْ) الشرطية، لابن هشام، ص: ٣٥.

اختلاف منطلقاتهم، وتباين آرائهم في تحديد معنى الجملة، فهم لم يحدِّدوا مفهومها، ولم يتَّفقوا عليه، وهم لو فعلوا لزال الخلاف فيما بينهم، ولقاربوا الإجماع، أو ما يشبهه"[(١)].

ويذهب المبارك في نتائج دراسته إلى ترجيح الرأي الثالث، وهو أن جملة الشرط هي خبر اسم الشرط، وأن للشرط في العربية وظيفتين؛ أولاهما: معنوية، وهي إضافة معنى الشرط إلى الجملة الخبرية (المقابلة للإنشائية)، وثانيتهما: وظيفة أسلوبية أو تركيبية، وهي جعل الجملة الثانية معلقة بالجملة الأولى تعليق المسبَّب بالسبب، أو المعلول بالعلة، أو الملزوم باللازم[(٢)]، ووظيفتا الشرط – المعنوية والأسلوبية – اللتان أشار إليهما تتَّصلان بموضوع التعلق في الجملة الشرطية، في ضوء نظرية التعلق اللغوي؛ وسيأتي بيان ذلك.

والذي يترجَّح لي في هذه المسألة هو ما رجَّحه المبارك (كون جملة الشرط خبرًا لاسم الشرط)؛ لأن جملة الشرط (مَنْ يقدِّمْ خيرًا)؛ في قولك: (من يقدِّمْ خيرًا يجدْ خيرًا) لولا اسم الشرط (مَنْ) لم تكن شرطًا، فاسم الشرط داخل في جملة الشرط، وجملة الشرط قيدٌ في الجزاء (يجدْ)، ومتعلقة به؛ إذ إن الجزاء هو العامل التركيبي والمحمول الدلالي في الجملة الشرطية، وجملة الجزاء لا محل لها من الإعراب؛ لعدم إمكانية حلول المفرد محلها كما بيَّنتُ في الفصل الثالث.

وأدوات الشرط بأصنافها (الحروف، والأسماء، والظروف) تفرض مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) على فعل الشرط، وفعل الجواب معًا، ولكن فعل الشرط هو الذي يفرض مقولة الإعراب الصرفي على متعلقاته في جملة الشرط، وفعل الجواب أيضًا يفرض مقولة الإعراب على متعلقاته في جملة الجواب، ففعل الشرط وفعل الجواب كالعُقَد في الجملة، ولكن نواة الجملة الشرطية التركيبية هي فعل جواب الشرط.

ولتوضيح ذلك نطبِّق على المثال السابق: (مَنْ يقدِّمْ خيرًا يجدْ خيرًا)؛ فنقول: إنَّ اسم الشرط (مَنْ) أحدَثَ مقولة الجزم في كلٍّ من: فعل الشرط (يقدِّمْ)، وجواب الشرط (يجدْ)، ولكن فعل الشرط (يقدِّمْ) هو الذي فرض مقولة النصب على المفعول به (خيرًا) في جملة الشرط، التي تُعدُّ – بحسب ما رجَّحنا – خبرًا للمبتدأ (اسم الشرط/مَنْ)، وفعل الجواب (يجدْ) هو الذي فرض مقولة النصب على مفعوله (خيرًا) في جملة الجواب، وجملة الشرط (مَنْ يقدِّمْ

---

(١) المرجع السابق؛ في الدراسة الملحقة، ص: ٤٨-٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص: ٦٥-٦٦.

خيرًا) وجملة الجواب (يجدْ خيرًا) عقدتان جمليتان تُشكِّلان جملة شرطية نواتها التركيبية جملة الجواب؛ لأنها العامل التركيبي والمحمول الدلالي الرئيسي في الوقت نفسه.

التعلق والجملة الشرطية:

تبيَّن لنا من خلال المناقشة السابقة للجملة الشرطية، وإمكانية انتمائها إلى الجملة الفعلية، أو الجملة الاسمية – بناءً على قسم الكلم الذي ينتمي إليه صدرها – تعقيد تركيبها، ولكن تطبيق نظرية التعلق اللغوي المتمثل في الفصل الصارم بين ثلاثة أنواع من التعلق؛ هي: (التعلق التركيبي، والتعلق الدلالي، والتعلق الصرفي)، كفيل برفع الإشكال في الجملة الشرطية؛ لأنه يحتم علينا الفصل الدقيق بين التعلق التركيبي؛ المتمثل في: (العلاقة بين العامل، ومعمولاته)، والتعلق الصرفي؛ المتمثل في: (المقولات التصريفية التي يفرضها المتحكم الصرفي على عناصر الجملة الأخرى)، والتعلق الدلالي؛ المتمثل في: (العلاقة بين المحمول الدلالي، وموضوعاته).

ولبيان أصناف التعلق واختلاف توجيهه في الجملة الشرطية المبدوءة باسم؛ سأُطبِّق على المثال الذي ورد عند الزجاجي: (أيًّا تضربْ أضربْ)[1]؛ فالعامل التركيبي في هذه الجملة، وسائر الجمل الشرطية النموذجية هو جواب الشرط[2]، وهو المحمول الدلالي الرئيسي في الوقت نفسه، ويؤيِّد ذلك حمل بعض النحاة لجواب الشرط على الخبر (المحمول الدلالي في الجملة الاسمية)، كما يؤيِّده اعتبار الجملة الشرطية – على الأصل – جملة فعلية مركبة، بينما الجملة الفعلية يكون فيها العامل التركيبي والمحمول الدلالي عنصرًا واحدًا هو الفعل التام.

أما المطابقة في المقولات التصريفية بين ركني الجملة الشرطية فهو متعذر؛ لأن ركنيها جملتان بسيطتان قبل دخول أدوات الشرط، والمقولات التصريفية – باستثناء مقولة الإعراب – لا تدخل الجمل، أما مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) فإن فيها تفصيلًا سبق ذكره؛ أثناء مناقشة صدر الجملة الشرطية، والإشارة إلى أنَّ بعض أدوات الشرط حروف؛ كـ(إنْ، ولو)، وبعضها الآخر أسماء؛ كـ(مَنْ، ومَا)، وبعضها ظروف؛ كـ(مَتى، وأينَ).

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ١٤٠.

(٢) لنستبينَ ذلك؛ نقول: إن جملة (أيًّا تضربْ أضربْ) = (أضربُ أيَّ شخصٍ تضربُه) في المستوى العميق، فالفعل (أضرب) في الجملتين هو العامل التركيبي، والمحمول الدلالي في الوقت نفسه.

حوصلة المبحث الأول

انتهى هذا المبحث في مطلبه الأول إلى مناقشة مفهوم (الجملة الاسمية)، وأركانها في التراث النحوي العربي، وإلى حلِّ بعض الإشكالات المتعلقة بهذا المفهوم في إطار نظرية التعلق اللغوي؛ وهي تتمثَّل فيما يلي:

الأول: الاختلاف الظاهري بين مفهوم الجملة الاسمية في نظرية التعلق اللغوي (الجملة الخالية من فعل صريح في البنية السطحية)، ومفهومها في التراث النحوي العربي (الجملة التي تبدأ باسم يُقال له: المبتدأ، وتتكوَّن من ركنين ظاهرين على مستوى البنية السطحية؛ هما: (المبتدأ، والخبر)، مما يثير إشكالًا حول تصنيف بعض الجمل؛ نحو: (زيدٌ يضربُ عمرًا).

وقد تبيَّن لنا أن اعتماد البنية السطحية والعميقة – أحد مسلَّمات نظرية التعلق اللغوي – كفيل بحلِّ هذا الإشكال؛ إذ إنَّ تقسيم الجمل في التراث النحوي؛ إلى: فعلية، واسمية، مبني على نوع قسم الكلم الذي ينتمي إليه صدر الجملة، على مستوى البنية السطحية (التي تراعي خصوصية كل لسان، وتفرده)، في حين أن نظرية التعلق اللغوي تعتمد البنية العميقة في تصنيف أنواع الجمل في عامة الألسنة البشرية.

الثاني: يتعلَّق بالأدوار التركيبية في الجملة الاسمية؛ إذ إنَّ عدم احتوائها على الفعل التام (العامل التركيبي بالأصالة) يثير إشكالًا حول العامل التركيبي فيها.

وقد تبيَّن لنا أن اعتماد رأي النحاة القائل: إنَّ (العامل المعنوي/الابتداء) هو رافع المبتدأ والخبر كفيل بحلِّ هذا الإشكال، إذ إنه يسمح بردِّ الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية، فالجملة في كل الأحوال مشتملة على قمة تركيبية واحدة، نموذجها الطرازي أو المعياري هو الفعل الحقيقي في الجملة الفعلية، وقد تكون العامل المعنوي (أي: الابتداء)، الذي يقوم بدور الفعل الحقيقي فيكون هو رأس الهرم التركيبي في الجملة الاسمية، ومثل الابتداء ما يكون في حكمه؛ كالأفعال الناقصة، التي تدخل على الجملة الاسمية.

ثم توصَّل إلى أن المحمول الدلالي في الجملة الاسمية (التي صدرها مبتدأ ذو خبر)[1] هو الخبر، والمبتدأ موضوع له، ويظهر من خلال ذلك أن الجملة الاسمية تختلف عن الجملة الفعلية،

---

(١) انظر تقسيم المبتدأ إلى: مبتدأ ذو خبر، ووصف رافع لما يغني عن الخبر، في بداية هذا المبحث، وهو تقسيم يتفرَّع عليه اختلاف المحمول الدلالي في الجملة الاسمية، وسنناقش ذلك في المبحث القادم.

التي يمثل فيها الفعل التام العامل التركيبي والمحمول الدلالي في الوقت نفسه، في حين أن القمة الدلالية في الجملة الاسمية (الخبر) يُعدُّ متعلقًا بقمة الهرم التركيبي فيها (الابتداء).

وبيَّن أن حمل الابتداء، أو ما كان في حكمه من النواسخ، على الفعل (القمة التركيبية المعيارية في الجملة) جعله يتحكم في مقولة الإعراب الصرفي، مع ملاحظة أنه أضعف منه في العمل؛ لأن الفرع أضعف من الأصل، وعليه فإن المبتدأ، أو ما في حكمه (الموضوع على المستوى الدلالي) في الجملة الاسمية، يقوم بدور الفاعل (الموضوع) في الجملة الفعلية، ويتحكم في بقية المقولات الصرفية في ركن الجملة الاسمية الآخر (الخبر: المحمول الدلالي) ما عدا الإعراب الصرفي (اللفظي)، فالمتحكم فيه هو الابتداء، أو ما في حكمه من النواسخ الفعلية، أو الحرفية.

وناقش اتجاه أصناف التعلق في الجملة الاسمية، و بيَّن تبايُنَها، من خلال تطبيق نظرية التعلق اللغوي؛ التي تحتِّم الفصل الدقيق بين ثلاثة أنواع من التعلق هي: (التعلق التركيبي، والتعلق الصرفي، والتعلق الدلالي).

ثم ناقش في مطلبه الثاني تعقيد الجملة الشرطية (بسبب تأخير القمة التركيبة فيها، وقسم الكلم الذي ينتمي إليه صدرها)؛ وبيَّن أنها قد تُردُّ إلى لجملة الفعلية، أو الاسمية؛ بحسب صدرها، كما بيَّن أن العامل التركيبي في الجملة الشرطية هو جواب الشرط، وهو المحمول الدلالي في الوقت نفسه، ويؤيِّد ذلك حمل النحاة لجواب الشرط على الخبر (المحمول الدلالي في الجملة الاسمية)، كما يؤيِّده اعتبار الجملة الشرطية – على الأصل – جملة فعلية مركبة، والجملة الفعلية يكون فيها العامل التركيبي والمحمول الدلالي عنصرًا واحدًا هو الفعل التام.

وبيَّن أن المطابقة في المقولات الصرفية بين ركني الجملة الشرطية متعذر؛ لأن ركنيها جملتان بسيطتان قبل دخول أدوات الشرط، والمقولات الصرفية لا تدخل الجمل، ووضَّح أن أدوات الشرط بأصنافها (الحروف، والأسماء، والظروف) تفرض مقولة الإعراب الصرفي على فعل الشرط، وفعل الجواب، ولكن فعل الشرط يفرض مقولة الإعراب على متعلقاته في جملة الشرط، وفعل الجواب أيضًا يفرض مقولة الإعراب على متعلقاته، ففعل الشرط وفعل الجواب كالعُقَد في الجملة، ولكن نواة الجملة التركيبية هي فعل جواب الشرط، وبيَّن اختلاف توجيه التعلق في الجملة الشرطية المبدوءة باسم؛ من خلال التطبيق على بعض الأمثلة.

المبحث الثاني

أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الاسمية

ثمَّة إشكال – أشرتُ إليه في المبحث السابق – في الجملة الاسمية، يتمثَّل في اختلاف أو تشظِّي العامل التركيبي (العامل المعنوي/الابتداء) والمحمول الدلالي فيها، خلافًا للجملة الفعلية التي يكون فيها الفعل التام عاملًا تركيبيًا ومحمولًا دلاليًا في الوقت نفسه.

وثمَّة إشكال آخر – أشرتُ إليه أيضًا في المبحث السابق – يتمثَّل في اختلاف المحمول الدلالي في الجملة الاسمية؛ تبعًا لنوع المبتدأ؛ الذي ينقسم إلى نوعين؛ هما: مبتدأ ذو خبر، ووصف رافع لما يغني عن الخبر، فالمحمول الدلالي في القسم الأول هو الخبر، أما في القسم الثاني فهو المبتدأ (الوصف المشتق الرافع لما يغني عن الخبر).

ولذلك تأثير على المطابقة بين ركني الجملة الاسمية في المقولات التصريفية؛ إذ إن الوصف المشتق (اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة) اسم على مستوى البنية السطحية[(١)]، ولكنه فعل على مستوى البنية العميقة[(٢)]؛ يقول ابن يعيش: "واعلم أنَّ قولهم: (أقائمٌ الزيدان) إنما أفاد نظرًا إلى المعنى؛ إذ المعنى: (أيقومُ الزيدان؟) فتمَّ الكلامُ؛ لأنه فعل وفاعل، و(قائمٌ) هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تامًّا من جهة المعنى، أرادوا إصلاحَ اللفظ، فقالوا: (أقائمٌ) مبتدأ، و(الزيدان) مرتفعٌ به، وقد سدَّ مسدَّ الخبر من حيثُ إن الكلام تمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة"[(٣)]، والفعل – كما مرَّ معنا في الفصل الثالث – لا تدخله بعض المقولات التصريفية.

---

(١) بدليل دخول خصائص الاسم الصرفية عليه، والخصائص الصرفية مما يظهر على مستوى البنية السطحية.

(٢) بدليل عمله عمل فعله بشروط، وقد أدرك النحاة – كما أشرت في المبحث الأول – الفرق بينه وبين (المبتدأ ذو الخبر) ضمنًا؛ بالتمييز بينهما، وصراحةً؛ كما في قول الرضي: "والنحاة تكلَّفوا إدخال هذا أيضًا في حد المبتدأ الأول؛ فقالوا: إن خبره محذوف؛ لسدِّ فاعله مسدَّ الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلًا من خبر، حتى يُحذَف ويسد غيره مسدَّه، ولو تكلَّفت له تقدير خبرٍ لم يتَأتَّ، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لاخبر له، فمن ثمَّ تمَّ بفاعله كلامًا من بين جميع اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، ولهذا أيضًا لا يُصغَّر، ولا يُوصَف، ولا يُعرَّف، ولا يُثنَّى، ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث"، انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٢١٩/١)، مما دعا بعض الباحثين المحدثين – كتمام حسان، ومحمد حماسة – إلى المناداة بإفراد الجملة التي تبدأ بالوصف، وتسميتها بالجملة الوصفية، انظر: الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد: رأي وتصنيف، لمحمد حماسة، ص: ١٧١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش، (١/ ٢٤٣).

وبناءً على ذلك فإني سأناقش المطابقة الصرفية بين ركني الجملة الاسمية في المقولات التصريفية السابقة (الجنس، والعدد، والتعيين، والشخص، والإعراب الصرفي)[1]؛ بناءً على نوع المبتدأ فيها في مطلبين؛ الأول: المطابقة الصرفية في جملة (المبتدأ، والخبر)، والثاني: المطابقة الصرفية في جملة (المبتدأ/الوصف المشتق، والفاعل السادّ مسدَّ الخبر)، وسأبدأ بالجملة الاسمية المكونة من (مبتدأ، وخبر)؛ لأنها الأصل في الجملة الاسمية.

المطلب الأول: المطابقة الصرفية في جملة (المبتدأ، والخبر):

وهي التي يُسمِّيها النحاة جملة المبتدأ الذي له خبر، ويُعرِّفها حماسة بأنها: "الجملة التي لم يكن المبتدأ فيها وصفًا رافعًا لما يكتفي به، ولم يجب حذف أحد طرفيها، وتطابق فيها الجزآن"[2]، ويُسمِّيها الجملة الاسمية المطلقة التامة؛ نحو: (اللهُ ربُّنا)، ويتَّضِح الفرق بينها وبين الجملة الاسمية المكونة من (مبتدأ، وفاعل سد مسدَّ الخبر) في الجدول التالي:

جملة المبتدأ والخبر	جملة المبتدأ، والفاعل السادّ مسدَّ الخبر
قد يأتي المبتدأ اسمًا صريحًا؛ نحو: (اللهُ ربُّنا)، أومؤوَّلًا بالصريح؛ نحو: (أنْ تجتهدَ خيرٌ لك)، أو ضميرًا منفصلًا؛ نحو: (أنا طالبٌ).	المبتدأ فيها وصف مشتق (اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة)؛ نحو: (أقائمٌ الزيدان؟)، أو (ما محمودٌ الزيدان).
المبتدأ فيها لا يحتاج إلى شيءٍ يعتمد عليه.	لا بُدَّ أن يعتمد على نفي؛ أو استفهام؛ كما في: المثالين أعلاه[3]
يجوز أن تدخل عليها النواسخ المختلفة.	لا تقبل من النواسخ إلا ما يفيد النفي.
يجوز فيها أن يتقدَّم الخبر على المبتدأ إلا إذا طرأَ على التركيب ما يمنع ذلك.	لا يجوز تقديم الفاعل الذي سدَّ مسدَّ الخبر على المبتدأ.

الجدول رقم (٨): الفرق بين جملتي (المبتدأ والخبر)، و(المبتدأ، والفاعل السادِّ مسدَّ الخبر).

والجملة المكونة من (المبتدأ، والخبر) هي الأصل في الجملة الاسمية؛ ولذلك فإني سأتناولها

---

(١) سبقت الإشارة إلى أن مقولة الزمن لا تدخل الأسماء.

(٢) الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد: رأي وتصنيف، لمحمد حماسة، ص: ١٧١.

(٣) ثمَّة خلاف في ذلك بين النحاة، وسنناقشه في موضعه من المطلب الثاني.

قبل الأخرى، من خلال مناقشة المطابقة بين ركنيها في المقولات التصريفية؛ فيما يلي:

أولًا/ المطابقة في مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع):

الأصل في المبتدأ وخبره أن يتطابقا في مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)؛ نحو قولك: (الطالبان مجتهدان)[(١)]، والمتحكم الصرفي في هذه الجملة هو المبتدأ (الطالبان)؛ إذ يفرض مقولة التثنية على الخبر (مجتهدان)، أما المتحكِّم دلاليًا (المحمول الدلالي) في الجملة، فهو الخبر (مجتهدان)؛ إذ يحتوي على المعنى المخبَر عنه (الإفادة)، أما العامل التركيبي – كما مرَّ في المبحث السابق – فهو العامل المعنوي (الابتداء)، وعليه فإن اتجاه التعلق في هذه الجملة مختلف ومتباين، وقد فرَّع النحاة على هذا الأصل – أي: مطابقة الخبر للمبتدأ في مقولة العدد – فروعًا؛ منها ما يلي:

١–الإخبار عن المفرد بجموع القلة: إذا كان المبتدأ مفردَ اللفظ والمعنى فإن الخبر يجب أن يكون كذلك؛ مفرد اللفظ والمعنى، إلا أنَّ أبا حيَّان أجازَ المخالفة إذا كان الخبر ذا أجزاء؛ مستدلًّا بقول بعض العرب: (هذا الثوبُ أخلاقٌ)، و(هذه البرمةُ أعشارٌ[(٢)])، و(هذه نطفةٌ أمشاجٌ)، ولم يُجِز القياس عليه[(٣)].

وزعم الزمخشري أن (أمشاج)، و(أعشار) في الأمثلة السابقة ألفاظ مفردة غير جموع، واحتجَّ بوقوعهما صفات للأفراد، واستشهد بقول الشماخ بن ضرار[(٤)]:

طَوَت أَحْشَاءَ مُرْتِجَةٍ لِوَقْتٍ عَلى مَشَجٍ سُلَالَتُهُ مَهِينُ

ولا يصحُّ أمشاج أن يكون تكسيرًا له، بل هما مثلان في الإفراد؛ لوصف المفرد بهما[(٥)].

---

(١) وقولك أيضًا: (الطالبُ مجتهدٌ)، و(الطلابُ مجتهدون).

(٢) يُقَالُ: بُرْمَةٌ أعشارٌ، وقدرٌ أعشارٌ، وقدحٌ أعشارٌ، إذا كانت مكسَّرة على عشر قطع، وقِيلَ: إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة.

(٣) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان الأندلسي، (٢٤/٤)، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، (٢٤٠٧/٥)، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

(٤) البيت من بحر الوافر، للشماخ بن ضرار من قصيدة في مدح عرابة بن أوس، انظر: ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، ص: ٣٢٨، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، مصر.

(٥) انظر: الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، (٦٦٦/٤)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

وهذا الخلاف عائد إلى اختلاف النحاة في وزن (أَفْعَال)؛ من حيث دلالته على المفرد؛ فبعض النحاة يرى أنه خاص بالجمع، ويجعل قولهم: (برمةٌ أعشار) من وصف المفرد بالجمع؛ ويعلِّلون جواز ذلك بأنه ضارَع الواحد[١]؛ وكثر وصف المفرد به لقوة شبهه بالمفرد[٢]، وبعضهم يحمله على معنى المفرد؛ والتقدير: أعشار؛ أي: إنه جعل كل جزءٍ منها عشرًا[٣]، أو أن المعنى: برمة ذات أعشار[٤]، وعدَّه بعضهم من المسموع، الذي لا يقاس عليه؛ كأبي حيَّان.

٢-الإخبار عن الجمع بصيغة (فَعِيل): الأصل في المبتدأ إذا كان جمعًا أن يُخبَر عنه بالجمع؛ نحو قولك: (الطلابُ مجتهدون)، وقد استثنى النحاة من ذلك صورة الإخبار بالاسم المفرد عن الجمع إذا كان المفرد على وزن (فَعِيل)، وقد ورد ذلك في فصيح الكلام العربي؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾[٥]، ونحو قول جرير[٦]:

نَصَبْنَ الهوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبنَا ... بِأَسهُمِ أَعْدَاءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ

وذهب جمهور النحاة في الآية الكريمة إلى جواز الإخبار بالمفرد (ظهيرٌ) عن الجمع (الملائكةُ)؛ لأن صيغة (فَعِيل) يستوي فيها المفرد، والجمع؛ لأنها على وزن المصدر؛ كـ(صَهِيل)، والمصدر يُخبَر به عن المفرد، والمثنَّى، والجمع، فأُعطِي حكم ما هو على زِنَتِه[٧]؛ قال ابن الشجري في أماليه: "و(فَعِيل) كثيرًا ما تستعمله العرب في معنى الجماعة"[٨]، والدليل على أن صيغة (فَعِيل) يستوي فيها المذكر والمؤنث قول الشاعر[٩]:

---

(١) انظر: المقتضب، للمبرد، (٣/٣٢٩).

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، (٢/٧٩).

(٣) انظر: الخصائص، لابن جني، (٢/٤٨٤).

(٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، (١/٤٠٥).

(٥) التحريم:٤.

(٦) البيت من بحر الطويل، وهو من قصيدة في مدح الحجاج، انظر: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ص:٣٧٢.

(٧) انظر: معاني القرآن، للأخفش، (١/٢٥٨)، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

(٨) أمالي ابن الشجري، (١/٢٦٦)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.

(٩) البيت من البحر الطويل، وهو لأمية ابن أبي الصلت كما في: ديوانه، ص: ٤٥٨، جمع وتحقيق: الدكتور عبد الحفيظ

أَرسَلْتُ أُسْدًا علَى سُودِ الكِلابِ فقَد أضْحَى شَرِيدُهُمُ فِي الأَرْضِ فُلَّالَا

إذ وضع (شريدًا) موضع الجمع (شُرَّاد)؛ ولذا أخبر عنه بـ(فُلَّالَا)[1].

وأما بيت جرير، فقد أخبر بالمفرد (صديقُ) عن الجمع (هنَّ) بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى، أي: وكل واحدة منهن صديق؛ وذلك مثل قول الله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾[2] ، لم تأتِ (رفقاء)؛ لأنه أراد: كل واحد منهم رفيق[3].

٣-الإخبار عن الجمع بصيغة (فَعُول): كما ورد في قول الله تعالى مخاطبًا موسى وهارون عليهما السلام: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾﴾[4]، حيث أخبر عن المثنى (إنَّا) بالمفرد (رَسُول)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾[5] حيث أخبر عن الجمع (هم) بالمفرد (عَدُوٌّ)؛ لأنَ صيغة (فَعُول) تقع للمفرد، والمثنى، والجمع[6]؛كما في قول الشاعر[7]:

أَلِكْنِي إلَيْها وَخَيْرُ الرَّسو لِ أعْلَمُهُمْ بِنَوَاحي الخَبَرْ

أراد بـ(الرَّسُول) الرُّسُل، فوضع الواحد موضع الجمع.

وذهب فريق من المفسرين إلى أن (رَسول) في الآية الأولى مصدر وقع موقع التثنية، والتقدير (ذوا رسول)، وقيل: إنه أخبر بالمفرد؛ لأن الرسالة كانت واحدة، فجاز توحيد الرسول نظرًا إلى الرسالة، وجاز التثنية نظرًا إلى الرسول، وقِيل: بل التقدير إن كل واحدٍ منا رسول، كما في قول الله تعالى: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[8]، أي: اجعل كلَّ واحدٍ منَّا إمامًا[1]، وقيل:

السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق، سوريا، ١٩٧٤م.

(١) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، (٢٢/٣).

(٢) النساء:٦٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان، (٢٥/٤).

(٤) الشعراء:١٦.

(٥) الشعراء:٧٧.

(٦) انظر: جامع البيان عن تأويل القرآن، لابن جرير الطبري، (٣٤٣/٢٢).

(٧) البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، كما في ديوانه، ص: ١٠٢، تحقيق: سوهام المصري، مراجعة وتقديم: الدكتور ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٨) الفرقان:٧٤.

وحَّدَ الرسول؛ لأنه في معنى الرسالة، كأنه قال: إنَّا رسالةُ ربِّ العالمين؛ كما قال الشاعر[٢]:

فَأَبْلِغْ أَبَا بَكْرٍ رَسُولًا سَرِيعَةً فَمَالَكَ يَا ابْنَ الحَضْرَمِيِّ وَمالِيا

فقد أراد الشاعر برسول: رسالة سريعة؛ ومنه قول الشاعر الآخر[٣]:

لَقَد كَذَبَ الوَاشُونَ مَا بُحْتُ عِنْدَهُمْ بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

أراد: ولا أرسلتهم برسالة.

قال صاحب التحرير والتنوير: "والرسول: فَعُول بمعنى مُفعَل، أي: مُرسَل، والأصل فيه مطابقة موصوفه، بخلاف فَعُول بمعنى فاعِل فحقه عدم المطابقة سماعًا، وفَعُول بمعنى اسم المفعول قليل في كلامهم؛ ومنه: بقرةٌ ذَلُول، وقولهم: صَبُوح؛ لما يشرب في الصباح، وغَبُوق؛ لما يشرب في العشي، والنَّشُوق؛ لما يُنشَق من دواءٍ ونحوه، ولكن رسول يجوز فيه أن يجرى مجرى المصدر فلا يطابق ما يجري عليه، ويجوز أن يَرِدَ مطابقًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ﴾[٤]"[٥].

٤-الاستغناء بالمفرد عن الجمع: الاكتفاء بالمفرد عن الجمع، أو (الاستغناء) به عنه - على حدِّ تعبير سيبويه[٦]- إحدى الظواهر الشهيرة في الجملة الاسمية؛ وهو على قسمين:

الأول: ما اكتُفِي فيه بالإفراد في موضع المبتدأ، وذلك مثل قول علقمة الفحل[٧]:

بِها جيَفُ الحَسْرَى فأمَّا عِظامُها فَبِيْضٌ وأَما جِلْدُها فصَلِيبُ

أراد بـ(جلدها): جلودها، وذهب سيبويه إلى أن ذلك من الضرورات التي لا تجوز إلا في

---

(١) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، لتاج القراء الكرماني، (٨٢٩/٢)، تحقيق: شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في: المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، (٣٥٠/٨).

(٣) ورُوِي: برسِيلٍ، والبيت من بحر الطويل، وهو لكثير عزة كما في: ديوانه، ص:١١٠، جمعه وشرحه: د.إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

(٤) طه:٤٧.

(٥) تفسير التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد)، لمحمد الطاهر بن عاشور، (١٠٩/١٩)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

(٦) انظر: الكتاب، لسيبويه، (٧٤/١).

(٧) البيت من قصيدة على البحر الطويل في مدح ابن أبي شمر الغساني، كما في: ديوان علقمة بن عبدة، ص: ٢٥، تحقيق: سعيد نسيب مكارم، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

الشعر؛ بقوله: "وليس بمُستنكَرٍ فى كلامهم أنْ يكونَ اللفظُ واحدًا والمعنى جميعٌ، حتَّى قال بعضُهم في الشعر من ذلك ما لا يُستَعمَل فى الكلام"(١)، وقال المبرد: "وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضَّرورة، وجوازه في الشعر أنَّا نحمله على المعنى؛ لأَنه في المعنى جماعة، وقد جاز في الشعر أن تُفرِد وأنت تريد الجماعة؛ إذا كان في الكلام دلِيل على الجمع"(٢)، وقد ذكر بعض المتأخرين أنه ليس ضرورة، بل توسُّعًا؛ لأنه قد جاء كثيرًا على غير وجه الضرورة(٣).

الثاني: ما اكتُفِي فيه بالمفرد في موضع الخبر؛ وذلك مثل قول الشاعر(٤):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

فإنه قد حذف خبر الابتداء الأول الجمع (نحنُ)، واكتفى بذكر خبر الآخر المفرد (راضٍ) استغناء بالمفرد عن الجمع؛ فكأنه قال: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ(٥).

وهذا النوع من الاكتفاء بالمفرد عن الجمع – من حيث فكرته الإسنادية – يتشارك مع الجملة الفعلية في باب تنازع العمل؛ وهو يعني أن يتسلَّط أكثر من عامل من الفعل وشبهه؛ كـ(اسم الفاعل، والمفعول، واسم الفعل) على معمول واحد، كما في قوله عز وجلَّ: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾(٦)، فإن كلًّا من الفعلين (آتوني)، و(أُفرِغ) قد تسلَّطا على مفعول واحد، وهو (قطرًا)، وكذلك الأمر في هذا البيت؛ فإن كلًّا من المبتدأ الجمع (نحن)، والمبتدأ المفرد (أنت) قد أُخبِر عنهما بخبر واحد مفرد، وهو (راضٍ)(٧).

---

(١) الكتاب، لسيبويه، (٢٠٩/١).

(٢) المقتضب، للمبرد، (١٧١/٢).

(٣) انظر: المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطَّيب المتنبي، لعز الدين الأزدي المهَلَّبي، (٣٤/٢)، تحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٤) البيت من البحر المنسرح، وهو مما اختلف في نسبته، فقد نسبه سيبويه إلى قيس بن الخطيم، ونسبه السيرافي إلى عمرو بن امرئ القيس، انظر: الكتاب لسيبويه، (٧٥/١)، وانظر: شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، (١٨٦/١).

(٥) انظر: شرح السيرافي لأبيات سيبويه، (١٨٦/١).

(٦) الكهف:٩٦.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، (١٦٧/٢).

ثانيًا/ المطابقة في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث):

في اللغة العربية ثلاث علامات لتأنيث الأسماء؛ وهي: التاء المربوطة؛ كما في: (امرأة)، والألف المقصورة؛ كما في: (حُبْلَى)، والألف الممدودة؛ كما في: (حمراء)[1]، غير أن ذلك ليس كافيًا للتفريق بين المذكر والمؤنث في جميع الأسماء؛ فقد تأتي الأسماء بهذه العلامات مذكرة؛ نحو: (حَمْزَة)، و(جَدْوَى)، فـ(حَمْزَة) اسم علم يطلق على الرجل، و(جَدْوَى) اسم مبني على صيغة (فُعْلَى) ولكن الألف فيه ليست للتأنيث، وإنَّما للإلحاق، والمقصود أن المعرفة بعلامات التأنيث غير كافية للتفريق بين المذكر والمؤنث، وإنما يحتاج ذلك إلى المعرفة بدلالة الأسماء، وأصلها، وبنيتها الصرفية[2].

فبعض الأوصاف التي تختَصُّ بالإناث تأتي عارية من علامة التأنيث؛ نحو: حائض، ومرضع، وحامل، فيُقال: امرأة حائض، ومرضع، وحامل، وفي هذه الحالة تكون دلالة الأوصاف هي التي تُقرُّ بمعنى التأنيث، فتستغني بها عن علامة التأنيث، وقد تدخل هذه الأوصاف تاء التأنيث المربوطة في بعض استعمالاتها اللغوية؛ نحو قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾[3]، وذهب البلاغيون في توجيه ذلك مذاهب.

وبعض صيغ الصفات تُستَعمل للمؤنث دون تاء التأنيث، كما تستعمل للمذكر، وتأتي إما للدلالة على معنى المبالغة؛ كصيغة (فَعُول) بمعنى: (فاعِل)؛ نحو: صَبُور، وشَكُور، وصيغة (فُعَلة)؛ نحو: (هُمَزة، ولُمَزة)، وصيغة (فَعَّالة) نحو: (فَهَّامة، وعَلَّامة)، أو صيغة (فَعِيل) بمعنى: مفعول؛ نحو: (قَتِيل)، وكذلك صيغ المصادر؛ فالمصدر في الأصل لا يُؤنَّث، ولا يُثنَّى، ولا يُجمَع، فهو يدلُّ بأصل الوضع على المذكر والمؤنث، كما يدلُّ على المفرد، والمثنَّى، والجمع؛ نحو: (هذا رجلٌ عدلٌ)، و(هذه امرأةٌ عدلٌ)، و(هؤلاء رجالٌ عدلٌ، ونساءٌ عدلٌ)[4].

وثمَّة أسماء وصفات دالَّة على الجنسين، ولا يضبط القياس استعمالها، مثل: زوج، وعاشق،

---

(١) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، فصل الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة (٣٨٣/٣ ومايليها)، وقد سبقت مناقشة هذه العلامات – في الفصل الثاني – أثناء التعريف بمقولة الجنس .

(٢) انظر: مناهج البحث في اللغة، د.تمام حسان، ص: ٢٢٢.

(٣) الحج:٢.

(٤) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، (٥٨/١).

وعاقر، وضامر، فهي تُطلَق على المذكر والمؤنث، وقد تلحقها تاء التأنيث في الاستعمال اللغوي الحديث؛ نحو: (هذه المرأة حاملة، وقتيلة، وعروسة، وزوجة)، ولذلك أصل في التراث، فكلمة (زوج) في لغة الحجازيين تؤنث بدون تاء، وتلحق بها التاء في لغة بني تميم(١).

والأصل في ركني الجملة الاسمية (المبتدأ، والخبر) أن يتطابقا في مقولة الجنس تأنيثًا وتذكيرًا؛ نحو قولك: (هندٌ كريمةٌ)، و(محمدٌ كريمٌ)، والمبتدأ هو المتحكم الصرفي بالخبر (أي: الذي يفرض مقولة الجنس على الخبر)، غير أن النحاة أيضًا قد فرعوا على هذا الأصل (وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر في مقولة الجنس) فروعًا؛ وهي:

١-أن يكون الخبر صفةً يستوي فيها المذكر والمؤنث: وتكون مطابقة الخبر للمبتدأ في هذه الحالة معلومة من السياق، لا من اللفظ، والصفة التي يستوي فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ على ضربَين:

الأول: ما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث في سقوط علامةِ التأنيث، وذلك إذا كانت الصفة على وزن (فَعُول) بمعنى (فَاعِل)، نحو: الرجلُ صَبُورٌ، والمرأة صَبور، ومنه قول الشاعر(٢):

فَـإنْ وطَّـنَ الضّـبِّيُّ نفْسًـا لَئِيمَـةً علَى الذُّلِّ مَا نَفْسِي لَهَا بِصَبُورِ

أو على وزن (فَعِيل) إن كان بمعنى (مَفعُول)؛ نحو: الكَفُّ خَضِيب، واللِّحْيَة دَهِين، أي: مخضوبةٌ، ومدهونةٌ، وكأنَّهم أرادوا بإسقاطِ التاء من (فَعُول) المؤنَّث هاهنا التمييز بين ما كان بمعنى (فَاعِل)، وما كان بمعنى (مَفْعول) - الذي تلحقه تاء التأنيث - نحو: حَلُوبة، وحَمُولة، فإنهما بمعنى: محلوبة، ومحمولة، وأرادوا بإسقاط التاء من (فَعِيل) المؤنث التمييز بين ما كان بمعنى (مَفعُول)، وما كان بمعنى (فَاعِل) - الذي تلحقه تاء التأنيث - نحو: عليمة، وسَمِيعة"(٣).

الثاني: ما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث في مقولة التأنيث، مثل قولهم: (هذا عَلاَّمة)،

---

(١) انظر: الألفاظ الواردة بالتذكير والتأنيث في القرآن الكريم، دراسة وصفية تحليلية، فطيمة بنت سعيد، ص: ٣١-٣٦، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اللغة العربية تحت إشراف: د. السعيد هادف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، الجزائر، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ/٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لأحد الشعراء اللصوص، وقد اختلف الجاحظ والمرزباني في نسبته، فنسبه الجاحظ لجحدر اللص بالرواية المثبتة في المتن، ونسبه المرزباني لابن الطيلسان برواية أخرى؛ هي: (ما نفسي لها بوقورِ) انظر: البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ، ص: ٣٧٤، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ، ومعجم الشعراء، لأبي عبيد الله المرزباني، ص: ١٦٦-١٦٧، تحقيق: د.فاروق اسليم، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش، (٢٤٦/٢).

و(الرجل نَسَّابَةٌ)، لمن يكثُر علمُه، ومعرفتُه بالنَّسَب، وهذه التاء تجعل الصفة مؤنثًا لفظًا، أما من حيث المعنى فهي للمبالغة في ذلك الوصف[1]، فلم يكن الغرض من إلحاقها تأنيث الموصوف، وإنما "لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة"[2].

٢-أن يكون المراد بالجملة التشبيه: قد يختلف المبتدأ والخبر تذكيرًا وتأنيثًا، إذا أُرِيد بالجملة التشبيه، ولكن بشرط إفراد المبتدأ وعدم تعدُّده، مثل: (الشِّدَةُ مُرَبٍّ حازمٍ)، و(التجربةُ معلمٌ نافعٌ)، و(اللِّصُ هيَّابَة)[3].

ثالثًا/ المطابقة في مقولة التعيين (التعريف، والتنكير):

الأصل في المبتدأ التعريف، وفي الخبر التنكير؛ نحو قولك: (محمدٌ مجتهدٌ)، فهما متخالفان في مقولة التعيين، وتشذُّ الضمائر؛ نحو قولك: (أنا الأسدُ)[4]، والمؤوَّل بالاسم الصريح؛ نحو قولك: (أنْ تجتهدَ خيرٌ لك).

ولا تُشترَط المطابقة في مقولة التعيين (التعريف، والتنكير) بين المبتدأ والخبر؛ لأنَّ غاية الكلام وهدفه إفهام السامع ما يجهل، وإعلامه به، ويتحتَّم على المتكلم - في أغلب الأحوال - أن يبدأ كلامَه بما يعرفه السامع ويفهمه، وهذا لا يكون إلا بالمعرفة، أو ما يُجارِيها[5].

والأصل في باب المبتدأ والخبر أن يُبتَدأ بالمعرفة، ويُخبَر عنها بالنكرة؛ يقول المبرد: "فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفةً، أو ما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنك لو قلت: (رجلٌ قائمٌ)، أو (رجلٌ ظريفٌ)، لم تُفِد السامعَ شيئًا؛ لأنَّ هذا لا يُستَنكر أن يكون مثله كثيراً "[6].

ومثال تعريف المبتدأ، وتنكير الخبر؛ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾﴾[7]، وقوله

---

(١) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، (٤٠٨/٢).

(٢) الخصائص، لابن جني، (٢٠٣/٢).

(٣) انظر: النحو الوافي، لعباس حسن، (٤٥٩/١)، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٤م.

(٤) المطابقة في مقولة الشخص غير ممكنة في الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر؛ وذلك لأن هذه المقولة لا تدخل سوى الضمائر من الأسماء.

(٥) المقصود بما يجاريها: النكرة الموصوفة.

(٦) المقتضب، للمبرد، (١٢٧/٤).

(٧) البقرة:١١.

تعالى: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾[2]، فالمبتدأ في الجملة الأولى (نحنُ) معرفة، والخبر (مصلحون) نكرة، وفي الجملة الثانية أتى المبتدأ (هي) معرفة، والخبر (خاويةٌ) نكرة، وفي الجملة الثالثة ورد المبتدأ (هو) معرفة أيضًا، والخبر (قائمٌ) نكرة، وهذا هو الأصل، ولكنَّ النحاة فرَّعوا على هذا الأصل الذي ذكرناه (مخالفة الخبر للمبتدأ في مقولة التعيين) فروعًا؛ منها:

١-أن يكون الخبر معرفة: فيُطابق المبتدأ في مقولة التعيين، قال ابن السراج: "الثاني: أن يكون المبتدأ معرفةً، والخبرُ معرفة؛ نحو: زيدٌ أخوك، وأنت تريد أنه أخوه من النسب، وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف (زيدًا) على انفراده، ولا يعلم أنه أخوه، لفرقة كانت بينهما، أو لسبب آخر، ويعلم أن له أخًا، ولا يدري أنه (زيدٌ) هذا، فتقول له أنت: زيدٌ أخوك، أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك هو الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفةً، فإنما الفائدة في مجموعهما، فأما أن يكون يعرفهما مجتمعين، فذا كلام لا فائدة فيه"[3]، وتفسير ذلك - في نظرية التعلق اللغوي - أن الخبر هو المحمول الدلالي، والمحمول لا يجوز أن يكون موضوعًا لنفسه، كما ذكرت في خصائص التعلق الدلالي أنه غير انعكاسي[4].

ومثال تطابق المبتدأ والخبر تعريفًا - على غير الأصل - في القرآن الكريم؛ قوله تعالى: ﴿وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾[6]، وقوله: ﴿أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴿٤٤﴾﴾[7]، وهو أقلُّ ورودًا من الأصل في القرآن الكريم.

٢-أن يكون المبتدأ نكرةً، وكذا خبره، وهذه الصورة لا تُعدُّ مظهرًا من مظاهر المطابقة بين

---

(١) البقرة:٢٥٩.

(٢) آل عمران:٣٩.

(٣) الأصول في النحو ، (١/٦٥-٦٦) ، وشرح المفصل، لابن يعيش، (١/٢٤٧) .

(٤) انظر: خصائص التعلق الدلالي في الفصل الأول.

(٥) البقرة:١٦٠.

(٦) الأنبياء:٣٤.

(٧) الأنبياء:٤٤.

المبتدأ، والخبر؛ لأن أصلها غير جائز، ولكنه يجوز بحدود ضيقة؛ كأن يوجد تخصيصٌ للمبتدأ النكرة، فالتخصيص مرتبة أعلى من التنكير وأقل من التعريف؛ قال الجرجاني: "والضرب الثالث أن يكونا نكرتين، كقولك: (رجلٌ من قبيلةِ كذا عالمٌ)، والإخبار بالنكرة عن النكرة غيرُ مستقيم في الأصل؛ إذ إسناد المجهول لا نصيبَ له في الإفادة، فإنما تأتي النكرتان إذا وُجِد تخصصٌ، كما فعلتَ في تخصيصكَ (رجلٌ)، بقولكَ: (من قبيلةِ كذا)"[1]، ويتبيَّن لنا مما سبق أن مدار الحديث حول ما يجوز وما لا يجوز من تعريف المبتدأ والخبر، أو تنكيرهما، هو فائدة السامع، فمتى ما حصلت الفائدة، جاز الكلام.

ومثال تطابق المبتدأ والخبر تنكيرًا في القرآن الكريم؛ نحو قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ ﴾[3]، وأمثلة أخرى وردت في القرآن الكريم، يُستشهَد بها في باب مسوغات الابتداء بالنكرة[4]، ويتَّضِح في هذا النوع تخصيص المبتدأ النكرة، والتخصيص مرحلة بين التنكير والتعريف، كما ذكرت سابقًا.

رابعًا/ المطابقة في مقولة الإعراب الصرفي (الرفع):

إنَّ العلاقة بين المبتدأ والخبر – في الأصل – هي علاقة صفة بموصوف؛ فالخبر في الأصل هو كالصفة للمبتدأ في المعنى[5]؛ ومن ثم كان حكم الخبر الرفع مثل المبتدأ؛ لأن الأصل في الوصف أن يتبع مرفوعه في مقولة الإعراب، فعلاقة الوصفية هذه استلزمت المطابقة الإعرابية النحوية ابتداءً؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف[6].

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، (٣٠٨/١).

(٢) البقرة:٢١٧.

(٣) البقرة:٢٢٠.

(٤) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، (٢٢٥/٨)، دار الحديث، القاهرة، مصر.

(٥) وتوجيه ذلك أن: الخبر في قولنا: (زيدٌ كريمٌ) يدلُّ على صفة الكرم في المبتدأ (زيدٌ)؛ مثلما دلَّ النعت في قولنا: (جاءَ زيدٌ الكريمُ) على صفة الكرم في المنعوت (زيدٌ)؛ فكأن الخبر تابع للمبتدأ؛ ولذلك طابقه في الرفع؛ لما شابه النعت (التابع) الذي يتبع منعوته (متبوعه).

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المسألة الخامسة: القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر، (٤٧/١).

ويمكن أن نفسِّرَ هذا القول من خلال نظرية التعلق اللغوي؛ بأن النعت والخبر كليهما محمولان دلاليان، وذلك هو وجه الشبه بين الخبر والنعت، فالخبر في الجملة الاسمية هو المحمول الدلالي، والمبتدأ موضوع له، فقولنا: (زيدٌ مجتهدٌ) يكافئ قولنا: (جاءَ زيدٌ المجتهدُ)؛ إذ إن المحمول الدلالي في التركيب الوصفي (زيدٌ المجتهدُ) هو: النعت (المجتهدُ)، و(زيدٌ) موضوع له.

كما أن قولنا: (زيدٌ مجتهدٌ) يكافئ – أيضًا – قولنا: (اجتهدَ زيدٌ)، و(زيدٌ) موضوع في كلا الجملتين، فالخبر يكافئ الفعل على المستوى الدلالي في كونه محمولًا دلاليًا، والابتداء يكافئ الفعل على المستوى التركيبي في كونه عاملًا، وكونه متحكِّمًا في مقولة الإعراب اللفظي على المستوى الصرفي، والمبتدأ يكافئ الفاعل في كونه العامل الصرفي في كل المقولات الصرفية ما عدا مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي).

والمبتدأ يناظر الفاعل أو يشبهه – كما مرَّ معنا في نص ابن يعيش – القائل: "إن الفاعل الأصل في استحقاق الرفع"[(١)]، والعامل المعنوي (الابتداء) محمول على النواة الطرازية للجملة الفعلية والقمة التركيبية فيها (الفعل)، ولذا فإن المبتدأ يحمل وسم الفاعل الإعرابي (الرفع).

وعلاقة الوصفية بين المبتدأ والخبر (أي كون الخبر والنعت كلاهما محمولين دلاليين) – التي ذكرتُ آنفًا – تستلزم المطابقة الإعرابية بين ركني الجملة الاسمية (المبتدأ، والخبر)، فالمبتدأ والخبر متطابقان في مقولة الإعراب، وهما مرفوعان، أو في محل رفع إن لم يمكن وسمهما بعلامة الرفع، ما لم يدخل عليهما ناسخ يغيِّر من حالتهما الإعرابية[(٢)]؛ وذلك لأن الرفع علم كون الاسم عمدة في الكلام؛ قال الاستراباذي في شرحه لكافية ابن الحاجب: "قوله: (فالرفع) علم الفاعلية، أي علامتها، والأولى أن يُقَال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العُمَد، والنصب علم الفضليَّة في الأصل، ثم يدخل في العُمَد تشبيهًا في الفضلات"[(٣)].

---

(١) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، (١/٢٠٠).

(٢) إن كان الناسخ فعلًا ناقصًا فإنه يرفع المبتدأ، وينصب الخبر، وإن كان حرفًا مشبهًا بالفعل فإنه ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهذه النواسخ تحل محل الابتداء فتتحكم في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي).

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١/٥٨)، وانظر مناقشة ذلك في: التراث اللغوي العربي، تأليف: بوهاس – جيوم – كولوغلي، ترجمة: أ.د. محمد حسن عبد العزيز، د. كمال شاهين، ص: ١١٢.

المطلب الثاني: المطابقة الصرفية في جملة (المبتدأ، والفاعل السادِّ مسدَّ الخبر):

أشرتُ في المطلب السابق إلى أنَّ الجملة الاسمية تنقسم – بناءً على نوع المبتدأ – إلى: جملة مكونة من مبتدأ وخبر؛ نحو: (زيدٌ مجتهدٌ)، وجملة مكونة من مبتدأ (وصف مشتق) وما يغني عن الخبر (فاعل سدَّ مسدَّ الخبر)[1]؛ نحو: (أقائمٌ الزيدان؟).

كما أشرتُ إلى أن المحمول الدلالي في الجملتين مختلف؛ فهو في الأولى الخبر، وفي الثانية المبتدأ (الوصف المشتق)، وفي هذا المطلب سيتبيَّن لنا تأثير اختلاف المحمول الدلالي على المطابقة الصرفية بين ركني الجملة الاسمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النحاة أدركوا تأثير المضمون الدلالي لركني الجملة الاسمية (المبتدأ، والخبر) على تركيبها، وتحدَّثت المصادر النحوية عن ذلك في مسألتين مهمتين؛ هما: الإخبار عن اسم الذات باسم الزمان، ومجيء المبتدأ مشتقًّا عاملًا.

أما الإخبار عن أسماء الذوات بأسماء الزمان فقد أجمع النحاة على أنه لا يجوز، وأنَّ ما وُجِد في كلام بعض العرب؛ كقولهم: (الهلالُ الليلةَ) مؤوَّل، وتأويله أن يُقدَّرَ اسم معنى مضافًا إلى اسم الذات، ويكون ذلك المقدَّر هو المبتدأ في الحقيقة؛ نحو: (رؤيةُ الهلالِ الليلة)، أو (حدوثُ الهلالِ الليلة)، فيرجع إلى الإخبار عن اسم المعنى بالتأويل؛ وذلك لأنه لا فائدة في الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات غالبًا؛ لأن نسبتها إلى الأزمان كلها واحدة، بخلاف الأحداث التي لا بُدَّ لها من زمن[2].

وبصورة أكثر وضوحًا واتساقًا مع نظرية التعلق اللغوي نقول: إن (الليلةَ) في هذه الجملة (الهلالُ الليلةَ) لا يصحُّ أن يكون محمولًا دلاليًا، ولا يمكن أن يكون اسم الذات موضوعًا له؛ ولذلك لجأ النحاة إلى تقدير اسم المعنى (رؤية)، أو (حدوث).

وأما مجيء المبتدأ مشتقًّا عاملًا – وقد أشرنا إليه سابقًا في قسمي المبتدأ – فهو المقصود بقولهم: مبتدأ له فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، أو مبتدأ مكتفٍ بمرفوعه؛ نحو: (أقائمٌ زيدٌ؟) فـ(زيدٌ) فاعل سدَّ مسدَّ خبر المبتدأ، وليس خبرًا له، واحتُرِز بعبارة (مكتفٍ بمرفوعه) عمَّا لا يكتفي به،

---

(١) سبق التمييز بينهما، وذكر خصائص كل قسم، في بداية المبحث؛ مما لا يستدعي إعادة تعريفهما.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، (١/٣٦١).

كقولك: (أقائمٌ أبواه زيدٌ؟)[1]، فإن المرفوع بالوصف هنا: (أبواه) لا يُكتفى به لإتمام معنى الجملة، فلا يكون المشتق (قائمٌ) هنا مبتدأ، بل (زيدٌ) هو المبتدأ، والوصف (قائمٌ) خبره[2].

وقد ضبط النحاة هذا النوع من نوعي المبتدأ بأنه كل وصف اعتمد على استفهام، أو نفي، فإن لم يَعتمِد عليهما لم يكن مبتدأ؛ على مذهب البصريين، وذهب الكوفيون – واتَّبعَهم الأخفش من البصريين– إلى أنه يجوز وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام[3]، واحتجُّوا لذلك بقول الشاعر[4]:

خبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مقَالةَ لَهَبِيٍّ إِذَا الرِّيحُ مَرَّتِ

حيث ارتفع (بنو) فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبر للصفة المشبهة (خبيرٌ)، وأجيب عليه بأنه لا حجَّة فيه؛ لجواز كون (خبيرٌ) خبرًا مقدمًا، و(بنو) مبتدأً مؤخرًا؛ ولم يتطابقا في مقولة العدد؛ لأن باب (فَعِيل) لا يلزم فيه المطابقة[5]؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾[6]، فكلمة (ظهيرٌ) مفرد مخبر به عن الجمع (الملائكةُ)؛ لأنه اسم على وزن المصدر[7]، يستوي فيه المفرد، والمثنَّى، والجمع[8].

كما ذهب الكوفيون – ووافقهم الزمخشري، وابن الحاجب – إلى أن معمول المبتدأ المشتق (الذي يُرفَع فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبر) لا يكون إلا اسمًا ظاهرًا، ولا يأتي ضميرًا، وحجَّتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره مُنفصلًا عنه، فلا يُقال: قام أنا[9]، وأجيبوا على ذلك بأنه إنما

---

(١) سأناقش المطابقة الصرفية في أمثال هذا التركيب بعد الفراغ من مناقشة المطابقة في جملة الوصف المكتفي بمرفوعه.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، (٣٥٤/١).

(٣) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (١٩٢/١).

(٤) البيت من البحر الطويل، وقد نُسِب إلى رجل طائي في بعض كتب النحو، وورد في أغلب كتب النحو بلا نسبة فهو مجهول القائل، انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (١٩٥/١)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، (٤٨٧/١).

(٥) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، (٣٦٣/١).

(٦) التحريم:٤.

(٧) انظر مناقشة استثناءات المطابقة في مقولة العدد، في المطلب الأول من هذا المبحث.

(٨) انظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، زين الدين الرازي، ص: ٥٢٨، تحقيق: د.عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٩) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (٦٣٨/٢).

انفصل لئلَّا يُجهَل معناه؛ لأنَّه يكون معه مستترًا بخلافه مع الفعل؛ فإنَّه يكون بارزًا مع الفعل؛ كـ(قمت)، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل[1]؛ فلذلِك احتمل معه الفصل، ولأن المرفوع بالوصف سدَّ في اللَّفظ مسدَّ واجب الفصل وهو الخبر؛ بخلاف فاعل الفعل[2].

وقد نشأ هذا الخلاف بين النحاة في توجيه وإعراب قول الله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[3]،وسأناقش ما يخصُّ موضوعنا (المطابقة الصرفية) من هذا الخلاف في الفقرة القادمة.

أولًا/ المطابقة بين المبتدأ (الوصف)، ومعموله (الفاعل الذي سدَّ مسدَّ الخبر):

تبيَّن لنا – في الفصل الثالث – أن الأفعال لا تدخلها بعض المقولات التصريفية، كما تبيَّن – في بداية هذا الفصل – أن المبتدأ (الوصف المشتق) يُعدُّ اسمًا على مستوى البنية السطحية، ولكنه يُعدُّ فعلًا على مستوى البنية العميقة.

والمبتدأ (الوصف المشتق) ومعموله (الفاعل الذي سدَّ مسدَّ الخبر) لهما حالتان في المطابقة الصرفية في مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع).

الحالة الأولى: أن يتطابقا صرفيًا، وذلك – أيضًا – قسمان؛ ممتنع وجائز؛ فأما الجائز فهو أن يتطابقا إفرادًا، ويجوز فيه وجهان؛ الأول: أن يكون الوصف المشتق مبتدأ، وما بعده فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبر؛ نحو: (أقائمٌ زيدٌ؟)، والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا، ويكون الوصف المشتق خبرًا مقدمًا؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[4][5]، والوصف المشتق في الوجهين السابقين يُعدُّ المحمول الدلالي؛ لعمله عمل الفعل (الذي يُعدُّ المحمول الدلالي في الجملة الفعلية) في الجملة الأولى: (أقائمٌ زيدٌ؟)، ولكونه خبرًا في الآية الكريمة، والخبر هو المحمول الدلالي في الجملة الاسمية.

---

(١) لأن الفعل هو الأصل، والوصف المشتق فرع عنه.

(٢) انظر: المرجع السابق، (٦٣٩/٢).

(٣) مريم:٤٦.

(٤) مريم:٤٦.

(٥) بناءً على قول الكوفيين، والزمخشري، وابن الحاجب، الذي سبقت مناقشته.

وأما الممتنع[1] فهو أن يتطابقا تثنية؛ نحو: (أقائمان الزيدان؟)، أو جمعًا؛ نحو: (أقائمون الزيدون؟)؛ فما بعد الوصف (الزيدان، والزيدون) مبتدأ على المستوى التركيبي، وموضوع على المستوى الدلالي، والوصف (قائمان، وقائمون) هو المحمول الدلالي على المستوى الدلالي، والخبر المقدَّم على المستوى التركيبي، وذلك "على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة (أكلوني البراغيث) أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر"[2].

الحالة الثانية: ألَّا يتطابق الوصف المشتق مع معموله صرفيًا، وهو: "قسمان ممتنع وجائز كما تقدَّم فمثال الممتنع: (*أقائمان زيد؟)، و(*أقائمون زيد؟) فهذا التركيب لاحن، وغير صحيح، ومثال الجائز: (أقائمٌ الزيدان؟)، و(أقائمٌ الزيدون؟)، وحينئذٍ يتعيَّن أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبر"[3]، وعلى المستوى الدلالي يكون الوصف المشتق (قائمٌ) محمولًا دلاليًا، ويكون الفاعل الذي سدَّ مسدَّ الخبر (الزيدان/ الزيدون) موضوعًا له؛ لأن المشتق يعمل عمل فعله وهو يناظر (أيقومُ الزيدان؟)، و(أيقومُ الزيدون؟) في الجملة الفعلية[4].

ويتَّضِح لنا مما سبق أنَّ الوصف المشتق لا تدخله مقولتي (التثنية، والجمع) في العدد، وإنما يلزم أن يكون مفردًا، ولا تدخله مقولة الشخص؛ لأنه اسم مشتق[5]، ولا تدخله مقولة التعريف أيضًا في التعيين؛ فهو نكرة[6].

أما ما يخص مقولة الإعراب، فإن المبتدأ (الوصف المشتق) مرفوع؛ لأنه مبتدأ، ومطابق لمعموله؛ لأنهما (المبتدأ، ومعموله) عمدتان في الكلام، والرفع – كما أشرنا سابقًا – علم كون الاسم عمدة في الكلام[7].

---

(١) المقصود بالامتناع: امتناع كون المبتدأ وصفًا مشتقًا عاملًا فيما بعده؛ لأن الوصف المشتق لا يطابق معموله في مقولتي التثنية، والجمع، وبناءً على ذلك فإن نحو: (أقائمان الزيدان؟)، جملة اسمية تقدَّم فيها الخبر، وتأخر المبتدأ، و"قائمان وصف ذو فاعل مستتر"، انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، (٣٣١/١).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (١٩٩/١).

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) لمزيدٍ من التفصيل انظر مناقشة المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد لذلك في: المرجع السابق، (١٩٩/١– ٢٠٠).

(٥) سبقت الإشارة إلى أن مقولة الشخص تدخل الأفعال، والضمائر من الأسماء فقط.

(٦) سبقت الإشارة أيضًا إلى أن الأفعال لا تدخلها مقولة التعيين (التعريف، والتنكير على حدٍ سواء)، والوصف المشتق: اسم يعمل عمل فعله؛ فهو فرع عنه؛ ولذلك دخلته مقولة التنكير.

(٧) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٥٨/١)، وقد سبقت مناقشة ذلك في المطلب الأول.

وتدخل مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث) أيضًا المبتدأ (الوصف المشتق)؛ فهو يطابق معموله في التذكير؛ نحو: (أقائمٌ زيدٌ؟)، و(أقائمٌ الزيدان؟)، و(أقائمٌ الزيدون؟)،كما يطابقه في التأنيث؛ نحو: (أقائمةٌ هند؟)، و(أقائمة الهندان؟)، و(أقائمةٌ الهندات).

ثانيًا/ المطابقة الصرفية بين المبتدأ وخبره العامل فيما بعده، وبين الخبر ومعموله:

ثمَّة قضية أخرى تتَّصل بالمطابقة الصرفية بين المبتدأ (الوصف المشتق) ومعموله (الفاعل الذي سدَّ مسدَّ الخبر)، وهي وقوع الوصف المشتق خبرًا (عاملًا فيما بعده)؛ نحو: (زيدٌ منطلقٌ غلامُه)، مما يستدعِي أن نختم هذا الفصل بمناقشتها من ناحيتين؛ الأولى: المطابقة الصرفية بين الخبر (الوصف المشتق العامل فيما بعده) والمبتدأ (الذي اعتمد عليه الوصف؛ ليعمل فيما بعده)، والثانية: المطابقة الصرفية بين الخبر ومعموله.

فقد حدَّد النحاة لعمل المشتقَّات – كـ(اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة) في معمولها عمل فعلها (رفع الفاعل، ونصب المفعول) – شروطًا مفصلة في كتبهم[1]، ومن هذه الشروط – مما يتعلَّق بهذا البحث – أن يكون المشتق مُعتمِدًا على مبتدأ؛ نحو قولنا: (محمدٌ ضاربٌ أخوه زيدًا) فإن الخبر (ضاربٌ) اسم فاعل قد عَمِلَ عَمَلَ فعله؛ فرفع فاعلًا؛ هو: (أخوه)، ونصب مفعولًا به؛ هو (زيدًا)، وقد عمل هذا العمل لأنه قد اعتمد على المبتدأ (محمدٌ)[2]، وقد قسَّم النحاة المطابقة الصرفية في هذه المسألة إلى قسمين.

القسم الأول: ما كان الفاعل (معمول الخبر) فيه اسمًا ظاهرًا ليس بضمير:

أوجب النحاة في هذا القسم مقولة الإفراد في العدد – سواءً أكان الفاعل مثنًّى، أم مجموعًا، وسواءً أكان المبتدأ مثنًّى، أم مجموعًا – فإن قلت: (الزيدان قائمٌ أبواهما)، أو (الزيدون قائمٌ آباؤهم) لم يَجُز أن تُثنِّي (قائمًا)؛ لأنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل الذي لا يتأثَّر بالفاعل

---

(١) يُشترَط لعمل الاسم المشتق "اعتماده على مبتدأ، أو موصوف، أو ذي حال، أو حرف استفهام، أو حرف نفي، كقولك: زيدٌ منطلقٌ غلامُه، وهذا رجلٌ بارعٌ أدبُه، وجاءني زيدٌ راكبًا حمارًا، وأقائم أخواك؟، وما ذاهبٌ غلامُك. فإن قلت: بارع أدبه من غير أن تعمده بشيء وزعمت أنك رفعت به الظاهر، كذبت بامتناع قائم أخواك"، انظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٢٨٩.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، (٨٥٠/٢)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، (١٨١/٣- ١٨٣).

في مقولة العدد – إلا في لغة (أكلوني البراغيث) – فلا يُثنَّى مع المثنَّى، ولا يُجمَع مع فاعله المجموع، فهو في موضع (يقومُ أبواهما)[1].

ولمزيدٍ من التوضيح لا بُدَّ من الإشارة إلى أنواع التعلق الثلاثة في الجملة السابقة، والعامل في كل منها، فالمحمول الدلالي في هذه الجملة هو (قائمٌ)، والجملة السابقة جملة مركبة، تتكوَّن من ركني الجملة الكبرى (المبتدأ: الزيدان/ أو الزيدون)، و(الخبر:قائم، ومعموله: أبواهما/ أو آباؤهم)، والعامل التركيبي في الجملة الكبرى هو العامل المعنوي (الابتداء) وإن دخل على الجملة ناسخ؛ نحو قولنا: (كانَ الزيدان قائمًا أبواهما)، أو (إنَّ الزيدَين قائمٌ أبواهما) فالعامل هو الناسخ.

إضافةً إلى أن الابتداء أو ما في حكمه هو الذي يفرض مقولة الإعراب الصرفي على ركني الجملة الكبرى، فيفرض على المبتدأ الرفع، وعلى الخبر الرفع، وإن دخل الناسخ على الجملة فهو الذي يفرض مقولة الإعراب الصرفي أيضًا، فإن كان الناسخ فعلًا ناقصًا فرض على المبتدأ الرفع، وعلى الخبر النصب، وإن كان حرفًا مشبهًا بالفعل فرض على المبتدأ النصب، وعلى الخبر الرفع، وعليه فإن الخبر لا يكون إلا مفردًا في مقولة العدد، ولا يتأثَّر بالمبتدأ، ولا بمعموله؛ لأنه مشبه بالفعل، والفعل لا يُثنَّى، ولا يُجمَع.

أما ما يخصُّ مقولة الشخص فلا بدَّ أن يتَّصل بمعمول الخبر ضمير عائد على المبتدأ الأول يطابقه في العدد، وهذا ما يُطلَق عليه علاقة التقارن الإحالي؛ وهو: أن يحيل المتقارنان على الشخص نفسه[2].

وفي الجملة السابقة: (الزيدان قائمٌ أبواهما) يطابق المبتدأ في الجملة الكبرى (الزيدان) الضمير المضاف إلى فاعل اسم الفاعل (هما) في مقولة الشخص والعدد، لأنهما متقارنان إحاليًا، ولو كان المبتدأ مفردًا لأفرد الضمير نحو: (زيدٌ قائمٌ أبوه)، ولو كان المبتدأ جمعًا لأُحِيل إليه بضمير الجمع؛ نحو: (الزيدون قائمٌ آباؤهم).

وأما المتحكم الصرفي في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث) بين الخبر ومعموله؛ في الجملة السابقة: فهو معمول الخبر المشتق (أبواهما)؛ إذ يفرض التذكير على الخبر (قائمٌ)؛ لأن (قائم)

---

(١) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، (١/١٣٦).

(٢) انظر: التنوع المقياسي لنظرية الربط التوليدية: تطبيقات على العربية، لسميّة المكّي، ص: ١١٤، المنشورات الجامعية بمنوبة، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.

يشبه الفعل التام، ومعموله (أبواهما) يشبه الفاعل، والفاعل هو الذي يفرض مقولة الجنس على الفعل، فأنت تقول: (زيدٌ قائمةٌ أختُه) ويلزمك إضافة تاء التأنيث للخبر المشتق العامل (اسم الفاعل: قائمةٌ) الذي ينوب عن الفعل في هذه الجملة، فالمتحكم في مقولة الجنس هو المعمول (أختُه)؛ حملًا على الفاعل المتحكِّم في الفعل في هذه المقولة عندما تقول (زيدٌ قامت أختُه)، وفي ذلك تفصيل جرى ذكره في الفصل الثالث[1].

وهذه الجملة – (الزيدان قائمٌ أبواهما) – مما يتَّضِح فيه اختلاف توجيه التعلق الصرفي في الجملة وتباينه بين عناصرها، كما بيَّنتُ في خصائصه في الفصل الأول من هذا البحث، أما التعلق التركيبي فإن قمة الهرم التركيبي فيه هو الابتداء، أو الأفعال الناقصة، أو الحروف المشبهة بالأفعال، وهو في اتجاه واحد نحو المبتدأ أو (أسماء النواسخ)، ثم الخبر أو (أخبار النواسخ).

أما المحمول الدلالي في جملة (زيدٌ قائمٌ أبوه) فهو الخبر؛ لأنها محمولة على الجملة الفعلية: (يقومُ أبو زيدٍ)، والفرق بين الجملتين؛ الفعلية: (يقومُ أبو زيدٍ)، والجملة الاسمية: (زيدٌ قائمٌ أبوه) أن الجملة الفعلية يكون فيها الفعل التام (يقوم) عاملًا تركيبيًا ومحمولًا دلاليًا في الوقت نفسه، والفاعل (أبو زيد) متعلق به، وموضوع له في الوقت نفسه أيضًا، أما في الجملة الاسمية فإن العامل التركيبي يختلف عن المحمول الدلالي، فالعامل التركيبي هو العامل المعنوي (الابتداء)، في حين أن المحمول الدلالي هو الخبر(قائمٌ).

القسم الثاني: ما كان فاعله ضميرًا:

إن كان معمول الخبر ضميرًا – سواءً أكان الضمير ظاهرًا (بارزًا) أم مستترًا – فقد أوجب النحاة أن يطابق الخبر فاعله في العدد، فيقال: هما ضاربان زيدًا، وهم ضاربون عمرًا، وهم قُطَّانُ مكةَ، وهنَّ حواجُّ بيتَ الله، وهنَّ عواقدٌ حبكَ النطاق[2]، ومثل ذلك قول طرفة بن العبد[3]:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذنَبهُمُ، غَيرُ فُخُرْ

إذ أعمل (غُفُرٌ)، وهو جمع غفور، وقد طابق فاعله (الضمير المستتر/هم) في مقولة العدد. كما اشترط النحاة أن يُطابِقَ المشتق العامل مبتدأه في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، وقد

(١) تفصيله يعود إلى كون الفاعل مؤنثًا حقيقيًا أو مجازيًا، مفصولًا عن فعله بفاصل أو غير مفصول.

(٢) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص:٢٨٧.

(٣) البيت من بحر الرمل، وهو في: ديوان طرفة بن العبد، ص: ٤٣، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

تفرَّع على ذلك الإيجاب مسألة شهيرة – تهم الإحالة – عندهم، وهي مسألة (جريان الصفة على غير ما هي له)، وقد مثَّلوا لهذه المسألة بجملة: (زيدٌ هندٌ ضاربُها هو)، على مذهب البصريين، الذين لا يجيزون الجملة حتى يبرز الضمير، ليكون (ضاربُها) مبتدأ ثالث، والضمير (هو) خبره، وجملة المبتدأ الثالث وخبره (ضاربُها هو) في محل رفع خبر المبتدأ الثاني (هندٌ)، وجملة المبتدأ الثاني وخبره (هندٌ ضاربُها هو) في محل رفع خبر المبتدأ الأول (زيدٌ)، وقد استدلَّ البصريون على مذهبهم بدليلين اثنين؛ هما:

أولًا: أنَّ ترك إبراز الضمير يُفضي إلى اللبس في بعض المواضع، وهذا اللبس لا يزول إلا بإبراز الضمير، ثم يطَّرِد إبراز الضمير في كل الباب ألبَسَ أم لم يلبس[1].

الثاني: أنَّ اسم الفاعل والصفة المشبهة فرع على الفعل في تحمل الإضمار فيه؛ إذ إن الأسماء لا أصل لها في تحمل الإضمار فيها، فلو قيل: إنه يتحمل الضمير في كل حالة – إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير من هو له – لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الأصل (الفعل) والفرع (اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة)، وذلك لا يجوز، لأن الفروع أبدًا تنحطُّ عن درجة الأصول، فقلنا: إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير؛ ليقع الفرقُ بين الأصل والفرع[2]، وبناءً على ذلك فإنه يجوز أن نقول: (زيدٌ هندٌ ضربَها)، ولا يجوز أن نقول: (*زيدٌ هندٌ ضاربُها)، ولا بُدَّ من إبراز الضمير الذي يقارن (زيدٌ) إحاليًا؛ لتكون الجملة (زيدٌ هندٌ ضاربُها هو)، على مذهب البصريين.

---

(١) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ص: ٢٦٠، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، المسألة الثامنة، (٥٧/١).

حوصلة المبحث الثاني

انتهى المبحث الثاني من هذا الفصل إلى التمييز بين نوعين من الجملة الاسمية؛ بناءً على نوع المبتدأ؛ هما: الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية المكونة من مبتدأ (وصف مشتق) ومعموله (الفاعل السادِّ مسدَّ الخبر)، وبيَّن أن العامل التركيبي في الجملتين هو العامل المعنوي (الابتداء)، أو ما في حكمه (النواسخ)، ولكن المحمول الدلالي في الجملتين مختلف، مما يؤثِّر في المتحكم الصرفي في المطابقة الصرفية بين ركني الجملة.

وبيَّن أيضًا إدراك النحاة لتأثير مضمون ركني الجملة الاسمية الدلالي على تركيبها، والمطابقة الصرفية فيها، من خلال مناقشتهم الإخبار عن أسماء الذوات بأسماء الزمان، ومناقشتهم مجيء المبتدأ وصفًا مشتقًّا من الفعل.

وقد انقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ ناقش الأول منهما المطابقة الصرفية بين ركني الجملة المكونة من مبتدأ وخبر، وبيَّن أن الأصل في المبتدأ (إن لم يكن: مشتقًّا/محمولًا دلاليًا) أن يتحكَّم صرفيًا في الخبر في مقولة العدد، مما ينتج عنه تطابقهما، ولهذا الأصل فروع؛ كالإخبار عن المفرد بجمع القلة، والإخبار عن الجمع بصيغة (فَعِيل)، أو (فَعُول).

وبيَّن أيضًا أنَّ الأصل في المبتدأ أن يتحكَّم صرفيًا في خبره في مقولة الجنس، مما ينتج عنه تطابقهما على الأصل، ولهذا الأصل فروع؛ كأنْ يستوي المبتدأ في التذكير والتأنيث، وإجازة الحالتين إن أُرِيد بالجملة التشبيه.

أما مقولة التعيين فالأصلُ فيها عدم المطابقة، وأن يُبتدَأ بالمعرفة، ويُخبَر عنها بالنكرة، ولكن يجوز – على غير الأصل – أن يُخبَر عن المعرفة بالمعرفة في حدود ضيقة، كما يجوز أن يكون المبتدأ والخبر نكرتين، مع اشتراط تخصيص المبتدأ؛ لأن التخصيص مرتبة أعلى من التنكير وأقل من التعريف، ثمَّ بيَّن أن المبتدأ والخبر متطابقان في مقولة الإعراب؛ فهما مرفوعان، والرفع علم كون اللفظ عمدة في الكلام.

ثم انتقل في مطلبه الثاني إلى مناقشة المطابقة الصرفية بين المبتدأ (الوصف المشتق) ومعموله (الفاعل السادِّ مسدَّ الخبر)، وبيان تأثير المحمول الدلالي في المتحكم الصرفي في الجملة الاسمية، ووضَّح أن الوصف المشتق نواة دلالية في هذه الجملة؛ لأنه محمول على الفعل؛ إذ يعمل عمل فعله بشروط ذكرها النحاة، وعلَّلوا ذلك بأنه فرع عنه، والفرع ينحطُّ درجة عن الأصل.

وبيَّن أيضًا أن المبتدأ (الوصف المشتق) لا تدخله مقولتي (التثنية، والجمع) في العدد، ولا تدخله مقولة الشخص؛ إذ إنها لا تدخل من الأسماء سوى الضمائر.

ثمَّ بيَّن أن مقولة التنكير في التعيين تدخل الوصف، بخلاف الفعل الذي لا تدخله مقولة التعيين (التعريف، والتنكير على حدٍ سواء)، ووضّح أن سبب ذلك أن الوصف اسم مشتق يتفرَّع عن الفعل.

وبيَّن أن مقولتي الإعراب الصرفي، والجنس (التذكير، والتأنيث) تدخلان الوصف المشتق، فإن كان المبتدأ مشتقًّا عاملًا معتمدًا على استفهام، أو نفي؛ نحو قولك: (أقائمٌ زيدٌ؟) عمل عمل فعله، وكان (زيدٌ) فاعلًا سادًّا مسدَّ الخبر، ولذلك يصبح (قائمٌ: المشتق العامل عمل فعله، أو الفعل العميق) هو المحمول الدلالي؛ حملًا على الفعل الذي يُعدُّ محمولًا دلاليًا في الجملة الفعلية، وبقي الابتداء هو العامل التركيبي، والمتحكِّم الصرفي في مقولة الإعراب الصرفي للمبتدأ، في حين أن المشتق (الفعل العميق) يفرض مقولة الإعراب الصرفي على معموله (الفاعل السادِّ مسدَّ الخبر)، وذكر بعض الشواهد الدالَّة على ذلك، وبيَّن اختلاف توجيه التعلق في الجملة الاسمية.

ثم انتهى في ختامه إلى مناقشة قضية تتفرَّع على ذلك، وهي مجيء الوصف المشتق خبرًا عاملًا فيما بعده، وبيَّن المطابقة الصرفية بين المبتدأ والخبر (الوصف المشتق)، كما بيَّن أحكام المطابقة بين الخبر (الوصف المشتق) ومعموله، وقد ناقش ذلك في قسمين بناءً على نوع فاعل الخبر (الوصف المشتق)؛ إذ قد يكون اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا.

حوصلة الفصل الرابع

انتهى الفصل الرابع إلى مناقشة مفهوم (الجملة الاسمية)، وأركانها، وحلِّ بعض الإشكالات المتعلقة بمفهومها في التراث النحوي العربي من خلال تطبيق نظرية التعلق اللغوي[1]، وقد توصَّل إلى أن العامل التركيبي في الجملة الاسمية هو العامل المعنوي (الابتداء) حملًا على الفعل، مما يسمح برد الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية، فالجملة تشتمل على قمة تركيبية واحدة نموذجها الطرازي هو الفعل الحقيقي، وقد يكون فعلًا ناقصًا، أو حرفًا مشبهًا بالفعل، أو عاملًا معنويًا كما في الجملة الاسمية.

ثم ناقش نواسخ الابتداء، وذكر أنواعها؛ وهي: الأفعال الناقصة، والحروف المشبهة بالأفعال، واستبعد الأفعال القلبية من الدراسة، وعلَّل ذلك بأنها تحتاج إلى فاعل، مما يخرجها – بحسب رأي بعض الباحثين – إلى قسم الجملة الفعلية التي نوقشت في الفصل الثالث.

ثم قسَّم الجملة الاسمية قسمين؛ هما: الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (الوصف المشتق)، وفاعله الذي يُغنِي عن الخبر، وبيَّن الفرق بين الجملتين، وتوصَّل إلى أن الخبر هو المحمول الدلالي في الجملة الاسمية، إن لم يكن المبتدأ مشتقًّا عاملًا بالاعتماد على نفي، أو استفهام، فإن كان المبتدأ وصفًا مشتقًّا أصبح هو المحمول الدلالي، والمتحكِّم في فاعله (السادِّ مسدَّ الخبر) في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) أيضًا؛ لأنه محمول على الفعل في الجملة الفعلية، بل هو فرع عنه (أي: فعل عميق)، والفعل التام يمثل رأسًا على المستويين التركيبي والدلالي (العامل التركيبي، والمحمول الدلالي) في الجملة الفعلية، في حين أنه يوجد تشظٍّ للمستوى الدلالي والمستوى التركيبي في الجملة الاسمية، فالمحمول الدلالي هو الخبر أحيانًا، أو المبتدأ (الوصف لمشتق) أحيانًا أخرى، مما يؤثِّر على المطابقة الصرفية بين ركني الجملة الاسمية، أما قمة الهرم التركيبي في الجملة الاسمية فلا خلاف أنها العامل المعنوي (الابتداء)، وهنا يتجلَّى الفرق بين الجملتين (الفعلية، والاسمية).

وتوصَّل إلى أنَّ العامل المعنوي: الابتداء – أو ما كان في حكمه من النواسخ (الأفعال الناقصة، أو الحروف المشبهة بالأفعال) – هو المتحكِّم في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي)؛ لأنَّه محمول على الفعل، مع ملاحظة أنه أضعف منه في العمل، والفرع أضعف من الأصل؛

---

(١) انظر: حوصلة الفصل الأول؛ للاطلاع على هذه الإشكالات التي لم أعدها هنا اجتنابًا للتكرار.

ولذلك فإن المبتدأ المشتق الذي يعمل عمل فعله يفرض مقولة الإعراب اللفظي على فاعله الذي يسدُّ مسدَّ الخبر؛ لأنه يُعدُّ فعلًا عميقًا.

وبيَّن أيضًا هذا الفصل أن المبتدأ (باستثناء الوصف المشتق) يشبه الفاعل في الجملة الفعلية، ويتحكَّم في بقية المقولات الصرفية – ما عدا الإعراب الصرفي – في ركن الجملة الاسمية الآخر (الخبر)، كما يتحكَّم أيضًا في إلحاق تاء التأنيث، أو عدمه في الفعل الناقص؛ نحو: (كانَت الطالبةُ مجتهدةً، وصارَت السماءُ صافيةً)، أما الحروف المشبهة في الأفعال فإن تاء التأنيث لا تلحقها، ويبقى تأثير المبتدأ (اسم الناسخ الحرفي) في مقولة الجنس على الخبر فقط، إن كان الخبر مفردًا (أي ليس جملة، ولا شبه جملة).

ثمَّ ناقش تعقيد الجملة الشرطية (بسبب تأخير القمة التركيبة فيها، وقسم الكلم الذي ينتمي إليه صدرها)؛ وبيَّن أنها قد تُردُّ للجملة الفعلية – وقد سبقت مناقشة ذلك في الفصل الثالث – أو تُرَدُّ إلى الجملة الاسمية؛ بحسب صدرها، وبيَّن أن تطبيق نظرية التعلق اللغوي كفيل بحلِّ الإشكالات المتعلقة بذلك؛ لأنها تفصل بين ثلاثة أنواع من التعلق في الجملة؛ هي: (التركيبي، والصرفي، والدلالي)، ووضَّح أن العامل التركيبي في الجملة الشرطية هو جواب الشرط، وهو المحمول الدلالي في الوقت نفسه، ويؤيِّد ذلك حمل النحاة لجواب الشرط على الخبر (المحمول الدلالي في الجملة الاسمية)، كما يؤيِّده اعتبار الجملة الشرطية – على الأصل – جملة فعلية مركبة، والجملة الفعلية يكون فيها العامل التركيبي والمحمول الدلالي عنصرًا واحدًا هو الفعل التام، وبيَّن أن المطابقة في المقولات التصريفية بين ركني الجملة الشرطية متعذرة؛ لأن ركنيها جملتان بسيطتان قبل دخول أدوات الشرط، والمقولات الصرفية لا تدخل الجمل.

ثم ناقش الجملة الشرطية المبدوءة باسم، وبيَّن أن أسماء الشرط؛ كـ(أيّ، ومَنْ، ومَا)، تُعرَب حسب موقعها من الجملة، فإن كان فعل الشرط متعدِّيًا لم يستوفِ مفعوله، فاسم الشرط مفعول به لفعل الشرط؛ نحو: (أيًّا تضربْ أضربْ)، أما إن كان فعل الشرط فعلًا لازمًا، أو متعديًا استوفى مفعوله؛ نحو: (مَنْ يعملْ خيرًا يجدْه) فاسم الشرط (مَنْ) مبتدأ، كما بيَّن أن أدوات الشرط بأصنافها (الحروف، والأسماء، والظروف) تفرض مقولة الإعراب الصرفي على فعل الشرط، وفعل الجواب، ولكن فعل الشرط يفرض مقولة الإعراب على متعلقاته في جملة الشرط، وفعل الجواب يفرض مقولة الإعراب على متعلقاته، ففعل الشرط وفعل الجواب كالعُقَد في الجملة، ولكن نواة الجملة التركيبية هي فعل جواب الشرط.

ثم انتهى الفصل الرابع في مبحثه الثاني إلى مناقشة أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الاسمية؛ وفق التقسيم الذي اعتمده لها (تقسيمها إلى: جملة المبتدأ والخبر، وجملة المبتدأ (الوصف المشتق) وفاعله الذي يسدُّ مسدَّ الخبر)، وبيَّن أن الابتداء أو ما في حكمه، هو الذي يتحكَّم في مقولة الإعراب (اللفظي)، فيفرض على كل من المبتدأ والخبر الرفع، والأفعال الناقصة تفرض على اسمها الرفع، وعلى خبرها النصب، والحروف المشبهة بالأفعال تفرض على اسمها النصب، وعلى خبرها الرفع.

كما توصَّل إلى أن الأصل في المبتدأ وخبره (في جملة المبتدأ والخبر) أن يتحكَّم المبتدأ في الخبر في مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، مما ينتج عنه تطابقهما، ولهذا الأصل فروع شاذَّة عن الأصل؛ كالإخبار عن المفرد بجمع القلة، والإخبار عن الجمع بصيغة (فَعِيل)، أو (فَعُول)، أما في جملة الوصف المشتق وفاعله المغني عن الخبر فإن الوصف المشتق لا يطابق فاعله السادّ مسدَّ الخبر إلا في مقولة الإفراد؛ إذ لا تدخله مقولتي (التثنية، والجمع).

كما توصَّل أيضًا إلى أن المبتدأ – في جملة المبتدأ والخبر – هو المتحكِّم صرفيًّا في خبره في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، مما ينتج عنه تطابقهما على الأصل، في حين أن المتحكم صرفيًا في مقولة الجنس في جملة الوصف ومعموله هو الفاعل السادّ مسدَّ الخبر، وإنما كان هذا الاختلاف نظرًا لاختلاف المحمول الدلالي في الجملتين.

ثم انتهى إلى أن الأصل في مقولة التعيين (التعريف، والتنكير) المخالفة بين المبتدأ والخبر في جملة المبتدأ والخبر (أي: عدم المطابقة)، لأن الأصل أن يُبتدَأ بالمعرفة، ويُخبَر عنها بالنكرة – فيما عدا الوصف المشتق الذي يُشترَط تنكيره – ووضَّح بعض الاستثناءات على الأصل، وبيَّن أنَّ المبتدأ والخبر متغايران إحاليًا؛ لأن تقارنهما الإحالي (الإشارة إلى الشيء ذاته) يؤدِّي إلى انتفاء الفائدة في الإخبار عن الشيء، إذ لا يمكن أن تخبر عن الشيء بنفسه.

ثم اختُتِم بمناقشة المطابقة الصرفية بين الوصف المشتق (إذا كان خبرًا عاملًا فيما بعده) ومعموله؛ بناءً على نوع معموله، وقد استشهد هذا الفصل ببعض الشواهد القرآنية والشعرية التي دلَّت على صحة ما ذهب إليه؛ منطلقًا من نظرية التعلق اللغوي.

الفصل الخامس

المطابقة الصرفية وتركيب المتمّمات في الجمل

- توطئة

- المبحث الأول: أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف المفاعيل وأشباه المفاعيل.

- المبحث الثاني: أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف التوابع.

توطئة:

تبيَّن لنا في الفصل الثالث من هذا البحث مفهوم الجملة الفعلية، وأركانها (الفعل، والفاعل)، وأثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائفها، ثم تبيَّن لنا في الفصل الرابع مفهوم الجملة الاسمية، وأركانها (المبتدأ، والخبر)، وأثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائفها، كما اتَّضح لنا العامل التركيبي، والمتحكِّم الصرفي، والمحمول الدلالي، وتوجيه التعلق في كلا الجملتين.

ولكن الفصلين السابقين اقتصرا على الأركان (أو العُمَد) في الجملتين (الفعلية، والاسمية)؛ مما يستوجب أن نختم هذا البحث بمناقشة بقية عناصر الجملة؛ ولذا فإني سأناقش في هذا الفصل أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف المتمِّمَات في الجمل في مبحثين؛ الأول: أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف المفاعيل، وأشباه المفاعيل، والثاني: أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف التوابع؛ لتشمل الدراسة كل عناصر الجملة فيما يتعلق بالتعلق الصرفي فقط، فليس من وظيفة البحث الإلمام بكل جهات النحو العربي؛ لأنه غير قادر على ذلك.

وبناءً على ما سبق فإني سأتناول التعلق الصرفي وما يخدم توجيهه في هذه المتمِّمَات، التي اصطُلِح عليها بهذا الاسم، كما أُطلِق عليها بعض المصطلحات الأخرى؛ كـ(الفضلات)، و(المكمِّلات)[1]، و(العناصر غير الإسنادية)[2]، وغير ذلك مما لست بصدد استقصائه، فالمقصود أن هذه العناصر ليست أركانًا (عُمَدًا) في الجملة، ولكن المعنى قد يتوقَّف عليها أحيانًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾[3]، وقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾﴾[4]؛ مما دعانا إلى اختيار مصطلح المتمِّمَات دون غيره.

---

(١) الفضلات مصطلح له وجاهته، حيث ورد في التراث النحوي العربي كثيرًا، وهو يُقابِل العُمَد أو الأركان في الجملة، ولكن بعض الباحثين العرب رفضه؛ لإيحائه بالاستغناء عنه في الجملة، واستبدله بمصطلح المكمِّلات (أو التكملات)، انظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه، لمهدي المخزومي، ص: ٩٩، والجملة الفعلية، لعلي أبو المكارم، ص: ٣٧، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ومما يُستدرَك عليهم أن مصطلح المكمِّلات في بعض اللغات الأخرى يطلق على المفاعيل فقط، في حين أن اللغة العربية تحتوي على بعض المتمِّمَات التي ليست من باب المفاعيل؛ كالتوابع، وقد تطلق المكمِّلات على بعض أدوات الربط.

(٢) انظر: بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة، ص: ٥٩.

(٣) الأنبياء:١٦.

(٤) الفاتحة:٦.

وقد قسَّمت هذه المتمِّمات إلى قسمين؛ القسم الأول: المفاعيل؛ وهي: (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه)، وأشباهها؛ وهي: (الحال، والتمييز)، وسأناقشها في المبحث الأول.

أما القسم الثاني من هذه المتمِّمَات فهو التوابع؛ وهي: الأسماء التي لا يمسُّها الإعراب إلا على سبيلِ التَّبَع لغيرها، فهي فروعٌ في استحقاق الإعراب؛ وهي أربعة أقسام: (النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف[1])، وستكون موضوع المبحث الثاني من هذا الفصل.

(١) سأدرس عطف النسق، وعطف البيان تحت عنوان (العطف).

المبحث الأول

أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف المفاعيل وأشباه المفاعيل.

لقد أشرتُ – في الفصل الثالث من هذا البحث – إلى تعريف المفعول به دون غيره من المفاعيل، مع أنه فضلة (أي: ليس عمدة)؛ وذلك لأنه معمول لقمة الهرم التركيبي (الفعل التام)، ومشارك للمحمول الفعلي في الجملة الفعلية، وبيَّنتُ أنَّ الفرق بينه وبين الفاعل يتمثَّل في كون الفاعل عمدة – لا يُستغنَى عنه في الجملة الفعلية – في حين أن المفعول به فضلة – قد يُستغنَى عنه – كما أشرتُ إلى أن المفعول به لا يغيِّر صيغة الفعل في حال كونه ضميرًا متَّصلًا؛ نحو: (ضَرَبَنَا، وضَرَبَهُ)، أما الفاعل (الضمير المتصل) فقد يُغيِّر من صيغة الفعل؛ نحو: (ضَرَبْنا، وضَرَبْتُ)، فالمفعول به أقل درجة من الفاعل في الجملة الفعلية، ولكنه أعلى درجة من بقية المفاعيل التي حُمِلَت عليه في الإعراب؛ فهو أصل المفاعيل في النظرية النحوية العربية، والكوفيون يعدُّونه المفعول الوحيد للفعل، ويصنِّفون بقية المفاعيل ضمن أشباه المفاعيل؛ قال أبو حيَّان: "وأما الكوفيون فزعموا أنما الفعل له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولًا، وإنما هو مشبه بالمفعول"(١)، ويُعدُّ المفعول به مشاركًا تركيبيًا ودلاليًا في الوقت نفسه عند مالتشوك (Mel'čuk) في نظرية التعلق اللغوي.

وفي هذا المبحث سأناقش أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف المفاعيل (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه)، وأشباه المفاعيل (الحال، والتمييز)، وسأدرس في التمييز (اسم العدد، واسم التفضيل) وأفصِّل فيهما بقدر ما يخدم البحث؛ لأنهما من مستلزمات التمييز؛ فهما يرتبطان به في مواضع كثيرة، ولما فيهما من مادة غنية في المطابقة الصرفية، التي يسعى هذا البحث لإبرازها من خلال نظرية التعلق اللغوي.

المطلب الأول: أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف المفاعيل:

سأناقش في هذا المطلب العناصر النحوية التي يُطلَق عليها المفاعيل، وهي من باب المنصوبات، وسُمِّيَت بالمفاعيل؛ لأنه يقع عليها فعل الفاعل، وهي متعدِّدة في الجملة، بخلاف

---

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيَّان، (١٣٠/٧).

الفاعل الذي لا يتكرَّر؛ قال الزمخشري: " والفاعل واحد ليس إلَّا"[1].

والمنصوبات التي تُسمَّى بالمفاعيل خمسة؛ هي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه (الظرف)، والمفعول له (لأجله)، والمفعول معه[2]، وسأبدأ بالمفعول به؛ لأنه أصلها.

أولًا: المفعول به:

وهو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل، وحكمه النصب؛ ومثاله: (عمرًا) في قولك: (ضــربَ زيدٌ عمرًا)، والمراد بالوقوع – حقيقة أو مجازًا – التعـلق؛ ليدخل نحو: أوجدت ضربًا، وكل فعل له هذا المفعول هو متعدٍّ، و كـل فعـل لم يكن له ذلك – ظاهرًا كان أو مقدَّرًا – هو غير متعدٍّ (لازم)، والغالب على الفعل المتعدي أن يتعدَّى إلى مفعول واحد، وقد يتعدَّى إلى مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل[3].

والمفعول به على المستوى الدلالي موضوع ثانٍ للمحمول الدلالي في الجملة الفعلية (الفعل التام)، وهو على المستوى التركيبي أقل درجة من الفاعل، ففي الجملة: (جلسَ زيدٌ) لا يحتاج الفعل (جلسَ) إلى مفعول به؛ لأنه فعل لازم يحتاج إلى موضوع واحدٍ فقط، وهو الفاعل (زيدٌ)، أما في الجملة: (ضربَ زيدٌ عمرًا) فإن الفعل (ضربَ) يتطلَّب مفعولًا به، هو المضروب (عمرًا)، ويُعدُّ (عمرًا) مفعولًا به للعامل (ضربَ) على المستوى التركيبي، وموضوعًا ثانيًا للمحمول الدلالي (ضربَ) على المستوى الدلالي في الجملة.

أما على المستوى الصرفي فإن الفعل يفرض على المفعول به النصب، في مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي)، فهو منصوب دائمًا بالفعل وإن تعدَّد، كما في الأفعال المتعدية إلى مفعولين؛ نحو: (أعطى المديرُ الطالبَ جائزةً)، أو ثلاثة مفاعيل؛ نحو: (أعلم المديرُ الأبَ نجاحَ ابنَه).

أما في مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع) فإن المفعول به محايد في اللغة العربية، لا يتأثَّر بالفعل – خلافًا لبعض الألسنة[4] – ولا يؤثِّر فيه؛ فقد تقول: (شكرَ المديرُ الطالبَ)، أو (الطالبين)، أو (الطلابَ)، كما أنه محايد بالنسبة للفعل في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث) لا يؤثِّر في الفعل ولا يتأثَّر به، فقد تقول: (شكرَت المعلمةُ الطالبَ) أو (الطالبةَ).

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٣٧.

(٢) انظر: اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، (٣١١/١).

(٣) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش،(١٩٦/١)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، (٦/٢).

(٤) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٤٩.

وفي مقولة التعيين (التعريف، والتنكير) – التي سبقت الإشارة في الفصل الثالث إلى أنها لا تدخل الأفعال – قد يكون المفعول به معرفةً؛ نحو قولك: (شكرَ المديرُ الطالبَ)، وقد يكون نكرةً؛ نحو قولك: (شكر المديرُ طالبًا).

وإن كان المفعول به ضميرًا فإنه يطابق الاسم الذي يعود عليه في مقولة الشخص؛ لأنه يقارنه إحاليًا؛ نحو قولنا: (الطالبُ شكرَه المعلمُ)، و(الطالبةُ شكرَها المعلمُ)، و(الطالبان شكرَهما المعلمُ)، و(الطلابُ شكرَهم المعلمُ)، و(الطالباتُ شكرَهنَّ المعلمُ).

ثانيًا: المفعول المطلق:

وهو "المصدر الفضلة المؤَكِّد لعامله، أو المبيِّن لنوعِه، أو عددِه؛ نحو: (ضربْتُ ضربًا)، أو (ضربَ الأميرِ)، أو (ضربتين)، وقِيل له: (مطلق) لعدم تقييده بالجار، إذ يصدق عليه لفظ (مفعول) من غير صلة تُضَمُّ إليه، بخلاف غيره من المفاعيل، إذ يُقال: مفعول به، وله، وفيه، ومعه."[(١)]، ويُسمَّى المفعول المطلق (المصدر)، "لأن الفعل يصدر عنه، ويسمِّيه سيبويه الحدث والحدثان[(٢)]، وربَّما سمَّاه الفعل"[(٣)].

ومن سمات المفعول المطلق أن الأفعال كلها متعدِّية إليه؛ قال ابن يعيش: "اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يُحدِثه ويُخرِجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدلُّ عليه، والأفعال كلها متعدِّية إليه، سواءً كان الفعل يتعدَّى الفاعل أم لم يتعدَّ؛ نحو: (ضربتُ زيدًا ضربًا)، و(قامَ زيدٌ قيامًا)، وليس كذلك غيرُه من المفعولين، ألا ترى أنَّ (زيدًا) من قولك: (ضربتُ زيدًا) ليس مفعولًا لك على الحقيقة، وإنّما هو مفعولٌ لله سُبحانَه، وإنَّما قيل له: مفعولٌ على معنى أن فعلك وقع به، وإنما سُمِّي مصدرًا لأنَّ الفعل صدر عنه، وأُخِذ منه؛ ولهذا قِيل للمكان الذي يصدُر عنه الإبل بعد الريِّ: مصدرٌ"[(٤)]، ويتَّضِح من هذا النص أن المفعول المطلق يتعلَّق بالفعل سواءً كان لازمًا أو متعديًا، بخلاف المفعول به الذي يتعلَّق بالفعل المتعدِّي فقط؛ لأنه يتطلَّب وجوده على المستويين الدلالي والتركيبي.

ولا يكون المفعول المطلق إلا مصدرًا؛ لأن الغرض منه توكيد فعله، أو بيان نوعه، أو

---

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، (٤٢٢/٢).

(٢) الكتاب، لسيبويه، (٣٤/١).

(٣) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٥٥، وشرح المفصل، لابن يعيش، (٢٧٢/١).

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش، (٢٧٢/١).

عدده، وذلك يرتبط بالمعنى المجرَّد للفعل؛ فالفعل يدلُّ في التركيب على الحدث، وزمان وقوعه، وتأكيده يعني تأكيد معنى الحدث فيه، وهو المعنى العقلي المجرَّد الذي لا يُعبَّر عنه إلا بالمصدر؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾﴾[1]، وهو (أي: المفعول المطلق) يندرج تحت ما أطلقنا عليه الرديف العميق في أقسام الكلم العامة لجميع الألسنة البشرية؛ لأن الدور الأساسي له أن يكون محورًا للفعل، غير أنه يمكن أن يكون مشاركًا للفعل تحت شروط محدَّدة[2].

وفي التعلق الصرفي يتحكَّم الفعل بالمفعول المطلق في مقولة الإعراب؛ فيفرض عليه النصب دائمًا، أما في مقولة التعيين فالأصل في المفعول المطلق أن يأتي نكرة؛ نحو: (انطلقتُ انطلاقًا)، وقد يكون معرفة على غير الأصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾﴾[3].

أما مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع) ففيها تفصيل: فإن كان المفعول المطلق مؤكِّدًا للفعل فإنه لا يُثنَّى، ولا يُجمَع، فلا نقول: (*انطلقتُ انطلاقتين)، ولا (*انطلقتُ انطلاقاتٍ)، وإنما نقول: (انطلقتُ انطلاقًا)؛ لأن الفعل لا يُثنَّى، ولا يُجمَع، ومؤكِّد الفعل في حكمه.

وإن كان المفعول المطلق مبيِّنًا للنوع فإنه يجوز تثنيته، وجمعه على قلة؛ نحو: (وقفتُ وقوفَي محمدٍ وزيدٍ)؛ والمقصود أنك وقفت وقوف محمد مرة، ووقفت أخرى وقوف زيد.

وإن كان المفعول المطلق مبينًا للعدد فإنه يُثنَّى، ويُجمَع على الإطلاق؛ لأنَّ الهدف منه بيان العدد؛ وذلك نحو: (جلدتُ اللصَّ جلدةً)، و(جلدتين)، و(جلداتٍ).

ثالثًا: المفعول فيه (الظرف):

أُتبِع المفعول فيه بحرف الجر (في)، الذي يدلُّ على الظرفية المكانية، أو الزمانية؛ لتتوافق بذلك التسمية مع طبيعة معنى هذا المركب؛ فهو يتلخَّص بأنه: "ظرفا الزمان والمكان"[4].

يقول ابن يعيش: "اعلم أن الظرف ما كان وعاءً لشيء، وتسمى الأواني ظروفًا؛ لأنها أوعية لما يجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف؛ لأن الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية

---

(١) النساء:٢٧.

(٢) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٩٧.

(٣) الغاشية:٢٤.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص:٨١.

لها"[1]، ويمكن القول بأن ظرف المكان هو المكان الذي فُعِل فيه الحدث، وأن ظرف الزمان هو الزمن الذي فُعِل فيه الحدث، فهما يحويان الحدث الذي هو متمثِّل بالفعل.

والمفعول فيه (الظرف) متعلِّق بالفعل، أو ما ينوب عنه، وهو دائمًا منصوب بالفعل في مقولة الإعراب الصرفي، ولكنه محايد في بقية المقولات الصرفية (لا يتأثَّر بالفعل، ولا يؤثِّر فيه)، حيث إنه قد يأتي معرفة؛ نحو: (الصباح)، أو نكرة؛ نحو: (صباحًا)، وقد يكون مؤنثًا؛ نحو: (ليلةً)، أو مذكرًا؛ نحو: (نهارًا).

رابعًا: المفعول له (لأجله):

وهو اسم يبيِّن "علَّة الإقدام على الفعل، وهو جواب لـ(مه؟)؛ وذلك قولك: (فعلتُ كذا مخافةَ الشر)، و(ادِّخارَ فلان)، و(ضربته تأديبًا)"[2]، فهو العلة أو السبب الذي حدث الفعل لأجله، ولا يكون إلا مصدرًا؛ "لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداعٍ له، والداعي إنما يكون حدثًا لا عينًا"[3]، ويُشترَط فيه أن يكون بلفظٍ مخالفٍ لفعله؛ إذ لو اتَّفَق مع فعله في اللفظ لانتقل من وظيفة التعليل إلى وظيفة التوكيد لمعنى الحدث في الفعل، التي يقوم بها المفعول المطلق، كما ذكرت في موضعه.

وهو منصوب بالفعل دائمًا في مقولة الإعراب الصرفي، واشترط بعض النحاة في مقولة التعيين مجيء الاسم نكرة؛ ليجوز نصبه على أنه مفعول لأجله، ومنعوا اقترانه بـ(ال) التعريف، فلا يقال: (*حملتُ السلاحَ الولاء للوطن)، بل يجب القول: (حملتُ السلاحَ للولاءِ للوطنِ).

خامسًا: المفعول معه:

وهو "المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)، وإنما يُنصَب إذا تضمَّن الكلام فعلًا؛ كقولك: (ما صنعتَ وأباك)، و(ما زلتُ أسيرُ والنيلَ)...، أو ما هو بمعناه؛ نحو: (ما لك وزيدًا)"[4]، وهو متعلِّق منصوب بالفعل، أو ما في معناه في مقولة الإعراب الصرفي، ومحايد في بقية المقولات الصرفية.

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، (٤٢٢/١).

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص:٨٧.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش، (٤٤٩/١).

(٤) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص:٨٣، وشرح المفصل، لابن يعيش، (٤٣٧/١).

المطلب الثاني: أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف أشباه المفاعيل:

أولًا: الحال:

اسم مُشتَق – غالبًا – ومنصوب يُذكَر لبيان هيئة صاحبه عند وقوع الفعل، ويقول النحاة إنه فضلة، والأصل فيه أن يكون مشتقًّا؛ لأنه يبيِّن هيئة صاحبه وقت وقوع الحدث، وبيان الهيئة يتحقَّق بالمشتق في الغالب الأعم.

وقد يأتي الحال جامدًا أحيانًا على غير الأصل، إذا دلَّ على تشبيه؛ نحو: (كرَّ زيدٌ أسدًا)، أي: مشبهًا الأسد، أو دلَّ على تفاعل؛ نحو: (بعته يدًا بيدٍ)، أي: مناجزةً، أو دلَّ على سعر؛ نحو: (بعته مدًا بدرهمٍ)، أي: مسعرًا كل مدٍّ بدرهم، أو دلَّ على الترتيب؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[1]، أي: مترتبين[2].

ويتطابق الحال مع صاحبه عادةً في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، فصاحب الحال يفرض هاتين المقولتين عليه؛ كما يظهر في قولنا: (جاءَ عليٌّ مسرعًا)، و(جاءَ الرجلان مسرعَين)، و(جاءَ الرجالُ مسرعِين)، و(جاءَت فاطمةُ مسرعةً)، و(جاءَت البنتان مسرعتَين)، و(جاءَت النساءُ مسرعاتٍ).

أما مقولة التعيين فالأصل في الحال أن يكون نكرة؛ لأنه كالصفة للفعل، فإذا قلنا: (جاءَ زيدٌ ماشيًا)؛ دلَّ (ماشيًا) على نوع المجيء، فالحال يقيِّد الحدث – أحد مدلولي الفعل – بوصفٍ معيَّن؛ لذلك أسماه سيبويه: نعتًا للفعل[3]، فهو "زيادة في الخبر والفائدة، وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعرفة، وفرقًا بينه وبين غيره، والفرق بين الحال وبين الصفة أنها تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر، وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ القائمِ، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم، ففصلت

---

(١) الفجر:٢٢.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢/٢٤٦).

(٣) انظر: الكتاب، لسيبويه، (١/١٥٢)، "فإن قِيل: فلِمَ وجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل: لأنَّ الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سمَّاها سيبويه: نعتًا للفعل، والمراد بالفعل: المصدر الذي يدلُّ الفعل عليه، وإن لم تذكره، ألا ترى أن (جاءَ) يدلُّ على (مجيء)، وإذا قلت: (جاءَ راكبًا) دلَّ على (مجيء موصوف بمركوب)، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل – وهو نكرة – فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة"، أسرار العربية، للأنباري، ص:١٩٣.

بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم، وتقول: مررت بالفرزدق قائمًا، وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره؛ فقولك: (قائمًا) إنما ضممت به إلى الإخبار بالمرور خبرًا آخر متَّصلًا به مفيدًا"[(١)]، ويتَّضِح لنا من تسمية الحال (نعتًا للفعل) عند سيبويه، والمقارنة بين الحال والصفة عند ابن السراج أن بينهما رابطًا، وهو كونهما محوِّرين؛ فالصفة محوِّر للاسم، والحال محوِّر للفعل.

والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة في الغالب، ويجوز أن يُنكَّر على غير الأصل؛ في الحالات التالية:

١-أن يتقدَّم الحال على النكرة (صاحب الحال) ؛ نحو: (فيها قائمًا رجلٌ).

٢- أن تُخصَّص النكرة بوصف، أو بإضافة؛ نحو قول الشاعر:

نجَّيتَ يَا ربِّ نُوحًا، واسْتجَبتَ لَهُ في فُلْكٍ فاخِرٍ في اليمِّ مَشحُونًا[(٢)]

إذ أتى (مشحونًا) حالًا للنكرة (فلكٍ) المخصَّصة بالوصف (فاخرٍ).

٣- أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي: الاستفهام والنهي؛ نحو قول الشاعر:

ما حُمَّ مِن موتٍ حِمَى وَاقِيًا ولا تَرى مِن أحَدٍ بَاقِيًا[(٣)]

إذ جاءت (واقيًا) حالًا لـ(حمى) في سياق النفي، كما جاءت(باقيًا) حالًا لـ (أحدٍ)[(٤)].

كذلك قد يأتي الحال معرفة على غير الأصل؛ نحو قولك: (جاءَ الأميرُ وحدَه)، أي: منفردًا، ونحو: (جاؤوا الجَمَّاء الغفير)؛ أي: جاؤوا جميعًا، ونحو قول لبيد بن ربيعة[(٥)]:

فأَرْسَلَها العِرَاكَ ولم يذُدْهَا ولم يُشفِق على نقَصِ الدِّخَالِ

وقوله: فأرسلها العراك، أي: أرسلها مُعتَرِكةً، وحفظ هذه الاستعمالات من السماع، ولا يجوز أن يُقاسَ عليها؛ ولذلك ذهب النحاة إلى تأويلها بأسماء مشتقات نكرات[(٦)].

---

(١) الأصول في النحو، لابن السراج، (٢١٤/١).

(٢) البيت من البسيط، وهو مما لم يُعرَف قائله في: شرح التسهيل، لابن مالك، (٣٣١/٢).

(٣) البيت من السريع، وهو مما لم يُعرَف قائله في: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان، (٦٢/٩)، وشروح الألفية لابن مالك.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، ص: ٣١٦، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للأزهري، (٥٧٢/١).

(٥) البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة في وصف حمر وحش، وهو من بحر الوافر، انظر: ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: حمدو طماس، ص: ١٠٨، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(٦) انظر: الكتاب، (٣٧٢/١)، والمقتضب، (٢٣٧/٣)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (٣٠١/٢).

ومن صور عدم المطابقة بين الحال وصاحبه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[1]، إذ جاء (طفلًا) حالًا لضمير المخاطبين في (يخرجُكم)، وهو مفرد؛ لأنَّ العرب يستخدمون (طِفلًا) للدلالة على المذكر، والمؤنث، والمفرد، والمثنَّى، والجمع؛ ولذلك جاز عدم المطابقة هنا[2].

ثانيًا: التمييز:

ويُقالُ له: التبيين، والتفسير، والمميِّز، والمبيِّن، والمفسِّر[3]، وهو رفعُ الإبهام عن جملة، أو مفرد، بالنصِّ على أحدِ محتملاته، ومثاله في الجملة: (طابَ زيدٌ نفسًا)، و(تَصبَّب الفرسُ عَرَقًا)، و(تَفقّأَ شَحمًا)، ويُسمَّى هذا النوع (تمييز النسبة).

وأما مثال التمييز في المفرد؛ فنحو قولك: (عندي رَطلٌ زَيْتًا)، و(مَنَوانِ عَسلًا)، و(عشرون درهمًا)، و(ثلاثون ثَوْبًا)، ويُسمَّى هذا النوع (تمييز الذات)؛ إذ يميِّز ذات الاسم المبهم قبله؛ عددًا كان أو مقدارًا – وزنًا، وكَيلًا، ومساحةً – أو ما يدلُّ على المقدار، وشبه التمييز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقِعِه في: ضربَ زيدٌ عمراً، وفي: ضاربٌ زيداً، وضاربان زيداً، وضاربون زيداً، وضرْبُ زيدٍ عمراً[4].

والتمييز من أهم الوظائف التي يُشترَط فيها الجمود، إذ الأصل فيه أن يكون جامدًا؛ لأنه مبيِّن للذوات[5]، واشتراط الجمود فيه معتمد على حقيقة ما يبيِّنُه (أي المتبوع)، فلما كان المتبوع جامدًا – على الأغلب – كان التابع الذي يبيِّن حقيقته جامدًا أيضًا، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[6]، فرفع الإبهام عن الذات لا يكون بالمشتق؛ لأن المشتقات لا تدلُّ على الذات، وإنما تدلُّ على صفة طارئة، أو أمر عرضي فيها.

ويُشترَط للتمييز في مقولة التعيين: (التنكير)؛ لأنه مشابه للحال في أنه مبين ما قبله، كما أنه رافع إبهام متبوعه[7]، وهذا "يحصل بالنكرة وهي أصل، فلو عُرِّف وقع التعريف ضائعًا"[1].

---

(١) غافر:٦٧.

(٢) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، (٢٢٧/١).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان، (١٦٢١/٤)

(٤) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٩٣-٩٤، وشرح المفصل، لابن يعيش، (٣٥/٢-٣٦).

(٥) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٥٦/٢).

(٦) يوسف:٤.

(٧) أجاز الكوفيون وابن الطراوة أن يكون التمييز معرفة بـ(ال)، وبالإضافة؛ لوروده، وتأوَّله البصريون على زيادة (ال)،

أما ما يخصُّ مقولة الإعراب الصرفي (اللفظي) فإن الفعل أو ما في حكمه يتحكَّم بالتمييز، فيفرض عليه النصب دائمًا، ولا خلاف في عمل الفعل، أو ما يُشبِهه في تمييز النسبة على رأي سيبويه والجمهور، خلافًا لرأي ابن عصفور الذي يرى أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب الكلام عن تمامها[٢]، وهو رأي عائدٌ إلى قول الجمهور[٣].

وأمَّا إن كان التمييز تمييزًا للذات فالعامل فيه المميَّز؛ قال سيبويه: "كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهمًا، وهذا قول الخليل رحمه الله"[٤]، وقال أبو حيَّان: "وينصبه مميزه، فإذا قلت: عشرون درهمًا، فالناصب للتمييز ما قبله من عشرين"[٥]، وقال ابن يعيش: "أمّا ما كان من نحو: (عشرين درهمًا)، و(راقودٌ خلاًّ)، وشبهه، فإن العامل فيه معنى"[٦]؛ ولذلك جرى التنبيه بقولنا: (الفعل، أو ما في حكمه)؛ لأنَّ الذات المميَّزة هنا محمولة على الوصف المحمول على الفعل؛ قال الأنباري: "وأمَّا ما كان العامل فيه غير فعل؛ فنحو: (عندي عشرون رجلاً، وخمسةَ عشرَ درهمًا) وما أشبه ذلك، فالعامل فيه هو العدد؛ لأنه مُشبه بالصفة المشبَّهة باسم الفاعل؛ نحو: (حَسَن، وشَدِيد) وما أشبه ذلك، ووجه المشابهة بينهما أن العدد يُوصَف به، كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل"[٧].

ويلزم تمييز المفرد (الذات) في مقولة العدد (الإفراد)، وإن كان المميَّز مُثنًّى، أو جمعًا؛ نحو: (عندي رطلانِ زَيْتًا، وأَرْطالٌ زَيْتًا)؛ لأن وظيفته تبيين جنس الاسم المبهم قبله[٨]؛ ولا معنى آخر يُراد، فيقتضي تثنيته، أو جمعه.

والحكم بانفصال الإضافة، واعتقاد التنكير، انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان، (١٦٣٣/٤).

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٧١٣/٢).

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، (٤٢٦/٢)، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٣) "ويصحُّ تخريج كلامه على المذهبين؛ فلا اعتراض؛ لأنه يصحُّ أن يُقال: إنه فسَّر العامل؛ لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله، وإنه فسَّر الجملة؛ لأنه رفع إبهام ما تضمَّنته من النسبة"، انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (٤٧/٢).

(٤) الكتاب، لسيبويه، (٣٣٠/٢).

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان، (١٦٣٠/٤).

(٦) شرح المفصل، لابن يعيش، (٣٧/٢).

(٧) أسرار العربية، للأنباري، ص: ١٥٤.

(٨) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، (٣٧/٢).

أما تمييز الجملة (النسبة)، فتتشكَّل بنيته الصرفية بناءً على المعنى الذي يُرادُ رفع الإبهام عنه؛ فإن أُرِيد به تبيين حقيقة النسبة المبهمة – وهي وظيفته الرئيسة – فحسب، جاز إفراده، ومطابقته لما قبله؛ فتقول: (الزيدون قرُّوا عينًا) أو: (أعينًا)[1]، وإفراده أولى[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴿٤﴾﴾[3]، إلا إذا كان التمييز متَّحدًا بما قبله معنًى؛ نحو: (كَرُم زيدٌ رجلًا)، و(كرمت زينبُ امرأةً)؛ فيتعيَّن في ذلك المطابقة الصرفية – كالخبر – في مقولة العدد، وفي مقولة الجنس أيضًا[4]؛ وفق مقتضى الصناعة النحوية.

وإن أُرِيد به – مع تبيين النسبة – إفادة دلالة أخرى؛ تعيَّن فيه لزوم حالة واحدة، من المطابقة، أو المخالفة في مقولة العدد، لإفادة تلك الدلالة؛ دفعًا لتوهُّمِ غير المعنى المراد.

فتتعيَّن المطابقة؛ في نحو: (كَرُم زيدٌ أبًا)، و(كرُمَ الزيدان أبوين)، و(كرُمَ الزيدون آباءً)، "إذا أردت معنى: ما أكرمهم من آباءٍ، فلو أفردت؛ فقلت: (كرُمَ الزيدان، أو الزيدون أبًا)؛ لتُوهِّم أن أباهم واحد متَّصِف بالكرم"[5].

ويُجمع إذا قُصِد إفادة تعدُّده؛ نحو: (نظُفَ زيدٌ ثيابًا)؛ لئلَّا يُتوهَّم بالإفراد أنه ثوب واحد[6]، وكذلك إن كان التمييز مصدرًا قُصِد به اختلاف أنواعه، كقول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾﴾[7]، ونحو: (تخالفَ الناسُ آراءً، وتفاوتوا أذهانًا)[8].

ويلزم التثنية إذا قُصِد معناها؛ نحو: (طابَ زيدٌ أبوين)[9]، إذا أُرِيد الأب والأم، ويُفرَد إذا قُصِد معناه؛ نحو: (طابَ الزيدان أبًا)، و(طاب الزيدون أبًا)، إذا أريد أن الأب واحد.

أما تمييز (كم) الاستفهامية فلا تصحُّ تثنيته، أو جمعه، ولا يكون إلا مفردًا، وكذلك تمييز

---

(١) انظر: الكتاب، لسيبويه (١/ ٢١٠).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان، (١٦٢٦/٤).

(٣) النساء: ٤.

(٤) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١١٢/٢)، وارتشاف الضرب من لسان العرب، (١٦٢٦/٤).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، (١٤٢٥/٤-١٤٢٦).

(٦) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٧) الكهف:١٠٣ .

(٨) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، (١٦٢٦/٤).

(٩) انظر:شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١١٢/٢).

العدد أيضًا لا يكون إلا مفردًا، ولا تصحُّ تثنيته، أو جمعه، بخلاف مميِّز أفعل التفضيل، الذي يجوز فيه الإفراد، والجمع، والفرق بينهما "أنك إذا قلت: زيد أفره الناس عبدًا فإنما تعني عبدًا واحدًا، وإذا قلت عبيدًا فإنما تعني جماعة، فلولا جمع المفسر لما عرف مرادك؛ ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾﴾[1] جُمِع المميز؛ للإيذان بأن خسرانه إنما كان من جهات شتَّى، لا من جهة واحدة، وأما إذا قلت عندي خمسةَ عشرَ عبدًا، فالعدة معلومة من العدد، ولم يبقَ إلا بيان الجنس، فأغنى فيه الواحد عن الجمع"[2].

ولعلَّ الحديث عن تمييز اسم العدد، وتمييز اسم التفضيل، والمقارنة بينهما في مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، يقودنا إلى مناقشة بقية المقولات الصرفية التي يفرضها التعلق الصرفي في الجملة التي تشتمل على هذا النوع من البنى والصيغ[3].

اسم العدد:

تتعدَّد الأوضاع بين العدد ومعدوده (تمييزه) في اللغة العربية، فقد يتطابقان في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث) حينًا، وقد تجري بينهما مخالفة أو (مطابقة معكوسة) حينًا آخر، وذلك بحسب اسم العدد، الذي تتحكَّم فيه العقدة المركزية (قمة الهرم التركيبي) في الجملة، ويتحكَّم هو بالمعدود مشكِّلَين عقدة ثانوية في الجملة.

فالعددَان (واحد) و(اثنان) يطابقان المعدود في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، ومقولة الإعراب الصرفي (الرفع، والنصب، والجر)، إذ إن كلاهما يستعمل نعتًا للمعدود، والمتحكم في المقولات الصرفية لهذين العددين هو المعدود، الذي يُعدُّ تابعًا لرأس الجملة في مقولة الإعراب الصرفي، ومعمولًا له على مستوى التعلق التركيبي، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[4]، يتبع العدد (واحدٌ) المعدود (إلهٌ) في المقولات الصرفية،

---

(١) الكهف:١٠٣.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش، (٩/٤).

(٣) اسم العدد واسم التفضيل يُعربَان حسب موقعهما من الجملة، ولا يُعدَّان من أشباه المفاعيل، ولكن الهدف من البحث إبراز التعلق الصرفي في الجملة، وهما مما يحتوي على مادة غنية في هذا الباب، ولاقترانهما بالتمييز في مواطن كثيرة في اللغة العربية، جعلتهما في هذا الموضع، وسأدرس صور المطابقة الصرفية فيهما بشيءٍ من الإيجاز.

(٤) البقرة:١٦٣.

ويتعلَّق المعدود (إلهٌ) في (العامل المعنوي: الابتداء) على مستوى التعلق التركيبي، الذي يفرض على المعدود (إلهٌ) مقولة الرفع؛ لأنه خبر، أما في قوله تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[1]، فإن المعدود (زوجين) متعلِّق بالفعل (جعلَ)، الذي فرض عليه النصب في مقولة الإعراب الصرفي، في حين أن المعدود (زوجين) هو الذي يفرض هذه المقولة وبقية المقولات الصرفية الأخرى على العدد (اثنين)، ومن الملاحظ أن الصيغة الصرفية في هذه الحالة كافية للدلالة على العدد، ويفيد إتيان (واحد) و(اثنين) تأكيدًا على الإفراد، أو التثنية.

أما الأعداد المفردة من (ثلاثة) إلى (عشرة)[2]؛ فهي تخالف المعدود في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، فتُؤنَّث إذا كان مفرد معدودها مذكرًا، وتُذكَّر إذا كان مفرد معدودها مؤنثًا، فالمعدود هو الذي يفرض مقولة الجنس على اسم العدد؛ نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[3]، حيث إن مفرد (ليالٍ): (ليلة)، وهو يخالف (سبعَ) في مقولة الجنس، ومفرد (أيام): (يوم)، وهو يخالف (ثمانيةَ) في مقولة الجنس[4].

وفي هذه الحالة يأتي المعدود غالبًا جمعًا مجرورًا بالإضافة؛ لأن اسم العدد هو الذي يفرض الجمع في مقولة العدد، والجر في مقولة الإعراب الصرفي على المعدود، أما العدد فإن مقولة الإعراب تُفرَض عليه من قبل الفعل، أو ما في معناه، كما شاهدنا في الآية السابقة من تعلُّق ظرف الزمان (سبعَ) بالفعل (سخرَّها)، الذي فرض عليه مقولة النصب.

والأعداد المركبة من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ)؛ حكم صدرها من حيث المطابقة والمخالفة كحكمها قبل التركيب، أما العجز وهو لفظ (عشر) فيطابق المعدود في مقولة الجنس

---

(١) الرعد:٣.

(٢) كلمة (بضعة) تفيد معنى الأعداد من ثلاثة إلى تسعة، وتأخذ حكمها في مخالفة المعدود في مقولة الجنس؛ فتُؤنَّث إذا كان مفرد معدودها مذكرًا، وتُذكَّر إذا كان مفرد معدودها مؤنثًا؛ نحو: (جاءَ بضعةُ رجالٍ)، و (جاءَت بضعُ نساءٍ). انظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، (٩٤/٣)، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

(٣) الحاقة:٧.

(٤) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ص:٣١٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣م، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للأزهري، (٤٤٦/٢).

(التذكير، والتأنيث)؛ وتتعلَّق هذه الأعداد بالمعدود الذي يفرض عليها مقولة الجنس، ولكن العدد هو الذي يفرض على المعدود (الإفراد) في مقولة العدد، و(النصب على التمييز) في مقولة الإعراب الصرفي، في حين أن العدد يتعلق بالفعل أو ما في معناه، في هذه المقولة، ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1]، يتعلَّق العدد (أحدَ عشرَ) بالفعل (رأى)، ويتعلَّق التمييز (كوكبًا) بالعدد مشكِّلًا معه عقدة ثانوية متفرِّعة عن العقدة المركزية، كذلك القول في: (مَنحَ المعلمُ الطالبَ خمسَ عشرةَ درجةً) أما في قولنا: (مدة الإجازةِ أربعةَ عشرَ يومًا)[2]، فإن العدد يتعلَّق بالعامل المعنوي (الابتداء)، والمعدود يتعلَّق بالعدد (أربعةَ عشرَ).

وألفاظ العقود[3] محايدة في مقولة الجنس؛ فهي لا تتأثَّر بجنس المعدود؛ مذكرًا كان أم مؤنثًا، إلا أن معدودها يكون مفردًا في مقولة العدد، منصوبًا على التمييز في مقولة الإعراب الصرفي؛ ككلمة (مسكينًا) في قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾[4]، فهي مفردة منصوبة، والذي فرض عليها ذلك هو العدد (ستين)؛ المجرور بالإضافة.

أما الأعداد المعطوفة[5] فهي تتكوَّن من جزأين، وحكم الجزء الأول حكم الأعداد المفردة، ويتعلق برأس الهرم التركيبي في الجملة، وحكم الجزء الثاني حكم ألفاظ العقود، ويتعلَّق بالجزء الأول؛ بواسطة حرف العطف؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[6]، أما المعدود فهو متعلِّق بالعدد الذي يفرض عليه (الإفراد) في مقولة العدد، و(النصب على التمييز) في مقولة الإعراب الصرفي.

وأما الأعداد: مئة، وألف، ومليون، ونحوها، فلا تتأثَّر بمعدودها من حيث التذكير والتأنيث؛ كألفاظ العقود (أي: محايدة في مقولة الجنس)، ويأتي معدودها مفردًا مجرورًا على أنه

---

(١) يوسف:٤.

(٢) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ص: ٢٣٩، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، ص: ١٠١.

(٣) ألفاظ العقود: هي الأعداد من: عشرين إلى تسعين؛ وهي مُلحَقة في إعرابها بجمع المذكر السالم، وتُعرَب حسب موقعها من الجملة.

(٤) المجادلة:٤.

(٥) الأعداد المعطوفة: (واحد وعشرين- تسع وتسعين)، ويتبع فيها المعطوف المعطوف عليه في الإعراب.

(٦) ص:٢٣.

مضاف إليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ﴾[1]، وقولك: (رأيتُ ألفي جنديٍّ)، فالمتحكِّم في هذه الأعداد (مئةُ، وألفي) في مقولة الإعراب الصرفي هو الفعل، أو ما في معناه، وهذه الأعداد تتحكَّم في معدودها (حبَّة، وجندي) صرفيًا في مقولتي العدد، والإعراب.

والمعوَّل عليه في مطابقة العدد أو مخالفته لمعدوده في مقولة الجنس هو المعنى، فكلمة (عين) تُؤنَّث إذا كانت بمعنى عين الماء؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾[2]، حيث تطابق اسم العدد (اثنتا عشرةَ) مع المعدود (عينًا) في مقولة الجنس بناءً على المعنى، لا اللفظ، وفي قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾[3]، طابق اسم العدد (عشرُ) مفرد المعدود (أمثالِها) في التذكير لفظًا، مما يوحي بخرق للقاعدة، ولكن (عشرُ) إنما يخالف (الحسنة) في التذكير والتأنيث، لأن (أمثالِها) هنا بمعنى (حسناتٍ أمثالِها)، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

وإنَّ كِلابًا هذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ ... وأَنتَ بَرِيءٌ مِن قبَائِلِهَا العَشرِ

إذ ذُكِّر العدد (عشرُ) الأول على أن معنى (أبطنٍ): قبائل[5].

وقد يكون المعدود محذوفًا، وحينئذ يطابقه العدد أو يخالفه في مقولة الجنس حسب الأحكام السابقة، نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ ٣٠﴾[6]، أي: ملكًا؛ و قوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ﴾[7]، أي: أرجل، ورجل مؤنث[8].

---

(١) البقرة:٢٦١.

(٢) البقرة:٦٠.

(٣) الأنعام:١٦٠.

(٤) البيت من الطويل، وقد نُسِب لرجلٍ من كلاب في: كتاب سيبويه، (٥٦٥/٣)، ونُسِب للنواح الكلابي في: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، (١٦٦٥/٣)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني، (١٩٨٨/٤).

(٥) انظر: الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ص: ٢٨٨، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، والكتاب، لسيبويه، (٥٦٥/٣).

(٦) المدَّثر:٣٠.

(٧) النور:٤٥.

(٨) انظر: الجمل في النحو، للخليل، ص: ٨٤، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، ص: ٥٩٨.

وأمَّا ما يخصُّ مقولة التعيين (التعريف، والتنكير) فإن اسم العدد يأتي نعتًا للمعدود في حالة التعريف في الغالب، نحو قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ﴾[1]، ويجوز أن يبقى العدد سابقًا لمعدوده في حالة التعريف، وحينئذٍ تدخل (ال) التعريف على المعدود إذا كان المعدود مضافًا إلى العدد؛ نحو: (خمسةُ الأثوابِ)، و(ستةُ الأجمالِ)، وتدخل (ال) التعريف على العدد إذا كان المعدود تمييزًا للعدد؛ نحو: (جاءَ الأربعةَ عشرَ رجلًا)، و(حضرَ الخمسون امرأةً)[2].

ويأتي العدد قبل المعدود في حالة التنكير في الغالب؛ إلا (واحدًا) و(اثنين)، سواءً أكان العدد مفردًا، كقوله تعالى: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٦﴾[3]، أم مركبًا، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[4]، أم مضافًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[5]، ويجوز أن يأتي بعده نعتًا له، مثل قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧﴾[6][7].

اسم التفضيل:

وهو اسم يدلُّ على زيادة شيءٍ على آخر في صفةٍ يشتركان فيها؛ نحو قولك: (الكلمةُ أقوى مِن السيفِ)، وصيغته: (أفْعَل) التي تُشتَقُّ من الفعل الثلاثي، التام، المعلوم، المثبَت، المتصرِّف، القابل للمفاضلة، وثمَّة طرفان في المفاضلة؛ هما: المفضَّل، والمفضَّل عليه[8]، وللمفاضلة درجتان؛ هما: الدرجة المقارنة، والدرجة العليا.

ويدلُّ اسم التفضيل على الدرجة المقارنة إذا كان مجرَّدًا من الإضافة و (ال) التعريف، وجاءت بعده (مِن) الجارة؛ نحو: (محمدٌ أطولُ مِن أحمد)، ويدلُّ على الدرجة العليا في المفاضلة

---

(١) الإسراء:٤٤.

(٢) انظر: الكتاب، سيبويه (٢٠٦/١)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (٢٧٢/٣).

(٣) النور:٦.

(٤) يوسف:٤.

(٥) ص:٢٣.

(٦) الواقعة:٧.

(٧) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٢٦٤/٤).

(٨) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص: ٢٩٧، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، (٤٤٧/١).

إذا كان مضافًا، أو مقترنًا بـ(ال)؛ نحو: (محمدٌ أطولُ الطلابِ في الصفِّ)، و(محمدٌ الأطولُ في الصفِّ)، وفي هذه الحالة ينتمي طرفا المفاضلة (المفضَّل، والمفضَّل عليه) إلى الحقل الدلالي نفسه من حيث المعنى؛ إذ نقول: (محمدٌ أطولُ الطلابِ)، على اعتبار أنه واحد منهم.

وينبني على ما سبق تفصيل لقواعد المطابقة الصرفية في اسم التفضيل؛ إذ إنه لا يخلو من إحدى أربع حالات؛ هي: التجرُّد من (ال) التعريف والإضافة، أو الاقتران بـ(ال)، أو الإضافة إلى المعرفة، أو الإضافة إلى النكرة.

فإن كان مجرَّدًا من الإضافة و(ال) التعريف، أو كان مضافًا إلى نكرة فإنه يلزم (الإفراد) في مقولة العدد، و(التنكير) في مقولة التعيين، و(التذكير) في مقولة الجنس، دون مراعاة جنس اللفظ المفضَّل، وتعريفه، وعدده.

وتلحقه (مِنْ) جارَّةً المفضَّل عليه إذا تجرَّد من الإضافة؛ فيقال: (زيدٌ أفضلُ من عمروٍ)، و(الزيدان أفضلُ من عمرو)، و(الزيدون أفضلُ من عمرو)، و(هندٌ أفضلُ من فاطمة)، و(الهندان أفضلُ من فاطمة)، و(الهنداتُ أفضلُ من فاطمة)، ولا تلحقه (مِن) إذا أضيف – إلى النكرة – فيقال: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ)، و(الزيدان أفضلُ رجلين)، و(الزيدون أفضلُ رجالٍ)، و(هندٌ أفضلُ امرأةٍ)، و(الهندان أفضلُ امرأتين)، و(الهنداتُ أفضلُ نسوة)[1].

ولكن المطابقة الصرفية عند إضافة اسم التفضيل إلى نكرة تتِمُّ بين المفضَّل والمضاف إلى اسم التفضيل، في مقولتي الجنس (التذكير، والتأنيث)، والعدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)[2]، ويتعلَّق – كما يتَّضِح في الأمثلة السابقة – اسم التفضيل (الخبر: أفضلُ) تركيبيًا بـ(العامل المعنوي: الابتداء) الذي يفرض عليه أيضًا مقولة الإعراب الصرفي (الرفع).

وأمَّا إن كان اسم التفضيل مقترنًا بـ(ال)، فإن المفضَّل يفرض عليه المطابقة الصرفية في مقولتي (الجنس، والعدد)؛ نحو: (زيدٌ الأفضلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون)، و(هندٌ الفضلى، وهندان الفضليان، والهنداتُ الفضلياتُ، أو الفضلُ)[3]، واسم التفضيل في ذلك كله يتعلَّق تركيبيًا بـ(الابتداء) الذي يفرض عليه مقولة الإعراب الصرفي (الرفع).

---

(١) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، (٣/٣١١)، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، (٢/١١٣٠).

(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب، (١/٣٥٠)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. وشرح التسهيل، لابن مالك (٣/٦٢).

(٣) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، (٢/١٦٠)، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، (٢/١١٣٦).

وأمَّا إن أُضِيف اسم التفضيل إلى المعرفة؛ فإنه يجوز فيه الوجهان: لزوم (الإفراد، والتذكير)، في مقولتي (العدد، والجنس)، أو مطابقة المفضَّل فيهما؛ نحو: (الزيدان أفضلُ القومِ، أو أفضلا القومِ)، و(الزيدون أفضلُ القومِ، أو أفاضلُ القومِ)، و(هندٌ أفضلُ النساءِ، أو فُضلى النساءِ)، وقد اجتمع الوجهان في قوله – صلى الله عليه وسلم –: "إنَّ من أحبِّكم إليَّ، وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا"[(١)]، إذ لم يطابق في (أحب، وأقرب)، وطابق في (أحاسن)[(٢)]، ويتعلَّق اسم التفضيل في الأمثلة السابقة تركيبيًا أيضًا بالابتداء، والمضاف إلى اسم التفضيل يتعلَّق به تركيبيًا؛ إذ يفرض عليه مقولة الإعراب الصرفي (الجر بالإضافة).

وبعض النحاة – كابن هشام – ذهب إلى أن الغالب في المضاف إلى المعرفة ترك المطابقة[(٣)]؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[(٤)]، ولكنه لم يُشِر إلى حجته في ذلك، والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا﴾[(٥)]؛ ولذلك عابوا على ثعلب قوله: "فاخترنا أفصحهن"[(٦)]، قالوا: فكان ينبغي أن يقول: (فصحاهُن)[(٧)].

ومن الاستثناءات التي وردت خلاف القاعدة في اسم التفضيل؛ قوله جلَّ وعلا: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾[(٨)]، إذ لم يطابق المضاف إليه – كافر – اسمَ (كان)، وهو الضمير (واو الجماعة) في مقولة العدد، مع أنه

---

(١) انظر: الجامع الكبير (سنن الترمذي)، (٣/٥٤٥)، الحديث (٢٠١٨)، تحقيق: بشَّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

(٢) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص: ١٢٠، وشرح المفصل، لابن يعيش، (٢/١٦١).

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، (٣/٢٦٦)، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، ص: ٥٣٦.

(٤) البقرة:٩٦.

(٥) الأنعام:١٢٣.

(٦) يَقصِد اللغات، انظر: كتاب الفصيح، لأبي العباس ثعلب، ص: ٢٦٠، تحقيق: د.عاطف مدكور، دار المعارف، وإنما عاب النحاة عليه ذلك؛ لأنه اشترط على نفسه أن يختار اللغة الفصحى.

(٧) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٣/١٨١).

(٨) البقرة:٤١.

نكرة، والقياس في مثله أن يطابق؛ فيقال: (أولَ كافرين به)، وخرَّج بعضهم الآية على التأويل بحذف الموصوف، والتقدير: (أولَ فريقٍ كافرٍ به)[1]، وذهب فريق آخر إلى أن (أوَّلَ كافرٍ) بنيَّة الجمع؛ أي أن المعنى: (أولَ مَن يكفرُ)؛ لأن المضاف إليه اسم مشتق؛ والاسم المشتق يُراد به معنى فعله والموصول المشترك (مَن)، وهو من العربي الفصيح الجيد؛ بخلاف الاسم الجامد[2]؛ فلا يصحُّ أن يُقال: (*ولا تكونوا أولَ رجلٍ).

ومن ذلك أيضًا – مما يخالف القاعدة النحوية – إذا كان اسم التفضيل صفة للموصوف النكرة، قول بعض النحاة: (في الجملةِ الكبرى جملةٌ صغرى)[3]، و(لا حياةَ دنيا باقية)، والقياس أن يلزم اسم التفضيل في هذه الحالة الإفراد والتذكير؛ فنقول: (جملة أصغر)، و(حياة أدنى)، ولعلَّ التلازم بين النعت والمنعوت هو الذي يجعل المطابقة هنا ممكنة، ومن المرجَّح أن تأتي المطابقة هنا لكثرة استخدام الصفة مع موصوفها؛ لأنهما مثل مصطلح واحد[4].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلمة (آخَر) مبنية على صيغة (أفْعَل)، ولكنها ليست اسم تفضيل، وإنَّما تُستَعمَل استعمال الوصف؛ إذ لا نقول: (*هو آخر منك) للتفضيل، وهي تتطابق مع موصوفها في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة الإعراب، ومقولة التعيين؛ نحو: (رأيتُ رجلًا آخرَ، ورجلين آخرين، ورجالًا آخرين)، و(رأيتُ امرأةً أخرى، وامرأتين أخريين، ونساءَ أخرياتٍ)[5]؛ لأنها من باب النعت الذي سنتحدَّث عنه في المبحث القادم.

---

(١) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (٦٢/٣)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (٢٦٥/٣)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، (٥٨٦/١)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

(٢) انظر: معاني القرآن، للفراء، (١/ ٣٢، ٣٣).

(٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (٤٣٨/٢).

(٤) انظر: المرجع السابق، (١١٤٠/٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (٩٤١/٢).

(٥) انظر: المقتضب، للمبرد، (٣٧٧/٣).

حوصلة المبحث الأول

ميَّز هذا المبحث بين المفاعيل وأشباه المفاعيل، وعلَّل تسمية المفاعيل بهذا الاسم، وذكر أنواعها؛ وهي: (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه)، وأشار إلى الأصل فيها، ثم ذكر أنواع أشباه المفاعيل؛ وهي: (الحال، والتمييز)، وعلَّل مناقشة اسم العدد واسم التفضيل معها؛ ثم ناقش أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف المفاعيل، وأشباه المفاعيل.

وتوصَّل في المطلب الأول إلى أن المفعول به مشارك تركيبي (معمول لقمة الهرم التركيبي في الجملة: الفعل التام)، ومشارك دلالي (موضوع ثانٍ للمحمول الدلالي في الجملة: الفعل التام)، وهو أقل درجة من الفاعل على المستوى التركيبي؛ لأن الفعل اللازم لا يحتاج إلى مفعول به.

ثم بيَّن أن الفعل على المستوى الصرفي يفرض النصب على المفعول به – وإن تعدَّد؛ كما في الأفعال المتعدية إلى مفعولين؛ نحو: (أعطى)، أو إلى ثلاثة مفاعيل؛ نحو: (أعلَمَ) – في مقولة الإعراب الصرفي، وبيَّن أيضًا أن المفعول به محايد لا يتأثَّر بالفعل ولا يؤثِّر فيه في اللغة العربية، في مقولتي الجنس، والعدد، خلافًا لبعض الألسنة، وبيَّن أن الفعل والمفعول به لا يتطابقان في مقولة التعيين؛ لأنها لا تدخل الأفعال، والمفعول به قد يكون معرفةً، وقد يكون نكرةً، وإن كان المفعول به ضميرًا فإنه يطابق الاسم الذي يعود عليه في مقولة الشخص؛ لأنه يقارنه إحاليًا.

ثمَّ بيَّن أن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا؛ لأن الغرض منه توكيد فعله، أو بيان نوعه، أو عدده، وذلك يرتبط بالمعنى المجرَّد له؛ فالفعل يدلُّ في التركيب على: الحدث، وزمان وقوعه، وتأكيده يعني تأكيد معنى الحدث فيه، وهو المعنى العقلي المجرد الذي لا يُعبَّر عنه إلا بالمصدر.

وبيَّن أن الفعل يتحكَّم بالمفعول المطلق في مقولة الإعراب الصرفي؛ فيفرض عليه النصب دائمًا، وأنَّ الأصل في المفعول المطلق في مقولة التعيين أن يأتي نكرة، وقد يكون معرفة على غير الأصل، وأنَّ اختلاف مقولة العدد في المفعول المطلق بحسب الغرض المراد منه، فإن كان مؤكِّدًا للفعل فإنه لا يُثنَّى، ولا يُجمَع؛ لأن الفعل لا يُثنَّى، ولا يُجمَع، ومؤكِّد الفعل في حكمه، وإن كان المفعول المطلق مبيِّنًا للنوع فإنه يجوز تثنيته، وجمعه على قلة، وإن كان المفعول المطلق مبيِّنًا للعدد فإنه يُثنَّى، ويُجمَع على الإطلاق؛ لأن الهدف منه بيان العدد.

ثم انتقل بعد ذلك إلى بقية المفاعيل وبيَّن أنها متعلِّقة تركيبيًا بالفعل، أو ما ينوب عنه، وأنَّ

الفعل يفرض عليها مقولة (النصب) في الإعراب الصرفي، ولكنها محايدة (لا تتأثَّر بالفعل، ولا تؤثِّر فيه) في بقية المقولات التصريفية.

ثمَّ انتهى في المطلب الثاني إلى مناقشة أثر المطابقة الصرفية في أشباه المفاعيل، وابتدأ بالحال، وبيَّن أن الأصل فيه أن يكون مشتقًا، وقد يأتي جامدًا على غير الأصل؛ إذا دلَّ على: تشبيه، أو تفاعل، أو سعر، أو ترتيب، ثمَّ بيَّن أن الحال يتطابق مع صاحبه عادة في مقولتي الجنس، والعدد، فصاحب الحال يفرض هاتين المقولتين عليه، وبيَّن أن الأصل في الحال أن يكون نكرة في مقولة التعيين، وأنه قد يأتي معرفة على غير الأصل، أما صاحب الحال فالأصل فيه أن يكون معرفة في الغالب، ويجوز أن يُنكَّر في بعض الحالات: كأن يتقدَّم الحال على النكرة، أو أن تُخصَّص النكرة بوصف، أو بإضافة، أو أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وبيَّن أنَّ الحال متعلق برأس الهرم التركيبي (الفعل) الذي يفرض عليه (النصب) في مقولة الإعراب.

ثم انتهى إلى تعريف التمييز، وبيان نوعيه (تمييز الذات، وتمييز النسبة)، وبيَّن أن الأصل فيه أن يكون جامدًا، لأنه مبين للذوات، وأنه من الوظائف النحوية التي يُشترَط فيها التنكير في مقولة التعيين؛ لأنه مشابه للحال في أنه مبيِّن ما قبله، كما أنه رافع إبهام متبوعه، وبيَّن أن الفعل، أو ما في حكمه هو الذي يفرض (النصب) في مقولة الإعراب على التمييز، وتفصيل ذلك: أنه لا خلاف في عمل الفعل في تمييز النسبة، أما تمييز الذات فالعامل فيه المميَّز، الذي يُحمَل على الوصف، والوصف – كما مرَّ معنا سابقًا – محمول على الفعل.

ثمَّ بيَّن أن مقولة العدد في التمييز تتحدَّد بناءً على نوع العامل فيه، فإن كان العامل فيه فعلًا، أو ما في معنى الفعل من المشتقات جاز فيه الإفراد، أو الجمع – بناءً على المعنى الذي يُراد رفع الإبهام عنه – وكذلك الحال في تمييز اسم التفضيل، أما تمييز (كم) الاستفهامية وتمييز اسم العدد فلا تصحُّ تثنيته، أو جمعه، ولا يكون إلا مفردًا.

ثم انتقل إلى مناقشة اسم العدد واسم التفضيل؛ لارتباطهما بالتمييز في مواضع كثيرة، ولما فيهما من مادة غنية في المطابقة الصرفية التي يسعى هذا البحث لإبرازها من خلال نظرية التعلق اللغوي، وانتهى إلى تطابق العددَان (واحد)، و(اثنين) مع المعدود في مقولة الجنس، ومقولة التعيين، ومقولة الإعراب الصرفي، فكلاهما يستعمل نعتًا للمعدود متعلقًا به، في حين أن المعدود متعلق برأس الهرم التركيبي في الجملة.

أما الأعداد من (ثلاثة) إلى (عشرة) فإنها تتعلق – تركيبيًا – بالعقدة المركزية في الجملة،

وتخالف المعدود في مقولة الجنس، وتفرض على المعدود الجمع في مقولة العدد، والجر بالإضافة في مقولة الإعراب الصرفي.

والأعداد المركبة حكم صدرها في المطابقة والمخالفة كحكمها قبل التركيب، وحكم عجزها وهو لفظ (عشر) مطابقة المعدود في مقولة الجنس، ويأتي المعدود في هذه الحالة مفردًا في مقولة العدد، منصوبًا على التمييز في مقولة الإعراب.

وألفاظ العقود تُعرَب إعراب جمع المذكر السالم، ويكون معدودها مفردًا منصوبًا على التمييز؛ كمعدود الأعداد المركبة، والأعداد المعطوفة تتكوَّن من جزأين، الجزء الأول حكمه حكم الأعداد المفردة، وهو متعلق برأس الجملة التركيبي، أما الجزء الثاني فحكمه حكم ألفاظ العقود، وهو متعلق بالجزء الأول، ويكون تمييز الأعداد المعطوفة مفردًا منصوبًا، أما الأعداد (مئة) و(ألف)، و(مليون)، ونحوها فهي محايدة في مقولة الجنس (لا تتأثَّر بمعدودها)؛ كألفاظ العقود، إلا أن معدودها يأتي مفردًا مجرورًا على أنه مضاف إليه.

أما ما يخصُّ مقولة التعيين (التعريف، والتنكير) في العدد؛ فإن العدد يأتي نعتًا للمعدود في حالة التعريف في الغالب، ويأتي العدد قبل المعدود في حالة التنكير في الغالب؛ إلا (واحدًا) و(اثنين)، سواءً أكان العدد مفردًا، أم مركبًا، أم معطوفًا.

ثم انتهى هذا المبحث إلى مناقشة أنواع اسم التفضيل، وتعلقه تركيبيًا برأس الجملة، وبيَّن أنه يلزم الإفراد في مقولة العدد، والتذكير في مقولة الجنس عندما يكون مجرَّدًا من الإضافة و(ال) التعريف، بغض النظر عن جنس اللفظ المفضَّل وعدده؛ نحو: (زيدٌ أطولُ من عمر)، و(هندٌ أطولُ من فاطمة)، وكذلك إن كان اسم التفضيل مضافًا إلى نكرة، فإنه يلزم الإفراد والتذكير في مقولتي العدد والجنس؛ نحو: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ)، و(هندٌ أفضلُ امرأةٍ).

وأما إن كان مقترنًا بـ(ال)، فتجب المطابقة بينه وبين المفضَّل؛ نحو: (زيدٌ الأفضلُ)، و(الزيدون الأفضلون)، و(هندٌ الفضلى)، و(الهنداتُ الفضليات)، وأما إذا كان مضافًا إلى المعرفة، فإنه يجوز فيه الأمران: إلزام حالة الإفراد والتذكير، أو المطابقة بين المفضَّل واسم التفضيل؛ نحو: (الزيدون أفضلُ الرجال، أو أفاضلُ الرجال).

المبحث الثاني

أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف التوابع.

سأتطرَّق في هذا المبحث – الأخير من البحث – إلى أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف التوابع، التي يظهر من تسميتها تبعيَّتها للمتبوع؛ وهي: النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف، وسأناقش التعلق الصرفي بين التابع والمتبوع فيها، والمتحكِّم الصرفي في المقولات الصرفية على التوالي، وسأجعل كلًّا منها في مطلب؛ لمزيدٍ من الإيضاح.

والتوابع تختلف عن المفاعيل وأشباهها؛ إذ إنَّ المفاعيل وأشباهها من باب المنصوبات، أما التوابع فهي الأسماء التي لا يمسُّها الإعراب إلا على سبيلِ التَّبَع لغيرها؛ فهي: "الثواني المساوية للأول في الإعراب؛ بمشاركتها له في العوامل، ومعنى قولنا: ثَوانٍ، أي: فروعٌ في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن المقصود، وإنَّما هي من لوازم الأول؛ كالتتمة له؛ وذلك نحو قولك: (قامَ زيدٌ العاقلُ)، فـ(زيدٌ) ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، و(العاقلُ) ارتفع بما قبله أيضًا؛ من حيثُ كان تابعًا لـ(زيدٌ)؛ كالتكملة له، إذ الإسناد إنَّما كان إلى الاسم في حالِ وصفه، فكانا لذلك اسمًا واحدًا في الحكم، ألا ترى أن الوصف، لو كان مقصودًا، لكان الفعل مُسندًا إلى اسمين، وذلك محال، ونظير ذلك أن الرجل ذا العبيد والأتباع يُدعَى إلى وليمةٍ، فينال العبيد من الكرامة مثل ما نال السيد، لكن ذلك بحكم التَّبعيَّة، والمقصود بذلك السيد، كأنهم ليسوا غيره، لأنهم من لوازمه، كذلك ها هنا الإعرابُ يدخل التابعَ والمتبوعَ، لكن المتبوع بحكم أنه أصلٌ ومقصودٌ، والتابع بحكم الفرعية، وأنه تكملة الأول"[(١)].

ويتَّضِح لنا من هذا النص أن التابع من محوِّرات الاسم المتبوع، وأنَّ التابع متعلق بالمتبوع على المستوى الصرفي، ولكنه على المستوى الدلالي يُعدُّ محمولًا، ويُعدُّ المتبوع موضوعًا له؛ فعندما تقول: (قابلتُ رجلًا طويلًا)، فإن المتحكِّم في المقولات الصرفية لـ(طويلًا) هو (رجلًا)؛ حيث فرض على تابعه (التذكير) في مقولة الجنس، و(التنكير) في مقولة التعيين، و(الإفراد) في مقولة العدد، و(النصب) في مقولة الإعراب اللفظي، ولكن (طويلًا) محمول على المستوى الدلالي، و(رجلًا) موضوع له، والتوابع من الوظائف النحوية التي تظهر فيها المطابقة الصرفية بشكل واضح، وسنعرض – فيما يلي – لكل وظيفة منها بمزيدٍ من الإيضاح التفصيل.

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، (٢/٢١٨).

المطلب الأول: أثر المطابقة الصرفية في النعت:

النعت – أو الصفة[١] – هو التابع الذي يُكمل متبوعه؛ بدلالة على معنى فيه – ويُسمَّى النعت الحقيقي– نحو: (مررتُ برجلٍ كاتبٍ)، أو في متعلِّقه – ويُسمَّى النعت السببي – نحو: (مررتُ برجلٍ كاتبٍ أبوه)[٢].

وتتمثَّل وظيفة النعت الرئيسة في توضيح المنعوت – المتبوع، أو متعلقه – إذا كان معرفة؛ نحو: (مررتُ بزيدٍ الكاتبِ، أو الكاتبِ أبوه)، وتخصيصه إذا كان نكرة؛ نحو: (مررتُ برجلٍ كاتبٍ، أو كاتبٍ أبوه)، من خلال نعته بصفة، أو أكثر تميِّز الاسم المنعوت بها عن غيره؛ كما في المثالين السابقين[٣]، وقد يكون للنعت بعض الوظائف التداولية الأخرى؛ حسب السياقات المختلفة؛ كالمدح، والتعظيم؛ نحو: (سبحانَ اللهِ العظيمِ)، والذمِّ؛ نحو: (أعوذُ باللهِ مِنَ الشيطانِ الرجيمِ)، وغيرها[٤]، ولهذا كان الأصل فيه الاشتقاق[٥]؛ لأن بيان الصفات، أو الهيئات – كما سبق في وظيفة الحال[٦] – إنما يكون بالوصف المشتق.

النعت الحقيقي:

يأتي النعت الحقيقي اسمًا مفردًا[٧]؛ نحو: (قابلتُ الرجلَ الكريمَ)، أو جملة؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾[٨]، وسأناقشهما فيما يلي:

---

(١) النعت والصفة مصطلحان يرِدان للدلالة على مفهوم واحد، انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للأزهري، (١٠٧/٢)، ومصطلح النعت أكثر ورودًا من الصفة في التراث النحوي العربي، والتزام المصطلح – كما أشرنا سابقًا – ضرورة يتطلَّبها البحث العلمي، وسألتزم مصطلح النعت، ولكن لا بُدَّ من الإشارة إلى أن النحاة استعملوا مصطلح الصفة لمدلولين؛ أحدهما: صرفي اشتقاقي: يُقصَد به المشتقات؛ كاسم الفاعل، والصفة المشبهة، والثاني مدلول إعرابي تركيبي: يُقصَد به النعت.

(٢) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب،(٨/٣)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، (٢٧٠/٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (٣٠٦/٣)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، (٣/ ٢٧١).

(٤) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ٢٨٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٢٧٢/٣).

(٥) قال الرضي: "اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق،...والمصنِّف – أي ابن الحاجب – لا يشترطه"، انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١٤/٣).

(٦) سبقت الإشارة إلى أن الحال والنعت يتشابهان في كونهما محوِّرَين؛ فالحال محور للفعل، والنعت محور للاسم.

(٧) المقصود بالمفرد هنا ما ليس جملة، ولا شبه جملة.

(٨) يس:٢٠.

أ/ النعت (الاسم المفرد): الأغلب فيه أن يكون مشتقًّا – على الأصل – وقد يأتي جامدًا مؤوَّلًا بالمشتق؛ نحو: (هذا رجلٌ أسدٌ)؛ أي: رجل شجاع، أو مصدرًا؛ نحو: (هذا رجلٌ ثقةٌ).

والنعت المفرد يتبع المنعوت غالبًا – لأنهما كالاسم الواحد[1] – في أربع مقولات تصريفية؛ هي: مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة الإعراب (الرفع، والنصب، والجر)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، ويُستَثنى من ذلك[2]:

١–أن يكون النعتُ اسم تفضيل مجرَّدًا من (ال) والإضافة؛ نحو: (جاءَت طالبةٌ أفضلُ من هند)، أو مضافًا إلى نكرة؛ نحو: (جاءَت طالبةٌ أفضلُ طالبةٍ)، ففي هذه الحالة يلزم النعت (الإفراد) في مقولة العدد، و(التذكير) في مقولة الجنس[3].

٢– أن يكون النعت مصدرًا؛ نحو: (هذا رجلٌ ثقةٌ، وهذان رجلان ثقةٌ، وهؤلاءِ رجالٌ ثقةٌ، وهؤلاءِ نساءٌ ثقةٌ) وفي هذه الحالة – أيضًا – يلزم النعت (الإفراد) في مقولة العدد، و(التذكير) في مقولة الجنس؛ وتكون المطابقة الصرفية بين النعت والمنعوت في مقولة الإعراب الصرفي، ومقولة التعيين فقط؛ لأن المصدر لا يُؤنَّث، ولا يُثنَّى، ولا يُجمَع بأصل وضعه، فهو يدلُّ على المفرد، والمثنى، والجمع[4]، وإن ورد خلاف ذلك؛ نحو: (التقيتُ بالرجالِ الثقاتِ)؛ فإنما هو من التجوُّز في الاستعمال.

٣–إذا كان المنعوت جمعًا لما لا يَعقِل[5] جاز في نعته (الجمع) في مقولة العدد؛ حملًا على معناه، أو (الإفراد) حملًا على لفظه؛ ومما ورد من هذا الجمع في القرآن الكريم منعوتًا – على لفظه، ومعناه – كلمة (أيَّام)، فقد نُعِتت بالجمع – حملًا على المعنى – في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ

---

(١) انظر: الكتاب، لسيبويه، (١/٤٢٠).

(٢) بعض الحالات قد يُتوهَّم فيها عدم المطابقة بين النعت والمنعوت في مقولة الجنس؛ كما في: بعض الصفات الخاصة بالمؤنث؛ نحو: (حامل، ومرضع)، أو بعض الصفات التي تُستَعمَل للذكور والإناث – إما بأوزان قياسية – نحو: (عَلَّامة/فَعَّالة)، و(هُمزة/فُعَلة)، و(صَبُور/فَعُول)؛ بمعنى: فاعل، و(قَتِيل/فَعِيل)؛ بمعنى: مفعول. وإما دون قياس؛ نحو: (زوج، وعاشق، وضامر)، وذلك نحو قولنا: (لزيدٍ زوجٌ صبورٌ)، أو (لهند زوجٌ شكورٌ)، والمطابقة الصرفية متحقِّقة في ذلك؛ إذ المعوَّل فيها على المعنى والسياق، وقد سبقت مناقشة ذلك في مقولة الجنس في الجملة الاسمية.

(٣) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، (١/٢٢٧)، ولمزيدٍ من التفصيل في ذلك انظر: المطابقة الصرفية في اسم التفضيل في المبحث السابق.

(٤) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، (١/٥٨).

(٥) جمع ما لا يَعقِل في اللغة العربية معناه جمع، ولفظه مفرد.

﴿بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾[1]، وبالمفرد المؤنث – حملًا على اللفظ – في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[2].

٤- بعض أسماء الجموع أو الأسماء المتعلقة بمعنى الجمع؛ مثل: (السحاب)؛ إذ يجوز في نعتها (الإفراد) في مقولة العدد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾[3]، حيث نُعِتت بالمفرد المذكر (المسخَّرِ)، كما يجوز (الجمع)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴿١٢﴾﴾[4]؛ حيث نُعِتت بالجمع (الثقالَ)؛ لأنها اسم جنس جمعي؛ تُفرَد على لفظها، وتُجمَع على معناها، ومن أسماء الجنس التي تُنعَتُ بالجمع كلمة (نبات)؛ في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾﴾[5]، فكلمة (شتَّى) جمع شتيت، وهي نعت للمفرد (نباتٍ) هنا[6].

ويجوز في نعت أسماء الجموع، وما أشبهها؛ نحو: (نخلٍ) التذكير والتأنيث في مقولة الجنس؛ إذ نُعِتت بالمذكر (منقعرٍ)؛ في قوله تعالى: ﴿تَنزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴿٢٠﴾﴾[7]، وبالمؤنث (خاويةٍ)؛ في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾﴾[8]؛ وذلك لأن كلمة (نخل) اسم جنس جمعي يُذكَّر بحسب لفظه، ويُؤنَّث على الجماعة[9].

ومن صور عدم المطابقة في مقولة العدد بين النعت والمنعوت قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ

---

(١) آل عمران:٢٤.

(٢) البقرة:٨٠.

(٣) البقرة:١٦٤.

(٤) الرعد:١٢.

(٥) طه:٥٣.

(٦) انظر: النحو الوافي، لعباس حسن، (٤٤٩/٣).

(٧) القمر:٢٠.

(٨) الحاقة:٧.

(٩) انظر: المقتضب، للمبرد، (٣٤٦/٣)، والأصول في النحو، لابن السراج، (٤٠٨/٢)، والمفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٢٥٠، وشرح المفصل، لابن يعيش، (٣٨٢/٣).

﴿أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[1]، فالنعت (حاجزين) والمنعوت (أحدٍ) لا يتطابقان في مقولة العدد، وقد أوَّل اللغويون والمفسِّرون ذلك بأن لفظ (أحد) يفيد معنى الجمع وإن كان مفردًا؛ لأنه في سياق النفي، والنكرة في سياق النفي، تفيد العموم[2].

ب/ النعت (الجملة): وهي جملة لها محل من الإعراب؛ لإمكانية حلول المفرد محلها، ويُشترَط لصحة وقوعها نعتًا للنكرة أن تكون خبرية[3]، وأن تشتمل على رابط (ضمير) يربطها بالمنعوت[4]؛ نحو: (جاءَ رجلٌ يسعى).

ويُشتَرط لهذا الرابط (الضمير العائد من جملة النعت على المنعوت) أن يطابق المنعوتَ في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة الشخص؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[6][7].

النعت والجِوار:

قد لا يطابق النعت منعوته في مقولة الإعراب الصرفي – إذا كان المنعوت مضافًا – ويتبع المضاف إليه في مقولة الإعراب اللفظي؛ وهو ما يُسمِّيه النحاة (الحمل على الجوار)؛ نحو ما أورده سيبويه من قول بعض العرب: (هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، مشيرًا إلى أن القياس – وهو الذي عليه أكثر العرب وأفصحهم – رفع (خرب)؛ لأن (خرِب) نعت للخبر المرفوع (جُحرُ)، وليس نعتًا للمضاف إليه (ضَبٍّ)[8].

ونقل سيبويه عن الخليل إجازته ذلك؛ بشرط أن يستوي النعت والمضاف إليه في مقولة

---

(١) الحاقة:٤٧.

(٢) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، (٢٤/٤)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (٤٠٤/٢).

(٣) ما جاء خلاف ذلك مؤوَّل، انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان، (١٩١٦/٤).

(٤) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، (١٥/٢)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، (٢٧٦/٣)، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري (٧٧٢/٢)،

(٥) الأنعام:٩٢.

(٦) البقرة:٢٨١.

(٧) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، (١٥/٢)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، (٢٧٦/٣)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، (٢٣٦/٢).

(٨) انظر: الكتاب، لسيبويه، (٤٣٦/١).

الجنس، ومقولة التعيين، ومقولة العدد، فلا تقول العرب إلا: (هذان جحرا ضبٍّ خربان)، وسيبويه لا يشترِط في هذه المسالة سوى أمن اللبس؛ فإذا قيل: (هذا جحرُ ضبٍّ متهدمٍ)، لا يمكن لـ(متهدمٍ) إلا أن يكون نعتًا لـ(جحرٍ) من حيث المعنى، وذهب إلى إجازة الحمل على الجوار بحالة عدم استواء المتجاورين في مقولة الجنس؛ مستشهدًا بقول العجاج[1]:

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المرمَلِ

فـ(النسج) مذكر، و(العنكبوت) مؤنث"[2].

وذهب تمام حسان إلى أن السبب في جر (خربٍ) هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية من الناحية الصوتية، ومما يؤيِّد هذا الرأي أن كلًّا من كلمة (ضبٍّ) وكلمة (خربٍ) مختومة بحرف الباء، وذلك يتناسب مع جرّهما بتنوين الكسر لخلق جرس إيقاعي موسيقي، لأن المعنى متَّضِح بقرينة معنوية[3].

النعت المقطوع:

أجاز النحاة أن يكون النعت مقطوعًا عن المنعوت؛ إذا كان المنعوت معلومًا، وفي هذه الحالة يتبع النعت المنعوت في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة التعيين فقط؛ ولا يتبعه في مقولة الإعراب اللفظي؛ نحو قول الأخطل[4]:

نفسِي فداءُ أميرِ المؤمنين إذَا أبدَى النواجِذَ يومٌ باسلٌ ذكَرُ

الخَائضُ الغَمرَ والميمُونُ طَائرُهُ خلِيفَةُ اللهِ يُستَسقَى بِهِ المطَرُ[5]

---

(١) من الرجز المشطور، وقد نسبه سيبويه للعجاج، انظر: الكتاب، لسيبويه، (٤٣٧/١)، وبعده:

على ذُرى قلّامِه المهَدَّل ** سُبوبُ كتّانٍ بأيدي الغُسلِ.

(٢) انظر: كتاب سيبويه، (٤٣٧/١)، والخصائص، لابن جني، (٢٢٤/٣)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (٣٠٩/٣).

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، ص: ٢٧٤.

(٤) البيتان من البحر البسيط، وهما من قصيدة في مدح عبد الملك بن مروان، وقد أُثبِتا بهذه الرواية في: الكتاب، لسيبويه، (٦٢/٢)، وأكثر المؤلفات النحوية من بعده، ولكنهما في الديوان برواية أخرى؛ هي:

إلى امْرئٍ لا تُعدِّينا نوافلُهُ أظفَرَهُ الله، فلْيهنَا لَهُ الظَّفَرُ

الخَائضِ الغَمرَ والميمُونِ طَائرُهُ خلِيفَةِ اللهِ يُستَسقَى بِهِ المطَرُ

انظر: ديوان الأخطل، ص: ١٠٣، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(٥) انظر: الجمل في النحو، للخليل بن أحمد، ص: ٨٩، والكتاب، لسيبويه، (٦٢/٢).

فـ(الخائضُ) نعت للاسم المجرور (أميرٍ)، ولكنه قُطِع عن متابعته في الإعراب، فرُفِع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: (هو الخائضُ)؛ إذ يجوز في النعت أن يُقطَع عن متابعة المنعوت في مقولة الإعراب؛ ويُرفَع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو يُنصَب بفعل محذوف، ولا يجوز – إذا قُطِع النعت – إظهار المحذوف؛ لأنه من الحذف الواجب.

وأكثر ما يكون القطع في النعت المراد به المدح، أو التعظيم؛ نحو: (الحمدُ للهِ الحميدَ، أو الحميدُ)، بتقدير: (أعظِّم الحميدَ)، أو (هو الحميدُ) والنعت المراد به الذمّ؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ٤﴾[1]، فـ(حمَّالةَ) نعت للمنعوت (امرأتُه) المرفوع؛ لكنه قُطِع عن متابعته في مقولة الإعراب، ونُصِب على الذم، بفعل محذوف وجوبًا تقديره: (أذم)[2].

والصواب أن النعت المقطوع نعت من حيث المعنى – فهو من الأساليب التي تهدف إلى العناية بالنعت المقطوع وتسليط الضوء عليه – وليس من قبيل النعت التركيبي؛ لأن العامل التركيبي فيه ليس المنعوت، كما أن المنعوت لا يفرض عليه المقولات الصرفية؛ وهما (أي: النعت، والمنعوت) في جملتين، لا جملة واحدة، فالاستئناف، أو القطع يُبتدأ به جملة جديدة.

النعت السببي:

إذا كان النعت جاريًا على المتعلِّق بالمتبوع، لا على المتبوع، يُسمَّى النعت السببي؛ وله صورتان؛ كما يلي:

الصورة الأولى: أن يُضاف إلى معموله؛ نحو قولنا: (جاءَ رجلٌ كريمُ الأبِ)، و(جاءَت امرأةٌ كريمةُ الأبِ)، ويكون – في هذه الحالة – كالنعت الحقيقي، من حيث المطابقة الصرفية مع متبوعه، مع ملاحظة أن النعت معرَّف بالإضافة – وإن كان منعوته نكرة – في مقولة التعيين، وإن كان المنعوت معرفة فهما يتطابقان في هذه المقولة.

والنعت يطابق المنعوت في هذه الصورة في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة الإعراب الصرفي (الرفع، والنصب، والجر)[3].

---

(١) المسَد:٤.

(٢) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، (٣٧٣/١)، وأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، لابن هشام، (٢٨٦/٣).

(٣) تقول: (جاءَ رجلان كريما الأبِ، ورجالٌ كريمو الأبِ)، و(جاءَ الرجلُ الكريمُ الأبِ، والرجلان الكريما الأبِ، والرجال الكريمو الأبِ)، و(جاءَت امرأةٌ كريمةُ الأبِ، وامرأتان كريمتا الأبِ، ونساءٌ كريماتُ الأبِ)، و(جاءَت المرأةُ الكريمةُ الأبِ، والمرأتان الكريمتا الأبِ، والنساءُ الكريماتُ الأبِ)، كما يجوز في (الأب) نصبه على التمييز؛ فتقول: (جاءَ

الصورة الثانية: أن يرفع الاسم الظاهر بعده (معموله/المتعلِّق بالمتبوع)؛ نحو قولنا: (جاءَ رجلٌ كريمٌ أبوه) وفي هذه الحالة يأتي النعت السببي لبيان صفة من الصفات المتعلقة بمتبوعه، ولا ينعت ما قبله من حيث المعنى، وإنما ينعت ما بعده، ويُشترَط أن يعود منه ضمير على المتبوع، ويكون النعت السببي غالبًا من المشتقات؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ويطابق النعت المنعوت في مقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، ومقولة الإعراب الصرفي (الرفع، والنصب، والجر)، ويطابق ما بعده – المتعلِّق – في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)؛ فيُقال:

- جاءَ رجلٌ كريمٌ أبوه/ كريمةٌ أمه)، أو: الرجلُ الكريمُ أبوه/ الكريمةُ أُمُّه.
- جاءَت امرأةٌ كريمٌ أبوها/ كريمةٌ أمُّها، أو: المرأةُ الكريمُ أبوها/ الكريمةُ أمُّها.
- جاءَ رجلان كريمٌ أبوهما/ كريمةٌ أمُّهما، أو: الرجلان الكريم أبوهما/ الكريمة أمُّهما.
- جاءَ رجالٌ كريمٌ أبوهم/ كريمةٌ أمُّهم، أو: الرجالُ الكريمُ أبوهم/ الكريمةُ أمُّهم.
- جاءَت نساءٌ كريمٌ أبوهنَّ/ كريمةٌ أمهنَّ، أو: النساءُ الكريمُ أبوهنَّ/ الكريمةُ أمُّهنَّ.

قال ابن الحاجب: "ويوصف بحال الموصوف، وحال متعلقه؛ نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ غلامُه، فالأول يتبعه في الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والثاني يتبعه في الخمسة الأول، وفي البواقي كالفعل"(١).

ومما ورد في القرآن الكريم على هذه الصورة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ٧٥﴾(٢).

والنعت السببي من أبرز الشواهد التي توضِّح اختلاف توجيه التعلق في الجملة، ومراقبة وحدتين معجميتين مختلفتين للعلامات الصرفية في لفظة واحدة؛ ففي الآية السابقة فرضت الوحدة المعجمية (القريةِ) على النعت (الظالمِ) الجرَّ في مقولة الإعراب، والتعريف في مقولة التعيين، في حين أن الوحدة المعجمية التي فرضت (التذكير) في مقولة الجنس، و(الإفراد) في

رجلٌ كريمٌ أبًا). انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢٧٣/٣)، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١١٠/٢-١١١).

(١) الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٢٩/٣).

(٢) النساء:٧٥.

مقولة العدد؛ على النعت (الظالِم) هي معموله على المستوى التركيبي (أهلُها)، إذ يُعدُّ المشتق (اسم الفاعل: الظالم) عاملًا على المستوى التركيبي في (أهلها: معمول اسم الفاعل)، ولكن المعمول على المستوى التركيبي يُعدُّ متبوعًا على المستوى الصرفي في مقولتي الجنس، والعدد.

وكذلك الحال في الجملة (جاءَ رجلٌ كريمٌ أبوه) فالعامل التركيبي في (أبوه) هو (كريمٌ) الذي يُعدُّ محمولًا دلاليًا أيضًا، ولكن المتحكِّم الصرفي في (كريمٌ) وحدتان معجميتان مختلفتان في الجملة، فـ(رجلٌ) فرضت عليه (التنكير) في مقولة التعيين، و(الرفع) في مقولة الإعراب، والذي فرض عليه (التذكير) في مقولة الجنس، و(الإفراد) في مقولة العدد هو (أبوه: المعمول على المستوى التركيبي)، وفي ذلك دلالة واضحة على اختلاف توجيه التعلق في النعت السببي.

ونلاحظ من الأمثلة السابقة ملازمة النعت (الإفراد) في مقولة العدد؛ لأنه عامل فيما بعده (رافعٌ له)، فهو كالفعل الذي لا تدخله (التثنية، والجمع) في مقولة العدد، ومن الممكن أن يُستبدَل النعت السببي في جملة (جاءَ رجلٌ كريمٌ أبوه) بجملة فعلية؛ فتقول: (جاءَ رجلٌ كَرُمَ أبوه)، أو بجملة اسمية؛ فتقول: (جاءَ رجلٌ أبوه كريمٌ)، فالجمل الثلاث كلها بمعنى واحد، ولكن التركيب فيها مختلف.

المطلب الثاني: أثر المطابقة الصرفية في التوكيد:

التوكيد: هو التابع الذي يُجِيلُ اهتمام المتلقي إلى المتبوع، ومن وظائفه إزالة الشكِّ عن المؤكَّد؛ وهو قسمان: التوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي.

والتوكيد اللفظي تكرير اللفظ وإعادته بعينه، أو بمرادفه، وقد يكون اللفظ المؤكَّد اسمًا ظاهرًا؛ نحو: (جاءَ زيدٌ زيدٌ)، أو ضميرًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[1]، أو فعلًا؛ نحو: (جاءَ جاءَ زيدٌ)، و(زيدٌ جاءَ حضرَ)، أو حرفًا؛ نحو: (نعمْ نعمْ جاءَ زيدٌ)، أو جملة؛ نحو: (جاءَ زيدٌ، جاءَ زيدٌ)[2]، ويمكن أن يُصنَّف التوكيد اللفظي من القواعد المشتركة بين اللغات، فهو أسلوب معروف وعفوي، يصحب النطق بالجزء المؤكِّد فيه دائمًا رفع النبر والتنغيم، ولا حاجة لدراسة المطابقة الصرفية في التوكيد اللفظي؛ لأنه يتشكَّل

(١) البقرة:٣٥.

(٢) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٢/٢٢٠)، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، (٣/١١٨٤).

بإعادة اللفظ نفسه، أو مرادفه.

أما التوكيد المعنوي فيكون بألفاظ معينة؛ تُضَاف إلى ضمائر تُناسب المؤَكَّد (أي: تطابقه في مقولة الشخص، والعدد، والجنس)، وقد قسَّم النحاة ألفاظ التوكيد المعنوي – من حيث دلالاتها – إلى قسمين؛ أولهما: ما يرفع توهُّم مضافٍ إلى المؤَكَّد، وله لفظان؛ هما: النفس، والعين، ولا بُدَّ من إضافتهما إلى ضمير يطابق المؤَكَّد[1]؛ نحو: (جاءَ زيدٌ نفسُه)، و(جاءَت هندٌ عينُها)، وإن كان المؤَكَّد بهما مُثنًّى، أو مجموعًا، فإن القياس النحوي أن يُجمَعا على وزن (أَفْعُل)؛ نحو: (رأيتُ الرجلين أنفسَهما، أو أعينَهما)، و(مررتُ بالرجالِ أنفسِهم، أو أعينِهم)، و(جاءَت النساءُ أنفسُهنَّ، أو أعينُهنَّ).

والقسم الثاني من التوكيد المعنوي هو ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، وألفاظه: (كلّ، وجميع، وكلا، وكلتا)، ولا بُدَّ من إضافتها أيضًا إلى ضمير يطابق المؤَكَّد[2].

ويُستعمَل (كلّ، وجميع) لتوكيد الجمع؛ نحو: (نجحَ الطلابُ كلُّهم، أو جميعُهم)، أو ما يتضمَّن معنى الجمع؛ نحو: (جاءَ الركبُ كلُّه، أو جميعُه)، أو المفرد الذي يقبل التجزئة؛ نحو: (اشتريتُ الأرضَ كلَّها، أو جميعَها)، ولا يُقال: (*جاءَ زيدٌ كلُّه)[3].

ويُؤَكَّد بـ(كِلا) المثنى المذكر؛ نحو: (سلَّمتُ على الضيفين القادمين كليهما)، ويؤَكَّد بـ(كِلتا) المثنى المؤنث؛ نحو: (حضرَت الطالبتان كلتاهما).

ويُضاف إلى القسم الثاني (أجمع)، وتُستخدَم غالبًا مع (كلّ)؛ لتقوية قصد الشمول، فيُؤتى بـ(أجمع) بعد (كلّه)؛ نحو: (جاءَ الوفدُ كلُّه أجمع)، وبـ(جمعاء) بعد (كلّها)؛ نحو:(جاءَت القبيلةُ كلُّها جمعاء)، وبـ(أجمعين) بعد (كلّهم)؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾[4]، وبـ(جُمَع) بعد (كلّهن)؛ نحو: (جاءَت الهنداتُ كلُّهن جُمَع)[5]، ولا تُستخدَم

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢٠٦/٣).

(٢) انظر: المرجع السابق، (٢٠٧/٣).

(٣) انظر: المرجع السابق، (٢٠٨/٣)، والمطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة، د.تشي تشي هوانج، ص: ١٣٠.

(٤) الحِجر:٣٠.

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، (٩٧٢/٢)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢٠٩/٣)، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، (٧٠٧/٢).

مع المثنى، ويجوز أن تأتي (أجمع) غير مسبوقة بـ(كلّ)؛ نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾[2].

و(أجمع) وأخواتها ممنوعة من الصرف عدا (أجمعين)؛ إذ تُعامَل معاملة جمع المذكر السالم، ولـ(أجمع) توابع؛ وهي: (أكتع)، و(أبصع)، و(أبتع)، وإذا اجتمعت وجب ترتيبها؛ على نحو: (جاءَ القومُ أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون)[3].

ومن الملاحظ أن هذه الكلمات تتطابق مع المؤَكَّد في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة الإعراب الصرفي (الرفع، والنصب، والجر)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير).

وذهب البصريون – غير الأخفش – إلى منع توكيد النكرة توكيدًا معنويًا، والكوفيون والأخفش يرون جواز ذلك إذا كانت النكرة محدودة؛ لحصول الفائدة؛ نحو: (قعدتُ يومًا كلَّه)، و(قمتُ ليلةً كلَّها)، و(صمتُ شهرًا كلَّه)، وفي هذه الحالة يتطابق المؤَكَّد والمؤَكِّد في مقولة الإعراب الصرفي ومقولة الشخص فقط[4].

المطلب الثالث: أثر المطابقة الصرفية في البدل:

البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه؛ وهو أربعة أقسام: بدل كل من كل (البدل المطابق)، وبدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، وبدل المباين، ويُذكَر المبدل منه توطئةً للبدل، ويأتي البدل لإزالة اللبس، أو توضيح المعنى المراد.

فالقسم الأول: بدل كلٍّ من كلّ، ويُسمَّى (البدل المطابق)؛ لأنه يطابق المبدل منه مطابقة تامة في المعنى، وفي أربع مقولات تصريفية؛ هي: مقولة العدد، ومقولة الجنس، ومقولة التعيين،

---

(١) الحِجر:٣٩.

(٢) هود:١١٩.

(٣) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، (١٦٨/٣)، والنحو المصفى، لمحمد عيد، ص:٥٩٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، (٢٩٦/٣)، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، (١١٧٧/٣)، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، (٧١١/٢).

ومقولة الإعراب الصرفي؛ نحو قولك: (رأيتُ عمرَ أبا حفص)، ومنه قول الله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[1]"[2]. فـ(عمرَ) يفرض على (أبا حفص) هذه المقولات كلها، وكذلك الحال في: (الصراطِ)، و(صراطِ الذين).

والقسم الثاني: بدل بعض من كل، ويكون فيه البدل جزءًا من المبدل منه؛ نحو: (أكلتُ الرغيفَ ثلثَه)، وقوله تعالى: ﴿بَل إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعۡضُهُم بَعۡضًا إِلَّا غُرُورًا ۝٤٠﴾[3]، فـ(ثلثَه) بدل من (الرغيفَ) وهو بعضه، وكذلك الأمر في البدل (بعضُهم) والمبدل منه (الظالمون)، ويُشترَط في هذا النوع من البدل وجود ضمير في البدل عائد على المبدل منه يطابقه في مقولة العدد، والشخص، ويفرض المبدل منه – في هذا القسم – على البدل المطابقة مقولة الإعراب الصرفي فقط.

والقسم الثالث: بدل الاشتمال؛ وهو بدل الشيءِ مما يشتمل عليه؛ نحو قولك: (أعجبَني زيدٌ علمُه)، ونحو قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾[4]، ويطابق المبدل منه في مقولة الإعراب الصرفي، ويحتوي على ضمير يعود على البدل ويطابقه في مقولة الشخص.

والقسم الأخير: البدل المباين؛ وهو بدل الشيءِ مما يباينه في المعنى، فهو كالمعطوف بـ(بل)، وفيه ثلاثة أنواع: بدل الإضراب، وبدل الغلط، وبدل النسيان.

وبدل الإضراب؛ نحو قولك: (أكلتُ خبزًا لحمًا)، إذا قصدتَ أولًا الإخبارَ بأنك أكلتَ خبزًا، ثمَّ بدا لك أن تُخبِرَ أنك أكلتَ لحمًا أيضًا، وبدل الغلط والنسيان؛ نحو قولك: (تصدَّقتُ بدرهمٍ دينارٍ)، فإذا أردت الإخبار بتصدُّقِك بالدينار، وسبق لسانك إلى الدرهم، فهو بدل الغلط، وإذا أردت الإخبار بالتصدُّق بالدرهم ولما نطقت به تبيَّن فساد قصدك، فهو بدل النسيان، فبدل الغلط متعلِّق باللسان، وبدل النسيان متعلِّق بالجَنان[5].

---

(١) الفاتحة:٧.

(٢) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، (٢/٤٦-٤٧)، والمفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ١٥٧، وشرح المفصل، لابن يعيش (٢/٢٥٩-٢٦٠).

(٣) فاطر:٤٠.

(٤) البقرة:٢١٧.

(٥) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (٣/٤)، والمطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة،

ولا تُشتَرط المطابقة بين البدل والمبدل منه في مقولة التعيين (التعريف، والتنكير)؛ إذ ورَدَا نكرتين؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴿٣٢﴾﴾[1]؛ حيث ورد المبدل منه (مفازًا)، والبدل (حدائق) نكرتين، كما وردا معرفتين؛ كما في (الناسِ)، و(مَن) في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[2]، وقد يكون المبدل منه معرفة، والبدل نكرة؛ نحو: (الناصيةِ)، و(ناصيةٍ)، في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾[3]، وقد يكون المبدل منه نكرة، والبدل معرفة؛ نحو: (صراطٍ)، و(صراطِ اللهِ)، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[4][5].

ويُبدَل الاسم من الاسم – كما تقدَّم – والفعل من الفعل؛ نحو: (يضاعفْ)، و(يلقَ) في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾[6][7].

وإذا تُلي اسم الإشارة باسم مُعرَّف بـ(ال)، فالأغلب أن يكون المعرَّف بـ(ال) بدلًا مطابقًا، ويكون اسم الإشارة مُبدلًا منه، ويفرض على البدل المقولات التصريفية؛ نحو قولنا: (جاءَ هذا الولدُ، وجاءَت هذه البنتُ، وسلَّمتُ على هذين الولدين، وجاءَت هاتان البنتان، وجاءَ هؤلاء الطلابُ، وجاءَت هؤلاء الطالباتُ)، إذ يتَّضِح من الأمثلة السابقة مطابقة البدل المعرف بـ(ال)

د.تشي تشي هوانج، ص: ١٢٧.

(١) النبأ:٣٢.

(٢) آل عمران:٩٧.

(٣) العلق:١٦.

(٤) الشورى:٥٣.

(٥) انظر: الجمل في النحو، للخليل بن أحمد، ص: ٢٠٦، والكتاب، لسيبويه، (١٤/٢)، والمقتضب، للمبرد، (٢٦/١)، والأصول في النحو، لابن السراج، (٤٦/٢)، وشرح المفصل، لابن يعيش (٢٦٧/٢).

(٦) الفرقان:٦٩.

(٧) انظر: الجمل في النحو، للخليل بن أحمد، ص: ٢١٧، والكتاب، لسيبويه، (٨٧/٣)، والمقتضب، للمبرد، (٦٢/٢)، والأصول في النحو، لابن السراج، (١٨٩/٢).

للمبدل منه (اسم الإشارة) في مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة التعيين (التعريف)، ومقولة الإعراب الصرفي (الرفع، والنصب، والجر).

ويجدر بنا في هذا الموضع التنبيه إلى اتِّساع النص القرآني في استعمال أسماء الإشارة؛ لأغراض بيانيَّة، مما يوجب علينا عدم التعامل مع الإحالة من منظورٍ ضيِّقٍ يحصرُها في النص، بمعزل عن قصد المتكلم، أو حال المخاطب، أو المقام الخطابي للنص، ومن صور الاتِّسَاع القرآني في استعمال أسماء الإشارة التعاور بين أسماء الإشارة في مقولتي الجنس، والعدد[1]، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾[3]، ومن الأغراض البيانيَّة في التعاور بين أسماء الإشارة التوسُّع والإطالة، وغير ذلك؛ مما يتطلَّب بحثًا خاصًا يتوسَّع فيه ويجلِّيه.

أما المطابقة الصرفية في أسماء الإشارة فهي غالبًا من قبيل المطابقة المتعددة؛ إذ يراقب اسم الإشارة – في التخاطب – وحدتين معجميتين مختلفتين في الجملة، ويطابقهما[4]؛ ولتوضيح ذلك في الآيتين السابقتين؛ نقول: إن اسم الإشارة (تِلكُما) في الآية الأولى يتطابق مع المفرد المؤنث المشار إليه (الشجرة)، ويتطابق أيضًا مع المخاطب المثنى (آدم، وحواء)، في الوقت نفسه، واسم الإشارة في الآية الثانية (ذلكنَّ) يتطابق مع المفرد المذكر (يوسف) ويتطابق أيضًا مع جمع الإناث المخاطب (النسوة)، في الوقت نفسه، في دلالة واضحة على تعدُّد المطابقة الصرفية في أسماء الإشارة، واختلاف توجيهها، وقد جمع ابن عصفور في شرحه جمل الزجاجي ستًا وثلاثين صورة من صور مطابقة أسماء الإشارة لوحدتين معجميتين مختلفتين في الجملة – بحسب المسؤول عنه، والمسؤول – في (باب المخاطبة)[5].

---

(١) انظر: أسماء الإشارة في القرآن الكريم: دراسة في التركيب والدلالة، للباحث: حاتم محمد محمد مصطفى، ملخَّص الدراسة، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف والعروض، بإشراف أ.د. ممدوح محمد عبد الرحمن الرمالي، وأ.د. بهاء علي حسانين جعفر، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(٢) الأعراف:٢٢.

(٣) يوسف:٣٢.

(٤) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، أ.د. عز الدين المجدوب، ص: ٣٥٠.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، (٢/٤٨٥- ٤٨٩)، ومفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، لعز الدين المجدوب، ص: ٢٣٣.

المطلب الرابع: أثر المطابقة الصرفية في العطف:

العطف على ضربين؛ أحدهما: بدون حرف؛ ويُسمَّى (عطف البيان)، والثاني: بأحد حروف العطف؛ ويُسمَّى (عطف النسق)، وسأتناولهما فيما يلي:

عطف البيان:

المعطوف عطف بيان: هو التابع الجامد المشبه للنعت في توضيح متبوعه، أو تخصيصه، فالتوضيح؛ نحو: (أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عمرُ)، والتخصيص؛ نحو: (هذا خاتمٌ حديدٌ)، فـ(عمرُ) معطوف على المعرفة (أبو حفصٍ) عطف بيان؛ لتوضيحه، و(حديدٌ) معطوف على النكرة (خاتمٌ) عطف بيان؛ لتخصيصه.

وعطف البيان يطابق متبوعه في أربع مقولات تصريفية غالبًا؛ هي: مقولة الإعراب الصرفي (الرفع، والنصب، والجر)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة الجنس (التذكير، والتأنيث).

ويذهب أكثر النحويين إلى امتناع مجيء عطف البيان ومتبوعه نكرتين، والصحيح الجواز، ومن أمثلة تنكيرهما قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[1]، وقوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾[2]، فـ(زيتونةٍ) عطف بيان لـ(شجرةٍ مباركةٍ)، و(صديدٍ) عطف بيان لـ(ماءٍ)[3].

وكل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يُحكَم عليه أنه بدل كل من كل، إلا إذا لم يجُز أن يحل محلَّ المتبوع؛ نحو: (يا أخانا الحارث)؛ لعدم جواز: (*يا الحارث)[4]؛ لأن ياء النداء لا تدخل على المعرف بـ(ال) غير لفظ الجلالة.

عطف النسق:

هو المعطوف بالحرف، وقد عرَّفه معظم النحويين بأنه: التابع، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف)، وحروف العطف قسمان؛ أحدهما: ما يُشرِك المعطوف مع المعطوف

---

(١) النور:٣٥.

(٢) إبراهيم:١٦.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، (١١٩٤/٣)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢٢٠/٣).

(٤) انظر:شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١٣٣/٣).

عليه لفظًا وحكمًا؛ وهي: (الواو، والفاء، وثمَّ، وحتى، وأو، وأمْ)، والقسم الثاني: ما يُشرِكه لفظًا؛ وهي: (بل، ولا، ولكنْ)، فهذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه، لا في حكمه[1].

والمعطوف والمعطوف عليه يتطابقان في الإعراب الصرفي وجوبًا، أما في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة التعيين، فلا يُشتَرط تطابقهما؛ نحو: (جاءَ محمدٌ وامرأتان)، ولا ينحصر عمل حروف العطف في الأسماء فقط، إذ تعمل في الأفعال أيضًا؛ نحو: (عليٌ يدرسُ ويعملُ)، و(لنْ أخافَ أو أهرُبَ)، وفي حالة عطف الأفعال، يتطابق المعطوف والمعطوف عليه في مقولة العدد، ومقولة الإعراب، ومقولة الشخص، ومقولة الزمن في الغالب[2].

العطف على الضمير:

يُعطَف الاسم الظاهر على مثله، أو على الضمير، والضمير على مثله، أو على الاسم الظاهر، إلا أن النحاة يشترطون لصحة عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل، أو المستتر إعادة الضمير؛ نحو قول الله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[4]، وفي هذه الحالة يعرب الضمير المنفصل توكيدًا للضمير المرفوع المتصل؛ كما في الآية الأولى، أو المستتر؛كما في الآية الثانية.

ولا يُشترَط إعادة الضمير المنفصل إذا فُصِل بين المعطوف عليه (الضمير المرفوع المتصل) والمعطوف (الاسم الظاهر) بفاصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾[5]، وأما الضمير المجرور فإن البصريين يمنعون العطف عليه إلا بإعادة حر الجرِّ؛ نحو: (مررتُ بك وبزيدٍ)[6].

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، (٤١٦/١)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (٣٤٣/٣)، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، (٦٨٩/٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، (٩٩٣/٢).

(٢) انظر: النحو المصفى، لمحمد عيد، ص: ٦٢٢.

(٣) الأنبياء:٥٤.

(٤) البقرة:٣٥.

(٥) الأنعام:١٤٨.

(٦) انظر: المقتضب، للمبرد، (٢١٠/٣)، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، (٤٣١/١)، وشرح المفصل، لابن

العطف من دون الواو:

قد يكون العطف من دون الواو، ولكن بمعناها؛ نحو قولك: (أنت زميلي، صديقي)؛ أي: (أنت زميلي، وصديقي)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾[1]، إذ لا يمكن أن يكون (لُمزة) نعتًا أو بدلًا لـ(هُمزة) من حيث المعنى، وإنما معطوف على (هُمزة) من دون الواو؛ لأن معنى الهُمَزة مختلف عن معنى اللُّمَزة.

العطف المقطوع:

هو عدم اتباع المعطوف المعطوف عليه في الإعراب، وهو شبيه بالنعت المقطوع، نحو قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ۝١٦٢﴾[2]؛ إذ نُصِب لفظ (المقيمين) بفعل محذوف تقديره (أمدح)، أو (أعني)[3]، ولم يتبع متبوعه (الراسخون) في مقولة الإعراب الصرفي[4].

والعطف في هذه الآية بمعنى النعت لأنه يفيد تراكمًا، فالراسخون في العلم، هم المؤمنون بما أنزل إليك، وهم المؤتون الزكاة، وهم المؤمنون بالله واليوم اللآخر، وعلى هذا فإن العطف المقطوع هنا نعت مقطوع من حيث المعنى، وهذا العدول عن المطابقة يُسلِّط الضوء على موضع عدم المطابقة في هذه النعوت المتراكمة؛ لأهميته غالبًا.

الإتباع على اللفظ أو المحل:

يجوز أن تكون المطابقة في مقولة الإعراب بين التابع والمتبوع على اللفظ – وهو الأغلب – أو على المحل، فيجوز لك أن تقول: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلًا)، إذ إن لفظ (جبانٍ) مجرور بالباء الزائدة لفظًا، وهو في محل نصب خبر (ليس)، فينصب (بخيلًا) على أنه معطوف على

يعيش، (٢/٢٨٠)، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، (٣/١٢٤٤).

(١) الهُمَزة:٢.

(٢) النساء:١٦٢.

(٣) انظر: الجمل في النحو، ص: ٨٨.

(٤) انظر: الكتاب، لسيبويه، (٢/٦٣)، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، (٢/٧٣٣).

(جبان) محلًا، ومن الجائز أن يُعطَف على لفظه أيضًا؛ نحو: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ)[1].

ومما يجوز فيه الوجهان نعت الاسم المنادى المفرد، إذ يُرفَع اتباعًا للفظ الاسم المنادى، لأنه مبني على الضم؛ نحو: (يا زيدُ الظريفُ)، ويُنصَب إتباعًا لمحله؛ لأنه في محل نصب مفعول به بفعل نداء؛ نحو: (يا زيدُ الظريفَ)، كذلك الأمر في التوكيد؛ إذ يجوز أن تقول: (يا تميمُ أجمعون)، أو (يا تميمُ أجمعين)، وفي عطف البيان أيضًا؛ إذ يجوز أن تقول: (يا رجلُ زيدٌ)، أو (زيدًا)، و(يا زيدُ الغلامُ)أو (الغلامَ)[2].

(١) انظر: الكتاب، لسيبويه، (٦٦/١).

(٢)انظر: المرجع السابق، (١٨٤/٢)، والمفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص: ٦٢، وشرح المفصل، لابن يعيش، (٣٢٦/١).

حوصلة المبحث الثاني

انتهى هذا المبحث إلى بيان المقصود بمصطلح التوابع في التراث النحوي العربي، وسبب تسميتها بهذا الاسم، وتوضيح المقصود بكلٍّ منها؛ وهي: (النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف)، وبيَّن أنها من أهم الوظائف النحوية التي تتجلَّى فيها المطابقة الصرفية، ثمَّ ناقش أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف التوابع على الترتيب.

وتوصَّل إلى أن النعت الحقيقي ينقسم إلى مفرد، وجملة، وأنَّ النعت الحقيقي المفرد يتبع المنعوت – على الأصل – في أربع مقولات تصريفية؛ هي: الجنس (التذكير، والتأنيث)، والعدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، والإعراب (الرفع، والنصب، والجر)، والتعيين (التعريف، والتنكير)، أما إذا كان النعت جملة للاسم النكرة فلا بُدَّ أن يربط بينهما ضمير يعود من جملة النعت على المنعوت، ويطابق المنعوتَ في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة الشخص.

ثم ذكر بعض الاستثناءات على هذا الأصل؛ ومنها: أن يكون النعت اسم تفضيل مجرَّدًا من (ال) والإضافة، أو مضافًا إلى نكرة، أو يكون النعت مصدرًا؛ فهو في هذه الحالات يلزم (الإفراد) في مقولة العدد، و(التذكير) في مقولة الجنس، ثم ناقش بعض الحالات التي تتعلق بالمنعوت؛ ومنها أن يكون المنعوت جمعًا لما لايعقل، أو اسم جمع، وبيَّن جواز إفراد منعوته؛ بناءً على لفظه، أو جمعه؛ بناءً على معناه في مقولة العدد، وجواز تذكير نعت بعض هذه الأسماء؛ بناءً على لفظها، أو تأنيثه؛ بناءً على معنى الجماعة فيها في مقولة الجنس.

ثمَّ ناقش النعت المقطوع وبيَّن أنه يطابق المنعوت في مقولة الجنس، ومقولة التعيين، ومقولة العدد، دون مقولة الإعراب؛ لأنَّ تعلقه بالمنعوت على المستوى الدلالي، دون المستوى التركيبي، فهو متعلق – على المستوى التركيبي – بالابتداء، أو بفعل محذوف، وقد سبقت الإشارة إلى أن مقولة الإعراب الصرفي نتيجة التعلق التركيبي في الجملة.

ثمَّ قسَّم النعت السببي قسمين؛ الأول: المضاف إلى معموله، والثاني: ما عَمِل في معموله، وبيَّن أن الأول يطابق المنعوت في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة الإعراب، ويطابقه في مقولة التعيين (إذا كان المنعوت معرفة)، أما القسم الثاني فإنه يطابق المنعوت في مقولتي الإعراب، والتعيين، ويطابق معموله في مقولتي الجنس، والعدد، فهو مثال لاختلاف توجيه التعلق الصرفي، ومراقبة وحدتين معجميتين مختلفتين للعلامات الصرفية في لفظة واحدة.

ثمَّ انتقل إلى التوكيد وذكر قسميه (التوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي) وبيَّن المقصود بكل منها، وبيَّن أقسام التوكيد المعنوي، وعدَّد ألفاظه، وبيَّن اختصاص كلٍّ منها، وبيَّن أنَّه يُشترَط في بعض ألفاظ التوكيد المعنوي إضافتها إلى ضمير يطابق المؤَكَّد في مقولة الشخص، ومقولة العدد، ومقولة الجنس، وأن بعض ألفاظ التوكيد تطابق المؤَكَّد في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة الإعراب، ومقولة التعيين.

ثمَّ ناقش البدل، ووضَّح أقسامه، والمقصود بكلٍّ منها، وبيَّن أنّه يُشترَط له أن يطابق المبدل منه – إن لم يكن بدلًا مطابقًا[1] – في مقولة الإعراب فقط، ولا يُشترط له أن يطابق المبدل منه في مقولة التعيين؛ إذ قد يردان نكرتين، أو معرفتين، أو أحدهما معرفة والثاني نكرة.

ثم ناقش اسم الإشارة المتبوع بالمعرَّف بـ(ال) وذكر أنه يدخل في باب البدل، وتطرَّق إلى أن توسُّع القرآن الكريم في استعمال أسماء الإشارة؛ لأغراض بلاغية، وبيَّن أن المطابقة الصرفية في أسماء الإشارة غالبًا من قبيل المطابقة المتعدِّدة؛ إذ يراقب اسم الإشارة – في التخاطب – وحدتين معجميتين مختلفتين في الجملة، ويطابقهما، كما بيَّن أن مطابقة أسماء الإشارة الصرفية لوحدتين معجميتين في الجملة دليل اختلاف توجيه التعلق الصرفي في الجملة.

ثم بيَّن هذا المبحث المقصود بالعطف، وبيَّن أدواته، وقسميه، وعرَّف كلًا منهما، وبيَّن مطابقة عطف البيان لمتبوعه في أربع مقولات تصريفية غالبًا؛ هي مقولة الإعراب، ومقولة التعيين، ومقولة العدد، ومقولة الجنس، وبيَّن أن كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يُحكَم عليه أنه بدل كل من كل، إلا إذا لم يجُز أن يحل محلَّ المتبوع.

ثمَّ بيَّن أن المعطوف عطف النسق والمعطوف عليه يتطابقان في مقولة الإعراب الصرفي وجوبًا، ولا يشترط أن يتطابقا في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة التعيين، وفي حالة عطف الأفعال، يتطابق المعطوف والمعطوف عليه في العدد، والإعراب، والشخص، والزمن في الغالب.

ثمَّ ناقش العطف على الضمير، وأحكامه في المطابقة الصرفية، والعطف المقطوع، وأحكامه في المطابقة الصرفية، وتسليط الضوء فيه على موضع عدم المطابقة .

ثمَّ ناقش جواز كون المطابقة بين التابع ومتبوعه في مقولة الإعراب على اللفظ، أو المحل، ومثَّل لما يجوز فيه الوجهان بنعت الاسم المنادى المفرد، وغيره.

---

(١) يطابق البدل المطابق المبدل منه في مقولة الجنس، والعدد، والتعيين، والإعراب، خلافًا لأقسام البدل الأخرى.

حوصلة الفصل الخامس

انتهى الفصل الخامس إلى مناقشة مصطلح متمِّمَات الجمل، وسبب اختياره دون غيره من المصطلحات، ومناقشة أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف هذه المتمِّمَات، التي قسَّمها إلى قسمين؛ الأول: المفاعيل وأشباه المفاعيل، والثاني: التوابع، وجعل كلَّ قسم في مبحث.

وبيَّن في مبحثه الأول أن المفعول به يُعدُّ مشاركًا تركيبيًّا (أي: معمولًا) كما يُعدُّ مشاركًا دلاليًّا (أي: موضوعًا) للفعل (قمة الهرم التركيبي، والمحمول الدلالي) في الجملة الفعلية، وهو أقل درجة من الفاعل على المستوى التركيبي؛ لأن الفعل اللازم لا يحتاج إلى مفعول به.

وبيَّن أن المفعول به متعلق – على المستوى الصرفي – بالفعل، الذي يفرض عليه النصب في مقولة الإعراب الصرفي، وإن تعدَّد، ولكنه محايد في مقولة العدد، ومقولة الجنس، (أي: لا يتأثَّر بالفعل، ولا يؤثِّر فيه)، أما مقولة التعيين (التعريف، والتنكير) فإنها لا تدخل الأفعال، والمفعول به قد يكون معرفةً، وقد يكون نكرةً، وإن كان المفعول به ضميرًا فإنه يطابق الاسم الذي يعود عليه في مقولة الشخص؛ لأنه يقارنه إحاليًا.

ثمَّ انتقل إلى المفعول المطلق وبيَّن أنَّ الفعل يتحكَّم به صرفيًا في مقولة الإعراب الصرفي؛ فيفرض عليه النصب دائمًا، ثمَّ بيَّن أن الأصل في المفعول المطلق أن يأتي نكرة مقولة التعيين، وأنه قد يأتي معرفة على غير الأصل، وفصَّل في مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)؛ لأنها تختلف بحسب الغرض، فإن كان المفعول المطلق مؤكِّدًا للفعل فإنه يلزم الإفراد؛ لأن الفعل لا يُثنَّى، ولا يُجمَع، ومؤكِّد الفعل في حكمه، وإن كان مبيِّنًا للنوع فإنه يجوز تثنيته، وجمعه على قلة، وإن كان مبيِّنًا للعدد فإنه يُثنَّى، ويُجمَع على الإطلاق؛ لأن الهدف منه بيان العدد.

ثمَّ انتقل إلى بقية المفاعيل (المفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه) وبيَّن أنها متعلقة بالفعل، أو مايشبهه في مقولة الإعراب الصرفي، ومحايدة في بقية المقولات التصريفية.

ثمَّ انتقل إلى مناقشة أشباه المفاعيل، وبيَّن أن الأصل في الحال أن يكون مشتقًا؛ لأنه يبيِّن الهيئات وقت وقوع الحدث، وبيان الهيئة يتحقَّق بالمشتق في الغالب الأعم، وقد يأتي الحال جامدًا في بعض الأحيان؛ عندما يدلُّ على: تشبيه، أو تفاعل، أو سعر، أو ترتيب.

وبيَّن أن الحال منصوب بالفعل في مقولة الإعراب، ويُطابق صاحبه عادة في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، أما ما يخص مقولة التعيين

فالأصل في الحال أن يكون نكرة، وقد يأتي معرفة على غير الأصل، أما صاحب الحال فالأصل فيه أن يكون معرفة في الغالب، ويجوز أن يُنكَّر في بعض الحالات: كأن يتقدَّم الحال على النكرة، أو أن تُخصَّص النكرة بوصف، أو بإضافة، أو أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه.

ثمَّ بيَّن المقصود بالتمييز، ونوعيه (تمييز الذات، وتمييز النسبة)، وبيَّن أن الأصل فيه أن يكون جامدًا، لأنه مبيِّن للذوات، وأنه من الوظائف النحوية التي يُشترَط فيها التنكير في مقولة التعيين؛ لأنه مشابه للحال في أنه مبيِّن ما قبله، كما أنه رافع إبهام متبوعه، وبيَّن أن الفعل، أو ما في حكمه هو الذي يفرض (النصب) في مقولة الإعراب على التمييز، وتفصيل ذلك: أنه لا خلاف في عمل الفعل في تمييز النسبة، أما تمييز الذات فالعامل فيه المميَّز، الذي يُحمَل على الوصف، والوصف يُحمَل على الفعل.

وبيَّن أن مقولة العدد في التمييز تتحدَّد بناءً على نوع العامل فيه، فإن كان العامل فيه فعلًا، أو ما في معنى الفعل من المشتقَّات جاز فيه الإفراد، أو الجمع – بناءً على المعنى الذي يُراد رفع الإبهام عنه – وكذلك الحال في تمييز اسم التفضيل، أما تمييز (كم) الاستفهامية، وتمييز اسم العدد فلا تصحُّ تثنيته، أو جمعه، فلا يكون إلا مفردًا.

ثمَّ انتقل إلى مناقشة ألفاظ العدد واسم التفضيل؛ لمناسبتها التمييز، ولما فيها من مادة غنية بالمطابقة، أو عدمها، وبيَّن أحكام المطابقة والمخالفة الصرفية بين العدد ومعدوده في مقولة الجنس بالتفصيل؛ بناءً على نوع العدد؛ إذ قسَّم الأعداد – وفق التقسيم المشهور في التراث النحوي العربي – إلى: الأعداد المفردة، والأعداد المركبة، وألفاظ العقود، والأعداد المعطوفة،..)، وبيَّن أحكام هذه الأعداد مع معدودها في المقولات التصريفية الأخرى: (مقولة التعيين، ومقولة العدد، ومقولة الإعراب)، وبيَّن أن العدد – على المستوى التركيبي – يتعلَّق برأس الهرم التركيبي في الجملة، في حين أن المعدود يتعلَّق تركيبيًا بالعدد نفسه[1].

وبيَّن أن اسم التفضيل يتعلَّق تركيبيًا برأس الجملة، ويلزم الإفراد في مقولة العدد، والتذكير في مقولة الجنس إذا كان مجرَّدًا من الإضافة و(ال) التعريف، أو كان مضافًا إلى نكرة، بغض النظر عن جنس اللفظ المفضَّل، وعدده، أما إذا كان مضافًا إلى المعرفة، فإنه يجوز فيه: الإفراد والتذكير، أو مطابقة المفضل، وأما إذا كان مقترنا بـ(ال)، فتجب المطابقة بينه وبين المفضل.

---

(١) سأكتفي بما ورد من تفصيل لذلك في حوصلة المبحث الأول، ولن أسهب في أحكام العدد؛ اجتنابًا للتكرار.

ثمَّ بيَّن المبحث الثاني من هذا الفصل المقصود بالتوابع، وسبب تسميتها بهذا الاسم، وتعريف كلٍّ منها؛ وهي: (النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف)، وبيَّن أنها من أهم الوظائف النحوية التي تتجلَّى فيها المطابقة الصرفية، وناقش أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائفها.

وانتهى إلى تقسيم النعت الحقيقي إلى المفرد، والجملة، فالمفرد يتبع المنعوت على الأصل في أربع مقولات؛ هي: مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة الإعراب، ومقولة التعيين، أما إذا كان النعت جملة للاسم النكرة فلا بُدَّ أن يربط بينهما ضمير يعود من جملة النعت على المنعوت، يطابقه في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة الشخص، ثم ذكر بعض الاستثناءات في المطابقة الصرفية بين النعت والمنعوت(١).

ثمَّ ناقش إجازة النحاة أن يكون النعت مقطوعًا عن المنعوت؛ إذا كان المنعوت معلومًا من دون النعت، وحينئذٍ يتبع النعت المنعوت في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة التعيين فقط، ويجوز أن يُرفَع النعت المقطوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، كما يجوز أن ينصب النعت المقطوع على المدح، وبيَّن أن الهدف من النعت المقطوع العناية به، وأنه يتعلَّق بالمنعوت دلاليًا، ولكنه تركيبيًا يتعلَّق بالعامل المعنوي (الابتداء)، أو بفعل محذوف.

ثمَّ قسَّم النعت السببي قسمين؛ الأول: المضاف إلى معموله، والثاني: ما عمِل في معموله، وبيَّن أن الأول يطابق المنعوت في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة الإعراب، ويطابقه في مقولة التعيين (إذا كان المنعوت معرفة)، أما القسم الثاني فإنه يطابق المنعوت في مقولتي الإعراب، والتعيين، ويطابق معموله في مقولتي الجنس، والعدد، فهو مثال لاختلاف توجيه التعلق الصرفي، ومراقبة وحدتين معجميتين مختلفتين للعلامات الصرفية في لفظة واحدة.

ثمّ انتقل إلى التوكيد وبيَّن أنه قسمان؛ الأول: التوكيد اللفظي (تكرير اللفظ وإعادته بعينه، أو بمرادفه)، والثاني: التوكيد المعنوي؛ وهو قسمان؛ أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤَكَّد، وله لفظان: النفس، والعين، ولا بُدَّ من إضافتهما إلى ضمير يطابق المؤَكَّد، وإن كان المؤَكَّد بهما مثنى أو مجموعًا، فإن القياس النحوي أن يُجمعا على وزن (أَفعُل)، والثاني: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، وألفاظه: (كل، وجميع، وكلا، وكلتا)، ولا بُدَّ من إضافتها إلى ضمير يطابق المؤَكَّد، ويُستَعمَل (كل، وجميع) لتوكيد الجمع، أو ما يتضمَّن معناه، أو ما يقبل التجزئة، ويُؤَكَّد

---

(١) انظر: حوصلة المبحث الثاني من هذا الفصل.

بـ(كلا) المثنى المذكر، ويُؤَكَّد بـ(كلتا) المثنى المؤنث.

ويُضاف إلى القسم الثاني (أجمع) وأخواتها: (أكتع، وأبصع، وأبتع)، وهي تتطابق مع المؤَكَّد في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة الإعراب (الرفع، والنصب، والجر)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير).

ثمَّ انتقل إلى مناقشة البدل، وأقسامه، وتعريف كل قسم، والتمثيل له، وبيَّن أن البدل يطابق المبدل منه في المقولات التصريفية الأربع (الجنس، والعدد، والتعيين، والإعراب) إن كان بدل كلٍّ من كل، وفي مقولة الإعراب الصرفي فقط فيما عدا ذلك من أقسام البدل، وناقش بعد ذلك اسم الإشارة المتبوع بالمعرَّف بـ(ال)؛ لأنه من باب البدل، وأشار إلى توسع القرآن الكريم في استعمال اسم الإشارة لأغراض بلاغية، مما يستحق دراسة مستفيضة، وبيَّن أن المطابقة الصرفية في أسماء الإشارة غالبًا من قبيل المطابقة المتعدِّدة؛ إذ يراقب اسم الإشارة – في التخاطب – وحدتين معجميتين مختلفتين في الجملة، ويطابقهما، كما بيَّن أن مطابقة أسماء الإشارة الصرفية لوحدتين معجميتين في الجملة دليل اختلاف توجيه التعلق الصرفي في الجملة.

ثمَّ بيَّن المقصود بالعطف، وقسميه، (عطف البيان، وعطف النسق)، وعرَّف كلًا منهما، وبيَّن أحكامهما في المطابقة الصرفية، وبعض المسائل المتفرِّعة عليهما، حيث بيَّن مطابقة المعطوف عطف بيان لمتبوعه غالبًا في مقولات: الإعراب، والتعيين، والعدد، والجنس.

كما بيَّن مطابقة المعطوف عطف نسق للمعطوف عليه في مقولة الإعراب الصرفي، وعدم ضرورة المطابقة بينهما في الجنس، والعدد، والتعيين، وبيَّن أنه في حالة عطف الأفعال، فإن المعطوفان يتطابقان في العدد، والإعراب الصرفي، والشخص، والزمن في الغالب.

ثمَّ بيَّن في ختامه جواز أن تكون المطابقة في مقولة الإعراب الصرفي بين التابع والمتبوع على اللفظ، أو المحل، ومما يجوز فيه الوجهان: النعت للاسم المنادى المفرد، إذ يُرفَع على لفظ الاسم المنادى؛ لأنه مبني على الضم، ويُنصَب على محله؛ لأنه في محل نصب مفعول به بفعل نداء.

الخاتمة

أولًا: النتائج:

في خاتمة العمل تنتهي الدراسة إلى جملة من النتائج العلمية التي توصلت إليها، وأهمها مايلي:

١-تختلف دراسة اللغة باختلاف النظرية التي ينطلِق منها الباحث، ولا بُدَّ في البحث العلمي المحكَم من تدقيق المصطلحات العلمية؛ لأنها قد تنزاح إلى مدلولات أخرى؛ لأسباب كثيرة منها: صعوبة الفصل بين مستويات اللغة، والتدريس أو التعليم الذي قد يؤدِّي إلى عدم التدقيق المفهومي لبعض المصطلحات، وطول الفترة الزمنية التي احتضنت التأليف النحوي، إضافةً إلى الاختلاف في ترجمة بعض المصطلحات المترجمة من بعض اللغات الأخرى.

٢-ورد مصطلحا الصرف والتصريف في التراث النحوي العربي للدلالة على مفهوم واحد، واختلفت المباحث التي تُدرَس تحت هذا المفهوم، ولكن التدقيق المفهومي لهذين المصطلحين في نظرية التعلق اللغوي يجعل الصرف بإزاء (morphology)، وهو ينقسم إلى قسمين؛ هما: (inflectional morphology) ويُترجَم بالتصريف، و(derivational morphology)، ويُترجَم بالاشتقاق، وبناءً على ذلك فإن التصريف جزء من الصرف.

٣-ورد مصطلح الإعراب في التراث النحوي العربي للدلالة على معنيين، ينتميان إلى مستويين مختلفين من مستويات اللغة؛ أحدهما: الوظيفة النحوية للوحدة المعجمية والحيِّز الذي تشغله على المستوى التركيبي، وثانيهما: الوسم الذي يدلُّ على وظيفة الوحدة المعجمية، وهو مما يُدرَس على مستوى التعلق الصرفي في نظرية التعلق اللغوي.

٤-التعلق من أهمِّ روابط الجملة النحوية، ولكنه لم يَرِد في التراث النحوي العربي منتظمًا - دائمًا - في نظرية واضحة توضِّح المقصود منه، فقد ورد للدلالة على معانٍ متعددة؛ منها: علاقة شبه الجملة بالفعل وارتباطها به، وعلاقة الفعل وارتباطه بالمفاعيل، وعلاقة الإسناد في الجملة، وعلاقة الفعل بعدد المشاركين، وتحديد النسق التركيبي للجملة، وإضافة الشيء إلى ما كان من سببه، أما أشمل معنى لمصطلح التعلق في التراث النحوي العربي فقد ورد عند الجرجاني؛ في تعريفه النظم، ولكنه اقتصر على أحد أنواع التعلق، وهو التعلق التركيبي.

أمَّا المقصود بالتعلق في نظرية التعلق اللغوي فهو: علاقة سياقية غير متناظرة، على غرار

الاستلزام المنطقي، إذ يستلزم عنصرٌ ما في اتجاهٍ ما عنصرًا آخر ولكن العكس غير صحيح، ويرمز له بسهم موجه ل١ـ ل٢، وتدعى اللفظة (ل١) عاملًا، واللفظة (ل٢) متعلقًا، وتميِّز النظرية بين ثلاثة أصناف من التعلق السياقي الهرمي في الجملة؛ هي: التعلق الدلالي (تحكم المحمول في الموضوع من الناحية الدلالية)، والتعلق التركيبي (تحكم العامل في المعمول من الناحية الإعرابية)، والتعلق الصرفي (تحكم المتبوع في التابع في قوانين المطابقة الصرفية)، وتوجيه التعلق بين هذه الأصناف متباين ومختلف.

٥- تأسست نظرية التعلق اللغوي على يد اللساني الفرنسي تانيار (L. Tesniere)، الذي تأثَّر ببعض الأفكار اللسانية السابقة، وأضاف إليها إضافات قيِّمة؛ منها: تعريف علم التركيب، ومفهوم التعلق، وصياغة المفاهيم الفرعية التي تقتضيها، وتوضيح اختلاف الترتيب البنيوي عن الترتيب الخطي للجملة، وتبويب الألسنة على أساس الترتيب الخطي للجملة بين العنصر المتحكم، ومتعلقه؛ إلى: (الألسنة ذات الترتيب النازل، والألسنة ذات الترتيب الصاعد)، والتقسيم الرباعي لأقسام الكلم الأساسية (اسم، وفعل، وصفة، ورديف)، وبناء مفهوم المحوِّر (modifier) على ضوء هذا التقسيم، واكتشاف ظاهرة النقل (transfer/translation) بين أقسام الكلم، وطردها في عامة الألسنة البشرية، وإدخال التمثيل البصري في التحليل النحوي.

٦- تطوَّرت نظرية التعلق اللغوي، ثمَّ استقرَّت على يد العالم الروسي إيغور مالتشوك (Mel'čuk)، باستحداث نظرية (معنى-نص)، التي اشتملت على مظاهر من ألسنة عديدة، ودرست جميع مستويات اللغة ابتداءً بالدلالة، ثم التركيب، والصرف، وانتهاءً بالصوتيات، ووصفت العلاقة بين المعنى والنص بأنها علاقة تطابق، تُدرَس لهدفٍ تأليفي، بواسطة تكوين مناويل شكليَّة قابلة للحوسبة، وركَّزت على وصف علاقات التعلُّق في حدِّ ذاتها، وحظر الترتيب الخطي في البنيات التركيبيَّة، والتمييز بين المستويين السطحي والعميق؛ من خلال تقسيم جميع المستويات اللغوية — ما عدا الدلالي - إلى: (عميق وسطحي)، ووضَّحت مفهوم اتجاه التعلق، وبيَّنت أنه لا يتحقَّق بشكل متناظر في كل المستويات اللغوية للجملة.

٧- ترتيب المعايير اللغوية ترتيبًا هرميًا في ضبط أقسام الكلم أمرٌ حتميٌّ استشعره النحاة، وسلَّمت به النظريات اللسانية الحديثة، ومنها نظرية التعلق اللغوي؛ التي تسلِّم بأولوية المعيار

التركيبي على غيره من المعايير اللغوية، كما تسلِّم بالاسترسال الجزئي وعدم الفصل الصارم بين أقسام الكلم؛ من خلال إقرار أن كل قسم من أقسام الكلم تمثِّله نواة طرازية، ويشتمل أيضًا على وحدات أخرى تفتقِد بعض خصائصه اللغوية، كما تُسلِّم أيضًا بنظرية الانتقال المقولي، التي تسمح بنقل أي وحدة لغوية من قسم الكلم الأصلي الذي تنتمي إليه إلى قسم كلم آخر تقتضيه بتغييرٍ ما يلحقها.

٨- نظرية التعلق اللغوي تعتمد البنية العميقة (التي تسمح بتعميم الوصف على كافة الألسنة البشرية)، والسطحية (التي تراعي خصوصية كل لسان)، لافتراض أقسام كلم تشمل جميع الألسنة البشرية، وقد قسَّمت الكلم بناءً على هذا المبدأ إلى أربعة أقسام؛ هي: (الفعل، والاسم، والصفة، والرديف)، وليس شرطًا أن تتحقَّق كل هذه الأقسام في كافة الألسنة البشرية على المستوى السطحي، ولكنها متحقِّقة على المستوى العميق في سائر الألسنة البشرية، وبناءً على هذا التقسيم قسَّمت الجمل (على المستوى العميق) بناءً على العقدة المركزية فيها إلى أربعة أنواع؛ هي: (الجملة الفعلية، والاسمية، والوصفية، والظرفية)، أما أنواع الجمل في التراث النحوي العربي (على المستوى السطحي)؛ فهي: (الجملة الفعلية، والجملة الاسمية)، ولكن التراث النحوي العربي ونظرية التعلق اللغوي يتَّفِقان في أن أصل الجمل هو الجملة الفعلية.

٩- مفهوم الفعلية أكثر تجريدًا من الفعل؛ فقد تتحقَّق الفعلية بواسطة اسم على المستوى السطحي، كما هو الحال في المصادر والمشتقات؛ نحو: (سحقًا)، كما أن مفهوم الاسمية أكثر تجريدًا من الاسم، فقد تتحقَّق الاسمية بالفعل بواسطة الناقل المقولي؛ نحو: (أنْ تجتهدَ خيرٌ لك)، وهذه النتيجة توضِّح أهمية اعتماد البنية السطحية والبنية العميقة في الجملة، كما تُبيِّن أهمية نظرية الانتقال المقولي ودورها في ضبط أقسام الكلم.

١٠- الخصائص التركيبية والصرفية وردت مختلطة في التراث النحوي العربي، رغم أهمية التمييز بينها في نظرية التعلق اللغوي - انطلاقًا من رؤية تانيار التي تميِّز بين نوعين من الإعراب؛ هما: الإعراب السكوني، والإعراب الديناميكي - فالنحو عبارة عن بنية تركيبية متكوِّنة من مواضع مختلفة (تمثلها الوظائف النحوية)، وتشغلها عناصر معيَّنة (تمثلها أقسام الكلم)، وعليه فإن الخصائص الإعرابية التركيبية مجالها البنية العميقة وتُدرَس في مجال التعلق التركيبي، في حين أن الخصائص الصرفية تظهر في البنية السطحية وتُدرَس في مجال التعلق الصرفي.

١١- للخصائص الإعرابية (التركيبية) دور في ضبط وتدقيق أقسام الكلم، وذلك باعتماد

المنهج التوزيعي، الذي اعتمده مالتشوك (Mel'čuk) في نظرية التعلق اللغوي ضمن معايير ضبط العلاقات النحوية، التي أعاد صياغتها صياغة منطقية، وحصرها في ثلاثة معايير؛ هي: معيار التفارق الدلالي، ومعيار التكرار (إيجابًا، وسلبًا) ومعيار الاستبدال القائم على المنهج التوزيعي الذي اعتمده النحاة العرب في تعيين الخصائص المميزة لكل قسم، وأهم الخصائص الإعرابية (التركيبية) التي تميِّز الفعل عن غيره من أقسام الكلم؛ كونه القمة التركيبية في الجملة، والبناء؛ لأنه العامل، والتعدية التي تُعدُّ من خصائص الفعل على صعيد عامة الألسنة البشرية، وأنه النموذج الذي يمثِّل دور المحمول في تبويب الوحدات اللغوية على أساس المحمول والموضوع.

١٢- يختلف إعراب الاسم عن الإعراب الصرفي للفعل (أحد وجوه التغير الصرفي)، حيث إن إعراب الاسم إعراب تركيبي حقيقي، وأهم خصائص الاسم الإعرابية (التركيبية)؛ هي: الموضع: فالاسم يتميَّز عن الفعل والحرف بكونه معمولًا، وكونه مشاركًا تركيبيًا لفعل عميق بأصل وضعه لا بتغيير طارئ، كما يتميَّز بالإضافة، ودخول حرف الجر، وامتناع دخول (قد)، و(سوف) عليه، وأنه يُعدُّ عمومًا واسم العلم بصفة خاصة النموذج الذي يمثِّل دور الموضوع في تبويب الوحدات اللغوية على أساس ثنائية المحمول والموضوع.

١٣- العمل النحوي والمطابقة الصرفية يتعاضدان في الإبانة عن دلالة الجملة ومعناها، ولكن اتجاه التعلق فيهما لا يُشترَط فيه التوازي فقد يكون متباينًا أي: مختلفًا، والعمل النحوي يختلف عن المطابقة الصرفية؛ لأنه مبني على العامل الذي اهتمَّ به التراث النحوي العربي من خلال اهتمامه بنظرية العامل، وهو داخل في حيِّز التعلق التركيبي في نظرية التعلق اللغوي، التي تَعدُّ المطابقة الصرفية وجهًا من وجوه التعلق الصرفي، وتفسِّرها بتبعيَّة لفظة (ل١) صرفيًا للفظة أخرى (ل٢) في إحدى المقولات التصريفية؛ وهي: مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، ومقولة الإعراب الصرفي (اللفظي)، ومقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة).

١٤- اهتمَّ النحاة بالجملة من خلال التمييز بينها وبين الكلام، والتمييز بين الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي ليس لها محل من الإعراب، بناءً على إمكانية حلول المفرد محلها، والتمييز بين الجملة البسيطة والمركبة، رغم الاختلاف بين التراث النحوي العربي ونظرية التعلق اللغوي في الجملتين البسيطة والمركبة، فالجملة المركبة في نظرية التعلق اللغوي هي التي تحتوي على عاملي الوصل (jonction)، أو الانتقال المقولي (translation)، أما البسيطة فهي

ما خلت منهما، وفي التراث النحوي العربي الجملة المركبة ما كان أحد مكوِّناتها جملة.

١٥- تُصنَّف الجملة الشرطية - على الأصل - جملة فعلية مركبة، ولكنَّ النحاة اضطربوا في تفسير ذلك، ونظرية التعلق تُشِير إلى أن النواة الإسنادية الأساسية في الجملة الشرطية هي: جواب الشرط، أما فعل الشرط إذا سلَّمنا بهرمية الجملة فهو في منزلة ظرف منصوب المحل يفيد الشرط، ولكن العامل الصرفي الذي فرض الجزم على فعل الشرط وجوابه هو الأداة، ولا خلاف في عملها، وكونها تتصدَّر الجملة، أما جملة جواب الشرط فلا محل لها من الإعراب؛ لعدم إمكانية حلول المفرد محلها.

١٦- الفاعل (المسنَد إليه) في الجملة الفعلية هو المتحكِّم (العامل) في الفعل - على الرغم من تعلقه تركيبيًا بالفعل وتحكُّم الفعل فيه على المستوى التركيبي - في جميع المقولات الصرفية التي يقبلها الفعل ما عدا الإعراب الصرفي، فهو المتحكم الصرفي فيما يمكن أن يدخل الفعل من مقولات؛ كمقولة الجنس (من خلال إلحاق علامة التأنيث)، ومقولة الشخص، أمَّا مقولة العدد فإن الفعل لا يتأثَّر فيها بالفاعل وإن كان مُثنًّى، أو مجموعًا، إلا في لغات شاذة لا يُقاس عليها، وكذلك مقولة التعيين؛ فالأفعال لا تدخلها مقولة التعيين، أما مقولة الإعراب الصرفي فهي المقولة الصرفية الوحيدة التي يفرضها الفعل على الفاعل والمفعول به، ولكن الفعل المضارع يتأثَّر بالأداة التي تسبقه إعرابًا صرفيًا أو لفظيًا؛ لأن مقولة الإعراب الصرفي تُعدُّ من قبيل التعلق الصرفي؛ لأنها شكلية تظهر على آخر الكلمة.

١٧- المراد بالجملة الاسمية عند النحاة: الجملة التي تبدأ باسم يُقال له: المبتدأ، أما في نظرية التعلق اللغوي فإنها: الجملة الخالية من الفعل الصريح أو الظاهر في البنية السطحية، وقمة الهرم التركيبي فيها: (العامل المعنوي/الابتداء)، والمبتدأ والخبر معمولان له ومتعلِّقان به، وهذا القول يسمح بردِّها إلى الجملة الفعلية، فالجملة تشتمل على قمة تركيبية واحدة نموذجها الطرازي هو الفعل الحقيقي، وقد يكون فعلًا ناقصًا، أو عاملًا معنويًا كما في الجملة الاسمية.

والجملة الاسمية تنقسم - بناءً على نوع المبتدأ فيها - إلى نوعين؛ هما: جملة المبتدأ والخبر، وجملة المبتدأ (الوصف المشتق) والفاعل الذي سدَّ مسدَّ الخبر، ولذلك تأثير على المحمول الدلالي، ومن ثم المطابقة الصرفية بين ركني الجملة.

١٨- الخبر هو المحمول الدلالي في الجملة الاسمية، إن لم يكن المبتدأ مشتقًّا عاملًا بالاعتماد على نفي أو استفهام، فإن كان المبتدأ وصفًا مشتقًّا أصبح هو المحمول الدلالي،

والمتحكِّم في فاعله السادِّ مسدَّ الخبر في مقولة الإعراب الصرفي أيضًا؛ لأنه محمول على الفعل في الجملة الفعلية، بل هو فرع عنه (فعل عميق)، والفعل التام يمثِّل رأسًا على المستويين التركيبي والدلالي (العامل التركيبي، والمحمول الدلالي)، في حين أنه يوجد تشظٍّ للمستوى الدلالي والمستوى التركيبي في الجملة الاسمية، فالمحمول الدلالي هو الخبر أحيانًا، والمبتدأ المشتق الذي يعمل عمل فعله أحيانًا أخرى، أما قمة الهرم التركيبي في الجملة الاسمية فلا خلاف أنه الابتداء، وهنا يتجلَّى الفرق بين الجملتين (الفعلية، والاسمية)، كما أن (العامل المعنوي/الابتداء) أو ما كان في حكمه من النواسخ (الأفعال الناقصة، والحروف المشبهة بالأفعال) هو المتحكِّم في مقولة الإعراب الصرفي؛ لأنه محمول على الفعل مع ملاحظة أنه أضعف منه في العمل.

١٩- المبتدأ (باستثناء المشتق المعتمد/العامل) يشبه الفاعل في الجملة الفعلية، ويتحكَّم في بقية المقولات الصرفية في ركن الجملة الاسمية الآخر (الخبر) ما عدا الإعراب الصرفي، كما يتحكَّم أيضًا في إلحاق تاء التأنيث أو عدمه في الفعل الناقص، أما الحروف المشبهة في الأفعال فإن تاء التأنيث لا تلحقها، ويبقى تأثير المبتدأ (اسم الناسخ الحرفي) في مقولة الجنس على الخبر فقط، إن كان الخبر مفردًا (أي ليس جملة ولا شبه جملة).

٢٠- تطبيق نظرية التعلق اللغوي كفيل برفع الإشكال في الجملة الشرطية الواقعة جملة اسمية؛ لأنه يحتِّم الفصل الدقيق بين أنواع التعلق الثلاثة (التركيبي، والصرفي، والدلالي)، ومن خلال تحليل هذا النوع من الجمل يتَّضِح أن العامل التركيبي في الجملة الشرطية هو جواب الشرط، وهو المحمول الدلالي في الوقت نفسه، ويؤيِّد ذلك حمل النحاة جواب الشرط على الخبر (المحمول الدلالي في الجملة الاسمية)، كما يؤيِّده اعتبار الجملة الشرطية - على الأصل - جملة فعلية مركبة، والجملة الفعلية يكون فيها العامل التركيبي والمحمول الدلالي عنصرًا واحدًا هو الفعل التام، والمطابقة في المقولات الصرفية بين ركني الجملة الشرطية متعذرة؛ لأن ركنيها جملتين بسيطتين قبل دخول أدوات الشرط، والمقولات الصرفية لا تدخل الجمل.

٢١- بعض أدوات الشرط حروف؛ نحو: (إن، ولو) لا محل لها من الإعراب، وتشكِّل مع جملة الشرط مركبًا حرفيًا مفعولًا للشرط، وبعضها ظروف؛ نحو: (متى، وأين) مبنية على الظرفية، وتُعدُّ جملة الشرط المصدَّرة بظرف مفعولًا فيه للزمان أو للمكان لجواب الشرط، وبعضها الآخر أسماء؛ نحو: (أيّ، ومن، وما) وتُعرَب حسب موقعها من الجملة، فإن كان فعل الشرط متعدِّيًا لم يستوفِ مفعوله، فاسم الشرط مفعول به لفعل الشرط، أما إن كان فعل الشرط فعلًا لازمًا،

أو متعدِّيًا استوفى مفعوله، فاسم الشرط مبتدأ، واختلف النحاة في خبره على ثلاثة أقوال؛ الراجح منها: أن جملة الشرط هي الخبر؛ لأن اسم الشرط داخل في جملة الشرط، فهي ليست شرطًا لولا اسم الشرط، وجملة الشرط قيدٌ في جملة الجزاء (العامل التركيبي، والمحمول الدلالي في الوقت نفسه) فهي معمول وموضوع متعلق به.

وأدوات الشرط بأصنافها (الحروف، والأسماء، والظروف) تفرض مقولة الإعراب الصرفي على فعل الشرط وفعل الجواب، ولكن فعل الشرط يفرض مقولة الإعراب على متعلقاته في جملة الشرط، وفعل الجواب كذلك يفرض مقولة الإعراب على متعلقاته، ففعل الشرط وفعل الجواب كالعُقَد في الجملة، ولكن نواة الجملة التركيبية هي فعل جواب الشرط.

٢٢- الأصل في المبتدأ وخبره (باستثناء الوصف المشتق) أن يتحكَّم المبتدأ في الخبر في مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، مما ينتج عنه تطابقهما، ولهذا الأصل فروع شاذة عن الأصل؛ كالإخبار عن المفرد بجمع القلة، والإخبار عن الجمع بصيغة (فَعِيل) و(فَعُول)، وهو المتحكم صرفيًا في خبره أيضًا في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، مما ينتج عنه تطابقهما على الأصل، ولهذا الأصل فروع شاذة أيضًا.

أما مقولة التعيين (التعريف، والتنكير) فالأصلُ فيها المخالفة بين المبتدأ والخبر أي عدم المطابقة، لأن الأصل أن يُبتدأ بالمعرفة، ويُخبَر عنها بالنكرة، ولكن يجوز أن يُخبَر عن المعرفة بالمعرفة في حدود ضيقة، كما يجوز أن يكون المبتدأ والخبر نكرتين، مع اشتراط تخصيص المبتدأ، والمبتدأ والخبر متغايران إحاليًا؛ لأن تقارنهما الإحالي (الإشارة إلى الشيء ذاته) يؤدِّي إلى انتفاء الفائدة في الإخبار عن الشيء، إذ لا يمكن أن تخبر عن الشيء بنفسه.

٢٣- المفعول به مشارك تركيبي (معمول لقمة الهرم التركيبي في الجملة: الفعل التام)، ومشارك دلالي (موضوع للمحمول الدلالي في الجملة: الفعل التام)، وهو أقل درجة من الفاعل على المستوى التركيبي؛ لأن الفعل اللازم لا يحتاج إلى مفعول به، وهو تابع على المستوى الصرفي للفعل الذي يفرض عليه النصب في مقولة الإعراب الصرفي، وإن تعدَّد؛ كما في الأفعال المتعدِّية لمفعولين أو أكثر، وهو (أي المفعول به) محايد في مقولتي العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع) والجنس (التذكير، والتأنيث)، لا يتأثَّر بالفعل ولا يؤثِّر فيه، أما مقولة التعيين (التعريف، والتنكير) فإنها لا تدخل الأفعال، والمفعول به قد يكون معرفةً، وقد يكون نكرةً، وإن كان المفعول به ضميرًا فإنه يطابق الاسم الذي يعود عليه في مقولة الشخص؛ لأنه يقارنه إحاليًا.

٢٤- يتحكَّم الفعل صرفيًا بالمفعول المطلق في مقولة الإعراب الصرفي فيفرض عليه النصب دائمًا، أما مقولة التعيين فإن الأصل في المفعول المطلق أن يأتي نكرة، وقد يكون معرفة على غير الأصل، أما مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع) فهي تختلف بحسب الغرض، فإن كان المفعول المطلق مؤكِّدًا للفعل فإنه لا يُثنَّى، ولا يُجمَع؛ لأن الفعل لا يُثنَّى، ولا يُجمَع، ومؤكِّد الفعل في حكمه، وإن كان مبيِّنًا للنوع فإنه يجوز تثنيته وجمعه على قلة، وإن كان مبيِّنًا للعدد فإنه يُثنَّى، ويُجمَع على الإطلاق؛ لأن الهدف منه بيان العدد.

أما بقية المفاعيل (المفعول فيه (الظرف)، والمفعول له (لأجله)، والمفعول معه) فلا بُدَّ لها من متعلق تتعلق فيه هو الفعل، أو ما ينوب عنه، وهو يفرض عليها النصب في مقولة الإعراب الصرفي، في حين أنها محايدة في بقية المقولات الصرفية.

٢٥- الأصل في الحال أن يكون مشتقًا؛ لأنه يبين هيئة صاحبه وقت وقوع الحدث، وبيان الهيئة يتحقَّق بالمشتق في الغالب الأعم، وقد يأتي الحال جامدًا في بعض الأحيان، عندما يدلُّ على: تشبيه، أو تفاعل، أو سعر، أو ترتيب، والحال يطابق صاحبه عادة في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، أما في مقولة التعيين فالأصل في الحال أن يكون نكرة، وقد يأتي الحال معرفة على غير الأصل، أما صاحب الحال فالأصل فيه أن يكون معرفة في الغالب، ويجوز أن يُنكَّر في بعض الحالات: كأن يتقدَّم الحال على النكرة، أو أن تُخصَّص النكرة بوصف، أو بإضافة، أو أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه.

٢٦- الأصل في التمييز الجمود؛ لأنه مبين للذوات، ورفع الإبهام عن الذات لا يكون بالمشتق؛ لأن المشتقات لا تدلُّ على الذات وإنما تدلُّ على صفة طارئة فيها، والتمييز من أهم الوظائف التي يفرض عليها الفعل أو ما يقوم مقامه النصب في مقولة الإعراب الصرفي، ويُشتَرط فيه التنكير في مقولة التعيين؛ لأنه مشابه للحال في أنه مبين ما قبله، كما أنه رافع إبهام متبوعه، أما مقولة العدد (الإفراد، التثنية، والجمع)، في التمييز فهي تتحدَّد بناءً على نوع العامل فيه، فإن كان العامل فيه فعلًا أو ما يشبهه جاز فيه الإفراد والجمع، وكذلك تمييز اسم التفضيل، أما تمييز (كم) الاستفهامية وتمييز العدد فلا تصحُّ تثنيته أو جمعه، ولا يكون إلا مفردًا.

٢٧-يتطابق العددَان (واحد) و(اثنين) مع المعدود في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، ومقولة الإعراب الصرفي (الرفع، والنصب، والجر)، فكلاهما يستعمل نعتًا للمعدود متعلقًا به، في حين أن المعدود متعلق برأس الهرم التركيبي في الجملة.

أما الأعداد من (ثلاثة) إلى (عشرة) فإنها تتعلق بالعقدة المركزية في الجملة، وتخالف المعدود في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ويفرض عليها العدد (الجر بالإضافة) في مقولة الإعراب الصرفي، و (الجمع) في مقولة العدد.

والأعداد المركبة حكم الصدر فيها في المطابقة والمخالفة كحكمها قبل التركيب، أما حكم العجز وهو لفظ (عشر) فيطابق المعدود في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ويأتي المعدود في هذه الحالة مفردًا منصوبًا على التمييز في مقولتي العدد، والإعراب الصرفي.

وألفاظ العقود تتعلق برأس الجملة تركيبيًا، ويتعلق بها المعدود، ويكون معدودها مفردًا منصوبًا على التمييز كمعدود الأعداد المركبة، والأعداد المعطوفة تتكوَّن من جزأين، الجزء الأول حكمه حكم الأعداد المفردة، وهو متعلق برأس الجملة التركيبي، أما الجزء الثاني فحكمه حكم ألفاظ العقود، وهو متعلق بالجزء الأول، ويكون تمييز الأعداد المعطوفة مفردًا منصوبًا، أما الأعداد (مئة) و(ألف) و(مليون) ونحوها فهي محايدة في مقولة الجنس، إلا أن معدودها يأتي مفردًا مجرورًا على أنه مضاف إليه.

وفي مقولة التعيين (التعريف، والتنكير) يأتي اسم العدد نعتًا للمعدود في حالة التعريف في الغالب، ويأتي العدد قبل المعدود في حالة التنكير في الغالب؛ إلا (واحدًا) و(اثنين)، سواء أكان العدد مفردًا، أم مركبًا، أم معطوفًا.

٢٨- اسم التفضيل يتعلق تركيبيًا برأس الجملة، ويلزم الإفراد في مقولة العدد، والتذكير في مقولة الجنس عندما يكون مجرَّدًا من الإضافة و(ال) التعريف، أو مضافًا إلى نكرة، بغض النظر عن جنس اللفظ المفضَّل وعددِه، أما إذا كان مضافًا إلى المعرفة، فإنه يجوز فيه الأمران: إلزام حالة (الإفراد) في مقولة العدد، و(التذكير) في مقولة الجنس، أو المطابقة بين المفضَّل واسم التفضيل، وأما إذا كان مقترنا بـ(ال)، فيجب التطابق بينه وبين المفضل.

٢٩- النعت الحقيقي المفرد يتبع المنعوت على الأصل في أربع مقولات؛ هي: مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة الإعراب (الرفع، والنصب، والجر)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، أما إذا كان النعت جملة للاسم النكرة فلا بُدَّ أن يربط بينهما ضمير عائد من جملة النعت على المنعوت ويطابقه في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة الشخص.

ويُستثنَى في مطابقة النعت الحقيقي المفرد بعض الحالات؛ كأن يكون النعت اسم تفضيل مجرَّدًا من (ال) والإضافة، أو مضافًا إلى نكرة، أو يكون مصدرًا، أو أن يكون المنعوت من الأسماء التي تتعلق بمعنى الجمع؛ إذ يجوز في نعتها الجمع على معناها، أو الإفراد على لفظها في مقولة العدد، كما يجوز في مقولة الجنس التذكير على اللفظ، أو التأنيث على معنى الجماعة.

٣٠-في النعت السببي يتبع النعت المنعوت غالبًا في مقولتين؛ هما: مقولة الإعراب الصرفي، ومقولة التعيين، ويطابق ما بعده (معموله) في مقولة الجنس، ويلزم الإفراد غالبًا في مقولة العدد؛ لأنه عامل فيما بعده من حيث المعنى، وعلاقته مع ما بعده علاقة إسناد.

والنعت السببي، وأسماء الإشارة - في حالة المخاطبة - من أهم الشواهد التي توضِّح اختلاف توجيه التعلق الصرفي في الجملة؛ إذ تُبيِّن مراقبة وحدتين معجميتين في الجملة للعلامات الصرفية للفظة واحدة.

٣١- التوكيد قسمان؛ هما: التوكيد اللفظي (تكرير اللفظ وإعادته بعينه أو بمرادفه)، والتوكيد المعنوي يأتي على قسمين؛ أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤَكَّد، وله لفظان: النفس، والعين، ولا بُدَّ من إضافتهما إلى ضمير يطابق المؤَكَّد، والقسم الثاني: هو ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول؛ وألفاظه: (كل، وجميع، وكلا، وكلتا)، ولا بُدَّ من إضافتها إلى ضمير يطابق المؤَكَّد، ويستعمل (كل، وجميع) لتوكيد الجمع، أو ما يتضمَّن معناه، أو ما يقبل التجزئة، ويؤَكَّد بـ(كلا) المثنى المذكر، ويؤَكَّد بـ(كلتا) المثنى المؤنث، وبعض ألفاظ التوكيد؛ نحو: أجمع، تطابق المؤَكَّد في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة الإعراب.

٣٢- البدل يطابق المبدل منه في مقولات (العدد، والجنس، والتعيين، والإعراب) إن كان بدل كل من كل، وفي أقسامه الأخرى يطابقه في مقولة الإعراب الصرفي فقط، ولا يُشتَرَط أن يتطابقا في مقولة التعيين (التعريف، والتنكير)؛ إذ قد يرِدان نكرتين، أو معرفتين، أو أحدهما معرفة والثاني نكرة، ويُعدُّ اسم الإشارة المتبوع بالمعرَّف بـ(ال) غالبًا من باب البدل، وقد توسع القرآن الكريم في استعمال اسم الإشارة لأغراض بلاغية، وهو مما يوضِّح اختلاف توجيه التعلق الصرفي في الجملة.

٣٣- تجب المطابقة بين المعطوف عطف النسق والمعطوف عليه في مقولة الإعراب الصرفي، ولا يُشترَط تطابقهما في مقولة الجنس، ومقولة العدد، ومقولة التعيين.

أما المعطوف عطف بيان فهو يطابق متبوعه في أربع مقولات غالبًا: مقولة الإعراب

الصرفي (الرفع، والنصب، والجر)، ومقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة الجنس (التذكير، والتأنيث)، وكل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يُحكَم عليه أنه بدل كل من كل، إلا إذا لم يَجُز أن يحل محلَّ المتبوع، ويجوز أن تكون المطابقة في مقولة الإعراب الصرفي بين التابع والمتبوع على اللفظ أو المحل.

ثانيًا: التوصيات:

يوصي الباحث بعد النتائج التي توصَّل إليها في دراسته بما يلي:

١- إعادة قراءة التراث النحوي العربي في ضوء النظريات اللسانية الحديثة يوضِّح الجهد الذي بذله علماؤنا الأوائل في خدمة العلم، ويُعدُّ امتدادًا لعملهم من خلال نظم جهودهم في إطار نظري محدد.

٢-إيلاء أنحاء التعلق الاهتمام في الوطن العربي؛ لأنها تعتمد على ألسنة إعرابية كما هو الحال بالنسبة للغة العربية، ولأنها تفصل بين ثلاثة أنواع من التعلق فصلًا صارمًا مما يجعل النتائج في دراسة الجملة أكثر دقة وصرامة، وشمولية.

٣- دراسة التعلق التركيبي في الجملة هي الأعقد على مستوى التعلق، فهي مما قد يحتاج إلى عمل مؤسسي في دراسته، يفصله عن مقولة الإعراب الصرفي التي سيطرت على مفهومه عند الباحثين والدارسين.

٤-مقولة الزمن التصريفية مقولة خاصة بالأفعال، وهي مما يحتاج إلى مزيدٍ من التفصيل في دراسة مستفيضة مستقلة.

٥-التوسُّع في استعمال أسماء الإشارة وتعلقها في عناصر الجملة الأخرى مما يحتاج إلى دراسة مستفيضة مستقلة.

تم بحمد الله، فله الحمد وله الفضل وله المنة.

الفهارس الفنية

- فهرس المصادر والمراجع

- فهرس الآيات القرآنية

- فهرس الأحاديث الشريفة

- فهرس الشعر والقوافي

- فهرس الصور والأشكال والجداول

- فهرس الموضوعات

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: الكتب المطبوعة:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٣- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٤- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٥- أسس علم اللغة، لماريوباي، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الثامنة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦- أسس اللسانيات النفسية، لإيفا م. فيرناندیز، و هيلين سميث كيرنز، ترجمة: عقيل بن حامد الزمَّاي الشمري، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.

٧- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٨- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٩- إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين: مختارات معربة بإشراف وتنسيق: د. عز الدين المجدوب، تونس، المجمع التونسي

للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، ٢٠١٢م.

١٠- إعراب الجمل وأشباه الجمل، لـ د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي للطباعة والنشر والتوزيع، حلب، سورية، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١١- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٢- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، لـ د. فاضل مصطفى الساقي، ساعدت على نشره: جامعة بغداد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١٣- الألسنية العربية، لريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

١٤- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٥- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.

١٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م.

١٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٨- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، لزين الدين الرازي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودى، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.

١٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٠- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢١- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٢- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٣- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٨٨م.

٢٤- البحث النحوي عند الأصوليين، لمصطفى جمال الدين، دار الهجرة، إيران – قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٥- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: د.فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٦- البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ.

٢٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٢٨- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٩- بناء الجملة العربية، لـ د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.

٣٠- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٣٢- التراث اللغوي العربي، تأليف: بوهاس – جيوم – كولوغلي، ترجمة: أ.د. محمد حسن عبد العزيز، د. كمال شاهين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،

القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣٣- التراكيب الإسنادية الجمل: "الظرفية - الوصفية - الشرطية"، لـ د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م.

٣٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٣٥- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، لـ د. الطيب البكوش، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م.

٣٦- التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق: محمد سعيد النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، الطبعة الأولى.

٣٧- تطور الدرس النحوي، لحسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٣٨- التعريف بالتصريف، لـ د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٣٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدَّى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٠- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤١- تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٤٢- التكملة، لأبي علي لفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: أ.د.علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٤- التنوع المقياسي لنظرية الربط التوليدية: تطبيقات على العربية، لسميَّة المكِّي،

المنشورات الجامعية بمنوبة، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.

٤٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٤٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٤٧- الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٨- الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تحقيق: بشَّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٤٩- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: علي بن توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - إربد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥٠- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٥١- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، لأبي أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٢- الجملة الفعلية، لـ د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥٣- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥٤- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لعبد الله بن محمد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٥٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض، الطبعة

الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥٦- الخصائص، لابن جنِّي، تحقيق: محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.

٥٧- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، لـ د. فريد بن عبدالعزيز الزامل، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٥٨- دراسات في علم اللغة، لـ د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م.

٥٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، مصر.

٦٠- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، لمحمد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٦١- دروس في علم الصرف، لأبي أوس إبراهيم الشمسان، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٦٢- دقائق التصريف، لمحمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٦٣- دلائل الإعجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ-٢٠٠١ م.

٦٤- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٦٥- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، للطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٦٦- دور الفعل في بنية الجملة، لـ د. الهذيلي يحيى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، دار سحر للنشر، تونس.

٦٧- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق: سوهام المصري، مراجعة وتقديم: د. ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦٨- ديوان الأخطل، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٦٩- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق، سوريا، ١٩٧٤م.

٧٠- ديوان ابن دريد، دراسة وتحقيق: عمر سالم، مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، دبي، الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

٧١- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

٧٢- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٧٣- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧٤- ديوان علقمة بن عبدة، تحقيق: سعيد نسيب مكارم، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٧٥- ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٧٦- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٧٧- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٧٨- رؤى حديثة في نظرية الإعراب، د.منانة حمزة الصفاقسي، مطبعة النصر- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

٧٩- رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ(مَنْ) الشرطية، لابن هشام، حقَّقها وألحق بها دراسة حول خبر اسم الشرط: د. مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٨٠- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. حسن بن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٨١- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، ومراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

٨٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٨٤- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد – د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٨٥- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٨٦- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨٧- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .

٨٨- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٨٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٩٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.

٩١- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣م.

٩٢- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٩٣- شرح كتاب الحدود في النحو، للإمام الفاكهي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٩٤- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٩٥- شرح المعلقات السبع، لحسين بن أحمد الزَّوزَني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٩٦- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.

٩٧- شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها، للمهلبي، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٩٨- شرح المكّودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٩٩- الشرط في القرآن: على نهج اللسانيات الوصفية، لعبد السلام المسدي، ومحمد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس، ١٩٨٥م.

١٠٠- الصاحبي، لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، شركة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

١٠١- صرف – تركيب اللغة العربية، لعبد الرزاق تورابي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

١٠٢- الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، لمحمد شندول، مركز النشر الجامعي، جامعة قرطاج، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

١٠٣- الضمير: بنيته ودوره في الجملة، للشاذلي الهيشري، منشورات كلية الآداب بجامعة

منوبة، تونس، ٢٠٠٣م.
١٠٤- ضوابط التفكير النحوي، لـ د. محمد عبدالفتاح الخطيب، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م.
١٠٥- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٠٦- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلَّام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
١٠٧- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، لـ د. المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب بجامعة منوبة، تونس، ٢٠٠٤م.
١٠٨- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، لـ د.سعيد حسن بحيري، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
١٠٩- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١١٠- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٠م.
١١١- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لتاج القراء الكرماني، تحقيق: د. شمران سركال العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١١٢- الفوائد الضيائية: شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين الجامي، تحقيق: د. أسامه طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، العراق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١١٣- في النحو العربي: نقد وتوجيه، لمهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١١٤- قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة، لـ د. شكري السعدي، الدار التونسية للكتاب، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.
١١٥- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر،

مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
١١٦- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١١٧- كتاب الفصيح، لأبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف.
١١٨- كتاب القوافي، للأخفش، تحقيق: أحمد راتب النفَّاخ، دار الأمانة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
١١٩- كتاب النقائض، لأبي عبيدة، تحقيق: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٢٠- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، تحقيق: رفيق العجم، وعلي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
١٢١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
١٢٢- الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة، لسمية المكي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.
١٢٣- الكلمة في التراث اللساني العربي، لـ د. عبد الحميد عبد الواحد، مكتبة علاء الدين، صفاقس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
١٢٤- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
١٢٥- اللسانيات العامة وقضايا العربية، لمصطفى حركات، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
١٢٦- اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.
١٢٧- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٢٨- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، ١٩٧٢م.

١٢٩- المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطَّيب المتنبي، لعز الدين الأزدي المهَلَّبي، تحقيق: د.عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٣٠- مبادئ اللسانيات، لـ د. أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٣١- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجى - القاهرة، مصر، ١٣٨١هـ.

١٣٢- المدونات اللغوية العربية: بناؤها وطرق الإفادة منها، تحرير: د. صالح بن فهد العصيمي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

١٣٣- مذكرات في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني، جامعة دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة.

١٣٤- مراحل تطور الدرس النحوي، لعبدالله بن حمد الخثران، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٣٥- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٣٦- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٣٧- المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٣٨- المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة، د. تشي تشي هوانج، أروقة للدراسات والنشر، عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

١٣٩- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، ٢٠١١م.
١٤٠- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
١٤١- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
١٤٢- معجم الشعراء، لأبي عبيد الله المرزباني، تحقيق: د. فاروق اسليم، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
١٤٣- المعجم المفصل في شواهد العربية، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٤٤- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
١٤٥- المغني الجديد في علم الصرف، لـ د. محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.
١٤٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
١٤٧- مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، لـ أ.د. عز الدين محمد المجدوب، النشر العلمي والترجمة بجامعة القصيم، بريدة، ١٤٤٠هـ.
١٤٨- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٤٩- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
١٥٠- مفهوم الجملة عند سيبويه، لـ د. حسن عبدالغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
١٥١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين العيني، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة،

مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م.
١٥٢- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
١٥٣- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
١٥٤- مقدمات لنحو دلالي للعربية، لـ أ.د. عز الدين المجدوب، قيد النشر.
١٥٥- المقرَّب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
١٥٦- مقومات الجملة العربية، لـ د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
١٥٧- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
١٥٨- مناهج البحث في اللغة، لتمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٩٠م.
١٥٩- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، لـ د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
١٦٠- منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية: مقاربة تداولية، لمعاذ بن سليمان الدخيل، نادي القصيم الأدبي، ودار محمد علي الحامي للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
١٦١- المنصف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
١٦٢- من قضايا الفكر اللساني في النحو والدلالة واللسانية، لصابر الحباشة، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
١٦٣- المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، لعبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

١٦٤- المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، لـ د. عز الدين المجدوب، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - سوسة، الجمهورية التونسية، الطبعة الأولى، ديسمبر ١٩٩٨م.

١٦٥- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٦٦- نحو الفعل، لأحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

١٦٧- النحو القرآني: قواعد وشواهد، لـ د. جميل أحمد ظفر، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٦٨- النحو المصفى، لـ د. محمد عيد، مكتبة الشباب - القاهرة، مصر، ١٩٧٥م.

١٦٩- نحو النص - اتجاه جديد في الدرس النحوي، لـ د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق - القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٧٠- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٤م.

١٧١- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

١٧٢- النص والخطاب والإجراء، لروبرت دي بوجراند، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٧٣- نظرات في التراث اللغوي العربي، لـ د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١٧٤- نظرية التبعية في التحليل النحوي، لـ د. سعيد حسن بحيري، زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٧٥- نظرية التعلق في الوصف اللغوي، تحرير: آلان بولغير، وإيغور إلكسندر ملتشوك، ترجمة: أ.د. عز الدين المجدوب، و د. منصور ميغري، جامعة القصيم، النشر العلمي والترجمة، بريدة، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

١٧٦- نظرية الموضع في كتاب سيبويه، لعلي بن معيوف المعيوف، مركز الملك فيصل

للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

١٧٧- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، لنهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر-كلية الآداب، الجامعة الأردنيّة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٧٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

١٧٩- الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٨٠- الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية الحديثة، لـ د. رفيق بن حمودة، دار محمد علي للنشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٨١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

ثانيًا: المجلات العلمية والرسائل الجامعية والدوريات:

١- الأبنية الدالة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسية: مقاربة تعليمية، للدكتور: محمد صلاح الدين الشريف، حوليات الجامعة التونسية، العدد: ٥٤، ٢٠٠٩م.

٢- أسماء الإشارة في القرآن الكريم: دراسة في التركيب والدلالة، للباحث: حاتم محمد محمد مصطفى، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف والعروض، بإشراف أ.د. ممدوح محمد عبد الرحمن الرمالي، وأ.د. بهاء علي حسانين جعفر، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٣- الاشتقاق الدلالي في نظرية معنى-نص: مقدمة لحوسبة اللغة العربية، لـ أ.د. عزّ الدين المجدوب، و د. علي إبراهيم السعود، و د. ناصر الحريص، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠١٤م.

٤- الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللغة العربية واستعمالاتها في القرآن الكريم:

دراسة نحوية تطبيقية، للباحثة: سمية سلمان نصر أبو رخية، أطروحة ماجستير بإشراف: كرم محمد زرندح، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، فلسطين (قطاع غزة)، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٥- الألفاظ الواردة بالتذكير والتأنيث في القرآن الكريم، دراسة وصفية تحليلية، لفطيمة بنت سعيد، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اللغة العربية بإشراف: د.السعيد هادف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، الجزائر، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ/٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

٦- التذكير والتأنيث في اللغة العربية: دراسة في علم اللغة التطبيقي، لجمعان بن سعيد القحطاني، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، بإشراف: د. عبده علي الراجحي، في معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٧- تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة، للباحث: محمود عَبد حَمد اللامي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، بإشراف أ.د. صباح عباس السالم، كلية التربية بجامعة بابل، العراق، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٨- الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد: رأي وتصنيف، لمحمد حماسة عبد اللطيف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: ٧٧، جمادى الأولى/١٤١٦هـ-نوفمبر/١٩٩٥م.

٩- الجملة الصغرى في النحو العربي: مفهومًا ونشأة وأحكامًا، لـ د. فراس عبدالعزيز عبد القادر، و أ. مهند فواز هايس، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العراق، المجلد: ١٩، العدد: ٥٨، ٢٠١٢م.

١٠- الجملة عند المسعدي من خلال بعض آثاره الأدبية دراسة نحوية أسلوبية، لمحمد صلاح الدين الشريف، بحث لنيل شهادة الكفاءة في البحث، بإشراف: عبدالقادر المهيري، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ١٩٧٣م.

١١- الحاشية المصرية على مغني اللبيب، للدماميني، من بداية الباب الثاني (الجمل) إلى نهاية المخطوط: دراسةً وتحقيقًا، للطالبة: فاطمة عائض السالمي، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، بإشراف: أ.د. علي بن محمد النوري، كلية

اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٣هـ-١٤٣٤هـ.

١٢- خصائص الفعل في العربية، د. محمد سعيد الغامدي، دورية العقيق، نادي المدينة المنورة الأدبي الثقافي، المجلد: ٣٧، العددان: ٧٣.- ٧٤، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

١٣- دراسة لسانية صورية للوحدات اللسانية الدالَّة (ضمير المتكلم نموذجًا)، للباحث: بابا أحمد رضا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات التطبيقية، بإشراف: د.غيثري سيدي محمد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجمهورية الجزائرية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م/١٤٢٦-١٤٢٧هـ.

١٤- الرابط وأثره في التراكيب في العربية، لـ د. حمزة عبد الله النشرتي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان السابع والستون، والثامن والستون، رجب - ذو الحجة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٥- الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، لخالد بن عبد الكريم بسندي، مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المجلد: ٢٠، العدد: ٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٦- في الوضع والاشتقاق والدلالة، لحسن حمزة، مجلة المعجمية، تونس، العدد: ١٨-١٩، ٢٠٠٣م.

١٧- المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، د. عيسى عودة الشريوفي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الحادية والعشرون، الرسالة: ١٥٦، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٨- المعنى اللغوي وأثره في العمل النحوي، أ.م.د. هادي أحمد فرحان الشجيري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغة وآدابها، العدد الثامن عشر، ربيع الآخر ١٤٣٨هـ-يناير ٢٠١٧م.

١٩- منهج الكوفيين في الصرف، للباحث: مؤمن بن صبري غنام، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، بإشراف: د. رياض بن حسن الخوام، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٠- المورفولوجيا بين النحو والتصريف، لعبدالمنعم محمد حسن الكاروري، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، المجلة العربية للدراسات اللغوية - السودان، المجلد الثاني، العدد الأول، أغسطس/١٩٨٣م.

٢١- نظرية الانتقال المقولي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، للباحثة: سميرة النجار، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في اللغة والآداب العربية، بإشراف: د.محمد صلاح الدين الشريف، كلية الآداب بجامعة منوبة، ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

٢٢- نظرية التعلق الإعرابي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية، لنجلاء الحصايري، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في اللغة والآداب العربية، بإشراف د. محمد صلاح الدين الشريف، كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

٢٣- وحدة البنية واختلاف الأنظمة، لتمام حسان، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد السابع والخمسين، صفر/١٤٠٦هـ، نوفمبر/١٩٨٥م.

ثالثًا: المخطوطات:

١- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، مخطوطة راغب باشا، برقم (١٣٢٩).

٢- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، مخطوطة الجامعة الإسلامية، برقم (٢١٤٠).

رابعًا: المراجع الأجنبية:

1-L. Tesniere, (1959), "Elements de syntaxe structural", Klincksieck – Paris.

2-L.Tesniere,(2015), "Elements of structuraii syntax", Translated by: T. Osborne & S. Kahane, Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

3-Mel'čuk, I. (2016). Language: from meaning to text. Boston: lighting source.

4-Owens, J. (1984). Structure, class and dependency:

Modern linguistic theory and the Arabic grammatical tradition. Lingua, 64(25-64).

5-Phillips, K. (1994), "Tesniere Lucien Valerius", in E. Brown & A. Anderson (eds.). Encyclopedea of language and linguistics, Boston: Elsevier.

6-Polguère, Alain. (1998) La théorie Sens -Texte. *Dialangue*, Vol. 8-9, Université du Québec à Chicoutimi, pp. 9-30.

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾.	٦ ٧	(٤٣)، (١٦٣)، (٢٥٨)، (٢٩٢)

سورة البقرة		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ۝١١﴾	١١	٢٤٠
﴿ وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾	٣٥	(٢٨٩)، (٢٩٦)
﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾	٤١	٢٧٦
﴿فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾	٦٠	٢٧٣
﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَةٗ﴾	٨٠	٢٨٤
﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾	٩٦	٢٧٦
﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ﴾	١٢٧	١٦٣
﴿وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ۝١٦٠﴾	١٦٠	٢٤١
﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾	١٦٣	٢٧٠
﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾	١٦٤	٢٨٤
﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾	١٨٤	(٥٨)، (١٠٨)، (١١٠)، (٢٢٠)
﴿ ۞ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾	٢٠٣	٤١
﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۖ وَصَدٌّ عَن	٢١٧	(٢٤٢)، (٢٩٢)

سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ ﴾		
﴿ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ ﴾	٢٢٠	٢٤٢
﴿ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾	٢٥٩	٢٤١
﴿ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ ﴾	٢٦١	٢٧٣
﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	٢٨١	٢٨٥
سورة آل عمران		
الآيـــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾	٢٤	٢٨٤
﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾	٣٥	٢٠٢
﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ ﴾	٣٩	٢٤١
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ ﴾	٩٧	٢٩٣
سورة النساء		
الآيـــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴿٤﴾ ﴾	٤	٢٦٩
﴿ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ ﴾	٢٧	٢٦٣
﴿ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ﴾	٦٩	٢٣٥
﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾ ﴾	٧٥	٢٨٨
﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٧٩	٤٤
﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾	١٢٣	٢٢٥
﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ	١٦٢	٢٩٧

﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾

سورة الأنعام		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ﴾	٧٨	٢٠٣
﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾	٩٢	٢٨٥
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾	١٢٣	٢٧٦
﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾	١٤٨	٢٩٦
﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	١٦٠	٢٧٣
سورة الأعراف		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾	٢٢	٢٩٤
﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾	٧٣	٤٣
سورة التوبة		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾	٦	١٨٨
سورة هود		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ﴾	٤٤	٢٠٢
﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾	١١٩	٢٩١
سورة يوسف		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	٤	(٢٦٧)، (٢٧٢)، (٢٧٤)

﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾	٣٢	(٩٠)، (١٥٣)، (٢٩٤)

سورة الرعد

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾	٣	٢٧١
﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾﴾	١٢	٢٨٤

سورة إبراهيم

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾	١٦	٢٩٥

سورة الحجر

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾	٣٠	٢٩٠
﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾﴾	٣٩	٢٩١

سورة النحل

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾	٥	١٨٥

سورة الإسراء

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾	١٣	١٦٢
﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ﴾	٤٤	٢٧٤
﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١١٠	٩٢

سورة الكهف

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾	٣٤	٢٢٠
﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾	٩٦	٢٣٧

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾﴾	١٠٣	(٢٦٩)، (٢٧٠)
سورة مريم		
الآيــــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾	٤٦	٢٤٦
سورة طه		
الآيــــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ﴾	٤٧	٢٣٦
﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾﴾	٥٣	٢٨٤
سورة الأنبياء		
الآيــــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾	٣	٢٠٠
﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾	١٦	٢٥٨
﴿أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾	٣٤	٢٤١
﴿أَفَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٤٤﴾﴾	٤٤	٢٤١
﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾﴾	٥٤	٢٩٦
سورة الحج		
الآيــــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾	٢	٢٣٨
﴿ ۞ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ﴾	١٩	١٦٢
سورة المؤمنون		
الآيــــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾﴾	٩٩	١٩٨
سورة النور		
الآيــــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٦﴾﴾	٦	٢٧٤

﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ ﴾	٣٥	٢١٩
﴿كَأَنَّهَا كَوۡكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ ﴾	٣٥	٢٩٥
﴿وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ ﴾	٤٥	٢٧٤

سورة الفرقان

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ ﴾	٦٨، ٦٩	٢٩٣
﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾ ﴾	٧٤	(١٦١)، (٢٣٥)

سورة الشعراء

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿ فَأۡتِيَا فِرۡعَوۡنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ ﴾	١٦	(١٦١)، (٢٣٥)
﴿ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾	٧٧	٢٣٥

سورة النمل

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾	١٩	٥

سورة القصص

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿ قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ ﴾	٢٦	١٦٥

سورة فاطر

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾	٣	(٤٤)، (٢٢٠)
﴿ بَلۡ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعۡضُهُم بَعۡضًا إِلَّا غُرُورًا ﴿٤٠﴾ ﴾	٤٠	٢٩٢

سورة يس		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾	٢٠	٢٨٢
سورة ص		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾	٢٣	(٢٧٢)، (٢٧٤)
سورة غافر		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾	٦٧	٢٦٧
سورة الشورى		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٥٢، ٥٣	٢٩٣
سورة الزخرف		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾	٨٤	٤٣
سورة الفتح		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾	٢٩	١٦٢
سورة القمر		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴿٢٠﴾﴾	٢٠	٢٨٤
سورة الواقعة		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴿٧﴾﴾	٧	٢٧٤
سورة المجادلة		

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾	٤	٢٧٢
سورة التحريم		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾	٤	(٢٣٤)، (٢٤٥)
سورة الحاقة		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾	٧	٢٧١
﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾﴾	٧	٢٨٤
﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾	٤٧	٢٨٤
سورة المدثر		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾	٣٠	٢٧٤
سورة النبأ		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿٣٢﴾﴾	٣٢	٢٩٣
سورة الغاشية		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾	١٧	١٢٢
﴿فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾﴾	٢٤	٢٦٣
سورة الفجر		
الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾	٢٢	٢٦٥
سورة الليل		

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾	١	١٨٥
سورة العلق		
الآيـــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ۝١٦﴾	١٦	٢٩٣
سورة الهمزة		
الآيـــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾	٢	٢٩٧
سورة الكوثر		
الآيـــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾	١	١٤١
سورة المسد		
الآيـــة	**رقمها**	**الصفحة**
﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾	٤	٢٨٧

فهرس الأحاديث الشريفة

م	الحديث	الصفحة
١	"لا يزني الزاني حينَ يزني وهو مؤمنٌ، ولا يشربُ الخمرَ حينَ يشربُ وهو مؤمنٌ"	١٨٨
٢	"يتعاقبُونَ فيكم مَلائِكَةٌ باللَّيلِ، وملائِكَةٌ بالنَّهارِ"	٢٠٠
٣	"إنَّ مِن أحبِّكُم إِليَّ وأقرَبِكُم مِنِّي مَجلِسًا يومَ القيامةِ أحَاسنَكُم أخلاقًا"	٢٧٦

فهرس الشعر والقوافي

الصدر	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
		الألف		
واشتَعَل المبيَضُّ	الغَضَا	الرجز	ابن دُريد	٤٣
		الباء		
بِها جيَفُ	فصَلِيبُ	الطويل	علقمة الفحل	٢٣٦
فلو كنتَ	وعقارِبُـــهْ	الطويل	الفرزدق	٢٠٠
ولكنْ	أقاربُهْ	الطويل	الفرزدق	٢٠٠
		التاء		
خبِيرٌ	مَرَّتِ	الطويل	رجلٌ طائي	٢٤٥
		الراء		
مُبتَدأٌ	اعْتَذَرْ	الرجز	ابن مالك	٢١٩
ثُمَّ زَادُوا	فُخُرْ	الرمل	طرفة بن العبد	٢٥٠
أَلِكْنِي	الخَبَرْ	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلي	٢٣٥
وإنَّ كِلابًا	العَشرِ	الطويل	النواح الكلابي	٢٧٣
إنَّ امْرَأً	لَمَغْرُورُ	البسيط	--	٢٠٥
نفسِي	ذَكَرُ	البسيط	الأخطل	٢٨٦
الخَائضُ	المِطَرُ	البسيط	الأخطل	٢٨٦
فَإنْ وطَّنَ	بِصَبُورِ	الطويل	اختُلِف في نسبته	٢٣٩
		الفاء		
وعضُّ زَمَانٍ	مُجَرَّفُ	الطويل	الفرزدق	١٥
نَحْنُ	مُخْتَلِفُ	المنسرح	اختُلِف في نسبته	٢٣٧
		القاف		
نصَبْنَ	صَدِيقُ	الطويل	جرير	٢٣٤

اللام				
أَرسَلْتُ	فُلَّالَا	الطويل	أمية بن الصلت	٢٣٥
فَلَا مُزنَةٌ	إِبْقَالَهَا	المتقارب	عامر بن جوين الطّائى	٢٠٣
قِفَا نَبْكِ	فحَوْملِ	الطويل	امرؤ القيس	١٩٨
لَقَد كَذَبَ	بِرَسُولِ	الطويل	كثيّر عزَّة	٢٣٦
فأَرْسَلَها	الدِّخَالِ	الوافر	لبيد بن ربيعة العامري	٢٦٦
كأنَّ	المرمَلِ	الرجز المشطور	العجاج	٢٨٦
الميم				
لقد وَلَدَ	وشَامُ	الوافر	جرير	٢٠٤
النون				
أَنا أَبُو	بضُؤلانْ	الرجز	أبو المنهال	٤٣
نجَّيتَ	مَشحُونًا	البسيط	--	٢٦٦
طَوَت	مَهِينُ	الوافر	الشماخ بن ضرار	٢٣٣
الياء				
فَأبْلِغْ	وَمالِيا	الطويل	--	٢٣٦
ما حُمَّ	بَاقِيًا	السريع	--	٢٦٦

فهرس الصور والأشكال والجداول

م	الشكـل أو الصورة	رقم الصفحة
١	الشكل رقم (١): عنصر الترابط	٥٥
٢	الشكل رقم (٢): تراتب العُقَد	٦٥
٣	الشكل رقم (٣): المخطط العام لمنوال (معنى–نص)	٧٧
٤	الشكل رقم (٤): تمثيل المستويات اللغوية في نظرية (معنى–نص)	٨٠
م	**الجدول**	**رقم الصفحة**
١	الجدول رقم (١): الخصائص الرياضية للعلاقات السياقية الهرمية في التعلق.	٩٤
٢	الجدول رقم (٢): أقسام الكلم والوظائف النحوية.	١٣٢
٣	الجدول رقم (٣): أهم الفروقات بين أقسام الكلم والوظائف النحوية.	١٣٢
٤	الجدول رقم (٤): أقسام الكلم والوظائف النحوية في الجملة العربية	١٣٤
٥	الجدول رقم (٥): الضمائر المنفصلة في اللغة العربية	١٦٣
٦	الجدول رقم (٦): الضمائر المتصلة في اللغة العربية	١٦٤
٧	الجدول رقم (٧): المقولات التصريفية في الأفعال	٢١٢ – ٢١٣
٨	الجدول رقم (٨): الفرق بين جملتي (المبتدأ والخبر)، و(المبتدأ والفاعل الساد مسدَّ الخبر)	٢٣٢

فهرس الموضوعات

الإهـداء..... ٤
الشكر والتقدير ٥
ملخص الرسالة:..... ٦
المقدمة ٨
التمهيد..... ١٤
حوصلة التمهيد ٣٩
الفصل الأول ٤٠
نظرية التعلق اللغوي..... ٤٠
توطئة: ٤١
المبحث الأول..... ٥٠
نشأة النظرية عند لوسيان تانيار (L. Tesniere) ٥٠
المطلب الأول: المبادئ العامة لنظرية التعلق لدى تانيار (L. Tesniere): ٥١
أولويَّة علم الإعراب التركيبي على علم الصرف:..... ٥٢
الترابط (connection) بين عناصر الجملة: ٥٤
الوصل (Junction):..... ٥٦
الانتقال المقولي (translation):..... ٥٧
التقسيم الرباعي لأقسام الكلم:..... ٥٨
مركزيَّة الفعل: ٥٩
تكافؤ الفعل (valency): ٦١
المطلب الثاني: أبرز المفاهيم والإضافات التي أحدثها تانيار (L.Tesniere) في نظرية التعلق:..... ٦٢
تصنيف الكلمات بناءً على المعيار الدلالي: ٦٢
تصنيف الكلمات بناء على المعيار التركيبي (البنيوي): ٦٣
تصنيف الكلمات بناءً على المعيار الصرفي: ٦٤

العقدة (node) أو العجرة: ٦٤
النواة (nucleus): ٦٦
التفريعة (stemma) أو التجذيعة: ٦٦
التبعية: ٦٧
إضافات تانيار (L. Tesniere) إلى البحث اللساني في عامة الألسنة البشرية: ٦٩
خصائص البنى النحوية القائمة على التعلّق: ٧١
حوصلة المبحث الأول ٧٢
المبحث الثاني ٧٤
تطور النظرية عند إيغور مالتشوك (Mel'čuk) ٧٤
المطلب الأول: نظرية (معنى– نص) (Meaning-text Theory) لإيغور مالتشوك (Mel'čuk): ٧٥
السمات المميزة لنظرية (معنى–نص): ٧٥
مسلمات نظرية (معنى–نص): ٧٦
منوال نظرية (معنى–نص): ٧٨
أولًا/ بناء التمثيل الدلالي: ٨٠
ثانيًا/ بناء التمثيل التركيبي: ٨١
ثالثًا/ بناء التمثيل الصرفي: ٨٢
رابعًا/ بناء التمثيل الصوتي: ٨٣
نظرية (معنى–نص) والنظريات اللسانية السابقة: ٨٣
أ–نظرية العلامة عند دي سوسير (Ferdinand de Saussure): ٨٤
ب–نظرية القلوسيماتيك عند هيلمسليف (Louis Hjelmslev): ٨٤
ج–نظرية التعلق عند تانيار (L.Tesniere): ٨٥
د–سائر النظريات اللسانية الأخرى: ٨٥
المطلب الثاني: مفهوم التعلق اللغوي وأنواعه في نظرية (معنى–نص) لإيغور مالتشوك (Mel'čuk): ٨٦
تطوير نظرية (معنى–نص) لمفهوم التعلق اللغوي: ٨٦

التعلق اللغوي بصفة عامة:..... ٨٨
التعلق الدلالي وخصائصه: ٨٩
التعلق الصرفي وخصائصه: ٨٩
التعلق التركيبي وخصائصه: ٩٠
اتجاه التعلق بين أصناف التعلق الثلاثة: ٩١
حوصلة المبحث الثاني..... ٩٣
حوصلة الفصل الأول ٩٥
الفصل الثاني..... ٩٨
الخصائص الصرفية والخصائص الإعرابية ٩٨
توطئة: ٩٩
المبحث الأول..... ١٠١
منزلة الخصائص الصرفية في أقسام الكلم..... ١٠١
المطلب الأول: المعايير اللغوية المعتمدة في ضبط أقسام الكلم :..... ١٠٣
مناهج النحاة في ضبط أقسام الكلم: ١٠٥
أهمية ترتيب معايير ضبط أقسام الكلم:..... ١٠٧
مبدأ الاسترسال الجزئي بين أقسام الكلم:..... ١٠٨
المطلب الثاني: أهمية البنية العميقة والبنية السطحية في ضبط أقسام الكلم:..... ١١٠
أقسام الكلم على مستوى البنية السطحية: ١١٢
أقسام الكلم الكونية في البنية العميقة: ١١٥
المطلب الثالث: الخصائص الصرفية لأقسام الكلم:..... ١١٧
خصائص الأفعال الصرفية: ١١٧
خصائص الأسماء الصرفية:..... ١٢٠
حوصلة المبحث الأول ١٢٤
المبحث الثاني ١٢٦
الفرق بين إعراب الاسم وإعراب الفعل..... ١٢٦
المطلب الأول: الإعراب وعلاقته بأقسام الكلم والوظائف النحوية:..... ١٢٧

الإعراب الصرفي (اللفظي) والإعراب التركيبي (البنيوي): ١٢٨
أقسام الكلم والوظائف النحوية: ١٣١
المطلب الثاني: الخصائص الإعرابية (التركيبة) لأقسام الكلم: ١٣٥
خصائص الفعل الإعرابية (التركيبية): ١٣٨
خصائص الاسم الإعرابية (التركيبية): ١٤٢
حوصلة المبحث الثاني ١٤٧
المبحث الثالث ١٤٩
الفرق بين العمل النحوي والمطابقة الصرفية ١٤٩
المطلب الأول: الارتباطات النحوية والصرفية في الجملة: ١٥٠
العمل النحوي ونظرية العامل: ١٥١
الارتباطات الصرفية بين عناصر الجملة: ١٥٢
أنواع المطابقة الصرفية في الجملة: ١٥٤
المطلب الثاني: المقولات التصريفية وعلاقتها بالوظائف النحوية في الجملة: ١٥٧
أهم الوظائف النحوية التي تشترط بعض المقولات التصريفية في الاسم: ١٦٥
حوصلة المبحث الثالث ١٦٨
حوصلة الفصل الثاني ١٦٩
الفصل الثالث ١٧٢
المطابقة الصرفية وتركيب الجملة الفعلية ١٧٢
توطئة: ١٧٣
المبحث الأول ١٧٥
مفهوم الجملة الفعلية ومستوياتها السطحية والعميقة ١٧٥
المطلب الأول: مفهوم الجملة وأنواعها: ١٧٦
الجملة والكلام: ١٧٦
الجملة والمحل الإعرابي: ١٧٩
الجملة البسيطة والجملة المركبة: ١٨٠
أنواع الجمل، وأصلها: ١٨٢

المطلب الثاني: مفهوم الجملة الفعلية وأركانها: ١٨٥
أركان الجملة الفعلية: ١٨٦
الجملة الشرطية: ١٨٩
التعلق في الجملة الفعلية: ١٩٤
حوصلة المبحث الأول ١٩٦
المبحث الثاني ١٩٧
أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الفعلية ١٩٧
المطلب الأول: المقولات التصريفية التي لا تدخل الأفعال: ١٩٨
أولًا/ مقولة التعيين (التعريف، والتنكير): ١٩٩
ثانيًا/ مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع): ١٩٩
ثالثًا/ مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث): ٢٠١
المطلب الثاني: المقولات التصريفية التي تدخل الأفعال: ٢٠٦
أولًا/ مقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة): ٢٠٦
ثانيًا/ مقولة الإعراب الصرفي أو اللفظي (الرفع، والنصب، والجزم): ٢٠٧
حوصلة المبحث الثاني ٢٠٩
حوصلة الفصل الثالث ٢١٠
الفصل الرابع ٢١٤
المطابقة الصرفية وتركيب الجملة الاسمية ٢١٤
توطئة: ٢١٥
المبحث الأول ٢١٦
مفهوم الجملة الاسمية ومستوياتها السطحية والعميقة ٢١٦
المطلب الأول: الجملة الاسمية، ودخول النواسخ عليها: ٢١٧
مفهوم الجملة الاسمية: ٢١٧
مكونات الجملة الاسمية: ٢١٩
نواسخ الجملة الاسمية: ٢٢١
اتجاه التعلق في الجملة الاسمية: ٢٢٤

المطلب الثاني: الجملة الشرطية المبدوءة باسم: ٢٢٤
صدر الجملة الشرطية:..... ٢٢٥
التعلق والجملة الشرطية: ٢٢٨
حوصلة المبحث الأول ٢٢٩
المبحث الثاني ٢٣١
أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف الجملة الاسمية ٢٣١
المطلب الأول: المطابقة الصرفية في جملة (المبتدأ، والخبر): ٢٣٢
أولًا/ المطابقة في مقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع): ٢٣٣
ثانيًا/ المطابقة في مقولة الجنس (التذكير، والتأنيث):..... ٢٣٨
ثالثًا/ المطابقة في مقولة التعيين (التعريف، والتنكير): ٢٤٠
رابعًا/ المطابقة في مقولة الإعراب الصرفي (الرفع): ٢٤٢
المطلب الثاني: المطابقة الصرفية في جملة (المبتدأ، والفاعل السادِّ مسدَّ الخبر):..... ٢٤٤
أولًا/ المطابقة بين المبتدأ (الوصف)، ومعموله (الفاعل الذي سدَّ مسدَّ الخبر):..... ٢٤٦
القسم الأول: ما كان الفاعل (معمول الخبر) فيه اسمًا ظاهرًا ليس بضمير:..... ٢٤٨
القسم الثاني: ما كان فاعله ضميرًا: ٢٥٠
حوصلة المبحث الثاني..... ٢٥٢
حوصلة الفصل الرابع ٢٥٤
الفصل الخامس..... ٢٥٧
المطابقة الصرفية وتركيب المتمّمات في الجمل ٢٥٧
توطئة: ٢٥٨
المبحث الأول..... ٢٦٠
أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف المفاعيل وأشباه المفاعيل. ٢٦٠
المطلب الأول: أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف المفاعيل:..... ٢٦٠
أولًا: المفعول به:..... ٢٦١
ثانيًا: المفعول المطلق: ٢٦٢
ثالثًا: المفعول فيه (الظرف): ٢٦٣

رابعًا: المفعول له (لأجله):..... ٢٦٤
خامسًا: المفعول معه:..... ٢٦٤
المطلب الثاني: أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف أشباه المفاعيل: ٢٦٥
أولًا: الحال:..... ٢٦٥
ثانيًا: التمييز: ٢٦٧
اسم العدد: ٢٧٠
اسم التفضيل: ٢٧٤
حوصلة المبحث الأول ٢٧٨
المبحث الثاني ٢٨١
أثر المطابقة الصرفية في تحديد وظائف التوابع..... ٢٨١
المطلب الأول: أثر المطابقة الصرفية في النعت: ٢٨٢
النعت والحِوار: ٢٨٥
النعت المقطوع: ٢٨٦
النعت السببي: ٢٨٧
المطلب الثاني: أثر المطابقة الصرفية في التوكيد: ٢٨٩
المطلب الثالث: أثر المطابقة الصرفية في البدل: ٢٩١
المطلب الرابع: أثر المطابقة الصرفية في العطف:..... ٢٩٥
عطف البيان: ٢٩٥
عطف النسق:..... ٢٩٥
العطف على الضمير: ٢٩٦
العطف من دون الواو: ٢٩٧
العطف المقطوع: ٢٩٧
الإتباع على اللفظ أو المحل:..... ٢٩٧
حوصلة المبحث الثاني..... ٢٩٩
حوصلة الفصل الخامس ٣٠١
الخاتمة..... ٣٠٥

أولًا: النتائج:..... ٣٠٥
ثانيًا: التوصيات: ٣١٥
الفهارس الفنية ٣١٦
فهرس المصادر والمراجع..... ٣١٧
أولًا: الكتب المطبوعة: ٣١٧
ثانيًا: المجلات العلمية والرسائل الجامعية والدوريات:..... ٣٣٢
ثالثًا: المخطوطات: ٣٣٥
رابعًا: المراجع الأجنبية:..... ٣٣٥
فهرس الآيات القرآنية ٣٣٧
فهرس الأحاديث الشريفة..... ٣٤٦
فهرس الشعر والقوافي ٣٤٧
فهرس الصور والأشكال والجداول ٣٤٩
فهرس الموضوعات ٣٥٠

Morphology Position In Relation To Syntax In Dependency Theory

By
Fahad Hamed Azam Alzammai

*Abstract

This study highlights the difference between dependency grammar and constituency grammar, and is concerned with reading the Arabic grammatical tradition within the framework of linguistic dependency whichis considered to be the closest approach to Arabic grammatical tradition, since it stem from and based on inflectional languages.

The study is part of a project adopted by the Department of Arabic Language and Literature at Qassim University, under the supervision of Prof. Izz al-Din al-Majdoub, who supervises a set of dissertations dealing with different types of hierarchical (e.g. semantic, syntactic, and morphological) and non-hierarchical (e.g. coreferentiality) dependencies, and their directions in Arabic sentences.

The study aims to examine the contribution of linguistic dependency theory in reading Arabic grammarians work, and describe Arabic language in this new light. Preserving the difference between various dependencies types, it seeks to highlight morphological dependency in particular, without neglecting its relation to other type of dependencies. It also tries to explicate the position of morphology in relation to syntax in the light of dependency theory, through an analytical descriptive approach to Arabic grammarian texts, in accordance with the general framework of the linguistic dependency theory.

The first chapteraddresses thebasic principles and concepts on which dependency theory is based, and traces the stages of its development. It especially focuses on two particular stages: the stage of inception by Lucian Tesniere, and the stage of solidity took the form of meaning-text theory by Igor Mel'čuk.

The second chapter then discusses the difference between

morphological and syntactic properties of different parts of speech (i.e. verbs and nouns) and tries to distinguish between the two kinds of properties in Arabic sentence. It also differentiates between two types of sentential connections: morphological connections represented by rules of morphological agreement, and syntactic connections represented by the relation of the syntactic govern to its dependents.

The theoretical foundations presented in the first two chapters were applied on Arabic sentence in the remaining chapters. Beginning with verbal sentence, the third chapter explains that the full verb represents simultaneously syntactic governor and sematic predicate in verbal sentence. On the other hand, the morphological controller is oftenthe subject. However, some other elements in the sentence might control some morphological categories, like the verb that controls nominal case inflections in verbal sentence.

The forth chapter then proceeds to the application of the theoretical framework to nominal sentence, explaining that it is of two types. The first is consisted of a topic (i.e. mubtada') and a comment (i.e. xabar). The second is consisted of a topic,that takes a participle form, and a subject that occupies a comment position (fa'ilsaddamasadd al-xabar). It is also explained that the syntactic governor in both cases is inchoative (i.e. ibtidà') which is an abstract governor, whereas the semantic predicate in each case is different. That is, it is the comment in the first type, whereas it is the participle in the second. The chapter concludes with an explanation of the effect of this difference in terms of morphological agreement between the two parts of the sentence, as well as the controller of the agreement in each case.

The final chapter proceed to apply the theoretical principles to complements (i.e. grammatical objects, semi-objects and satellites), to include the all elements of the sentence. It distinguishes between syntactic and morphological dependencies with regard to complements, and explains the directions these dependencies takes, through explicating the notions of semantic predicate, syntactic governed, and morphological controller in the texts of Arabic grammatical theory in the light of dependency theory.

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of education
Qassim University
Faculty of Arabic language and social studies
Department of Arabic language and its arts

Morphology Position In Relation To Syntax In Dependency Theory

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of philosophy in language studies

Submitted by
Fahad Hamed Azam Alzammai
Student no. 372117463

Under supervisor of
Prof. EsseddinneMajdoub
Professor of linguistics and grammar in department of Arabic language and its arts

1442 H / 2020 Ad